

الطالب استوفى المقررات بـ مندرجها وفيها

مدرسة المنعم
١٤٨١

١٤٨١
١٤٨١

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا
شعبة الاقتصاد الإسلامي

د. يوسف عبد الحفيظ
الإمام

السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية السودانية وأثرها على الاقتصاد السوداني



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٨٩٦

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في
الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب
مستحين علي عبد الحميد
إشراف



الأستاذ الدكتور
الشافعي عبد الرحمن السيد
مشرفاً فقهياً

الأستاذ الدكتور
محمد عبد المنعم عفر
مشرفاً اقتصادياً

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية وأثرها على الاقتصاد السودانى

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة سياسة التمويل الاستثمارى فى المصارف الاسلاميــــــــــــة السودانية ، واخضاع تجربتها للتقييم على أسس فنية واقتصادية وفقهية ، وتقييم أثرها على الاقتصاد السودانى .

ولتحقيق هذا الهدف قسمت البحث الى ثلاثة أبواب : ففى الباب الأول ناقشــــــــــــــــت المفاهيم الأساسية العامة التى تستند عليها هذه المصارف مع مناقشة نشأتها وتطورهاـــــــــــــــــا وموقفها المالى وأسس سياستها التمويلية ، وذلك بالإضافة الى مكونات المناخ الاستثمارى الذى تعمل فيه .

أما الباب الثانى : فقد ناقشت فيه تفاصيل السياسة التمويلية لهذه المصارف ومــــــــــــــــدى مساهمتها النسبية فى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى السودان مع بيان كيفية هذا التمويل وضوابطه فى الشريعة الاسلامية ووسائله المختلفة من مضاربة ومشاركة ومراـــــــــــــــــبة وسلم واستثمار مباشر .

أما الباب الثالث : فقد ناقشت فيه الآثار المختلفة التى تركتها السياسة المويــــــــــــــــلية لهذه المصارف فى مجال تطبيق ورفع فعالية السياسات المالية والنقدية والائتمانيــــــــــــــــة والانمائية فى السودان .

ولقد توصل البحث الى عدد من النتائج أهمها : تعاظم تأثير المصارف الاسلاميــــــــــــــــة السودانية حيث بلغ حجمها النسبى من السوق المصرفى السودانى حوالى (١٥٪) ، ومن ثم ساهمت بنسب مقدرة فى تمويل القطاعات التجارية والصناعية والخدمية والزراعية وفى المجال الانمائى والحرفى فى السودان ، كما ساهمت مساهمة ايجابية فى احياء فريضة الزكاة ، وساهمت مساهمة مقدرة فى حصيللة الضرائب ، واستقطبت المدخرات المحلية للجهاز المصرفى وأدت الى اشهار المفاهيم الاقتصادية الاسلامية . وكشفت عن امكانات كبيرة لرفع فعالية السياسات المالية والانمائية ، وادخال الآليات البديلة لأسعار الفائدة فى ادارة السياسة النقدية والائتمانية .

عميد كلية الشريعة
والدراسات الاسلامية

المشرف الاقتصادى

المشرف الفقهى

الطالب

أ.د. الشافعى عبدالرحمن أ.د. محمد عبد المنعم د.عابد محمد السفيانى

مستعين على عبد الحميد
مستعين على عبد الحميد

السيد

عفر

مزدالم

١٩٨١/١١

((شكر وتقدير))

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه .

وبعد .

فانى أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير للمسؤولين بجامعة أم القرى
ولأسرة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بها لاتاحتهم الفرصة لى للدراسة فى
هذه الجامعة العريقة التى شرفها الله بجوار بيته الحرام .

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان والثناء للاستاذين الجليلين ، الاستاذ
الدكتور محمد عبدالمنعم عفر وفضيلة الشيخ الدكتور الشافعى عبدالرحمن السيد
الذين تفضلا بالاشراف على هذه الرسالة ، ولما وجدته منهما - جزاهما الله خيراً-
من كريم الرعاية وحسن التوجيه والاهتمام . فلهما الفضل بعد الله سبحانه
وتعالى فى اكمال هذا البحث الذى أرجو من الله أن يكون نافعا .

كما يسعدنى أن أعبر عن شكرى وامتنانى للمسؤولين فى المصارف الإسلامية
السودانية لتجاوبهم الكبير معى أثناء اعداد هذا البحث ولاستجابتهم الكريمة
لما طلبته منهم من معلومات . وأخص منهم بالشكر الاستاذ ابراهيم حسن ادريس
ببنك التنمية التعاونى الإسلامى ، والدكتور عابدين سلامة والاستاذ بابكر قيسى
والاستاذ فاروق محمد احمد ببنك فيصل الإسلامى السودانى ، والاساتذة الدكتور
احمد على عبدالله ومساعد محمد أحمد ببنك التضامن الإسلامى ، ومحمد
احمد البشرى ومحمد المختار بالبنك الإسلامى لغرب السودان ، والاستاذ عمر محبوب
على ببنك البركة السودانى ، والاستاذ أسعد الريفى بالبنك الإسلامى السودانى .

كما يسعدنى أن أشكر المسؤولين ببنك السودان وزارة المالية الاساتذة:
ابراهيم آدم حبيب ومحمد الأنور والطيب عبدالرحمن ، ومحمد الفاتح بابكر لكريم
تعاونهم .

وأخيراً أتوجه بالشكر للاخوة الزملاء والأصدقاء وكل من مد يده المساعدة
والعون لى أثناء اعداد هذا البحث ،،،

وجزى الله الجميع عنى خير الجزاء .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستنصره ونستهديه ، ونعوذ
بالله من شرور انفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له .
واشهد ان لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ، واشهد ان محمداً عبد الله
ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى
اتاه اليقين من ربه . صلى الله وسلم عليه وآله وصحبه والتابعين .

وبعد :

ففيما يلي مقدمة البحث التي تشتمل على الموضوعات التالية :

- (أ) أهمية موضوع البحث ودوافع اختياره واطاره العام .
- (ب) تحديد نطاق البحث .
- (ج) بيان صعوبات البحث ومنهج دراسته .
- (د) خطة البحث .

(أ) أهمية موضوع البحث ودوافع اختياره واطاره العام :

ان من اخطر التحديات التي كانت تواجه حركة التأصيل الاسلامي طـوـال
النصف الثاني من القرن العشرين وتواجه الصحوۃ الاسلامية المعاصرة في سعيها
للتمكن لشرع الله كانت تكهن في ذلك النوع المتطور من المؤسسات المصرفية
الحديثة التي افلح اليهود في بنائها وبناء الاقتصاد العالمي كله والرأسمالي
منه على وجه الخصوص على الاساس الربوي . وقد عمّت البلوى بتلك المؤسسات
وما تمارسه من اعمال حتى بدأ للكافة ان الفكاك منها يكاد يكون أمـراً
مستحيلاً وأنه لا ملجأ من الربا إلا اليه .

وقد ذهب الامر ببعض العلماء ممن هالهم هذا المخطط ، وما أحدثه من
اشرف حياة المسلمين ان استسلموا الى منلق الثمر الواقع . فذهبوا يـبـررون
الممارسات الربوية تحت احكام الضرورة والحاجة وغيرها من التأويـلات
والتخريجات مثل تخريج الفائدة الربوية على اساس انها مؤنة نفقة واجرة
يتحملها المقترض او انها جزء من ربح مضاربة ... الى غير ذلك (١) .

(١) انظر في ذلك ، مصطفى عبد الله الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام

ومن جانب آخر كانت حركة التأسيس الاسلامى للحياة المعاصرة فى اول عهدها بعيدة عن الحياة الاقتصادية ، لانها كانت دعوة فكرية ثقافية مجردة . وكانت تتعرض لانكار كثيف من التيارات المناوئة للاسلام فتنبشغل بدرء الشبهات والاعتذار للاسلام عما يُنكر . وهكذا كان يُقدم الاسلام على اساس انه قد عرِف الديمقراطية والحرية السياسية وبانه يوافق مقاصد الاشتراكية فى العدالة الاجتماعية . وكان يعتذر له بأنه غير مسئول عن تخلف المسلمين وبأنه لا يكرس الرق ولا يخدر الشعوب .

وقد كانت اكثر الاسئلة إفحاماً واكثرها إرباكاً لدعاة الحل الاسلامى والتأسيس الفكرى - فى تلك المرحلة - التى يوجهها العلمانيون والمتغريبون واذيالهم : ماذا انتم فاعلون بالنظام الاقتصادى ؟ بل ماذا انتم فاعلون بالمصارف ؟

وقد كانت الاجابات على تلك الاسئلة المحرجة تورد بعض المعانى الاقتصادية فى الاسلام منافسةً ومناظرةً للتيار الاشتراكى الرائج آنذاك ، وتتطرق من ثم لموضوع العدالة الاجتماعية فى الاسلام ولاستقلال الاسلام عن الرأسمالية الربوية والاشتراكية اللاحادية . ولكن ذلك كله كان طرحاً نظرياً واقفاً عند حدود العموميات من تحريم الربا وفرض الزكاة وتحريم الاحتكار والتوسط بين المذهبين العالميين الرأسمالى والاشتراكى .

وهكذا كانت اكثر الاجابات وضوحاً عن البديل للمؤسسات المصرفية الربوية وللنظام الاقتصادى لاتعدوا ان تكون طرحاً نظرياً .

ولكن الله يحى الارض بعد موتها وإذا اراد امرأ شيئاً له الاسباب من حيث لا يحتسب الناس . ((إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)) (١) . فتيسر الله للمسلمين من يعكس على سد هذه الثغرة بالاتجاه الى اقامة نماذج تبرز تميز نظم الاسلام الاقتصادية وأصالتها وتؤكد حقها فى الوجود والمقبولية وتصدق امكان اجتناب الربا وحكمة تحريمه . وما اجتهد المخلصون فى السعى لحل مشكلات من مشكلات حياتهم إلا اسعفتهم الشريعة بأصولها وقواعدها بفيض من المعرفة وهداهم الله إلى صراطه المستقيم مصداقاً لوعده الكريم : ((وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ)) (٢)

(١) سورة يوسف ، الاية (١٠٠) .

(٢) سورة العنكبوت ، الاية (٦٩) .

وقوله : ((وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ)) (١).

فَلَمَّا برزت فكرة المصارف الاسلامية كانت مشروعاً محكوماً عليه بالفشل عند البعض، ومشروعاً مثالياً عند البعض الآخر... وقد ظل اصحاب الفكرة ردةً من الزمان يجوبون العالم الاسلامى لا يجدون قبولاً. حتى هبَّ اللهُ لذلك رجالاً جمع لهم مع الاخلاص سعة الفكر مع رجالٍ آتاهم مع الفكر سعةً من المال، فتوكلوا على الله واستعانوا بفطرة الشعوب المسلمة فأسسوا المصارف الاسلامية الاولى .

ولقد قَدَّر لهذا الرصيد من الاقبال على حركة الصيرفة الاسلامية على مستوى العالم الاسلامى فى اواسط السبعينات أن يُوَاتِيَه اهتمامٌ رائدٌ بالاصلاح الاقتصادى فى السودان .

فالنظامُ المايوى الحاكم آنذاك الذى بدأ اشتراكياً تحوّل للاهتمام بالتنمية المادية فالتفت الى معالجة بؤابر الازمة الاقتصادية التى ألمّت بالبلاد بتأثير سياساته الاشتراكية الاولى . فاتجه الى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادى واتبع خطة تشجيع الاستثمار المحلى والاجنبى .

واتصل ذلك بجملة المبادرات العربية الاسلامية لتأسيس مصارف ومراقق اقتصادية اسلامية . فتأسست فى السودان مصارف وشركات استثمار وتأمين وتنمية اسلامية اقتصاعاً بالفكرة، وتأسست أخرى مثلها على سبيل المنافسة لها او الاقتداء بها، وتكاشرت هذه المؤسسات حتى بلغت المصارف وحدها خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥ م) سبعة مصارف اسلامية ، (ستة عاملة وواحد حديث التكوين)، هذا فضلاً عن العشرات من شركات التنمية والتكافل والاستثمار الاسلامى . ومن ثمَّ اتسعت رقعة الاقتصاد الاسلامى فصدرت قوانين فارضة للزكاة ومانعة للربا فى الجهاز المصرفى ومقننة لاحكام المعاملات المدنية الشرعية والقوانين الجنائية الاسلامية حتى كاد الاقتصاد الاسلامى ان يكون خيار الدولة فى السودان .

وفى هذه الفترة وجهت للمصارف الاسلامية السودانية الانتقادات

التالية :-

- ١ - خلق النّدرّة فى الدّرة .
- ٢ - خذل اقاليم غرب السودان (كردفان ودارفور) والغدر بهما فى وقت يموت فيه الناس جوعاً . (١)
- ٣ - ان المصارف الاسلامية السودانية لاتولى التنمية الاقتصادية عناية كافية وانها فى سعيها وراء الربح السريع والوفير تركّز على التمويل التجارى قصير الاجل ولا تُقدّم التمويل التنموى متوسط وطويل الاجل فى الزراعة والصناعة والبنيات الاساسية مقارنة بالمصارف الربوية . (٢)
- ٤ - ان نجاح المصارف الاسلامية السودانية يعود فقط الى تمتّعها بامتيازات قانونية واعفاءات ضريبية وانها أخذت فى هذا المجال أكثر مما اعطت فلم تعوض هذه المصارف الدولة عن فاقد الضريبة الناتج عن سياسة الاعفاءات والامتيازات .
- ٥ - ان هذه المصارف استفادت من تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية التى ألغت الضرائب وفرضت الزكاة . وزعموا أنّ هذه المصارف كانت تدفع قبل صدور قانون الزكاة والضرائب لعام ١٩٨٤ م حوالى (٦٠ ٪) من ارباحها فى شكل ضريبة فاصبحت بعد تطبيقه تدفع (٢٠ ٪) فقط من ارباحها فى شكل زكاة . (٣)
- ٦ - انّ هذه المصارف تمارس المعاملات الاسلامية شكلاً الربوية حقيقياً . وانّ عائداتها قد تكون احياناً أكثر من سعر الفائدة . وان مفهوم الربا فى الاسلام أوسع من مجرد سعر الفائدة . اذ يشتمل الربا كل ما يزيد عن سعر المثل فيدخل فيه مقياس العدالة والمعقولية فى الربح . (٤)

(١) الفاتح بشارة حاكم اقليم كردفان السابق تصريح لصحيفة الايام السودانية فى العدد بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥ م

(٢) عبدالقادر منصور ، جريدة الصحافة السودانية بتاريخ ١٩٨٥/١/٥ م .

(٣) ورد هذا الاتهام فيما بعد فى مذكرة التجمع السياسى والحزبى المنشورة بجريدة الايام السودانية بتاريخ ١٩٨٥/١١/٨ م .

(٤) الصادق المهدي ، العقوبات الشرعية وموقفها من النظام الاجتماعى الاسلامى ، ص ١٩٨ .

٧ - ان المصارف الاسلامية السودانية لم تعالج مشكلة الربا الضمنى الذى يجره التضخم وتقلب سعر صرف العملة . وانه يجوز - عندئذ - للمصارف ان تتقاضى رسوماً على خدماتها ، وفوائد ، ما لم تتجاوز نسبتها نسبة التضخم ونسبة الهبوط فى قيمة العملة وهى نسبة تحددها الدولة وذلك على اساس أن الربا (هو فائدة الإقراض المحسوبة على قوة شرائية ثابتة للعملة) (١) .

٨ - ان المصارف الاسلامية السودانية تمارس (ربا الدفع المؤجل) لان هذه المصارف اذا كان العميل لا يستطيع الدفع الفورى فانها تؤجل له الدفع وتزيد عليه السعر مقابل هذا الاجل . وهكذا يصبح للسلعة الواحده ثمنان لدى هذه المصارف . (٢)

٩ - بصفة عامة كانت ترمى هذه الاتهامات الى تصوير اثر المصارف الاسلامية السودانية على الاقتصاد السودانى بانه كان اثراً سلبياً ان لم يكن تخريبياً .

وقد راجت تلك الاتهامات رواجاً كبيراً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٥م) وتركت اثراً واضحاً لدى الرأى العام ، واثارت كثيراً من البلبلة والتشويش على اداء قطاع كبير من الجهاز المصرفى السودانى وهو قطاع المصارف الاسلامية السودانية الذى يمثل اكثر من ربع الجهاز المصرفى (حوالى ٢٧٪) .

وبذلك أصبح عمل هذه المجموعة من المصارف وسياستها فى التمويل وأثرها على الاقتصاد السودانى موضوعاً للجدل والنقاش المتواصل على مستوى المجالس النيابية والمسئولين بالجهاز المصرفى والفقهاء والاقتصاديين ، وعلى مستوى اجهزة الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، وعلى مستوى الجامعات والمؤسسات الثقافية والاكاديمية .

(١) الصادق المهدي ، العقوبات الشرعية ، ص ١٩٨ ، برنامج نهج الصحوة الانتخابى ، حزب الامة القومى ١٩٨٥ م ، ص ٣٤ .

(٢) الحزب الجمهورى السودانى ، كتاب بنك فيصل الاسلامى السودانى ، بدون تاريخ ، ص ٢١ - ٢٢ ، انظر ايضا د . احمد على عبدالله ، المراجعة والحملة على البنوك الاسلامية ، ص ١٤ - ١٥ .

ولذلك رأيت ان " اتوفر على دراسة هذا الموضوع تحت عنوان (السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية وأثرها على الاقتصاد السودانى) ليكون موضوعاً أُتقدم به لنيل درجة الدكتوراة فى الاقتصاد الاسلامى .

وبالاضافة الى ما سبق من وقائع واسباب تبرَّر أهمية دراسة هذا الموضوع فهناك اسباب اخرى حفزتنى لاختياره اذكر منها مايلى :-

١ - اعتمدت المصارف الاسلامية السودانية على اساليب وطرق عمل تجارية وفنية موضوعية ومؤسسة على الاسلام فى سياستها التمويلية ومعاملاتها وخدماتها مما يعنى انه يمكن اخضاع تجربتها للتقييم على اساس فنى واقتصادى وفقهى بعيداً عن العاطفة .

٢ - عدم نشوء نموذج او نمط واحد للمصرف الاسلامى فى السودان . فبعض المصارف الاسلامية السودانية نشأت على اساس انها شركات مساهمة عامة ، وبعضها نشأ على اساس انه شركة مساهمة خاصة ، وبعضها شركات مساهمة عامة تمتلك الدولة جزءاً غالباً من رأس مالها . ولكن اختلاف النماذج لا يعد عيباً ، بل يساعد على اشراء التجربة ، لانه يعنى انها ستطرق فيما بينهما مجموعة اوسع من مجالات العمل وتطور صيغاً اكثر للتمويل حسب احتياجات المجتمع . وهذه الميزة تتيح المقارنة والتحليل فى هذه الدراسة .

٣ - بدأت تجربة هذه المصارف فى غرس جذور قوية فى السودان تتمثل فى توسعها الجغرافى وانتشارها النوعى واخذت تجتذب اهتمام المصارف المنافسة والمؤسسات الاكاديمية .

ولعل من اهم مؤشرات ثبات التجربة (مما يبرر دراسة آثارها) هو النقلة الكمية التى اكتسبتها هذه المصارف بقيام الحكومة السودانية ببرنامج شامل لتحويل النظام المصرفى باكملة للنظام المصرفى الاسلامى بعد صدور قوانين الشريعة الاسلامية .

وبالرغم من انه لم يمض وقت طويل على تأسيس هذه المصارف ، الا ان استعراضنا للمعلومات المتوفرة حول موففها وسياستها التمويلية يخرج بنتائج ذات دلالة واضحة يمكن دراستها .

٤ - أسهم نجاح الممارسة العملية لمجموعة المصارف الاسلامية السودانية
فى ظهور بوادر نهضة فكرية تمثلت فى ظهور وانتشار فكرة المعاملات
الاسلامية حتى بين العامة .

وقد وضح من كثير من البيانات والاحصائيات والمؤشرات المتوفرة
عن هذه التجربة ان لها آثاراً واضحة فى مجال السياسة الائتمانية
والنقدية والمالية للدولة ، وفى مجال سياسات التنمية الاقتصادية
فى السودان .

ولاشك ان هذه الاثار تشكل مجالاً مفيداً للدراسة والتحليل .

لهذه الاسباب قررت اختيار هذا الموضوع لدراسته دراسة تطبيقية
وتحليلية .

ب - تحديد نطاق البحث :

بما ان النشاط التمويلي الاستثماري يعد العمود الفقري لعمـل
المصارف الاسلامية الذى تدور حوله المناشط الاخرى لهذه المصارف فقد درجت
المصارف الاسلامية السودانية - استعارةً منها لاهمية التمويل الاستثماري -
على وضع بعض المؤشرات او المعالم الاساسية لسياستها التمويلية فى كل
عام بهدف استخدام الموارد المالية المتاحة لديها اكفاً استخدام ممكن
بما يتماشى مع المصلحة العامة وخدمة اهداف هذه المجموعة من المصارف .

وعليه فان نطاق هذا البحث هو المكونات الاساسية للسياسة
التمويلية لستة من المصارف الاسلامية السودانية وأشارها على الاقتصـاد
السودانى .

والمصارف المعنية هى :-

- ١ - بنك فيصل الاسلامى السودانى .
- ٢ - ، ، التضامن الاسلامي .
- ٣ - البنك الاسلامى السودانى .
- ٤ - بنك التنمية التعاونى الاسلامى .
- ٥ - بنك البركة السودانى .
- ٦ - البنك الاسلامى لغرب السودان .

وقد اقتصرت الدراسة على هذه المصارف فقط دون المصارف الأخرى
المسماة بالتقليدية لأن الأخيرة لم تستمر على نهج واحد وامتزجت فيها
الممارسة الربوية بالمعاملات الإسلامية .

والمكوّنات الأساسية لهذه السياسة وأشارها التي سوف تشملها الدراسة
تتمثل فيما يلي :-

١ - المجالات والقطاعات الاقتصادية الأساسية التي حدّدتها عقود التأسيس
والانظمة الأساسية لهذه المصارف التي تمّ توجيه الموارد المالية
إليها . وذلك على ضوء السياسات التي تضعها مجالس إدارات هذه
المصارف وبما يتّمشى مع السياسة الائتمانية العامة للدولة .

٢ - المدى الزمني للتمويل الاستثماري من قصير ومتوسط وطويل الاجل
في هذه المصارف .

٣ - اساليب التمويل الاستثماري الشرعية المطبقة في هذه المصارف
وحجم الموارد المالية الموظفة عن طريق كل اسلوب مع بيان
كيفية التطبيق من الناحية الفقهية ومدى سلامته الشرعية .

٤ - الضمانات وهوامش الارباح وحصص المشاركة في رأس مال العمليات
حسبما هو متبع في كل مصرف من هذه المصارف على ضوء
ما توفر من معلومات .

٥ - الآثار المختلفة لهذه السياسة في مجال تطبيق ورفع مستوى
فعالية السياسات المالية والنقدية والائتمانية ، وفي مجال
تطوير خطة التنمية الاقتصادية في السودان .

(ج) بيان صعوبات البحث ومنهج دراسته .

- يمكن اجمال أهم الصعوبات التي واجهت البحث في الصعوبات التالية :-
- ١- رفضي ادارات بعض المصارف الاسلامية السودانية محل الدراسة اعطاء معلومات أساسية عن سياساتها التمويلية باعتبارها سرًا من أسرار أعمالها ، وخوفًا من تسريبها بطريقة أو أخرى لمصارف منافسة أو جهات معادية متربصة بها . وذلك مثل المعلومات الخاصة بتحديد هوامش الادارة في عمليات المشاركة والمضاربة ، وتحديد هوامش الأرباح في عمليات المراجعة ، ومثل تحديد الضمانات المقبولة لدى المصرف المعنى وترتيبها وفق نظام محدد أو بنسب معينة .
 - وقد كان للمناخ السياسي والاقتصادي والاستثماري المضطرب في الفترة محل الدراسة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) دوره الكبير في ارتياب ادارات هذه المصارف وشكها وتحفظها تجاه كل من يطلب المعلومات الخاصة بأعمالها ونشاطها وسياساتها . ولاسيما في الفترة التي تعرضت فيها هذه المصارف للملاحقة والحملات الاعلامية والسياسية والقضائية . وقد اتسمت تلك الفترة بالفوضى الاعلامية والصحفية ونشر الوثائق والمعلومات الصحيحة والكاذبة في أجهزة الاعلام .
 - وقد أثر ذلك سلبياً على سير البحث وأسلوب جمع المادة العلمية المفصلة والدقيقة الخاصة بأسلوب عمل وسياسة التمويل في هذه المجموعة من المصارف .
 - ٢- حاولت في البداية الحصول على المعلومات المطلوبة عن المكونات الأساسية للسياسة التمويلية للمصارف محل الدراسة باتباع أسلوب الاستبيانات . فصممت لذلك عدداً من استمارات الاستقصاء ولكن هذا الأسلوب اصطدم برفض بعض ادارات هذه المصارف اعطاء المعلومات المطلوبة كليةً . أما البعض الآخر الذي سمح بمنح المعلومات فقد كان يعطى معلومات جزئية غير مفصلة تتسم بالتعميم ولا تفيد البحث كما هو مطلوب . وقد استدعى الأمر أن أتبع أسلوب المقابلات الشخصية للموظفين والمسؤولين ممن يبدوون تجاوباً وتعاوناً على مختلف المستويات الادارية ومحاولة الحصول على المادة العلمية بصورة تدريجية وعلى فترات متباعدة ومختلفة .
 - وقد تطلب هذا الأمر محاولات عديدة ومعالجات شتى للتغلب على الظروف المذكورة واقناع الادارات المتشككة بسلامة قصد وهدف الدراسة وحسن النية مع التعهّد بالمحافظة على المعلومات الممنوحة وحصرها في أغراض الدراسة والتأكيد على أنه ليس من أهداف هذه الدراسة التشهير بأي من هذه المؤسسات أو المسؤولين فيها .

وقد كانت الاستجابات تتفاوت حسب الشخصية ومدى تفهمها للأمر وحسب المنساج الاقتصادي السائد . وقد تم بحمد الله بعد جهد كبير الحصول على الكثير من المعلومات عن المكونات الأساسية للموضوع محل الدراسة مما يمكن من الدراسة والتحليل والخروج بتعميمات في الحدود المعقولة والمقبولة . وبصفة عامة فإن حجم المعلومات ودرجة تفصيلها انعكست بشكل كبير على الطريقة التي تم بها عرض ومناقشة الكثير من جوانب هذا الموضوع .

٣- حاولت تقويم معطيات السياسة التمويلية في كل مصرف من هذه المصارف وفق الأسس موحدة تمكّن من إجراء مقارنات مفيدة بين مكونات السياسات المختلفة لهذه المجموعة من المصارف . ولكن نظراً لاختلاف أسس تصنيف بعض مكونات هذه السياسات في معظم المصارف المعنية ونظراً لغياب المعلومات عن بعض جوانبها كان من الصعب إجراء ذلك فاقترنت الدراسة في مرحلة التقويم على الجوانب التالية :-

(أ) المجالات والقطاعات الاقتصادية الأساسية .

(ب) آجال التمويل المصرفي من قصير ومتوسط وطويل الأجل .

(ج) أساليب التمويل الاستثماري الشرعية المستخدمة .

(د) الآثار المختلفة في مجال تطبيق السياسات الاقتصادية في السودان .

وبذلك تكون المجالات التي لم تشملها مرحلة التقويم النهائية واقتصرت الدراسة فيها على مرحلة العرض التمهيدية هي :-

(أ) مجال الضمانات .

(ب) هوامش الأرباح وحصص المشاركة في رأس مال العمليات .

٤- أن المبالغ الخاصة باستثمارات بعض هذه المصارف مقومة بالعملات الأجنبية ولاسيما

في مجال الصادرات والواردات والمساهمة الدائمة لهذه المصارف في رؤوس أموال

المصارف والشركات الأخرى . ويتطلب الأمر تحويلها إلى الجنيه السوداني لتوحيد أسس

التقويم مع المصارف الأخرى . ولكن المشكلة تكمن في أن هذه المبالغ قد استثمرت في

فترات مختلفة ووفق أسعار صرف متغيرة ومتعددة تتغير من وقت لآخر .

وقد تطلب توحيد هذه المبالغ بعملة واحدة وهي (الجنيه السوداني) الكثير

من الجهد والاستقصاء والمراجعة لمعرفة أسعار الصرف في الفترات المختلفة .

وتمَّ تجميع البيانات الأساسية الخاصة بالاقتصاد السودانى كالدخل القومى والضرائب المباشرة وغير المباشرة وعرض النقود والودائع والتمويل المصرفى ٠٠٠ الخ من الوزارات والمصالح الحكومية المعنية مثل بنك السودان ، وزارة المالية ، وزارة التجارة ، ديوان الزكاة والضرائب ، ديوان النائب العام ، وزارة الصناعة • و مـ

التقارير السنوية التى تصدرها هذه الوزارات والمصالح •

أما المنهج الذى اتبعته فى دراسة هذا الموضوع فيتمثل فى الآتى :-

- ١- اقتصرَت الدراسة على المجالات التى أمكن الحصول فيها على معلومات مناسبة مكنت من إجراء مقارنات بين سياسة كل مصرف من مجموعة المصارف الإسلامية السودانية محل الدراسة •

- ٢- تمَّ إجراء المقارنة بين المصارف الإسلامية السودانية والمصارف التجارية التقليدية فى ما يلى :-

- * المؤشرات المالية •
- * المجالات والقطاعات الاقتصادية التى وجه اليها التمويل •
- * المدى الزمنى للتمويل من قصير ومتوسط وطويل الأجل •
- * المساهمة النسبية لكل من نوعى المصارف فى التمويل المصرفى الكلى لمختلف القطاعات الاقتصادية •

- * الأسلوب الذى تم على أساسه التمويل والسلبيات والاييجابيات والمشكلات •
- ٣- اشتملت الدراسة على بيان الآثار الكمية التى أسفرت عنها السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية السودانية فى مجال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى السودان • وذلك بالإضافة الى الآثار النوعية التى كشفت ممارسة هذه المصارف عن امكانية وجودها وتطويرها للارتفاع بمستوى فعالية السياسات الاقتصادية المختلفة فى السودان •

- ٤- اقتصرَت الدراسة على الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) م باعتبارها السنوات التى تشترك فيها كل مجموعة المصارف محل الدراسة والتى نشأت فى سنوات مختلفة • ويستثنى من ذلك حالات قليلة تمَّ فيها الرجوع للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) م لبيان بعض الآثار الخاصة ببنك فيصل الإسلامى السودانى •

أما فيما يتعلق بالاقتصاد السودانى فى مجموعته وباعتباره البيئة التى نشأت فيها المصارف محل الدراسة فلم تقتصر الدراسة على الفترة المذكورة بل امتد التحليل للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩) م ، وذلك نظراً للحاجة الى التعرف على وضع هذا الاقتصاد قبل وبعد نشأة المصارف الإسلامية السودانية •

من بالنسبة للجوانب الفقهية في الرسالة فقد حاولت أن يكون تناولها مختصراً
 بقدر الامكان ولاسيما في مجال التفريعات الكثيرة التي فرعها الفقهاء
 على بعض أحكام عقود التمويل الاستثماري . وذلك دون التوسع في مناقشة
 الأدلة والايراد عليها الى غير ذلك مما يكون في بحوث الفقه الاسلامي
 المتخصصة . وذلك باستثناء حالات قليلة . مع الالتزام في حدود
 معقولة - بأخذ آراء كل مذهب من الكتب المشهورة في ذلك المذهب والتي قد
 لا تمثل الرأي الراجح فيه .

كل ذلك انطلاقاً من قناعة مفادها أن أغلب عقود التمويل الاستثماري الاسلامي
 المطبقة في المصارف الاسلامية المعاصرة مع فقهاء قد أصبحت بفضل اللبس
 مشهورة ومعلومة حتى بين العامة . وأيضاً بفضل انتشار المؤسسات الاقتصادية
 الاسلامية واشهرها لهذه المفهومات ولتناولها بالبحث في الكثير من البحوث
 والرسائل في مجال الاقتصاد الاسلامي .

٦- تم اعداد فهرس للجداول الاحصائية الموجودة في البحث مع فهرس للمراجع
 التي استفاد منها البحث حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين مع مراعاة
 اسم الشهرة . وذلك بالاضافة الى قائمة بأهم الملاحق والوثائق التي رأيت
 أنها قد تفيد في تقوية وتعزيز البحث .

(د) خطة البحث .

تتكون خطة هذا البحث من ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتلونها خاتمة .
 ويمكن استعراض مكونات هذه الخطة على النحو التالي :-
 أما المقدمة فتشتمل على أهمية موضوع البحث ودوافع اختياره واطارته العام،
 وتحديد نطاقه وصعوباته ، ومنهج دراسته وخطة .

أما الباب الأول بعنوان : المصارف الاسلامية السودانية والسياسات الاقتصادية
 في السودان .

يعرض هذا الباب صورة اجمالية للمصارف الاسلامية السودانية في شكل مفاهيم
 أساسية تستند عليها هذه المصارف ، بالاضافة الى نشأتها وتطورها وموقفها
 المالي وسياساتها التمويلية . ثم للسياسات الاقتصادية العامة في السودان
 باعتبارها المحددات الأساسية لمكونات المناخ الاستثماري الذي تعمل من خلاله
 مجموعة المصارف الاسلامية السودانية .

فأشتمل هذا الباب على أربعة فصول على النحو التالى :-

الفصل الأول :

يعرض مفاهيم أساسية عن المصارف الإسلامية والتمويل الاستثمارى الإسلامى .
وذلك من خلال أربعة مباحث : عن تعريف المصرف الإسلامى والأسس التى يقوم
عليها ، ومفهوم التمويل الاستثمارى فى الكتابات الاقتصادية المعاصرة ،
ثم مفهوم التمويل الاستثمارى الإسلامى وأساليبه وأشكاله .

الفصل الثانى :

يقدم من خلال ثلاثة مباحث تعريفاً عاماً عن المصارف الإسلامية السودانية
نشأتها وتطورها ، ومؤثراتها المالية ، ثم سياساتها التمويلية .

الفصل الثالث :

يتناول بالعرض والمناقشة السياسات النقدية والاقتصادية والاستثمارية
وأثرها على الجهاز المصرفى والمنح الاستثمارى فى السودان .
وذلك من خلال أربعة مباحث تتناول هيكلاً الجهاز المصرفى السودانى خصائصه
وتطوره ، وسياسات سعر صرف الجنيه السودانى ، وانسياسة الاقتصادية لمصرف
السودان المركزى ، وأخيراً سياسة تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى .
كل ذلك مع بيان أثر هذه السياسات على مكونات المناخ الاستثمارى فى السودان
وعلى الجهاز المصرفى .

الفصل الرابع :

ويشتمل على عرض ومناقشة لبعض السياسات المالية ذات الأثر على أداء المصارف
الإسلامية السودانية بصفة خاصة والجهاز المصرفى السودانى بصفة عامة .
وذلك من خلال مبحثين عن النظام الضريبى السودانى وسماته ، وسياسة الأسعار
والرقابة على السلع فى الاقتصاد السودانى .

أما الباب الثانى فتحت عننوان :

السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية ومساهمتها فى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى السودان .

يعرض هذا الباب صورة تفصيلية للسياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية ومساهمتها فى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى السودان . وذلك من خلال أربعة فصول على النحو التالى :-

الفصل الأول :

يستعرض من خلال أربعة مباحث توظيف الموارد المالية فى المصارف الاسلامية السودانية عن طريق أساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى المختلفة من مضاربة ومشاركة ومراحة وسلم . وذلك مع بيان كيفية هذا التوظيف وضوابطه الشرعية .

الفصل الثانى :

يتناول بالعرض والمناقشة من خلال أربعة مباحث حجم التمويل للقطاع التجارى بفروعه المختلفة (الصادرات - الواردات - التجارة العامة) فى المصارف الاسلامية السودانية ومدى مساهمته النسبية فى التمويل المصرفى الكلى للقطاع التجارى وأساليبه ومشكلاته وآثاره الاقتصادية .

الفصل الثالث :

يستعرض ويناقش من خلال مبحثين حجم التمويل التشغيلى للقطاعات الانتاجية (الزراعية - الصناعية - الخدمات) فى المصارف الاسلامية السودانية ويقيس مدى مساهمته النسبية فى التمويل المصرفى الكلى لهذه القطاعات وأساليبه وآثاره الاقتصادية .

الفصل الرابع :

يتناول فى ثلاثة مباحث مناقشة واستعراض حجم التمويل التنموى فى المصارف

الاسلامية السودانية : مفهومه وأشكاله الأساسية ومدى مساهمته النسبية
فى التمويل المصرفى التئموى وآثاره الاقتصادية .

أما الباب الثالث فتحت عنوان :

أثر السياسة التئميلية للمصارف الاسلامية السودانية فى تطبيق السياسات الاقتصادية
فى السودان .

ويتناول هذا الباب مناقشة هذه الآثار فى فصلين على النحو التالى :-
الفصل الأول : أثر السياسة التئميلية للمصارف الاسلامية السودانية فى مجال
السياسات المالية والنقدية والائتمانية فى السودان .

يستعرض بالمناقشة من خلال أربعة مباحث أثر السياسة التئميلية للمصارف
الاسلامية السودانية فى مجال تطبيق وفعالية سياسة الزكاة واصلاح النظام
الضريبى السودانى . ثم فى مجال تطوير السياسة الائتمانية المباشرة والكمية
وفى مجال تطبيق وفعالية سياسة الاسعار القانونية والرقابة على حركة
السلع فى الاقتصاد السودانى .

الفصل الثانى : أثر السياسة التئميلية للمصارف الاسلامية فى تطوير خلية
التئمية الاقتصادية فى السودان .

يستعرض ويناقش فى مبحثين أثر السياسة التئميلية للمصارف الاسلامية
السودانية فى تطوير استراتيجية التئمية الاقتصادية فى السودان .
وذلك من خلال مناقشة أثر تلك السياسة فى تحريك مدخرات الاقتصاد
السودانى وفى مجال تمويل ودعم الحرف اليدوية والصناعات المفيصرة فى
الاقتصاد السودانى .

أما الخاتمة فتشتمل على أهم نتائج البحث .

* * * * *

* * * *

* * *

* *

*

الباب الأول

المعارف الإسلامية السودانية

والسياسات الاقتصادية

في السودان

الباب الاول

المصارف الاسلامية السودانية والسياسات الاقتصادية فى السودان.

تمهيد :

يتكون موضوع الدراسة كما هو واضح من عنوائه من شقين ، الاول يتعلق بالسياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية ، والثانى بأشارها على الاقتصاد السودانى .

وبناءً على ذلك فان الموضوع يستلزم فى هذه المرحلة من الدراسة تقديم صورة اجمالية (اولاً) لهذه المصارف فى شكل مفاهيم أساسية تستند عليها ثم التعريف بها وبتطورها وموقفها المالى وسياساتها التمويلية و(ثانياً) التعريف بالبيئة المحيطة بها المتمثلة فى الاقتصاد السودانى والسياسات التى تحكمه . وذلك باعتبارها المناخ الاستثمارى الذى تتأثر به هذه المجموعة من المصارف وتؤثر فيه .

وبناءً على ذلك فان موضوعات هذا الباب سوف تدرس من خلال الفصول الاربعة التالية :-

الفصل الاول : مفاهيم أساسية عن المصارف الاسلامية والتمويل الاستثمارى الاسلامى .

الفصل الثانى : تعريف عام للمصارف الاسلامية السودانية وسياساتها التمويلية .

الفصل الثالث : السياسات النقدية والائتمانية والاستثمارية وأثرها على الجهاز المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان .

الفصل الرابع : السياسة المالية وأثرها على أداء القطاع المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان .

الفصل الأول

مفاهيم أساسية عن المعارف
الإسلامية والتمويل الاستثماري
الإسلامي

الفصل الاول

مفاهيم أساسية عن المصارف الاسلامية والتمويل الاستثمارى الاسلامى .

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث على النحو التالى :

- المبحث الاول : تعريف المصرف الاسلامى وتحديد الاسس التى يقوم عليها .
- المبحث الثانى: مفهوم التمويل الاستثمارى فى الكتابات الاقتصادية المعاصرة .
- المبحث الثالث: مفهوم التمويل الاستثمارى الاسلامى .
- المبحث الرابع: أساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى .

المبحث الأول

تعريف المصرف الاسلامي وتحديد الأسس التى يقوم عليها

يلزمنا أولاً وقبل الدخول في تعريف المصرف الاسلامي وتحديد الأسس التى يقوم عليها أن نتوقف قليلاً عند تعريف كلمة (مصرف) وتحديد وظيفة المصرف الأساسية . وعليه سوف يتم تناول مسائل هذا المبحث من خلال النقاط التالية :

(أولاً) : تعريف المصرف وتحديد وظيفته الأساسية :

المصرف في اللغة هو مكان الصرف (١) وتعتبر كلمة المصرف مرادفة لكلمة (البنك) المشتقة لأسباب تاريخية من الكلمة الإيطالية (بانكو) ومعناها المنضدة .

أما في المجال التشريعي والميدان التطبيقي فقد اختلفت الآراء فى تعريف المصارف . وبدون الدخول في الجدل الأكاديمي حول تحديد مفهوم المصارف والاعمال المصرفية ، يمكن القول أن المصارف تقوم أساساً بأعمال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين ، علاوة على القيام بأعمال الخدمة والعملة أو بعبارة أخرى قبول الودائع والتسليف من أصل هذه الودائع وتقديم الخدمات المختلفة . (٢) ويمكن تلخيص أعمال المصارف الأساسية في عبارة واحدة هى : الاتجار في الديون ، بالاضطلاع تارةً بمركز الدائن ، وتارةً بمركز المدين . (٣)

وقد درجت المصارف الربوية على ممارسة هذه الوساطة بين المودعيين ومستخدمي الأموال على أساس الفائدة وهو أمر جوهري وأساسي تختلف فيه هذه المصارف عن المصارف الاسلامية .

فاذا استبعدنا علاقة الدائنية والمديونية التى تميز أعمال المصارف الربوية التقليدية ، حيث تكون مدينة للمودعين دائنة للمقترضين ، فمن الممكن تصور قيام المصرف الاسلامي بوظيفة الوساطة المالية . (٤)

- (١) المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ٥١٦ .
- (٢) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، ص ٦٤ .
- (٣) د . محمد زكى شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ١٩٧ .
- (٤) د . جمال الدين عطيه ، البنوك الاسلامية ، ص ٨٠ ، أيضاً :

اذ انه في كل مجتمع من المجتمعات تنقسم دخول ، الأفراد الى قسمين أساسيين : نفقات المعيشة ، والأدخار ويحتاج المجتمع الى آلية معينة لتجميع المدخرات من أصحابها وتحويلها الى المستثمرين بناءً على تهور معين للوفاء بأهلها وعائداتها . ومن هنا نشأت الحاجة الى المؤسسات المالية والائتمانية الوسيطة . ولاسيما بعد تعقد الأنشطة الاستثمارية ، بحيث أصبح من الصعب على الشخص العادي ، اذا توفرت لديه مدخرات أن يقوم باستثمارها بنفسه أو يجد من يثق في خبرته وأمانته كي يعهد اليه باستثمارها أو حتى يقرضها أيّاه .

وعليه يمكن للمصرف الاسلامي أن يقوم بالانابة عن المدخرين في توجيه مدخراتهم ، الى المستثمرين الذين هم في حاجة اليها ولهم قدرة على استثمارها . وذلك على أساس قبولهم (أى المدخرين) مبدأ المشاركة فى ارباح المصرف وخسائره أخذاً بأسلوب شركة المضاربة . (١)

أما علاقة المصرف الاسلامي بالمستثمرين فتقوم على تمويل عملائه الذين يقومون بالنشاط الاقتصادي من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات ... الخ على أساس المضاربة أو المشاركة أو المرابحة أو السلم أو المزارعة أو الاجارة أو الاستثمار المباشر عن طريق انشاء الشركات التابعة المتخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية وقيامه بتمويل عملياتها ، وكذلك المساهمة في رؤوس أموال مصارف وشركات مشابهة .

وبعد هذه الوقفة القصيرة نأتي لتحديد المقصود بالمصرف الاسلامي .

(ثانياً) : تعريف المصرف الاسلامي وتحديد نطاق عمله :

جرت عدة محاولات لتعريف المصرف الاسلامي تعريفاً جامعاً مانعاً . ومن هذه التعريفات انّ المصرف الاسلامي هو (كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية ، بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً) . (٢)

ويلاحظ على هذا التعريف أنه حصر دور المصرف الاسلامي في الغاء الفوائد الربوية باعتباره السمة الاساسية التي تميز المصرف الاسلامي عن غيره من

(١) كانت المضاربة في العهود الماضية تقوم بتحقيق هذه المصلحة ، ومن أجل ذلك شرعت لحاجة الناس اليها ، فمنهم من يملك المال ولايعرف كيف يتصرف فيه أو يتاجر به ، ومن الناس من له الخبرة في التجارة ولكن لا مال لديه فكانت الحاجة ماسة الى التقاء الطرفين على أساس المضاربة .

(٢) د . غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، دار الشروق جدة

المصارف ، وذلك بصرف النظر عن الخصائص الأخرى والأهداف النهائية المطلوب تحقيقها من العمل المصرفي الاسلامي .

ومن التعريفات ماذهب الى تعداد الوظائف والأهداف التي ينبغي للمصرف الاسلامي أن يقوم بتحقيقها ، فذهب الى أن المصرف الاسلامي هو : (المؤسسة المالية التي تقوم بجميع الاعمال المصرفية ، والمالية ، والتجارية ، واعمال الاستثمار ، وانشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية وال عمران والمساهمة فيها في الداخل والخارج) (١) .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لم يبرز هوية المصرف الاسلامي باعتباره يعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية .

ومن التعريفات ماذهب بعد تحديد هوية المصرف الاسلامي الى تعداد وتفصيل وظائفه وأهدافه ، فعرف المصرف الاسلامي بأنه (مؤسسة مالية ، مصرفية ، لتجميع الاموال ، وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية ، بما يخدم بناء مجتمع التكافل ، وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في المسار الاسلامي) (٢) وهذا التعريف - في رأيي - هو أنسب التعريفات للمصرف الاسلامي وأكثرها توسطا ، اذ ركز على الوظيفة الأساسية التي ينبغي للمصرف الاسلامي - وأى مصرف آخر - أن يستهدف القيام بها وهي ممارسة الوساطة المالية ، علاوة على تركيزه على هوية المصرف الاسلامي باعتباره مؤسسة تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية . بالإضافة الى تطرقه لوظائف المصرف الاسلامي المنوط به القيام بها ، على حسب مايتصوره صاحب التعريف عن هذه الوظائف .

وذهب البعض الى تعريف المصرف الاسلامي بأنه (مؤسسة ، مالية ، تعمل على تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً ، عن طريق تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل) (٣)

وهذا التعريف لا بأس به ، اذ حدد ماهية المصرف الاسلامي باعتباره مؤسسة مالية وسيطة قائمة على أسس اسلامية سوى أن (تحقيق المصالح المالية المقبولة شرعاً) عبارة واسعة وتشمل مصالح كثيرة ومتنوعة لا حصر لها قد تخرج بالمصرف الاسلامي عن طبيعة عمله وتخصّصه .

(١) مائة سؤال ومائة جواب حول البنوك الاسلامية ، د . أحمد عبد العزيز النجار وآخرين ، ص ١٢٧ .

(٢) انظر ، نصر الدين فضل المولى ، المصارف الاسلامية ، ص ٢٥ .

(٣) تعريف لسو الأمير محمد الفيصل آل سعود .

(٣) نصر الدين فضل المولى ، المصارف الاسلامية ، ص ٢٥ .

ومن التعريفات الموسعة للمصرف الاسلامي ماذهب اليه د . سيد الهوارى
الذى اعتبر أن المصرف الاسلامي (مؤسسة عقيدية ، استثمارية ، تنمية ايجابية
اجتماعية متعددة الاغراض) . (١)

وهذا التعريف - في رأيي - قد توسع جداً في تعريف المصرف الاسلامي عندما
ذهب لشرح أجزاء التعريف فأدخل في اعمال المصرف الاسلامي مالم يكن منها كما
حظر عليه من الاعمال ماأباحته الشريعة الاسلامية .
فكون المصرف الاسلامى مؤسسة عقيدية - كما يرى الدكتور الهوارى - انه
قائم على نبذ الحرية الفردية وسيطرة الملكية الخاصة وتعظيم الربح - رأى
طريق . (٢)

وأما كونه مصرفاً استثمارياً فيتعارض مع كونه مصرفاً تجارياً . فهو
ليس مصرفاً تجارياً - كما يرى الدكتور الهوارى - ولا يمكن أن يكون ، فالعفة
الاستثمارية والتنموية توجب عليه ألا يحرص نفسه في المشروعات التى تغرى
بتحقيق عائد مجز وسريع في الأجل القصير ، ولكن يجب أن يتهدى لقضية التنمية ،
تلك التى لاتقتصر على التنمية الاقتصادية ، بل تشمل الى جانبها التنمية
النفسية والعقلية للانسان . (٣)

ومن المحاور التى يجب أن تدور عليها عملية التنمية الاقتصادية - كما
يرى الدكتور الهوارى - عدم تبديد الثروات الطبيعية ، تقوية البنية
الاقتصادية الأساسية أو الهيكلية (المجارى - الطرق - المواصلات - التليفونات
..... الخ) ، التصنيع الشامل والمتقدم . وباختصار أن يكون النهوض بالمجتمع
الاسلامي دوراً اساسياً للمصرف الاسلامي ويأتي الربح عرضاً وتبعاً . (٤)

وأما كونه مصرفاً ، اجتماعياً ، فلانه يقوم على ادارة صناديق الزكاة
والتأمين التعاوني ، وتعظيم العائد الاجتماعي . (٥)

ويظهر مما سبق أن التعريف الذى قدمه الدكتور سيد الهوارى للمصرف
الاسلامي يعتبر تعريفاً واسعاً جداً . صحيح أن المصرف الاسلامي مؤسسة عقيدية

(١) سيد الهوارى مامعنى بنك اسلامي ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، ص ٧
ومابعدھا .

(٢) مامعنى بنك اسلامي ، ص ١١ ، ١٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ص ٣٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٥) مامعنى بنك اسلامي ، ص ٤٥ - ٤٨ .

اسلامية ، ولكنه ليس مسئولاً عن تحقيق أهداف ومبادئ الاسلام كلها ، بل ما يليه من هذه الأهداف وما يدخل ضمن دائرة اختصاصه وطبيعة عمله كما ان المصارف الاسلامية ليست نمطاً واحداً بالرغم من التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية ، وانما هي أنماط متعددة - كما يقرر الدكتور الهوارى نفسه (١) - يجد فيها كل مجتمع من المجتمعات ما يناسب أوضاعه ومشكلاته والمرحلة التاريخية التى يمر بها . وليس هناك ما يمنع المصرف الاسلامي فيما أرى أن يجمع بين السمات التجارية والاستثمارية والتنموية والاجتماعية بل لابد له أن يجمع بين بعض هذه السمات في الغالب .

والخلاف حول شكل المصرف الاسلامي ووظيفته ونطاق عمله وأهدافه يعمود - حسب ما أرى - الى سببين :

السبب الاول : عدم اكتمال التصور لمفهوم المصرف في النظرية الاسلامية - أو بعبارة اخرى ، عدم سبق النموذج الفكرى للمصرف الاسلامي النموذج التطبيقي . اذ نجد في هذا الجانب أن تجربة المصارف الاسلامية ، انطلقت الى حيز التطبيق مباشرة بحد أدنى - وضئيل - من التمهيد النظرى أو التأصيل الفكرى ، سواء بالنسبة للاطار الفكرى العام أو التصور الكلي للاقتصاد الاسلامي أو لمفهوم المصرف في النظرية الاقتصادية الاسلامية . (٢)

وقد بدأت هذه التجربة - ولاتزال تقوم - من خلال اوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية وثقافية واجتماعية يغلب عليها بصورة واضحة طابع الفكر الرأسمالى السائد في معظم البلاد الاسلامية اليوم . ولهذا تبنت التجربة عملياً نموذج المصرف التجارى في النظام الربوى وأجرت عليه تعديلات - جوهرية في بعض الاجزاء - ووجدت نفسها مضطرة للتعايش في عملها مع اجراءات ومفاهيم ونظم غير اسلامية في مجالات مهمة ، كالنظم المحاسبية والضريبية ، وقوانين الشركات واجراءات التعامل المالى والتجارى محلياً ودولياً^(٣) . فأخذت بها لم ترفيه مخالفة ظاهرة للاسلام وتغادته .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ ، وايضاً :

Muhammed N. A. Siddigi, Banking and Monetary Policies in

Islamic Economics, p. 36 - Abdin Salama, Islamic Banks, p. 20 .

(٢) انظر ، عبد الرحيم حمدى ، تجربة البنوك الاسلامية ، ورقة مقدّمة لمهرجان

جماعة الفكر والثقافة الاسلامية ، الخرطوم ، ١٩٨٢م ، ص ١ ، أيضاً د . جمال

الدين عطية ، البنوك الاسلامية ، ص ١٣٦ ، ١٦٧ .

Al Bagkir Yousif Mudawi, Islamic Banks Problems and Prospects, p. 20. (٣)

ولعل أول من أشار الى هذه المشكلة ، مشكلة تحديد نطاق عمل المصرف الاسلامي ووظائفه وأهدافه وأعطى تعريفين مختلفين للمصرف الاسلامي هو الكاتب العراقي محمد باقر الصدر . احدهما لمصرف اسلامي ، يعمل في بيئة اسلامية خالصة ولكنها غير قائمة ، والآخر لمصرف اسلامي يعمل في بيئة تنقصها معطيات اسلامية أساسية .

والفارق جوهري بين الاثنين ، فالاول يهاج بشكل ينطبق على احكام الشريعة الاسلامية نهماً وروحاً ، ويساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية التي يتوخاها الاقتصاد الاسلامي ، من توازن اجتماعي ، وعدالة في التوزيع ، وغير ذلك ، ولا يمتنى بتناقض بين أطروخته وباقي جوانب المجتمع .

وعلى العكس من ذلك من فرض عليه الموقف الثاني لانه موقف ضيق بطبيعته اذ تفرض عليه الأرضية والاطار بصورة مسبقة وهذا يجعل اطروحة المصرف الاسلامي غير مرنة ولا حرة في اتخاذ افضل صيغة لها من الناحية الاسلامية ، بل انها مضطرة لاتخاذ صيغة مألوفة للعيش والحركة ضمن ذلك الاطار . (١)

أما السبب الثاني : فهو تأثير المصرف الاسلامي بنموذج وشكل النشاط الاقتصادي السائد في كل ^{بلد} من البلاد ، وبالتالي اختلاف دوافع الانشاء . فحين يغلب على مؤسس مصرف ما هدف جذب الودائع العربية في المصارف الاوربية - أو مدخرات الجاليات الاسلامية في أوروبا يصبح شكل النشاط الرئيسي للمصرف هو محاولة تطوير نظم استغلال فوائض السيولة في الاسواق المالية الدولية على اساس يومي . ويتجه بالتالي لتطوير نظم احتساب وتوزيع ارباح الودائع قصيرة الاجل ، كما هو في بعض الشركات ذات الطبيعة المصرفية الاسلامية التي قامت في أوروبا .

وحين يكون الدافع هو العمل التجاري البحث - لان عمل التنمية الاقتصادية قام وانتهى او تقوم به الدولة ذات الموارد الغنية - فان المصرف الاسلامي يجد نشاطه مقصوراً - بصورة فعلية - في هذا المجال دون غيره ، كما هو الحال في بعض المصارف الاسلامية الخليجية وهكذا .

(١) محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوي في الاسلام ، دار المعارف للمطبوعات

وهكذا نجد - وبتأثير هذه العوامل - أن الاتجاه الغالب في المصارف الإسلامية التي قامت حتى الآن هو المصارف التجارية التي تأخذ شكل شركات المساهمة . وتكاد تنعدم المصارف التي تأخذ صورة أو شكل الجمعية التعاونية وقد كانت النية متجهة في النماذج المبكرة لأطروحة المصرف الإسلامي التي أخذ صورة الشركة التعاونية ، ولكن حال دون ذلك قوانين البلاد العربية التي تمنع أن يقوم بأنشطة المصارف بالذات سوى الشركات التجارية المساهمة . كذلك ظلت الساحة خالية من مصارف تنمية محلية متخصصة تقوم بتمويل مشروعات التنمية الانتاجية للأفراد والشركات والمشروعات العامة الصغيرة ، والتي تنصرف المصارف التجارية مجبرة عن تمويلها بسبب طبيعة تركيب مواردها من الودائع القصيرة الأجل والحسابات الجارية التي لا تصلح أن تجمد في مشروعات طويلة الأجل أو في مساهمات دائمة . (١)

وبناءً على ما سبق أقترح تعريفاً مناسباً يتلخص في أن "المصرف الإسلامي هو : (مؤسسة مالية وسيطة متعددة الأغراض تباشر الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية) . فهو ليس مصرفاً تجارياً عادياً (يمارس نشاطه في الأجل القصير) ولا شركة استثمارية (تمارس نشاطها في الأجل الطويل) وليس مجرد مؤسسة تمويل عادية ولكنه ذلك كله أو بعضاً منه ، بحسب المرحلة التي يمر بها المجتمع وشكل النشاط الاقتصادي السائد فيه . ولابد من التنبيه إلى أن المصارف شيء ، والشركات الاستثمارية المتخصصة في مجالات الزراعة والصناعة شيء آخر، ولو كان الغرض من إنشاء المصارف الإسلامية هو ممارسة هذه الأنشطة لكان بالإمكان إنشاء شركات تقوم بهذا النشاط مباشرة ، ولكن الفكرة الأساسية من إنشاء المصرف الإسلامي هي إنشاء (مصرف) بالمعنى الذي حددناه سابقاً . أي أن يؤدي في الحياة الاقتصادية الدور الأساسي نفسه (الوساطة) الذي تقوم به المصارف فعلاً ، من تجميع رؤوس الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار والتوظيف على أيدي الأكفاء من رجال الأعمال ، وتمويل القطاعات التجارية والصناعية والقطاعات الأخرى بما تحتاجه من المال ، علاوة على القيام بالخدمات المصرفية الأخرى بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

(١) د . جمال الدين عطية ، البنوك الإسلامية ، ص ١٧٥ - ١٧٧ وذلك بالرغم من المساهمة النسبية المقدرة للمصارف الإسلامية القائمة في التمويل متوسط وطويل الأجل .

(ثالثاً): الوضع القانوني للمعروف الاسلامي :

اتخذت معظم المعارف الاسلامية بصفة عامة والمعارف الاسلامية السودانية بصفة خاصة اطاراً قانونياً يتمثل في شكل شركة المساهمة العامة أو الخاصة ذات المسؤولية المحدودة .

وشركة المساهمة هي الشركة التي يكون رأسمالها مقسماً الى اسهم متساوية قابلة للتداول، ولا يكون كل شريك مسئولاً، الا بمقدار حصته فـي رأس المال . (١)

وتعتبر شركات المساهمة من أهم أنواع الشركات التي ظهرت في الاقتصاد الحديث . ويسرّ للناس سبيل القيام بالمشروعات الكبرى التي تحتاج للأموال الطائلة ، وذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها والاكنتاب فيها ليقوموا بالتجارة أو الصناعة الكبيرة ، أو استثمار الأراضي الواسعة ، والتي يعجزون أفراداً عن القيام بها .

وقد كان لاعطاء شركة المساهمة صفة الشخصية الاعتبارية وجعلها مستقلة عن الشركاء ، وتحديد مسئوليتهم في حدود الحصص التي يقدمونها أثراً كبيراً في اقبال الناس على المساهمة فيها ، اذ انهم لا يتأثرون بفلاسها أو خسارتها ولا تتعدى مسئوليتهم اموالهم التي ساهموا بها ، كما أن الشركة لا تتأثر كذلك باشخاص الشركاء بل أصبحت لها شخصيتها المستقلة وحياتها الاقتصادية الخاصة مما جعلها بمنأى عن تدخلات الشركاء ، واختلافاتهم التي لاتظهر إلا في جمعيتهم العمومية .

ولعلّ أهم ما يثير الجدل والنقاش في موضوع الاطار الشرعى والوضوح القانوني للمعارف الاسلامية هو موضوع الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة وما يرتبط بها من المسؤولية المحدودة للشركاء ، هذا بالإضافة الى تكييف العلاقات بين أطرافها المشاركة فيها من جانب ، وبينها وبين جمهم من المودعين فيها والمستثمرين معها من جانب آخر .

(١) د . مصطفى كمال طه ، الوجيز في القانون التجارى ٢٥٩/١ ط ، ١٩٦٦ م ، د . الخياط ، الشركات في الشريعة والقانون ، ٢ / ص ٨٧ .

ويعتبر موضوع الشخصية الاعتبارية من الموضوعات الجديدة في الشركات وهو يحتاج الى نظر وتخريج بتطبيق القواعد الشرعية عليها ، ولم يكن الفقهاء المتقدمون يعرفون شركات المساهمة التي تحتاج الى صفة الشخصية الاعتبارية اكثر من غيرها ، فلم يبحثوا هذا الموضوع والبحث فيها اليوم انتهى الى القول بصحة اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية . وقد قرر الفقهاء ان يكون لغير العاقل ذمة منفصلة كالمسجد والوقف والدولة وبيت المال ، وهي هيئات معنوية ، فجوز المتأخرون بناءً على ذلك أن يكون للشركات ذمة مستقلة عن الشركاء وبالتالي يكون لها شخصية اعتبارية . (١)

وأهم ما يترتب على قيام الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة في القانون الوضعي أن يكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمم الشركاء ، وبالتالي انفصال مال الشركة عن مال الشركاء ، فالشريك لاحق له في مال الشركة مادامت قائمة ، إلا الحصول على جزء من أرباحها فاذا انحلت كان مالاً على الشيوع . كما ينتج عنه أيضاً حق الافضلية لدائني الشركة على ذمتها باعتبارها ضماناً لهم وحدهم دون دائني الشركاء الشخصيين مثلما أن ذمة الشريك هي الضمان العام لدائنيه الشخصيين دون دائني الشركة . (٢)

ومن ثم لا يجوز لدائني الشريك اثناء قيام الشركة أن يتقاضوا حقوقهم عن طريق الحجز على أموال الشركة بل مما يخص ذلك الشريك من رأس المال كما لهم ان يتقاضوها مما يخصه من الارباح ، كان يحجزوا على حصته في الربح تحت يد الشركة . (٣)

وبناءً على ذلك تعتبر مسئولية الشركاء محدودة بقدر الأسهم التي اشتركوا بها ، فلا يمكن لدائني الشركة أن يرجعوا عليهم للحصول على باقي ديونهم إذا لم يكف الوفاء بها رأس مال الشركة . (٤)

وفي هذه القاعدة مخالفة واضحة لرأى جمهور الفقهاء الذين يوجبون وفاء الديون من أموال الشركة ، فاذا لم تكف أو تف فانهم

(١) د . الخياط الشركات ، ج ٢ ، ص ١٤٨ ، نصر الدين فضل المولى ، دراسة عن بنك فيصل الاسلامي السوداني ، ص ٢٤٣ .

(٢) د . مصطفى كمال طه ، مبادئ القانون التجاري ، مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٧٩م ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) د . الخياط ، الشركات ، ج ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، ص ٢٢٦ .

(٤) د . صالح المرزوقي ، شركة المساهمة في النظام السعودي ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

د . الخياط ، الشركات في الشريعة والقانون ، ٢٩٢/١ .



تتعلّقها إلى أموال الشركاء الخاصة فتوفى الديون من أموالهم الخاصة كل على

قدر نسبة أسهمه في الشركة ، لان الديون تتعلّق بضمم الشركاء . (١)

والفقه الاسلامي وان كان يعترف بالشخصية الاعتبارية للشركة لتمثيل مجموع الشركاء وتنظيم أعمال الشركة إلا أنه في جانب الديون يعلّق الالتزامات المالية بضمم الشركاء لا بالذمة المالية للشركة . وعليه لا ينبغي أن تكون مسئولية الشريك المساهم في ديون الشركة في حدود حصته فقط مثل رب المال فـ في المضاربة ، وذلك لان الشريك المساهم يتحمل جزءاً من الخسارة اذا حدثت باعتباره شريك (عنان) وليس شريكاً في مضاربة لا يتحمل الخسارة فيها ، إلا رب المال .

وشركة المساهمة عموماً تنطبق عليها قواعد شركة العنان في الفقه الاسلامي ، فتقديم الحصة بالاسهم واشتراك المساهم في الجمعية العمومية للشركة ، وممارسة حقه في الاعتراض والتوجيه ، واختلاط الاموال وثبوت الشركة بهذا الاختلاط أو بالتصرف بمال الشركة في حدود اغراضها المشروعة ، وقيام مجلس الإدارة أو المدير بالتصرف في أمور الشركة بالوكالة عن بقية الشركاء . كل هذا تنطبق عليه القواعد الشرعية في شركة العنان . (٢) وبصفة خاصة أحكام شركة العنان عند الحنابلة التي يشترك فيها اثنان فاكتر بما ليهما على أن يعمل احدهما بشرط أن يكون له من الربح اكثر من ربح ماله . (٣)

وعليه فالتصور الاسلامي للهيكل التنظيمي والوضع القانوني للمصرف الاسلامي لا يتعارض مع ايجاد أجهزة مثل مجلس الادارة أو الجمعية العمومية وهيئة الرقابة الشرعية أو اعضاء صفة الشخصية الاعتبارية على الشركة ، وباختصار لا يتعارض مع مفهوم شركة المساهمة الا في بعض الجزئيات التي بينها . (٤)

والذي يجدر ذكره هنا أن المصارف الاسلامية السودانية كانت قد نشأت شركات مساهمة خاصة أو عامة على أساس قانون الشركات لعام ١٩٢٥ م ، والذي يقضي بالمسئولية المحدودة لشركة المساهمة ولكن بعد صدور القوانين الاسلامية في سبتمبر من عام ١٩٨٣ م ، صدر قانون المعاملات المدنية الذي أثبت للشركة شخصية اعتبارية بمجرد تكوينها ، كما نص أن الشركة اذا كانت مدينة بدين

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع ٧٢/٦ ، ٧٤ د . مصطفى طه ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٢) نص الفقهاء على أن الشركة تقوم على الوكالة . اذا كانت عنانا وعلى الوكالة والكفالة اذا كانت مفوضة ، انظر د . الخياط ، الشركات ٢/١٨٤ ، ٢٠٨ .

(٣) كشف القناع ٤٩٧/٣ ، مختصر المقنع مع الروض المربع ٢٦١/٢ .

متصل باغراضها ولم تف به أموالها لزم الشركاء في أموالهم الخاصة بمقدار نصيب كل منهم في رأس المال ، إلا إذا اشترط تكافل الشركاء في عقد الشركة فانهم يتحملون الدين جميعاً بالتضامن . (١)

وإذا كان الشكل القانوني للمصرف الاسلامي يعتبر شركة مساهمة تُخَرَّج على قواعد شركة العنان ، فان العلاقة بينه وبين الاطراف المتصلة به تُخَرَّج على اساس أحكام شركة المضاربة في الفقه الاسلامي .

(رابعاً): تكييف العلاقات في المصرف الاسلامي على أساس أحكام عقد المضاربة :

لقد كان الدكتور محمد عبد الله العربي هو أول من طرح فكرة العمل المصرفي على ضوء أحكام عقد المضاربة بديلاً للعمل المصرفي الربوي . وقام بتكييف العلاقات بين المصرف الاسلامي وأصحاب الودائع الاستثمارية من جانب ، وبينه وبين أصحاب المشروعات الاستثمارية من جانب آخر . (٢) وذلك على النحو الآتي :

يرى الدكتور العربي أن المودعين في مجموعهم لافرادى (رب المال) والمصرف الاسلامي هو (المضارب) مضاربة مطلقة ، أى له حق توكيل غيره في استثمار مال المودعين فيمكنه بناءً على ذلك تقديم الاموال لأصحاب المشروعات الاستثمارية مستخدماً خبرته وداريته في تخير المشروعات والقائمين عليها وذلك باعتباره أميناً على المال متحملاً أعباء هذه الامانة .

أما بالنسبة للارباح وقسمتها فانه يرى أنه في كل سنة مالية - أو أقل من ذلك حسب العرف المصرفي - يقوم المصرف بتسوية شاملة بين أرباح وخسائر المشروعات الاستثمارية التى وظف فيها أموال الودائع وبعض أموال مساهميه ، والصافي بعد هذه التسوية يخضع منه مصاريفه العمومية ، ثم يوزع الباقي بينه وبين المودعين .

أما علاقة المصرف الاسلامي بأصحاب المشروعات الاستثمارية فقد خرجها على أساس أن المصرف هو (رب المال) وأصحاب المشروعات الذين أمدهم بماله هم (المضارب) (٣)

(١) قانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤م ، المادة ٢٤٧ فقرة (١) المادة ٢٥٢ - فقرة (٤) .

(٢) المعاملات المصرفية وموقف الاسلام منها ، من بحوث المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية ، القاى ١٩٦٥م ، ص ٧٩ ، وما بعدها ، وفي كتابه ، النظم الاسلامية ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) مع ملاحظة ان هذه العلاقة لاتقوم على الدوام على أساس عقد المضاربة الشرعي بل في غالب الامر - حسب ما عليه العمل في المصارف الاسلامية في السودان مثلاً - تقوم على أساس المشاركة أو المراجعة أو غيرها من العقود الشرعية الاخرى كالسلم والاجارة .

وقد أخذت الدراسة المصرية لاقامة نظام للعمل في المعارف الاسلاميـــــة
بالفكرة التي نادى بها الدكتور العربي . كما أصبحت أساساً لقيام المعارف
الاسلامية الحالية .

ولكن بعض الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي اعترض على فكرة تكييف العلاقات في المصرف الاسلامي كما طرحها الدكتور العربي باعتبارها تتعارض جوهرياً مع الضوابط الفقهية المقررة في عقد المضاربة . ومن هؤلاء الدكتور سامي حسن حمود والدكتور جمال الدين عطيه والسيد محمد باقر الصدر (١) وقد أشاروا الى بعض المشكلات التي يرون انها تواجه تطبيق احكام المضاربة الفقهية في الاستثمار المصرفي الحديث . وذلك مثل توقيت المضاربة والخطط المتلاحق للاموال في الاستثمار المصرفي والتنفيذ الحكي بدل الحقيقي والتسامح في حساب الخلفاء عند تخارج بعضهم ، الى آخر ذلك مما يروونه مبرراً للقول بعدم صلاحية المضاربة لتكييف علاقة المودعين بالمصرف الاسلامي من جانب ، وعدم امكانية تطبيقها على علاقته بمستخدمي الاموال من جانب آخر .

وسوف نتعرض فيما يلي لبيان مدى امكانية تنظيم عمليات الاستثمار المصرفي على أساس احكام وشروط عقد المضاربة في الفقه الاسلامي ، وذلك من خلال النقاط التالية :

(أ) فكرة المضاربة المشتركة عند الدكتور سامي حسن حمود :

انبرى الدكتور سامي حسن حمود لفكرة تكييف العلاقات في المصرف الاسلامي كما طرحها الدكتور العربي واعترض عليها باعتبارها تتعارض - جوهرياً - مع الضوابط الفقهية المقررة في عقد المضاربة . اذ يرى الدكتور سامي أن القواعد الفقهية الخاصة بعقد المضاربة (كما هو مبين في المؤلفات الفقهية) أمر يتعذر تطبيقه عملياً في مجال الاستثمار الجماعي على النسق المصرفي (٢) وذلك للأسباب التالية :

١- أن المضاربة تعاقداً بين طرفين - يجوز أن يكون أحد الطرفين واحداً أو أكثر - وأنه متى بدأ العمل في مال المضاربة فإنه لايجوز لطرف ثالث الانضمام إليها .

(١) في تطوير الاعمال المعرفية ص ٣٩١ ، البنوك الاسلامية بين الحرية والتنظيم التقليدي والاجتهاد ، النظرية والتطبيق ، ص ١١٠-١١٢ ، البنك اللاربوى فى الاسلام ، ص ٣٢ .

(٢) تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية ، الطبعة الثانية
١٩٨٢م ، دار الفكر ، ص ٣٩١ .

٢ - أن لرب المال أن يقيّد المضارب بالشروط التي يراها مناسبة لحفظ ماله من الضياع . كما له أن يأمره بفسخ العقد وتنفيذ رأس المال (تحويله الى نقد) عند من لم يعتبر المضاربة عقداً لازماً .

٣ - أن قسمة الأرباح في المضاربة مبنية على أساس التصفية الكاملة للمضاربة ليعود رأس المال نقداً كما كان حتى يتمكن رب المال من استرداد رأس ماله أولاً ، ثم تجرى قسمة الربح المتبقى بعد ذلك ، لأنه لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال . (١)

ومع أن هذه القواعد والاشتراطات صحيحة وجائزة في إطار عقد المضاربة ، إلا أنها تتعارض مع فكرة الاستثمار الجماعي بالأسلوب المصرفي ، المبني على أساس الخلط المتلاحق للأموال المودعة ، وأجراء توزيع الأرباح في فترات دورية كما يرى الدكتور سامي ، الذي اقترح شكلاً جديداً للمضاربة ، يرى أنه يلائم الاستثمار الجماعي أطلق عليه اسم المضاربة المشتركة ، قاس فيه المضارب الذي يعمل لأكثر من رب مال على الأجير المشترك الذي يرى بعض الفقهاء أنه ضامن لما تحت يده . (٢)

وبناءً على القول بالمضاربة المشتركة عاد الدكتور سامي وتبنى كـل مارهضه سابقاً من آراء الدكتور العربي من القول بدمج الودائع الاستثمارية وخلطها بأموال المصرف واعتبار أصحابها في مجموعهم أصحاب المال ، والمصرف مضارباً مشتركاً للجميع يضمن ماوضع تحت يده من أموال المضاربة . أما القول بضمان المضارب المشترك فقد استند فيه على قول لابن رشد الحفيد (٣) بضمان المضارب الذي يدفع المال لغيره مضاربة من ناحية ، وقياساً على الأجير المشترك من ناحية أخرى .

(ب) مسألة خلط مال المضاربة ودفعه الى آخر مضاربة ومسألة الضمان :

بالرجوع الى كلام ابن رشد نجد أنه نقل كلام الفقهاء وتقييدهم لوجوب الضمان (بمال المضارب) بعدم الاذن له من رب المال ، وذلك عدا الامام

(١) انظر هذه الاسباب ، تطوير الاعمال المصرفية ، ص ٤٨٣ - ٣٨٦ .
 (٢) من قال بضمان الأجير المشترك الامام ابو يوسف ومحمد صاحب ابى حنيفة والامام مالك ، انظر ، الزيلعي ١٣٤/٥ ، ابن رشد ، بداية المجتهد ٢/٢٣٢ .
 (٣) وذلك بالرغم من قوله (انه لم يقع في أيدينا ما يؤكد ما ذكره ابن رشد) تطوير الاعمال المصرفية ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٥ .

مالك الذى يقول انه ليس بمتعد ولا يضمن (١) كما نقل ابن رشد ايضاً عدم اختلاف فقهاء الأعمار - عدا مالكا - في تضمين المضارب الذى يدفع مال المضاربة لمضارب آخر ولكن من غير اذن رب المال .

ومسألة خلط مال المضاربة بمال المضارب أو مال غيره في المضاربة المطلقة اجازها الفقهاء عدا الشافعية ان كانت باذن رب المال أو بتفويضه كأن يقول له اعمل برأيك . (٢)

وقد قيّد ذلك الجواز بعض المالكية وسار عليه الدردير في الشرح الكبير بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون المال مثلياً ، والثاني ان تكون فيه معلقة لأحد المالكين غير متيقنة ، فان كانت متيقنة وجب الخلط ، والثالث : أن يتم الخلط قبل شغل أحدهما - ونقل الدسوقي في حاشيته عن البنان على الشرط الاخير قوله : (ولم أر من ذكر هذا الشرط) وظاهر التوضيح خلافه . (٣)

واشترط الحنابلة أيضاً لجواز خلط المالكين عدم البدء بالعمل فــــي أحدهما (٤) كما هو أحد قولى المالكية .

ولم يفع الحنفية هذا القيد على جواز الخلط بالاذن أو التفويض . (٥) وعليه يمكن الأخذ بمذهب الحنفية والوجه الآخر من مذهب المالكية فــــى الاستثمار المعرفي بالودائع الاستثمارية والذى يجرى فيه خلط السابق باللاحق تباعاً .

وأما مسألة دفع مال المضاربة الى آخر ، فقد اجازه الحنفية والمالكية (٦)

إذا كان ذلك باذن رب المال أو تفويضه . وذهب الحنابلة الى جوازه باذن رب المال وعدم اشتراط شيء من الربح للمضارب الاول ، لانه ليس من جهته مال ولا عمل ، والربح انما يستحق بواحد منهما ، (٧) وذهب الشافعية الى عدم الجواز . (٨)

(١) بداية المجتهد ، ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ .

(٢) المغنى ، ٥٠/٥ - ٥١ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ٩٥/٦ ، واجازه مالك مطلقاً ، المدونة الكبرى ١٠٦/٥ ، ١٠٧ تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٩٧/٦ .

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٥٣٠/٣ .

(٤) البهوتي ، شرح منتهى الارادات ٤٣٠/٣ .

(٥) الكاساني ، بدائع الصنائع ٩٥/٦ ، ابن قدامة ، المغنى ٥٠/٥ - ٥١ .

(٦) الكاساني ، البدائع ، ٩٧/٦ ، الشرح الكبير للدردير ، ٥٣٠/٣ .

(٧) ابن قدامة ، المغنى ، ٥٠ / ٥ .

(٨) الشربيني الخطيب ، مغنى المحتاج ٣١٤/٢ .

وبعض الذين أجازوا المضاربة مع اشتراط المضارب الاول شيئاً من الربح له تعرضوا لمسألة تقسيم الربح فجعلوه يدور مع صيغة المضاربة التى يقولها رب المال . (١)

وعليه يتبين أن الضمان في مسألتى خلط أموال المضاربة أو دفعها الى آخر مضاربة لايلزم الا اذا كان ذلك بغير اذن رب المال باتفاق الفقهاء خلافاً للشافعية . وبذلك يتضح ان الاساس الذى استند عليه الدكتور سامي حمود في القول بضمن المضارب الذى يعطى المال لغيره مضاربة بناء على ما نقله عن ابن رشد غير صحيح . (٢)

(ج) مسألة قياس المضارب المشترك على الاجير المشترك :

يرى البعض أن القياس على الاجير المشترك الذى يضمن عند بعض الفقهاء لايمح . وذلك لان من شروط صحة القياس ان يكون حكم الاصل المقيس عليه ثابتاً، وأن يكون دليل ثبوته نص أو أجماع . والقول بضمن الاجير المشترك ليس محل اجماع من الفقهاء . (٣)

كما أنهم يرون أن قياس المضارب على الاجير المشترك قياس مع الفارق . لان الاجير المشترك الذى يقول بعض الفقهاء بضمانه يعمل لمؤجره نظير أجر معلوم والمال الذى تحت يده ليس عرضة للضياع بطبيعته ، أما المضارب فهو شريك والمال الذى تحت يده عرضة للربح والخسارة بطبيعته فافترقا . (٤)

ومن جهة أخرى يؤدى القول بضمن المضارب (وهو هنا المصرف الاسلامي) الى انتفاء مبدأ المشاركة القائم على القاعدة الشرعية : الغنم بالغرم . فالتزام المصرف الاسلامي بالضمان يعنى أن أصحاب الاموال يشاركونه في المغنم فقط ، أما الخسارة فلايتحملون منها شيئاً . ويؤدى ذلك الى أن تكون الاموال المودعة في المصرف الاسلامي بغرض الاستثمار أشبه بالاموال المودعة في المصارف

(١) الكاساني ، البدائع ، ٩٧/٦ .

(٢) ولذلك ليس غريباً ألا يجد مستنداً في الكتب التى وقعت تحت يده يؤكد ما ذكره ابن رشد فذهب الى احتمال أن يكون ابن رشد مستنداً فيما نقله الى مؤلفات لم تصل اليها ، تطوير الاعمال المصرفية ، ص ٤٠٣ .

(٣) د . عبد الرحيم العبادى ، موقف الشريعة من المصارف الاسلامية ، ص ٢٤٠/٢٤١ .

د . حسن عبد الله الامين ، الودائع المصرفية واستثمارها في الاسلام ، ص ٣٢٣ .

(٤) د . حسن الامين ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، د . العبادى ، المرجع

السابق ص ٢٤١ .

الربوية فتصبح في حقيقة أمرها قروضاً مضمونة وليست أموال مضاربة . (١)

(د) فكرة التبّرع بالضمان باعتباره حافزاً لودائع الاستثمار :

ان مسألة القول بالضمان باعتباره حافزاً لأصحاب ودائع الاستثمار التي دفعت الدكتور سامي حمود للقول بضمان المضارب المشترك هي أصلاً فكرة السيد محمد باقر الصدر . اذ يقول الاستاذ الصدر : بأن ليس في ذلك مانع شرعي لان مالايجوز هو أن يضمن العامل رأس المال ، أما المصرف فهو لم يدخل العملية بوصفه عاملاً في عقد المضاربة لكي يحرم فرض الضمان عليه . . . بل بوصفه وسيطاً بين العامل ورب المال ، فهو اذن جهة ثالثة يمكنها أن تتبرع لأصاحب المال بضمان ماله . (٢)

والباعث على فكرة الضمان عند الاثنين (الصدر وحمود) هو : ألا يجد المتعامل مع المصرف الربوي نفسه أحسن حالاً من الوضع الذي يمكن أن يتحقق له في تعامله مع المصرف الاسلامي . (٣) والفارق بين الاثنين أن الصدر قد حاول الوصول الى فكرته بالقول بالتبرع بالضمان بينما وصل الدكتور حمود الى مراده بالنظر الى المضارب على غرار ما نظر به بعض أهل الفقه للأجبر المشترك .

والحقيقة أن التبّرع بالضمان يتنافي تماماً مع أحكام المضاربة التي هي مبنية على الامانة فلا يجوز انعقادها على أن المضارب ضامن للمال ، فان حدث ذلك فسد الشرط لمنافته لمقتضى العقد . (٤)

وقد جاء في المغنى : (فأما الامانة كالوديعة ، والعين المؤجّرة والشركة والمضاربة ، والعين التي يدفعها الى القعّار ، والخيّاط ، فهذه ان ضمنها من غير تعدٍ فيها لا يصح ضمانها) . (٥)

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فالقول بأن المصرف الاسلامي لا يدخل بوصفه مضارباً لكي يحرم فرض الضمان عليه . . . بل بوصفه وسيطاً قول لا يتفق مع الواقع . فدور المصرف الاسلامي في المضاربة دور أساسي لان أصحاب الاموال لا يعرفون

(١) د . غريب الجمال ، المعارف وبيوت التمويل الاسلامية ، ص ٢٠٢ .

(٢) في كتابه : البنك اللاربوي في الاسلام ، ص ٣٢ .

(٣) البنك اللاربوي في الاسلام ، ص ٣٢ - ٣٣ ، تطوير الاعمال المصرفية ، ص ٣٩٩ -

٤٠٠ .

(٤) البهوتي ، كشف القناع ، ٤٩٤/٣ .

(٥) ابن قدامة ، المغني ٥٩٥/٤ .

المضاربين (المستثمرين) ولم يتفقوا معهم على شيء . بل يتفقون مع المصرف بوصفه مضارباً مضاربةً مطلقةً على قسمة الربح وكل ما يحتاج الى الاتفاق عليه في المضاربة ، ثم بعد ذلك يعمل فيه برأيه ، فيمكن أن يستثمره بنفسه أو يدفعه الى مضاربين آخرين . وبهذا فهو ليس طرفاً ثالثاً بل طرف اميل ، وبالتالي فالتزامه بالضمان غير مقبول ويخل بحكم أساسي من أحكام المضاربة . وكما هو معلوم ان المضاربة تنعقد على الوكالة كما تنعقد على الامانة . فاذا قبض المضارب مال المضاربة وتصرف فيه فهو وكيل عن المالك في انماء المال بالتجارة . وحكم المضاربة أن مايجوز لشريك انعان أن يفعله جاز للمضارب ان يعمل به ، وما منع منه الشريك فيمنع منه المضارب . (١) أي أن له أن يبيع ويشترى ، ويوكل ويسافر ، ويبضع ويودع ، وغير ذلك لاطلاق العقد والمقصود منه الاسترباح ، ولايتحصل الا بالتجارة أو مايحتمل أن يلحق بأعمال التجارة ، وذلك كالمضاربة والشركة والخلط . (٢)

وهذه الاعمال تتطلب - كما هو الحال في المصارف الاسلامية المعاصرة - عملاً كثيراً ودقيقاً يفرض عليها انشاء ادارات خاصة لهذه الاعمال تعتبر من أكبر الادارات في المصارف الاسلامية ، وهي تستحق الربح بهذه الاعمال . واخيراً فالقول بضمان المضارب يؤدي الى نقيض مقصودهم منه المتمثل في مسألة المحافظة على الحافز لدى أصحاب الودائع الاستثمارية لأن المال اذا صار مضموناً على المضارب فإنه يستحق جميع الربح مقابل الضمان ولا شيء لصاحب المال ، اعمالاً للقاعدة (الخراج بالضمان) . (٣)

(هـ) مسألة الشروط في المضاربة وتنفيذ رأس المال وقسمة الربح :

أما في مسألة الشروط التي يضعها رب المال والتي تقيد من حرية المضارب فبالامكان التغلب عليها بالاتفاق بين رب المال والمضارب على أن تكون المضاربة بينهما مطلقة وليست مقيدة . وهو ما عليه العمل في المصارف الاسلامية القائمة اليوم .

(١) ابن قدامة ، المعني ٢٣/٥ .

(٢) د . الخياط ، الشركات في الشريعة والقانون ، ٥٧/٢ ، ٦٣ .

(٣) هذه القاعدة هي نص للحديث الذي رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم ، الفتح الرباني ، ٦٢/١٥ ، سنن الترمذي ، ٢٦/٥ ، سنن النسائي ٢٢٣/٧ ، وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود وابن القطان والحاكم بلوغ الاماني بحاشية الفتح الرباني ٦٢/١٥ ، المستدرک على الصحيحين ١٥/٢ ، تلخيص الحبير بحاشية المستدرک ١٥/٢ .

أما أن رب المال يمكن له أن يفسخ العقد متى شاء ويلزم المضارب بتحويل رأس المال الى نقود باعتبار أن المضاربة عقد جائز فصحیح ، ولكن قبل أن يبدأ العمل فمتى بدأ المضارب العمل أصبح العقد لازماً عند المالكية (١) وإذا أخذنا بهذا الرأي لا يفسخ العقد الا بتراضي الطرفين .

أما مسألة قسمة الارباح وانها لاتتم الا بالتعفية الكاملة للعملية وحتى يسترد رب المال ماله ؟ فهذه المشكلة يمكن التغلب عليها بالتراضي بين اصحاب اموال الاستثمار والمصرف الاسلامي المضارب على اجراء القسمة بشكل دوري ولا بأس أن يكون سنوياً ، كما هو الشأن في الشركات المساهمة . وقد ورد في المغني حول هذه المسألة : أنه اذا تراضى رب المال والعامل على اقتسام الربح فقط دون رأس المال فان ذلك جائز ، وبه قال الثوري والشافعي واسحق والحنابلة . وقال أبو حنيفة : لاتجوز القسمة حتى يستوفي رب المال ماله . (٢)

وفي الاوضاع الحالية للمصارف الاسلامية حيث تتداخل الاموال المستثمرة بالشكل الذي يصعب معه حصر ما استخدم فعلاً من هذه الاموال لتحقيق الأرباح المراد قسمتها ، فان مجرد تسليم المال للمضارب (المصرف الاسلامي) سواء جرى استعماله في الاستثمار ام لا يكون موجباً لاستحقاق صاحب المال نصيباً من الربح المتحقق بحسب ما يظهر في خلال الفترة الزمنية المعينة . (٣)

وإذا استرد المستثمر في المضاربة كامل المبلغ المسلم لاغراض الاستثمار أو أى جزء منه قبل انتهاء السنة ، حيث لا يكون هناك اعلان للربح فان هذا المبلغ المسترد لا يستحق نصيباً من الربح الذى يجرى حسابه في نهاية السنة . وهو الذى عليه العمل في المصارف الاسلامية الحالية . فلكي تستحق الوديعة الاستثمارية ربحاً يجب ألا تسحب قبل ستة أشهر من تاريخ ايداعها . وفي حالة الضرورة يمكن سحبها قبل اكمال الستة أشهر ولكنها في هذه الحالة تفقد ربحها . اما اذا سحبت الوديعة بعد ستة أشهر أو اكثر ولكن قبل اكمال

(١) بداية المجتهد ٢/ص ١٨١ ، ٢٤٠ .

(٢) المغني ، ١٧٨/٥ ، ١٧٩ .

(٣) لان الشركة تجوز بدون خلط المالكين اذا عيناهما واحضراهما ، وهم شركاء في الربح ، ولو اشترى كل واحد منهما بمال نفسه على حدة ، لان الزيادة وهي الربح تحدث على الشركة ، انظر ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٣٥٤٠/٧ ، ٣٥٤١ .

عام كامل فانها تستحق نصف الربح أو أكثر من النصف بنسبة بقاء الوديعة
في حساب الاستثمار . (١)

وفي بعض المصارف ينص في شروط فتح حساب الاستثمار على أن أى مبلغ

يسحب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الايداع لا يشارك في الارباح . (٢)

وقد تعرض بعض الفقهاء لهذه المسألة ، فقد جاء في متن المنهاج

وشروحه : (ولو استرد المالك بعضه) أى مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران

رجع رأس المال الى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره . (٣)

ومن هذا العرض يتضح انه بالامكان تنظيم عمليات الاستثمار في المصارف

الاسلامية على اساس أحكام وشروط عقد المضاربة في الفقه الاسلامي . ولكن بعد

ادخال بعض التعديلات على تلك الاحكام والشروط المنظمة لذلك العقد بمـ

لايتعارض مع النصوص الشرعية أو القواعد الفقهية .

(١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، نشرة تعريفية للمغتربين ، ص ٦ ، ٧ وكذلك
شروط حساب وديعة الاستثمار ، عدلت المدة مؤخرًا الى ثلاثة اشهر بدلاً عن
ستة . التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني للعوام ١٩٨٠، ١٩٨١ ص
١٧ ، ١٤ على التوالي .

(٢) البنك الاسلامي السوداني ، شهادة حساب الاستثمار لأجل وشروطها .

(٣) تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني والعبادي ١٠٢/٦ الرملی ، نهائية
المحتاج ١٧٦/٤ ، مغنی المحتاج ٣٢٠/٢ .

المبحث الثانى

=====

مفهوم التمويل الاستثمارى فى الكتابات الاقتصادية المعاصرة .

عند مراجعة الكتابات الاقتصادية ، يعثر الدارس على تعريفات متعددة للدلالة على الاستثمار ، قد تكون هذه التعريفات مختلفة باختلاف انواع المستثمرين واغراضهم :

- (أ) يستخدم الاستثمار (١) بمعنى شراء الاملاك او الاسهم او الاشياء الاخرى ذات القيمة اذا كانت - تصلح للاستعمال لمدة طويلة -
- اذا كانت اسعارها ثابتة وراسخة على اسس متينة نوعاً ما -
- اذا كانت تغل دخلاً منتظماً -
- اذا كانت قيمتها قابلة للارتفاع على المدى البعيد -
- والاستثمار بهذا المعنى هو عكس المضاربة ، اى للتفريق بينه وبين المضاربة التى تأخذ معنى المقامرة .

والمضاربة بالمفهوم الوضعى هى (عملية بيع وشراء صوريين للاستفادة من فروق الاسعار) (٢) . وتتضمن المضاربة بهذا المعنى فكرة اقتناء الاوراق المالية او البضائع او اى أصل من الاصول ذات القيمة لا للاستفادة من غلاتها كجمال من مجالات الاستثمار ، ولكن للكسب من فروق اسعارها (٣) وهى بذلك تنطوى على كثير من المجازفات والمخاطر مع احتمال ان تنتج ارباحاً كبيرة . ولذلك يفرق اكثر الاقتصاديين بين الاستثمار والمضاربة بالمفهوم الوضعى باعتبار ان المستثمر يمتلك الاصل الاستثمارى توقعاً لارتفاع العائد المتولد عنه او توقعاً لارتفاع قيمة الاصل فى الاجل الطويل . بينما يقيم المضارب (المقامر) ببيع وشراء الاصول المالية للاستفادة من التغييرات فى الاسعار السوقية لهذه الاصول فى الاجل القصير .

-
- (١) د . راشد البراوى ، الموسوعة الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، ١٩٧١م ، دار النهضة العربية القاهرة ، ص ٣٠١ .
- (٢) عبدالكريم الخطيب ، السياسة المالية فى الاسلام ، دار المعرفة ، بيروت الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ لم ، ص ١٨٣ .
- (٣) المضاربة بهذه الكيفية حرام فى الشريعة الاسلامية ، لانها مقامرة وتنطوي على غرر محض ، وتعرف ب : (Speculation) .

ويقول كينز : (المضاربة هي عملية التنبؤ بنفسية السوق ، اما الاستثمار فهو التنبؤ بالفلت المتوقعة للاصول المالية طوال فترة بقائها) . (١)
وعليه فالاستثمار بالمعنى السابق يعنى تشمير المال لاجل طويل نسبياً بقصد الحصول على غلة اودخل ، كإيداع مبلغ بفائدة فى مصرف ، او شراء ارض ، او مبنى ، او سهم ، او سند .

وتغل هذه الاستثمارات دخلاً جاريًا هو فائدة القرض ، او ايجار الارض او المبنى ، او عائد السهم او السند . ولكن ثمرة الاستثمار قد لا تكون دخلاً جاريًا ، بل ارتفاعاً منظرًا فى القيمة ، ومثل ذلك شراء ارض غير مستغلة تتجه قيمتها الى الارتفاع مع الايام ، بسبب زيادة اتصالها بالعمران . (٢)

(ب) ويستخدم الاستثمار من وجهة نظر المصارف التجارية التقليدية بمعنى توظيف النقود فى اوراق مالية لآجال طويلة بهدف تحقيق عائد (٣) . ويشمل ذلك الاستثمار : توظيف الاموال فى شراء أسهم الشركات الناجحة والاوراق الحكومية (آذون خزينة او سندات حكومية) لآجال طويلة نسبياً بهدف تحقيق عائد ، وكاحتياطي وقائي (ثانوى) للسيول ، وللمتطلبات تشغيل الاموال المتاحة فى أصول سهلة التحويل نسبياً الى نقدية .

وقد جد هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الاولى حيث كان منح القروض قبل ذلك يعد المخرج السليم الوحيد لتوظيف اموال المودعين لاسباب نقدية ، ولكونه اكثر الاصول اماناً من الناحية العملية . وقد أدت الحرب (نتيجة التوسع فى الدين العام) الى تحويل المفهوم من القروض للاوراق المالية ، على أساس امكانية تحقيق السيولة بالبيع بدلاً من المفهوم التقليدى ، وهو التسييل عن طريق التصفية الذاتية للقروض . (٤)

(١) مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامى ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جده ، المجلد (٢)

العدد (١) ، ١٩٨٤م ، ص ٢٢ .

(٢) معجم العلوم الاجتماعية ، اعداد نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، اشرف على اخراجه : مجمع اللغة العربية بالتعاون مع مركز تبادل القيم الثقافية بالقاهرة ومع منظمة اليونسكو ، ص (٣٢) .

(٣) د . سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٨٣م ، ص ١٦٢ .

(٤) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ١٥/٦ .

ويختلف الاستثمار بالمعنى السابق عن الاقتراض من عدة نواحي :

(أولاً) فى حالة الاقتراض نجد ان المقترض هو الذى ينشئ القرض ، بينما
المصرف التجارى فى حالة الاستثمارات هو الذى ينشئ العملية بالدخول
فى اسواق المال للشراء او للبيع .

(ثانياً) فى حالة الاقتراض يكون المصرف هو الدائن الاساسى اما فى حالة
الاستثمار فان المصرف يكون واحداً من دائنين عديدين .

(ثالثاً) يحمل القرض مفهوم الاحتفاظ بشئ لمدة قصيرة نسبياً على اساس
ان المبلغ سيرد بقيمته ، اما الاستثمار فان الهدف منه الحصول على
تدفق سنوى لمدة طويلة قبل استرداد الاصل . (١)

(ج) ويعرف الاستثمار فى التحليل الاقتصادى الكلى بأنه الزيادة او الاضافة
الصافية فى رأس المال الحقيقى او السلع الانتاجية فى المجتمع . ويشمل
رأس المال هنا الآلات والادوات والمعدات الرأسمالية والابنية ، كما يشمل
السلع الوسيطة ، والسلع النهائية ، والمواد الاولى التى تضاف الى المخزون . (٢)
والاستثمار بهذا المعنى هو الانفاق الذى يتم على السلع التى
لا تستهلك فى الفترة الجارية كالمصانع والبواخر والآلات والمباني او السلع
الانتاجية او مخزون جديد من السلع النهائية .

وعند حصر مفهوم الاستثمار ضمن المعنى السابق مباشرة ، نكون قد
تعرفنا على الاستثمار بمعناه الاقتصادى . ويقابلة الاستثمار المالى .
فعندما يقوم فرد من بلد ما بشراء اسهم او سندات او اى حق من حقوق
الملكية سبق ان تداول فى سوق رأس المال ، او تقوم شركة بشراء مصنع قائم
فى ذلك البلد من شركة اخرى ، يكون كل من الفرد والشركة قد استثمر رأس
ماله . وهذه العملية تشكل استثماراً من وجهة نظر الفرد او الشركة ،

(١) د. سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، ص ١٦٢ .

(٢) استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية فى الاردن ، اعداد عبد الله

عبد المجيد المالكى بدعم من مجلس البحث العلمى الاردنى ، الطبعة الاولى

عمان ، الاردن ، ١٩٧٤م ، ص ١٣ ، ايضا د. حسين عمر ، نظرية القيمة ، ط ٥ ،

١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، دار الشروق ، جده ، ص ١٣١ ، وكتابه التحليل الكلى ،

ط ٣ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص ٣٢ .

ولكنها ليست استثماراً من وجهة نظر ذلك البلد ككل . وان ما فعله الفرد او الشركة فى الحالتين السابقتين هو انهما اجرا استثماراً مالياً ، وما حصل هو انتقال ملكية استثمار قائم من يد الى اخرى . فما هى الا بنسود محولة من فرد الى اخر ، فما يقوم فرد باستثماره فى رأس مال قديم او حق من حقوق الملكية لرأس مال حقيقى قديم ، يقوم فرد اخر بالتخلّى عنه ، اوبيعه ، أى عدم استثماره . ولا يكون هناك استثمار بالمعنى الاقتصادى الا اذا انتج المجتمع رأس مال حقيقى جديد . (١)

والانفاق الاستثمارى الذى يؤدى الى اضافة صافية الى رؤوس الاموال والسلع الانتاجية فى المجتمع بمختلف انواعها هو الذى يعنيه الاقتصاديون عندما يتحدثون عن الاستثمار ، وهو الذى يؤدى الى زيادة التوظيف للعناصر الانتاجية فى المجتمع وبالتالى الى زيادة الدخل القومى .

فاذا تعاقدت بعض الشركات الصناعية مع منتجى الآلات على انتاج بعض الآلات اللازمة لها ، فان هذا يعتبر استثماراً اقتصادياً لانه سيجعل منتجى الآلات يحافظون او يزيّدون القوة العمالية ، ورؤوس الاموال ، وبقيّة عوامل الانتاج المستخدمة لديهم . اما شراء الشركات والافراد لآلات ومبان موجودة منتجة فعلاً ، فلا يعتبر استثماراً من ناحية المجتمع ، لانه لا يؤدى الى زيادة العمالة والتوظيف وبالتالى زيادة الدخل القومى ، وانما هو فقط نقل لملكية الاصول الانتاجية من افراد الى آخرين . (٢)

او بعبارة اخرى ان الانفاق الاستثمارى ، كالعناصر الاخرى التى تؤلف الطلب الاجمالى ، يمثل طلباً على السلع ويوجد الانتاج والعمالة والدخل . كما انه يؤدى الى المحافظة على الطاقة الانتاجية فى المجتمع وتوسيعها .

(١) د. احمد ابو اسماعيل ، أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٦م ، ص ٦٣٧ ، عبدالله عبدالمجيد المالكى ، استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية فى الاردن ، ص ١٣ .

(٢) د. احمد ابو اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٦٣٧ .

(٢) ويفرق البعض بين الاستثمار المباشر وغير المباشر بالجوء إلى مقياس الاشراف او السيطرة على المشروع الاستثمارى. فيرى احد الاقتصاديين (١) ان الفرق العملى بينهما يتمثل فى مقياس السيطرة التجارية على المشروع، ويضيف ان الاستثمار غير المباشر يشمل القروض وشراء الاسهم ولا يستتبع بالضرورة السيطرة التجارية على المشروع، بينما ينطوى الاستثمار المباشر عليها، ويتخذ عموماً شكل الفروع (Branches) او الشركات التابعة (Subsidiaries) .

فالاستثمار المباشر بناءً على المعيار السابق هو الذى يأخذ شكل انشاء مؤسسة من قبل المستثمر نفسه او المشاركة المتساوية او غير المتساوية كما انه ايضا يأخذ شكل اعادة شراء كلى او جزئى لمشروع قائم .

وانَّ النسبة المئوية من رأس المال التى يعتبر الاستثمار، اذا زاد عنها بمثابة استثمار مباشر، هى نسبة تتراوح بحسب المنظمات ما بين ٢٥٪ (صندوق النقد الدولى) و ٥٠٪ (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) (٢) (O. C. D. E.)

ويرى البعض أهمية لهذه التفرقة من حيث ان الاستثمار المباشر فى المجال الدولى، يقترب عادة بانتقال العمل الاجنبى والادارة الاجنبية، فلا يقف عند رأس المال، وانما يتجاوز ذلك الى عنصر العمل . اما ففى

(١) هو الاقتصادى E. I. Nwogugo فى كتابه

The Legal Problems of Foreign Private Investment in Developing Countries , Manchester Univ-Press , 1965 , p. 4.

نقلًا عن عبد الله عبد المجيد المالكى، استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية فى الاردن، ص ١٦ .

(٢) جيل برتان، الاستثمار الدولى، ترجمة على مقلد، منشورات عويدات، بيروت - باريس، الطبعة الثانية ١٩٨٢م، ص ١١ .

ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هى منظمة اقتصادية دولية
Organization de Cooperation et de Developpement Economique.

(O. C. D. E.)

انظر قاموس قانون اقتصادى، وضعه الاساتذة محمد نصر الدين، د. خليل صابات، د. محمد عبد الحميد عنبر، راجعه د. شفيق شحاته، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٦١، ص ١٦٤ .

الاستثمار غير المباشر فان الانتقال يقتصر عادةً على عنصر رأس المال . (١)
وينتقد أحد الاقتصاديين هذا المعيار الشكلي باعتبار ان حامل
الاسهم قد يمتلك حق التصويت بفضل ما يمتلكه من حصة كبيرة في رأس المال،
الا انه يلعب دوراً ضئيلاً في شئون المشروع ، في حين ان الاستثمار المباشر
يستمد تعريفه الاساسي من السيطرة القانونية التي يمكن ان تشمل جميع
او بعض المهام التالية :

- ١ - توظيف العمال والموظفين وتسريحهم .
- ٢ - وضع برامج الاستثمار .
- ٣ - اتخاذ قرارات الاسعار .
- ٤ - التسويق .
- ٥ - توزيع الارباح .

وبناءً على ذلك قد تسيطر الشركة الاجنبية على جميع عمليات فرعها
في بلد آخر بفضل امتلاكها اقل من ٢٥ ٪ من أسهمه ، فيكون بذلك استثماراً
مباشراً ، وقد تمتلك معظم أسهم الفرع ولا يتجاوز دورها مع ذلك استلام ارباح
اسهمها فيكون بذلك استثماراً غير مباشر . (٢)

وينتقد جيل برتان نفسه هذا المعيار بسبب ان المشتريات المنعزلة
لاسهم شركة ما من قبل مؤسسة اخرى ، والتي هي « اذا اخذت على حدة »
ذات مظهر توظيفي ، يمكن ان تؤدي الى السيطرة الحقيقية على هذه الشركة ،
رغم ان الهدف هو التوظيف المالي وليس الاستثمار المباشر . (٣)

ويُفرّق أحد الاقتصاديين بين الاستثمار المباشر وغير المباشر وفق
معيار آخر ، يستند الى الطرق او المسالك التي تسير فيها رؤوس الاموال
وما تؤدي اليه . فيقول ان المدخرين يمكن ان يستخدموا مدخراتهم لتمويل

(١) د . سعيد النجار ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار النهضة ،
العربية ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤٨ .

(٢) هو الاقتصادي (C. P. Kindleberger) في كتابه :

International Economics, Homewood, Illinois, Richard D. Irvin, INC. 1963, p. 404-405.

عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجية تشجيع الاستثمار الخارجي في الاردن، ص ١٧ .

(٣) الاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص ١١ .

ما يلي :-

١ - شراء او تكوين الاصول الانتاجية التى سيمتلكها ويديرها المدخسون انفسهم .

٢ - شراء اسهم ملكية الاصول الانتاجية التى سيجريها غيرهم من الاشخاص .

٣ - امتلاك حقوق الملكية من الوسطاء الماليين الذين قد يشترون اسهم الملكية من الاشخاص الذين يتعاطون تكوين او تشغيل الاصول الانتاجية .

ويضيف هذا الاقتصاديان المعاملات التى يشملها البند - ١ - اعلاه تعرف عموماً بانهما استثمار مباشر ، واما المعاملات المشمولة بالفقرتين - الاخرين فتدخل تحت مسمى الاستثمار غير المباشر ، ويمضى الى القول : ان الاستثمار المباشر يمت الى عالم الانتاج الحقيقى ، وانه عمل يجمع عناصر الانتاج معاً من اجل انتاج سلع وخدمات جديدة . اما النوع الاخر فهو مجرد ظاهرة مالية - فهو عبارة عن تحويل لملكية الموارد او الحقوق المترتبة عليها من يد الى اخرى (١) .

ويبدو من النقاش السابق انه ليس هناك علاقة فى الغالب بين كون الاستثمار مباشراً وكونه استثماراً حقيقياً (او اقتصادياً) ، وبين كون الاستثمار غير مباشر وكونه استثماراً مالياً . وانما تنصرف التفرقة بين الاستثمار المباشر وغير المباشر الى الشكل الخارجى او القانونى للنشاط الاستثمارى . وليس هناك ما يمنع الاصطلاح على تقسيم انواع او اشكال الاستثمار وفق هذا المعيار .

وبذلك يتضح ان النقاش السابق يدور حول بعدين مختلفين للاستثمار وليس بالضرورة متلازمين او متطابقين .

البعد الاول يتعلق بكون الاستثمار يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية فى الاقتصاد من عدمه .

اما البعد الثانى فيتعلق بكون المستثمر مشاركاً فى اتخاذ القرارات ام لا .

(١) هو الاقتصادى (Pilipe Pazos) نقلًا عن كتاب J. H. Adlter, Capital Movements, New York, S. T. Martiness Press. 1967, P. 186-187.

من كتاب استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية فى الاردن لمؤلفه عبدالله عبدالمجيد المالكي ، ص ١٨ ، ١٩ .

وبناءً على ما سبق يمكن القول ان الاستثمار فى العرف الاقتصادى الوضعى هو نوع من انفاق المال لتحقيق منافع مستقبلية ، سواء كان ذلك فى مشروعات جديدة ، او استكمال مشروعات قائمة او تجديد او تحديث مشروعات قديمة ، او مشتريات الاوراق المالية من الشركات والحكومات او الافراد ، او التجارة فى السلع والمعادن والصرف الاجنبى او العقارات .

والاستثمار بهذا المعنى الواسع يشمل الاستثمار بمعناه المصرفى كما يشمل التمويل او الاقراض المصرفي ، كما يتضمن الاستثمار الحقيقى والاستثمار المالى سواء كانا فى شكل مباشر او غير مباشر .

المبحث الثالث

=====

مفهوم التمويل الاستثمارى الاسلامى

نلاحظ ان الكتابات الاقتصادية المعاصرة تقدم تعريفات متعددة للتمويل الاستثمارى بنوعيه (المالى والاقتصادى) تبدو فى كثير من الاحيان كأنها متعارضة مع بعضها البعض . فيقال مثلاً ان قيام الافراد او المشروعات بشراء سلع انتاجية والاحتفاظ بها لتدر دخلاً جاريًا او لبيعها بحالتها المشتراه بها ، او قيامهم ببعض المشتريات من سوق الاوراق المالية فى شكل أسهم او سندات متدولة فى تلك السوق لا يعد استثماراً حقيقياً وإنما هو مجرد تحويل فى الملكية يزيّدون به دخولهم الجارية فقط . ويقال ان التمويل الاستثمارى الحقيقى هو فقط الانفاق على المنشآت الجديدة والآلات والمعدات وغيرها من السلع الانتاجية التى تشكل رأس المال القومى . ومن ثم تظهر هذه التعريفات كأنها تثنى على الاستثمار الحقيقى وتحبّذه من جانب ، وتقلل من شأن الاستثمار المالى من جانب آخر ، باعتباره لا يؤثّر على مستوى العمالة الموجودة او الدخل أو لا يشكل تأثيراً يذكر على المتغيّرات الاقتصادية الكلية كالانتاج والاستهلاك والعمالة .. الخ (١) .

ولكن بالنظر الى نوعى الاستثمار المشار اليهما نجد أنهما متكاملان الى درجة كبيرة وليس منفصلين او متعارضين تماماً كما يبدو لاغراض الدراسة النظرية . اذ ان كلاّ منهما يعتمد على الآخر فى وجوده وفعاليتة ، ولايتصور وجود استثمار حقيقى فعال بدون وجود استثمار مالى ، وذلك فى كل الاقتصاديات الحديثة والمتطورة . وينطبق ذلك على الاستثمار والتوظيف المالى سواء كان فى السلع الرأسمالية او فى الاصول المالية .

فيلاحظ مثلاً ان مشتريات قطاع الاعمال من السلع الاستثمارية او الانتاجية الجديدة قد لا تكون دائماً قراراً اقتصادياً رشيداً بالنسبة للمشروع والاقتصاد القومى فى مجموعه ، وذلك لعدة اعتبارات واسباب وجيهة .

فقد يكون من هذه الاعتبارات ان الاصول الانتاجية الجديدة غالباً ماتكون اعلى سعراً من الاصول الاستثمارية القديمة ، ومن ثم فقد يكون شراء واستخدام

(١) انظرعلى سبيل المثال د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى، ص ٦٦٥

أصل رأسمالى قديم أفضل للمشروع وللاقتصاد القومى فى مجموعه من الانفاق على شراء اصل رأسمالى جديد .

وقد يكون من هذه الاسباب الكفاءة المنخفضة التى تستخدم بها الاصول الرأسمالية القديمة . اى ان الاصول القديمة قد تكون غير مستغلة استغلالاً كفىً أو غير مستغلة نهائياً . ومن ثم فان شراء مثل هذه الاصول المعمّرة واحسان استغلالها بكفاءة اكبر يزيد من الطاقة الانتاجية ويحسنها ، وعليه يكون ذلك أفضل للمشروع وللاقتصاد القومى بدلاً من الانفاق على شراء الاصول الانتاجية الجديدة ولا سيما اذا كانت مستوردة من الخارج فى بلد يعانى من مشكلات فى ميزان مدفوعاته .

والمفاضلة بين تمويل الاصول الثابتة الجديدة أو القديمة هى مشكلة ظلّ يعانى منها الاقتصاد السودانى بصفة خاصة فى ظروف ازمتة الحالـية . وظلّ السؤال المطروح على الدوام هو : هل نركّز على تأهيل واصلاح الصناعات القائمة وتطويرها والتوسع فيها رأسيًا ام نتوسع افقيًا (بمعنى ان نتوسع فى خلق صناعات جديدة) كأنّ كثرة التصديقات للصناعات الجديدة والمكرّرة تعنى التطور والتقدم والنمو الصناعى ؟ .

ويجيب حسن أحمد مكى مدير عام ورئيس مجلس ادارة البنك الصناعى السودانى (١٩٧٦ - ١٩٨٥) ، على السؤال السابق بقوله : انه خير للاقتصاد السودانى ان يكمل الحلقات الموجودة بدلاً من خلق حلقات جديدة . بمعنى انه من الافيد اقتصادياً ان نطور ونؤهل الصناعات القائمة والتى تواجه مشكلة توفير رأس المال العامل . وعلى سبيل المثال من الاجدى للاقتصاد السودانى ان نقوم بتوسيع قاعدة الانتاج لمصنع قائم بدلاً من تشييد وتمويل مصنع جديد كامل يكلفنا اضعاف الاموال اللازمة لتكملة تلك الحلقات الموجودة . وهذه الاخيرة تكلفنا موارد اقل بكثير . ويضيف اخيراً قائلاً : وبلغة اوضح فانه اربح لاقتصادنا ان يشجّع التوسع الرأسى للتمويل الصناعى بدلاً من التوسّع الافقى لان هذا يتماشى مع طبيعة واقعنا الاقتصادى (١) .

(١) حسن احمد مكى ، رئيس مجلس الادارة والمدير العام للبنك الصناعى السودانى فى الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) ، التمويل الصناعى السودانى

والذى يجدر ذكره هنا ان شراء الاصول الانتاجية القديمة قد لا يكون سلوكاً اقتصادياً رشيداً فى كل الاحوال ، فقد تأتى مرحلة او فترة زمنية معينة يمر بها الاقتصاد القومى تجعل شراء الاصول الجديدة هو الافضل ، ويتوقف ذلك على حالة الطلب الاجمالى ، وعلى الطلب على كل من سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار .

وهذا التكامل بين الاستثمارات الحقيقية والمالية لا يكون صحيحاً فى حالة شراء السلع الرأسمالية المادية فحسب كالآلات والمعدات والمباني وغيرها ولكنه صحيح بالنسبة للاستثمارات فى الاصول المالية ايضاً ، وذلك كإصدارات الجديدة التى تتم فى السوق المالية الاولى ، والأصول المالية المتداولة فى السوق الثانوية .

ولهذا السبب نجد ان تطوير سوق مالية اولية وثانوية كذلك يعد أمراً ضرورياً لتعبئة الموارد المالية تعبئة فعالة ليس فى الاقتصاد الاسلامى فحسب بل وفى كل الاقتصاديات الحديثة .

فالاسواق الاولى يحتاج اليها الاقتصاد لتقديم الموارد المالية لمن يستطيع استخدامها بطريقة انتاجية ، والاسواق الثانوية ضرورية لمساعدة المدخرين والمستثمرين على تنفيذ (تسهيل) استثماراتهم كلما شعروا بالحاجة الى ذلك .

ومن ثم فان وجود سوق ثانوية للاوراق المالية يتم فيها تداول الاصول المالية المصدرة سابقاً يكتسب اهمية خاصة فى ظل اقتصاد اسلامى يزيد الاعتماد فيه على التمويل الاستثمارى عن طريق المشاركة . وغياب هذه الاسواق قد يحرض المدخرين على الاحتفاظ بمبالغ كبيرة لديهم بدافع الحيطة ، فتزيد الاموال المعطلة ، وينخفض معدل النمو الاقتصادى بسبب حبس المدخرات عن اداء دورها الطبيعى (١) .

وتعتبر تعبئة المدخرات السائلة وتوجيهها نحو الاستخدامات المنتجة مهمة حيوية لمعظم الاقتصاديات . وتتأثر الحاجة الى الادخار بعدة دوافع واسباب . منها زيادة الدخل ومنها الاحتياط للطوارئ المختلفة فى المستقبل

(١) د. عمر شابرا ، نحو نظام نقدى عادل ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

ولهذه الاسباب وغيرها فان المدّخرين الذين يرغبون فى توظيف مدّخراتهم واستثمارها يتساءلون عن مدى امكانية تسهيل هذه الاستثمارات دون خسارة كبيرة وعن الوقت اللازم لاتتمام هذه العملية ، اى مدى السرعة والسهولة فى الحصول على السيولة ، الى آخر هذه التساؤلات المهمة .

فاذا كانت الاجابة على التساؤلات السابقة سالبة أوغير واضحة ، او بمعنى اخر عدم وجود امكانية للاستثمار المالى الذى يتم فى السوق المالية الثانوية فان الراغبين فى الاستثمار الحقيقى (شراء الاصدارات الجديدة) قد يتجهون بمدّخراتهم نحو استخدامات أكثر سيولة وأقل فائدة او اكتنازها فى المنازل والخزائن الخاصة مما يعدّ تسرباً من تيار الانفاق الاستثمارى الحقيقى ويشكل ضرراً اقتصادياً بالغاً .

وعليه يتضح مدى التكامل والتلاؤم بين الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات المالية ، ولولا ذلك لحدثت اختناقات وارتباك لكافة الأنشطة الاستثمارية والانتاجية فى الاقتصاد .

وليس من قبل المصادفة ان الاقتصاديات المتخلفة تعاني من نقص اوحتى عدم وجود اسواق مالية متطورة بينما تتوفر تلك الاسواق فى الدول المتقدمة . ولعلّ هذه الظاهرة هى السبب فى عدم وجود مفاضلة بين الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات المالية فى المؤلفات الفقهية او الكتابات المعاصرة فى الاقتصاد الاسلامى .

فقد عرّف الدكتور عبدالسلام العبادى الاستثمار بأنّه استعمال الاموال والاملاك واستغلالها لتحقيق الارباح ، ويكون هذا الاستثمار او الاستغلال فى كل ما يكون الناتج فيه اكثر من المال المستخدم عادةً (١) .

وعرّفه الدكتور محمود أبو السعود بأنّه : استغلال المال بقصد نمائه وتحقيق ربح لصاحبه ، وذلك دون مقارفة ما نُهى عنه بنص صريح او ما فى حكمه ، وحسب القواعد الكلية للشريعة الاسلامية (٢) .

أمّا الدكتور محمد هاشم عوض فقد عرّف الاستثمار بأنّه (استغلال

(١) د. عبدالسلام داود العبادى ، الملكية فى الشريعة الاسلامية ج ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .
 (٢) د. محمد ابو السعود ، الاستثمار الاسلامى فى العصر الراهن ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد (٢٨) ، السنة ١٤٠١ هـ ، ص ٨٥ .

المال لتحقيق أقصى ربح يسمح به الشرع الحنيف من حيث معدل الربح ومصدره (١).

ومهما يكن من أمر فإن هذه التعريفات تشمل كل معاني الاستثمار سواء كان بتنمية القدرة الانتاجية للمجتمع وزيادتها وتحسينها عن طريق الاضافة الى عنصر مهم من العناصر الانتاجية المملوكة للمجتمع وهو عنصر رأس المال العيني او عن طريق التوظيفات المالية المختلفة والتي تهىء المناخ الاستثمارى وتساعد على قيام واستمرارية الاستثمارات الجديدة التى تؤدى الى التكوين الرأسمالى او التراكم الرأسمالى .

والامر الجوهري الذى ينبغى التركيز عليه هو انه لا يجوز الانسياق وراء المفهوم الذى يصور التمويل الاستثمارى على انه الصرف على رأس المال الثابت كالألات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع ... الخ ومحاولة زيادة الاصول الى أكبر قدر ممكن باعتبارها هى التى تمثل زيادة صافية فى رأس المال القومى ، واهمال ما عداها من صور التمويل الاستثمارى لرأس المال الجارى . اذ يؤدى هذا المفهوم الى الحرمان من السيولة اللازمة لرأس المال التشغيلى للوحدات الانتاجية وبالتالي يعيق دوران رأس المال الكلى المستثمر ومن ثم تكون المحصلة النهائية عرقلة كل حلقات الانتاج وبالتالي تعطيل رأس المال الثابت نفسه وتبديد أوضاع القيم المضافة التى من المفترض ان تتولد عن ذلك القدر من رأس المال . ومما ذاك ، ألا بسبب عدم مراعاة المرونة والتوازن والتكامل فى النظرة الى مفهوم التمويل الاستثمارى بانماطه المختلفة .

والنظر للاستثمار بهذا المعنى الشامل والمرن يتوافق مع دعوة الاسلام الى ضرورة التوازن بين الانشطة الاستثمارية المختلفة فى المجتمع التى تتكامل وتتساند فيما بينها .

وذلك كاستثمار فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية المختلفة النافعة للمجتمع سواء اكانت استثمارات حقيقية او استثمارات مالية .

(١) د. محمد هاشم عوض ، دليل العمل فى المصارف الاسلامية ، ص ٢٥ .

وتظهر دعوة الاسلام لضرورة توازن الكيان الاقتصادى للمجتمع لمختلف مصادر القوة فيه فى كثير من الآيات الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة وذلك كما فى قوله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) (١) .

وكما فى قوله صلى الله عليه وسلم : (مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ ، وَإِنْ نَبَى اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ) (٢) .

وفى قوله صلى الله عليه وسلم : (تَسْعُ أَعْشَارُ الرِّزْقِ فِى التَّجَارَةِ) (٣) .

وفى قوله عليه السلام عندما سئل : أَيُّ الْكَسْبِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : (عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ) (٤) .

وفى قوله عليه السلام : (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَفْرَسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) (٥) .

ويلاحظ من التوجيهات السابقة ان الاسلام لم يترك نشاطاً اقتصادياً نافعاً للمجتمع المسلم الا وحث عليه وامر به وندب اليه ولا سيما الانشطة الاقتصادية الرئيسية وهى : الزراعة والصناعية والتجارية ، ويدخل فى مجال التجارة الخدمات المختلفة كالنقل والتحميل والتخزين والتأمين والتمويل والتخليص والتسويق وذلك بلا تحديد لكون هذه الاستثمارات حقيقية او مالية .

ولكن هل تعنى التوجيهات السابقة ان هذه الانشطة تساوى فى الاهمية وفى كل الاحوال وفى جميع المراحل التى يمر بها الاقتصاد؟

(١) سورة الانفال الآية (٦٠) .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، ٩ / ٣ .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور عن نعيم بن عبد الرحمن الأزدي روى بن جابر الطائسى مرسلًا، وقال السيوطى حديث حسن انظر ، المنأوى ، فيض القدير ج ٣ ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ، حديث رقم ٣٢٩٦ ، ص ٢٤٤١ . وقال الحافظ العراقى : رجاله ثقات ، أحياء علوم الدين ج ٤ ص ٧٥٦ - ط دار الشعب .

(٤) أخرجه الحاكم وصححه ، والبيهقى فى سننه والبخارى ، انظر المستدرک

١٠ / ٢ السنن الكبرى ٢٦٣ / ٥ ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ٧٨٨ / ٣ .

(٥) صحيح البخارى كتاب الحرث والمزارعة ٦٦ / ٣ ، باب رقم (١) ، صحيح مسلم كتاب المساقاة ، ١١٨٩ / ٣ ، باب رقم (٢) فضل الغرس والزرع ، حديث رقم (١٥٥٣) .

حاول بعض العلماء ان يضع بعض القواعد التى تحكم المسألة من حيث تفضيل نشاط اقتصادى على آخر .

ولكن بعض العلماء كالقسطلانى وابن حجر العسقلانى قالوا : ينبغى ان يختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال ، فحيث احتيج الى الاقوات أكثر تكسبون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس ، وحيث احتيج الى المتجر لانقطاع الطرق مثلاً تكون التجارة أفضل ، وحيث احتيج الى الصنائع تكون أفضل . (١)

والمجتمع الاسلامى كما هو متوازن فى جميع مقوماته وخصائصه ينبغى كذلك ان يكون متوازناً فى كيانه الاقتصادى . فاذا اهتم الناس بنشاط انتاجى معين واهملوا الأنشطة الاخرى بما يسبب ضرراً للجماعة على السلطة المسئولة ان تتدخل لتصحيح هذا الانحراف . فلا ينبغى مثلاً ان يقتصر العمل الاستثمارى والانتاجى على زراعة الارض ورعى الحيوان وترك الصناعة والتجارة والتعدين وغيرها من مصادر الانتاج المختلفة ومصادر قوة المجتمع الاسلامى . وقد اتفق علماء المسلمين على أن العمل فى كل باب من ابواب النفع يعتبر فرضاً على الكفاية فى المجتمع الاسلامى يجب حصولها . ولو تركت الكفاية كان على الجماعة كلها مغبة تركها ، وركبها الاثم اذا قصرت فى اقامة الكفاية التى لا تتم مصلحة الناس الا بها .

وقد عرّف بعض الفقهاء فرض الكفاية بأنه ما قصد حصوله من غير نظر الى فاعله ، وهو إما دينى كصلاة الجنازة ، وإما دنيوى كالصنائع المحتاج اليها . (٢)

ولا يقتصر مفهوم العمل فى الاسلام على عمل العامل الاجير لدى رب المال فقط ، فهذا بلا شك جانب مهم من جوانب العمل ، ولكن الاصطلاح يمتد ليشمل النشاط الاقتصادى للانسان فى كل صورته ووضعه .

والعمل الاقتصادى للانسان او الكسب يدخل فيه بلا شك العمل الاستثمارى الذى يسعى نحو الربح ، كما دلّ على ذلك الكثير من النصوص كما فى قوله

(١) ارشاد السارى وعمدة القارى ١٥٢/١٢ ، فتح البارى ٣٠٤/٤ .

(٢) تيسير التحرير ٢١٣/٢ ، حاشية ابن عابدين ٤٢/١ .

تعالى : (فإذا قُضِيَتِ المَلَاةُ فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله ..) (١)

وقد عُلّق الاسلام الاهمية على حصول الكفاية من الاستثمار وتنمية المال ولا يهم كون هذه الكفاية قد حصلت من صاحب المال باستغلاله لماله بنفسه وتنميته له بمفرده او حصلت منه بالتعاون مع غيره .

وحصول الكفاية فى المجتمع الاسلامى لا يتحقق إلا بالتعاون بين المال والعمل والخبرة ، لكى يسخّر كل من صاحب المال وصاحب العمل الاخر ويستخدمه فتحقق بذلك مصلحة الطرفين ، ومن ثم مصلحة المجتمع بأسره .

ولهذا فان اساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى كالمضاربة والشركة والمزارعة والمساواة والسلم والمرابحة تتشكل فى تنوعها واختلافها وسائل تمويل استثمارى مباشر وغير مباشر تلّبى حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وغيرها ، كما توفّر بدائل متنوعة لفئات المستثمرين حسب امكاناتهم ورغباتهم واوضاعهم المختلفة .

فقد دعا الاسلام مالك الارض مثلاً الى ان يستغلها بنفسه ، فان لم يستطع او لم يرغب ، ندب اليه ان يمنحها اخاه ليقوم بزراعتها واستثمارها ، والافادة منها ، ولا يأخذ منه خرجاً معلوماً .

فقال صلى الله عليه وسلم : (من كانت له ارض فليزرعها فان لم يزرعها فليزرعها اخاه) (٢) . وهذا الامر من النبى عليه السلام على سبيل الندب والاستحباب وليس على سبيل الوجوب ولا باس على صاحب الارض ان اخذ عليها خرجاً معلوماً .

ولا شك ان زراعة المالك لارضه بنفسه من انجح الطرق واريحها للفرد والمجتمع . اذا كان مالك الارض يجيد الزراعة ، لان الشعور بالملكية يجعله يهتم بتحسين ارضه وبذل الجهود لمضاعفة الناتج . فاذا لم يرغب المالك فى اجارتها أو منحها بلا مقابل لمن يقوم بزراعتها ، فان طسريق المزارعة مع من يجيد الزراعة تجعل المالك والمزارع يتقاسمان الربح ،

(١) الاية (١٠) من سورة الجمعة .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، ٣ / ١١٧٦ ، باب رقم (١٧) .

ويتشاطران الخسارة ، وتبقى في الوقت ذاته على صلة المالك بارضه ، وتستغل الارض بذلك اكفاً استغلال ممكن مما يؤدي الى حصول الكفاية . والشئ نفسه ينطبق على وسائل التمويل الاستثمارى الاسلامى الاخرى من مضاربة وشركة ومساواة واستصناع ... الخ .

وبناءً على هذا المفهوم وانطلاقاً من معيار السيطرة التجارية على المشروع المشار اليه سابقاً يمكن القول ان المصارف ومؤسسات التمويل الاسلامية هي مؤسسات تمويل استثمارى مباشر وغير مباشر .

فهى تقوم مباشرة بانشاء مشروعات او شركات تابعة لها تمارس أنشطة انتاجية مختلفة تجارية وصناعية وزراعية وتكون مملوكة بالكامل لهذه المصارف . بينما تقوم بطريقة اخرى غير مباشرة بتمويل عملاء يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة ، وذلك عن طريق احد اساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى المشار اليها . ويمثل هذا النشاط الاخير النسبة العظمى من اعمالها باعتبارها في المقام الاول مؤسسات مالية وسيطة .

ولكن المصارف الاسلامية في ممارستها لهذه الوساطة تختلف عن المصارف الربوية التى تمارس دور الوسيط السلبي الذى تتراكم لديه أموال المودعين فيقرضها - لقاء ضمانات قوية - للمستثمرين ويتقاضى عنها فوائد ربوية يمرر منها جزءاً للمودعين . حيث تقوم المصارف الاسلامية بخلط اموالها مع اموال المودعين وتبحث عن فرص الاستثمار بالمشاركة مع طالبى التمويل ويتحمل الجميع (المساهمون - المودعون - المستثمرون) نتائج هذا الاستثمار .

ولهذا السبب فان اطلاق القول بان المصارف الاسلامية ومؤسسات التمويل الاخرى تقوم بالاستثمار غير المباشر اعتماداً على المعيار الخاص بعدم المشاركة فى اتخاذ القرارات فيه بعض التجاوز . ولكنه تجاوز مقبول الى حد ما . وذلك على اساس ان هذه المصارف لا تتدخل فى ادارة المشروعات والتأثير فى قراراتها ما لم يخل الشركاء بنصوص العقود والاتفاقات المبرمة معهم فى الغالب . ويستحق الشركاء فى مقابل قيامهم بالادارة ما يعرف بهامش الادارة فى حالتى المشاركة والمضاربة .

ولكن فى حالات الاخلال بالعقود وفى بعض الحالات الخاصة بالمشاركات تعد هذه المصارف مشاركة فى الادارة واتخاذ القرارات ولها الحق بحكم

العلاقة التعاقدية بينها وبين المستثمرين في التدّخل في تفاصيل العمليات الاستثمارية وتوجيهها وإدارتها ومن ثم التأثير في نتيجة العمل الاستثماري وتحمل كل النتائج الايجابية والسلبية التي تترتب على ذلك .

وانطلاقاً من المفهوم الاسلامي للتمويل الاستثماري تقوم المصارف الاسلامية بالمزج والموازنة بين الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات المالية . وذلك اعتماداً على كونها مؤسسات مالية وسيطة متعدّدة الاغراض . فهي ليست مصارف تجارية عادية تمارس نشاطها في الاجل القصير فقط . كما انها ليست شركات استثمارية تمارس نشاطها في الاجل الطويل فقط . ولكنها مزيج من الاثنين مع مراعاة المرونة في التحرك وفق احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة في البيئة التي تعمل فيها .

المبحث الرابع

أساليب التمويل الاستثماري الإسلامي

تعد المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والمزارعة والمساواة وغيرها من أساليب التمويل الاستثماري الإسلامي التي أمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية لتمويل احتياجات العملاء من الأموال اللازمة لاستثماراتهم المختلفة . وذلك إلى جانب وسائل أخرى متعددة ومتنوعة تستخدمها هذه المصارف للوصول إلى غاياتها وأهدافها التي تحددها عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية وسائر القوانين والقواعد المنظمة لأهداف وغايات العمل المصرفي في البلاد التي تعمل فيها .

وسوف نتناول في هذا المبحث أسلوب المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم ، وذلك باعتبارها الأساليب التي يجري العمل بمقتضاها في المصارف الإسلامية السودانية تمهيدا لمناقشة كيفية تطبيقها في هذه المصارف . وسوف يقتصر هذا التناول بإيجاز على تعريف كل عقد من هذه العقود ، معناه ففي اللغة وفي اصطلاح الفقهاء ثم مشروعيته (سماح الشارع بتعاطيه في الجملة) وسند تلك المشروعية ، والأركان الأساسية له (وهي أجزاءه الأساسية التي لا يتحقق إلا بها) ، ثم شروطه (التي يشترط الشارع وجودها في كل ركن) . وذلك بالتركيز على شروط المحل (كالمال والعمل) دون الصيغة والعاقدين على أساس أن هذه الأخيرة تعد شروطا عامة ومشتركة في سائر العقود . ولاتكساد تختلف في شيء إلا ما توجبه أحيانا الطبيعة الخاصة لبعض العقود التي ستتم دراستها . ثم نتعرض لبيان حكم العقد (بمعنى لزومه أو جوازه لعاقديــــن والآثار المترتبة على انعقاده صحيحاً أو فاسداً) .

وسوف يكون هذا التناول مختصراً ما أمكن ذلك ولا سيما في مجال التفريعات الكثيرة التي فرعها الفقهاء على بعض أحكام هذه العقود . ودون التوسع في مناقشة الأدلة والإيراد عليها . . إلى آخر ذلك مما يكون في البحوث الفقهية البحتة .

وبناء على هذا المنهج سوف نتناول أحكام هذه العقود على الترتيب التالي :

(أولاً) أسلوب المضاربة .

(ثانياً) أسلوب المشاركة .

(ثالثاً) أسلوب المراقبة .

(رابعاً) أسلوب السلم .

(أولاً) أسلوب المضاربة

١ - معنى المضاربة ومشروعيتها :

المضاربة والقراض بمعنى واحد^(١) ، والمضاربة لغة أهل العراق والقراض لغة أهل الحجاز^(٢) . ولفظ المضاربة مشتق من الضرب في الأرض وهو السعي في طلب الرزق ، قال تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾ .^(٣) ولفظ القراض مشتق من القرض وهو القطع ، لأن المالك يقطع للعامل قطعة من ماله ليتصرف فيها وقطعة من الربح .^(٤) وهي في اصطلاح الفقهاء : (عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر) . (٥) أو هي : (أن يدفع رجل ماله الى آخر يتجر له فيه على أن يحصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه) . (٦)

وعرفها قانون المعاملات المدنية السوداني بأنها : (عقد يتفق بمقتضاه رب المال على تقديم رأس المال ، والمضارب بالسعي والعمل ابتغاء الربح) (٧) والمضاربة بهذا المعنى عقد جائز شرعاً كان معروفاً في الجاهلية وعمل به الصحابة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فأقرهم عليه ، وعملوا به بعد وفاته . أى أن الدليل عليها هو السنة التقريرية والاجماع . وفي تجويز المضاربة أشار عن جماعة من الصحابة منهم علي وعمرو عثمان وحكيم بن حزام والعباس بن عبد المطلب وغيرهم رضي الله عنهم . وليس فيها شيء مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا حديثاً ضعيفاً أخرجه ابن ماجه . (٨) وقد نقل ابن قدامة الاجماع عليها بقوله : (واجمع أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة ، ذكره ابن المنذر) . (٩)

(١) لسان العرب ٥٤٤/١ .

(٢) مغنى المحتاج ٣٠٩/٢ ، كشاف القناع ٥٠٧/٣ .

(٣) سورة المزمل ، الآية (٢٠) .

(٤) لسان العرب ٥٤٤/١ ، تاج العروس ٣٤٩/١ .

(٥) الهداية ٢٠٢/٣ . (٦) المغنى ١٣٤/٥ . (٧) المادة - ٢٦٦ - .

(٨) السنن الكبرى للبيهقي ١١١/٦ ، المنتقى شرح الموطأ ١٤٩/٥ - ١٥١ ، نيل

الآوطار ٢٦٧/٥ ، سبل السلام ٩١٤/٣ - ٩١٥ ، الموطأ ٦٨٧/٢ .

(٩) المغنى ١٣٥/٥ .

كما أن الحاجة تدعو الى المضاربة لان الناس بين غنى بالمال عاجز عن التصرف فيه ، وبين مهتد في التصرف يفر اليد منه ، فمست الحاجة اليهم لتنظيم مصلحة الطرفين .

٢ - أركان المضاربة :

المضاربة مثل سائر العقود تقوم على أركان وشروط يتوقف عليها انعقادها وصحتها ونفاذها . وهي بصفة عامة نفس أركان وشروط عقد البيع لاختلاف في شيء الا ما توجبه طبيعة عقد المضاربة . كما لاختلاف عن أركان عقد الشركة التي يراها جمهور الفقهاء وهي الصيغة (الايجاب والقبول) ، والعاقدان ، والمحل (المال والعمل) . وذلك خلافاً للحنفية الذين يرون أن للشركة ركناً واحداً هو الصيغة وما عدا ذلك يعدونه شروطاً لصحتها . (١)

وسوف يقتصر الحديث عن محل شركة المضاربة وهو العمل ورأس المال وأهم شروطهما ، وذلك على النحو التالي :

(١) العمل في المضاربة :

أما العمل فالمقصود به التجارة ، أى البيع والشراء وتوابعها كالنقل والسفر والايداع والابضاع الى آخر ذلك . (٢) وهو الاتجاه الغالب فيما يذكره الفقهاء عن ميدان عمل المضاربة فلا يدخلون في نطاقها الاعمال الحرفية أو الزراعية أو الصناعية . والضابط لذلك أن الاعمال الحرفية كالطبخ والخبز ونحوها أعمال مضبوطة يمكن الاستئجار عليها، وما يمكن الاستئجار عليه فيستغني عن القراض ، انما القراض لما لا يجوز الاستئجار عليه ، وهو التجارة التي لا ينضبط قدرها وتمس الحاجة الى العقد عليها ، فيحتمل فيها للضرورة جهالة العوضين . (٣)

والمضاربة بالنسبة للعمل نوعان ، مطلقة : وهي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يتعامل معه المضارب . ومقيدة : وهي التي يعين فيها شيء من ذلك .

(١) الهداية ٣/٣ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/٣١٣ ، كشاف القناع ٣/١٤٦

بدائع الصنائع ٦/٧٩ ، د . الخياط الشركات ١/٧٥ .

(٢) الهداية ٣/٢٠٣ ، بدائع الصنائع ٦/٨٧ ، كشاف القناع ٣/٥١١ ، مغني المحتاج

٢/٣١١ .

(٣) فتح العزيز ١١/١٣ ، نهاية المحتاج ٤/١٦٣ .

أما العمل في المضاربة المطلقة فعلى اقسام ، أذكرها فيما يلي باختصار:
 (القسم الاول) : ما يدخل في أعمال التجارة عادةً أو عرفاً ، وهذا يجوز للمضارب عمله بدون التنصيص عليه أو التفويض من رب المال .
 (القسم الثاني) : ما يحتمل ان يلحق بأعمال التجارة ، وهذا النوع لابد من تفويض رب المال للمضارب بعمله ، وذلك كالمضاربة والشركة والخلط .
 (القسم الثالث) : ما لا يدخل في أعمال التجارة ، وهذا القسم لابد من التنصيص عليه في العقد كالأستدانة على مال المضاربة ، والاقرض منه ، والهبة والتبرع وأمثالها . (١)

وأما العمل في المضاربة المقيدة فقد اتفق الفقهاء على جواز تقييد المضاربة بالشروط متى كانت هذه الشروط مفيدة . (٢) ولكنهم اختلفوا فيما يعتبر مفيداً أو لا يعتبر . ولكن يبدو أن مرجع ذلك الى العرف التجارى الغالب في كل بيئة ، فما يعتبره التجار قيده مفيداً جار تقييد المضاربة به ، وما لا يعتبرونه مفيداً فلا يصح تقييدها به . (٣)

(ب) رأس المال في المضاربة :

اتفق الفقهاء على جواز المضاربة (وكذلك الشركة) بالنقدين (الذهب والفضة) أو الدنانير والدراهم وما في حكمها وهي كل نقد مسكوك لا يتعين بالتعيين كالفلوس والنقود الورقية . وذلك لان النقود هي المعيار الذى يعرف به تقويم الاموال . (٤)

والواجب أن يقال الآن أن النظرة الفقهية التى تتمشى مع أقوال المتقدمين من الفقهاء تقضى أن يشترط فى رأس المال كونه من النقود الورقية المتعامل بها والمتخذة أثماً في الوقت الحاضر .

أما كون رأس المال من غير النقدين أو ما يعرف بالعروض فقد اختلف فيه . فمنعها جمهور الفقهاء . (٥)

-
- (١) الهداية ٢١٠/٣ ، بدائع الصنائع ٨٧/٦ ، ٩٠ ، ٩٥ .
 (٢) بدائع الصنائع ٩٨/٦ ، المغني ١٨٤/٥ - ١٨٥ ، بداية المجتهد ٢٦١/٢ الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٦٥١/٥ .
 (٣) بداية المجتهد ٢٦٤/٢ ، د . الخياط ، الشركات ٥٩/٢ .
 (٤) بدائع الصنائع ٨٢/٦ ، المغني ١٢٤/٥ - ١٢٥ ، المنتقى ١٥٦/٥ .
 (٥) المبسوط ٣٣/٢٢ ، بدائع الصنائع ٨٢/٦ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤٦٣/٣ ، مغنى المحتاج ٣١٠/٢ ، المغني ١٢/٥ .

ووجه قول الجمهور ان المضارب اذا اراد العمل ورأس المال عروضاً فان ذلك لا يكون الا بالبيع ، فاذا باعها (البيع الاول) وشارك في ربحها أدى ذلك ان يربح في شيء ليس عليه ضمانه وهو ممنوع (١) ، وذلك بخلاف ما اذا كان رأس المال نقوداً فالنقود اذا اشترى بها تثبت في ذمته ، فاذا شارك في ربحها كان ما استفاداه ربح ماضن لقوله عليه السلام (الخراج بالضمن) (٢) . ولأن المضاربة بالعروض تؤدي الى جهالة الربح وقت القسمة ، (لأن قيمة العروض تعرف بالحرز والظن وتختلف باختلاف المقومين) والجهالة تفضى الى المنازعة فالفساد وهذا لا يجوز (٣) وقد أجاز المضاربة بضمن العروض بعض المانعين لها بغير النقود كالحنفية وذلك اذا لم يضر رب المال المضاربة للعروض وانما اضافها للضمن ، والضمن تصح به المضاربة (٤) . وأجازها الحنابلة على أن يقوم المضارب ببيعها وتجعل قيمتها وقت العقد رأس المال . ولأن المضارب يكون وكيلًا في بيع العروض فاذا باعها صار ثمنها في يده أمانة ، أشبه مالهو كان عنده وديعة والوديعة يجوز أن يضارب بها (٥) والذي في كتب المالكية ان الصورة الممنوعة عندهم لا تخرج عن أحد وجهين . اما ان يقول المالك للمضارب اشتر بهذه السلعة وبع . فاذا فرغت فابتنع لي مثل عرضي الذي دفعت اليك ، فان فضل شيء فهو بيني وبينك .

وظاهر ان العلة في منع هذه الصورة حسب تفسير الامام مالك هي اختلاف قيمة السلع بين زمان البيع الاول وزمان الشراء الاخير وما يترتب عليها من فروق في رأس المال وبالتالي في الربح فتفسد المعاملة للغرر والجهالة حينئذ .

او يقول المالك للمضارب خذ هذا العرض فبعه فما خرج من ثمنه فاشتر به وبع على وجه القراض . وفي هذه الصورة فقد اشترط صاحب المال فضلاً لنفسه من بيع سلعته وما يكفيه من مؤونتها (٦) .

والحل الذي نصَّ عليه الامام مالك في هذه الحالات المذكورة أن ينظر الى قدر أجر الذي دفع اليه القراض ، في بيعه وإيائه وعلاجه فيعطاه . ثم يكون المال قراضاً من يوم نصَّ المال واجتمع عيناً فيرد الى قراض مثله .

(١) نص الحديث : (لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ، ولا بيع مالم يضمن) .

الحديث رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم ، سنن ابن ماجه

٧٣٧/٢ ، سبل السلام ٨٠٩/٣ . سنن الترمذى ٥٣٥/٣ - ٥٣٦ ، حديث رقم (١٢٣٤) .

(٢) الحديث رواه الخمسة سبل السلام ٨٣١/٣ ، نيل الاوطار ٢١٣/٥ ، وصححه الترمذى

وابن حبان والحاكم والذهبي ، الفتح الرباني ٦٢/١٥ ، المستدرک وتلخيص الحبير ١٥/٢ .

(٣) بدائع الصنائع ٨٢/٦ المنتقى ١٥٦/٥ ، المغنى ١٢٤/٥ - ١٢٥ .

(٤) الهداية ٢٠٢/٣ ، بدائع الصنائع ، ٨٢/٦ .

(٥) كشاف القناع ٥١٢/٣ ، المغنى ١٩١/٥ - ١٩٢ .

(٦) الموطأ ٦٩٣/٢ ، كتاب القراض ، باب القراض في العروض الباب رقم (٦) . وقد قال

بعض المالكية أن المضاربة تجوز بالعروض المقومة لان النقود ليست مقصودة

لذاتها حتى يمتنع القراض بغيرها ، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٦٣/٣ .

والذى يترجّح عندى بعد العرض السابق هو جواز المضاربة بالعروض بشرط أن تضاف المضاربة الى قيمة العروض في تاريخ العقد ولا يترتب على بيعها مؤن يعتد بها على المضارب . أى بشرط أن تكون الجهالة يسيرة بأن تكون البضاعة قليلة سهلة التصريف مثلاً . وذلك لان الجهالة اليسيرة مغتفرة في كثير من العقود . (١) اما اذا كانت المؤن كثيرة فيجب أن يتحملها المالك أو تضاف الى التكاليف التى تحسم من الربح الاجمالي للمضاربة . ويمكن ان تحسم من قيمتها عند البيع ويكون الباقي وقت العقد هو رأس المال .

٣ - شروط صحة المضاربة :

وشروط صحة المضاربة خمسة وهي :

- (١) أن يكون رأس المال من النقود أو العروض المقومة (وقد مر بحث الخلاف في ذلك) ، والألّا يكون ديناً .
 - (ب) معرفة رأس المال عند العقد ، وأن يسلم للمضارب حقيقة عند الجمهور ، أو بتمكينه من التصرف فيه عند الحنابلة . (٢)
 - (ج) أن يكون الربح شائعاً بينهما ، ولا يصح تحديده بمبلغ معين . (٣)
 - (د) تبيان نصيب كل واحد منهما من الربح كالنصف أو الثلث أو الربع ونحو ذلك .
 - (هـ) أن يكون المشروط من الربح لا من رأس المال . (٤)
- هذه شروط صحة المضاربة وهناك شروط خاصة قد يراها العاقدان . منها ما هو صحيح ومنها ما هو فاسد . وتعيين الشروط الفاسدة يعين على معرفة الشروط الصحيحة .
- والشروط الفاسدة عند المالكية في مجال المضاربة هي ما ينافي المقصود من عقد المضاربة كما لو شرط المالك على العامل ضمان رأس المال اذا تلف بدون تعد ولا تفريط أو شرط عليه ألا يشتري الا سلعة معينة فلا يبعد أن يعدم في تلك السلعة ربح فيبطل مقصود القراض الذى هو النماء والربح فيفسد القراض بذلك . (٥)
- وعند الحنفية أن الشرط الفاسد اذا دخل في عقد المضاربة فانه ينظر فيه

-
- (١) ويمكن أن يكون ذلك على سبيل الاعانة فلا بأس أن يعين المتقارضان كل واحد منهما صاحبه على وجه المعروف المحض ولا سيما اذا كانت هذه المعونة يسيّرهما انظر ، المنتقى ١٥٣/٥ .
 - (٢) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٦٣/٣ ، بدائع الصنائع ٨٤/٦ الهداية ٢٠٣/٣ مغني المحتاج ٣١٠/٢ شرح منتهى الارادات ٣٢٧/٢ .
 - (٣) مغني المحتاج ٣١٢/٢ ، الشرح الكبير على متن المقنع ١١٦/٥ المغني ١٤٨/٥ .
 - (٤) الدر المختار ٦٤٨/٥ ، المغني ١٦٩/٥ .
 - (٥) المنتقى ١٥٩/٥ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٦٥/٣ .

فان كان يؤدى الى جهالة في الربح فانه يوجب فساد العقد ، لان الربح هو المعقود عليه ، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد ، وان كان لا يؤدى الى جهالة في الربح فانه يبطل الشرط وتصح المضاربة . ومثال الأول كما لو شرط مثلاً مائة درهم لأحدهما والباقي للآخر ، فهذا الشرط يوجب قطع الشركة في الربح لجواز ألا يربح المضارب إلا هذا القدر . ومثال الثاني اشتراط الوضعية على المضارب . (١)

والشرط الفاسد عند الحنابلة قسمان ، قسم مفسد للشركة والمضاربة وهو ما يعود بجهالة الربح كاشتراط ربح ما يشتري من سلعة لأحدهما وربح ما يشتري من سلعة أخرى للآخر ، فتفسد الشركة والمضاربة بذلك لأفضائه الى جهالة حق كل منهما ومن ثم الى المنازعة . وقسم فاسد غير مفسد للشركة مثل ان يشترط المالك على المضارب أن يضارب في مال آخر مثلاً . والشروط الفاسدة التي تعود بجهالة الربح تفسد المضاربة لان الفساد لمعنى في العوض المعقود عليه فيفسد العقد ، ولان الجهالة تمنع التسليم فتفضي الى التنازع . وماعدا ذلك من الشروط عند أحمد في أصح الروايتين ان العقد صحيح لا تبطله الشروط الفاسدة . (٢)

٤ - أحكام المضاربة :

يترتب على انعقاد المضاربة صحيحة أو فاسدة أحكام عديدة أسهب الفقهاء في بيان تفصيلاتها المتعددة وتفريعاتها الكثيرة وسوف نقتصر على الأحكام والقواعد العامة التي تعين على توضيح صورتها . ومن هذه الأحكام نذكر مايلي :

(أ) تنعقد المضاربة على الوكالة والأمانة . فرب المال يصبح بمنزلة الموكل والمضارب اذا قبض المال فهو أمين ، واذا تصرف فيه فهو وكيل عن المالك في تنمية المال بالتجارة . فاذا هلك المال بدون تعد ولا تقصير من المضارب هلك على صاحبه ، لان يد المضارب يد أمانة وليس يد ضمان . واذا قصر أى تعدى فهو غاصب . (٣)

(ب) يجوز للمضارب أن يعمل في المضاربة ماجرت به عادة التجار اذا لم يقيده المالك بأحد القيود المفيدة التي سبق ذكرها . أى أن التصرف ملك للمضارب وهو الاصل في المضاربة ، الا أن الفقهاء أجازوا تصرف المالك باذن

(١) الهداية ٢٠٣/٣ المبسوط ١٥٠/٢٢ ، البدائع ٨٦/٦ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣٢٥/٣ ، المغني ١٨٧/٥ .

(٣) الاختيار ٢٥/٣ - ٢٦ ، شرح منتهى الإرادات ٣٢٧/٣ .

من المضارب ، راذا لم يأذن له فالمالكية والشافعية على المنع ، وغيرهم
أجاز ذلك على سبيل الاعانة للمضارب بشرط ألا يبيع السلعة بأقل من قيمتها (١)
وقد رجح الشيخ على الخفيف والخياط رأى الجمهور لان اقامة الوكيل في التصرف
لا يسلب حق الموكل في مباشرته وقالوا هو الأوجه . (٢) -

(ج) المضاربة عقد جائز غير لازم تنفسخ بفسخ أحدهما أيهما كان ، وبموتـــه
وجنونه والحجر عليه لسفه لانه متصرف في مال غيره باذنه كالوكيل .
والجمهور يشترط للفسخ أن يكون رأس مال الشركة نقداً وأن يكون في حضور
صاحبه . فاذا أراد الوارث أو وليه (فى حال انقضاء الشركة بأحد أسبابها)
ابتداء المضاربة مع الشريك أو الشركاء الآخرين جاز واذا أراد القسمة فله ذلك (٣)
وجواز المضاربة وعدم لزومها عند المالكية يكون قبل البدء في العمل
ولكن متى بدأ المضارب العمل فان العقد يكون لازماً عندهم . (٤)

(د) واذا فسدت المضاربة فهي اجارة فاسدة ، وحكم المضاربة الفاسدة ان المضارب
لا يستحق الربح المسمى وانما له أجر مثل عمله سواء كان في المضاربة ربح
او لم يكن . واذا كان ربح فكله يكون لرب المال لان الربح نماء ملكه وانما
يستحق العامل شرطاً منه بالشرط ولم يصح الشرط . واذا كانت خسارة فعلى
رب المال .

والمال في المضاربة الفاسدة غير مضمون على العامل بالهلاك اعتباراً بالصحة
لان ما لا ضمان في صحيحه لضمان في فاسده . اذا لم يكن متعدداً أو مقصراً . (٥)
هذا تعريف عام موجز عن شركة المضاربة في الفقه الاسلامي وقد اكتفيت فيه
بالقواعد والاحكام العامة دون الدخول في الاحكام التفصيلية والتفريعات الدقيقة
التي استنبطها الفقهاء في فقه هذا العقد . وهذه الاحكام العامة تعين ان شاء الله
في توضيح صورة المضاربة وتحديد معالمها الاساسية تمهيداً للتعرف على تطبيقاتها
في المصارف الاسلامية .

(١) بدائع الصنائع ١٠٠/٦ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٦٦/٣ ، مغني

المحتاج ٣١٠/٢ - ٣١١ كشف القناع ٥١٣/٣ .

(٢) الشركات للخياط ٦٣/٢ .

(٣) بداية المجتهد ١٨١/٢ ، نهاية المحتاج ٢٣٦/٥ - ٢٣٧ ، المغني ١٧٩/٥ .

(٤) بداية المجتهد ١٨١/٢ .

(٥) الهداية ٢٠٢/٣ - ٢٠٣ ، بدائع الصنائع ١٠٨/٦ ، المنتقى ١٥٩/٥ ، مغني المحتاج

٣١٥/٢ ، كشف القناع ، ٥١١/٣ - ٥١٢ ، المغني ١٨٨/٥ - ١٨٩ ، الاختيار ٢٥/٣ - ٢٦ .

(ثانياً) : اسلوب المشاركة

المشاركة التي تتعامل بها المصارف الاسلامية السودانية هي الشركة المسماة في الفقه الاسلامي بشركة العنان . والشركة والشراكة والمشاركة بمعنى واحد في المصطلح الفقهي واللغوي . ولقد استخدمت المصارف الاسلامية في السودان لفظ المشاركة . وعدلت عن لفظ الشركة - وهي أكثر شهرة - ربما لاسباب تتعلق بالمدلول الاصطلاحي الشائع في القانون الوضعي وقانون الشركات السوداني والذي يختلف عن معنى الشركة في الفقه الاسلامي ، وحتى لا يلتبس المعنى الفقهي مع المدلول القانوني .

١ - معنى شركة العنان ودليل مشروعيتها :

العَنَان (بفتح العين) مشتق من قول القائل (عَنَّ لى) أى عرض لي وسميت الشركة لذلك لان كل شريك عَنَّ له أن يشارك صاحبه . (١)

وقيل هي مشتقة من العِنان (بكسر العين) وهو ما يحبس الدابة من الانطلاق وسميت بذلك لان شريك العنان قد حبس بعض ماله عن الشركة أو حبس شريكه عن بعض التجارات ، أو لاستواء الشريكين في حق التصرف في المال واستحقاق الربح كاستواء طرفي العنان في يد راكب الدابة . (٢)

أما في الاصطلاح الفقهي فقد عرّفها الحنفية بأن (يشترك اثنان في نوع بر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات) . (٣) وعرّفها المالكية بأنها (الشركة في شيء خاص على أن لا يستبد أحد الشركاء بالتصرف دون الآخر) . (٤)

وعرّفها الشافعية بأنها (اشتراك بين اثنين في مالهما ليتجرا فيه) . (٥) وعرّفها الحنابلة بقولهم (أن يشترك رجلان بماليهما على أن يعملوا فيهما بأيديهما والربح بينهما) . (٦) وعرّف قانون المعاملات المدنية السوداني الشركة بوجه عام بأنها (عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي يتقديّم

(١) المغنى ١٢٤/٥ .

(٢) لسان العرب ٢٩٢/١٣ ، المصباح المنير ٥٧/٢ .

(٣) الهداية مع فتح القدير ٢٠/٥ .

(٤) التاج والاكلیل ١٣٣/٥ ، الشرح الكبير للدريّر ٣٥٩/٣ ، ٣١٩/٢ . وقول المالكية في شيء خاص يراد به جزء " معين " من مال الشريك احترازاً من شركة المفاوضة فانها تعني الاشتراك بجميع المال .

(٥) تحفة المحتاج ٢٨٥/٢ ، مغني المحتاج ٢١٢/٢ .

(٦) المغنى ١٢٤/٥ الانصاف ٤٠٨/٥ ، شرح منتهي الارادات ٣٢٠/٢ - ٣٢١ .

حصته من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ماقد ينشأ عنه من ربح أو خسارة (١)

ويلاحظ أن الحنفية والشافعية لم يذكروا في تعريفاتهم وجوب اشتراك شركاء العنان في العمل ولكن يفهم من تعريفاتهم أن الأصل أن يقوم الشركاء بالعمل إلى جانب ما يقدمونه من مال ، وذلك بنصهم على الاشتراك في التجارة وهي العمل .

ونص المالكية في تعريفهم على عدم تصرف أحد الشركاء إلا بأذن الآخر . فإذا تصرف أحد الشركاء بأذن الآخر جاز .

أما الحنابلة فينصون في تعريفهم على ضرورة الاشتراك بالعمل إلا أن بعض الحنابلة قد نص على جواز اشتراك اثنين فأكثر بماليهما على أن يعمل أحدهما بشرط أن يكون له من الربح أكثر من ربح ماله . (٢)

وهذه الصورة من صور شركة العنان عند الحنابلة تنطبق تقريباً على صورة الشركة أو المشاركة المطبقة في المصارف الإسلامية في السودان .

وشركة العنان جائزة شرعاً وقد جاءت السنة بالعمل بها وانعقد الاجماع عليها ، وبالإضافة على ما يستدل به على مشروعية الشركة بصفة عامة فإنه يمكن الاستدلال للعنان ببعض الأدلة التي يعرف بها جواز هذا النوع من الشركة : (أ) أن هذه الشركة كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين السائب ابن أبي السائب في الجاهلية قبل الإسلام . (٣) وقد ذكر أن هذه الشركة كانت عناناً .

(ب) أن هذه الشركة أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زيد بن الأرقم والبراء بن عازب . (٤)

أما الاجماع فقد حكاه كثير من العلماء ، كالكاساني والشربيني الخطيب وابن قدامة وابن رشد . (٥)

كما أن الحاجة داعية إلى مثل هذا النوع من الشركات .

(١) المادة - ٢٤٦ .

(٢) انظر كشاف القناع ٤٩٧/٣ مختصر المقنع مع الروض المربع ٢٦١/٢ .

(٣) سنن ابن ماجه ٧٦٨/٢ ، كتاب التجارات (باب) الشركة والمضاربة مسند الامام أحمد ٤٢٥/٣ ، المستدرک على الصحيحين للحاكم ٦١/٢ كتاب البيوع باب الشركة في التجارة .

(٤) صحيح البخارى كتاب الشركة باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه من الصرف ١٣/٣ صحيح مسلم كتاب المساقاة باب النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً

١٢١٢/٣ مستد الامام احمد ٣٧١/٤ .

(٥) انظر بدائع الصنائع ٥٨٨/٦ مغنى المحتاج ٢١٢/٢ المغنى ١٢٤/٥ بداية المجتهد ١٨٩/٢ .

٢ - أركان شركة العنان :

وأركان الشركة ثلاثة هي : العاقدان والصيغة (الإيجاب والقبول) والمحـل ويشمل المحل المال والعمل . ولذا اعتبر بعض الفقهاء أن أركان الشركة خمسة حيث اعتبروا العاقدين ركنين والمال والعمل ركنين . وعدها بعضهم أربعة أركان باعتبار العاقدين ركنين والمحل والصيغة كلاً منهما ركنًا .

هذا عند بعض المالكية وبعض الشافعية وعند الحنابلة (١)، أما الحنفية فيعتبرون للشركة ركنًا واحدًا كما سبق الذكر هو الإيجاب والقبول . وتمشيًا مع المنهج المذكور سابقًا بعدم التركيز على الصيغة والعاقديـن نتناول فيما يلي أهم شروط شركة العنان ولاسيما المال والعمل .

٣ - أهم شروط العنان :

(أ) يشترط لها ما يشترط للشركة عموماً، من حضور رأس المال، وكونه معروفاً وأن يكون نقدًا بالاتفاق، وأنه لا يصح أن يكون ديناً أو مالاً غائباً (٢) واختلفوا في جواز الشركة بالعروض فأجازها المالكية وبعض الحنابلة ومنعها الجمهور، الحنفية الحنابلة (والشافعية في العروض القيمية) .

واحتج الجمهور بأن الشركة تقتضي الرجوع برأس المال أو مثله عند المفاصلة (بتصفية العقد أو فسخه) والعروض لا مثل لها وقد تزيد قيمة جنس العروض أو تنقص عند المفاصلة فتصبح القيمة مجهولة وبالتالي الربح مما يؤدي إلى المنازعة عند القسمة .

كما احتجوا بأن الربح في العروض قد يظهر قبل التصرف فيها (بارتفاع سعرها بعد عقد الشركة) فيشارك غير المالك فيه بحصة فكيف يشارك في ربح شيء لا ملك له فيه ولا ضمان . وعلى العكس من ذلك عند ظهور الخسارة في العروض بعد عقد الشركة (٣) واستدل المجوزون بأن مقصود الشركة هو التصرف في المال وأن يكون الربح بينهم وهذا يحصل في العروض كحصوله في الاثمان ويرجع عند المفاصلة بقيمة العرض عند العقد قياساً على الزكاة . فان نصاب زكاة العرض قيمته فاذا صحت قيمته عند الزكاة مع الظن فما المانع من أن تصح هنا (٤) .

-
- (١) الشرح الصغير: ١٦٥/٢، فتح العزيز شرح الوجيز: ٤٠٤/١٠، كشف القناع: ١٤٦/٣ ، مواهب الجليل: ١٢٣/٥، د. صالح بن زابن، شركة المساهمة : ص ٤٩-٥٠ .
- (٢) بدائع الصنائع ٦٠/٦، المغنى: ١٢٧/٦، المبسوط: ١٥٦/١١ .
- (٣) مغني المحتاج: ٣١٣/٢، كشف القناع : ٤٩٨/٣، فتح القدير: ١٤/٥، شرح العناية على الهداية: ٤٤٧/٨، بحاشية فتح القدير، المغنى: ١٢٤/٥-١٢٥ .
- (٤) المغنى : ١٢٥/٥ .

ومن جانب آخر لإدليل على أنَّ ملك الشركاء يتأخر الى أن يتأخر الشراء برأس المال بل الظاهر ان عقد الشركة يفيد الاشتراك في رأس المال ملكاً في حين العقد كما يفيد الاشتراك في الربح وبذلك يكون حصول الشريك على ربح العروض (وكذا خسارتها) التي قدمها غيره من الشركاء ربحاً (أو خسارة) لما ثبتت ملكيته فيه ولما يلزمه ضمانه . (١)

وعلى الرأي الموسع الذي يجيز الشركة بالعروض على اعتبار قيمتها يوم العقد تعمل المصارف الاسلامية السودانية عند الدخول في مشاركة في مشروع يكون العميل مالكا فيه لبعض العروض وذلك على تفصيل سوف يذكر في مكانه .

(ب) يجوز في شركة العنان تساوى الشركاء في الربح مع التفاضل في المال أى التفاضل في الربح مع التساوى في المال وذلك عند الحنفية والحنابلة (٢) أما المالكية والشافعية فاشتروا ان يكون الربح على قدر المالكين (٣) أما الخسارة فهي على قدر المالكين باتفاق (٤) .

(ج) ان يكون الربح معلوم القدر بأن يكون جزءاً شائعاً في الجملة كالثلث أو الربع أو الخمس أو اقل أو اكثر من ذلك ولايجوز ان يعين بمبلغ محدد كعشر جنيهات أو مائة دولار الى آخره .

(د) لايشترط في شركة العنان عند الحنفية والمالكية والحنابلة خلط الأموال، ولكن المالكية يشترطون ان يكون المال في ايديهم في صندوق أو في حانوت . (٥) والحنابلة يشترطون تعيين الشركاء لحصصهم واحضارها . ويشترط الحنفية الخلط في المثليات دين النقود . وأما الشافعية فيشترطون خلط الأموال وان يكون ذلك قبل التصرف لان كل مال قبل الخلط ملك لصاحبه له غنمه وعليه غرمه . (٦)

٤ - حكم شركة العنان :

أ - تنعقد شركة العنان على الوكالة والامانة . (٧)

-
- (١) د . صالح بن زابن ، شركة المساهمة ، ص ١٠٩ ، شرح منتهي الارادات ٣٢٠/٢ .
 (٢) المبسوط ١٥٦/١١ شرح فتح القدير ١٧٧/٦ ، المغني ١٤٠/٥ .
 (٣) القوانين الفقهية ٢٨٩ ، مغني المحتاج ٢١٥/٢ .
 (٤) المغني ١٤٧/٥ .
 (٥) شرح فتح القدير ١٨١/٦ ، القوانين الفقهية ٢٨٨ المبسوط ١٥٢/١١ ، المغني ١٢٨/٥ ، خرشي ٤١/٦ . مختصر المقنع مع الروض المربع ٢٦٤/٢ .
 (٦) معني المحتاج ٢١٣/٢ .
 (٧) المبسوط ١٥٣/١١ الاختيار ١٩/٣ ، المغني ١٢٩/٥ .

- (٢) عقد شركة العنان عند الجمهور عقد غير لازم في حق الطرفين فلكل شريك فسخه متى شاء بشرط ان يكون ذلك في حضرة الآخر أو بعلمه والا يترتب على الفسخ ضرر . وذهب بعض المالكية الى انه عقد لازم بمجرد العقد . (١)
- (٣) يترتب الاثر في انعقاد شركة العنان على التصرف في رأس المال عند الحنفية والشافعية ، فاذا انعقدت الشركة وكانت الاموال حاضرة ولم يبدأ التصرف فهلك احد المالكين هلك على صاحبه . فاذا تصرف أحد الشركاء ترتب الاثر حينئذ . فاذا هلك أى جزء منه هلك على حساب الشركاء جميعهم . (٢)
- أما اثر الشركة عند المالكية والحنابلة فيترتب بمجرد العقد فيصبح تلفه على الشركاء وزيادته لهم . (٣)
- هذه هي الاصول والاحكام والشروط العامة التى تقوم عليها شركة العنان التى أعادت المصارف الاسلامية استخدامها على نطاق واسع واشاعت فقهاها بين المسلمين واشتهرت فيها باسم المشاركة .

(ثالثاً): اسلوب المراجعة

١ - تعريف المراجعة ودليل مشروعيتها :

- المراجعة في اللغة صيغة مفاعلة من الربح بمعنى النماء والزيادة . (٤)
- وقد استخدم الفقهاء لفظ المراجعة في اصطلاحهم بما يناسب المعنى اللغوى ، أى الزيادة والفضل .
- فقد عرّفها الكاساني من الحنفية بأنها (بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح) (٥)
- وعرّفها ابن قدامة من الحنابلة بأنها (البيع برأس المال وبيع معلوم) (٦)
- وعرّفها الشرواني من الشافعية بأنها (بيع بمثل الثمن أو مقام عليه به مع ربح موزع على أجزائه) (٧)

-
- (١) فتح القدير ٦/٥ ، نهاية المحتاج ١٠/٥ المجموع ٥٣٢/٢٣ ، مغنى المحتاج ٣١٩/٢ ، كشاف القناع ٥٠٦/٣ ، شرح المنتهى ٣٢٢/٢ مواهب الجليل ١٢٢/٥ .
- (٢) بدائع الصنائع ٦١/٦ ، مغنى المحتاج ٢١٣/٢ - ٢١٤ .
- (٣) المغنى ١٢٨/٥ حاشية الدسوقي ٣١٤/٣ .
- (٤) لسان العرب لابن منظور ٤٤٢/٢ ، القاموس ، المحيط ٢٢١/١ .
- (٥) بدائع الصنائع ٢٢٠/٥ . (٦) المغنى ٤ ٢٥٩/ .
- (٧) حواشى الشرواني والعبادى على تحفة المحتاج ٤٢٤/٤ .

والثمن الأول هو المقدار الذى اشترى به البائع السلعة موضع العقد الجديد ومقامت به السلعة يعني ثمنها وماصرف عليها من تكلفة ، أما رأس المال فيشمل ثمن السلعة وماتكبده البائع من مصروفات أى تشمل مقامت به السلعة حسب تفسير ابن رشد وأحد الوجهين من تفسير الشيرازى • (١)

والوجه الآخر من تفسير الشيرازى أن رأس المال هو الثمن الأول • وبناءً على التفسير الأول فإن المربحة هي بيع السلع بمثل رأس مالها مع زيادة ربح معلوم •

والمربحة مشروعة عند جمهور الفقهاء اعتمدوا في ذلك على النصوص العامة التى أحلت البيع وعلى الاجماع والعرف التجارى والحاجة •

فالكاتب مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٢) والمربحة نوع من انواع البيع •

وأما الاجماع فقد صرح به كثير من العلماء منهم ابن جرير الطبرى وابن هبيرة وابن قدامة والكاساني وابن رشد • (٣)

وأما العرف التجارى ، فقد تعامل الناس بهذا البيع منذ القدم من غير نكير ، وأما الحاجة فإن من الناس من لايعرف قيمة الاشياء فيستعين بمن يعرفها ولا مانع من تربحها فوق القيمة كما هو الاصل في التجارة • (٤)

٢ - حكم المربحة :

المربحة على النحو المذكور بيع صحيح جائز لاستجماع شرائط الجواز (٥) ولكنها خلاف الاولى • وبيع المساومة أولى منه للاجماع على جله وعدم كراهته اما المربحة فخلاف الاولى لانها تفتقر الى فكرة حسابية وقد يؤدى ذلك الى جهالة الربح أو رأس المال • اذ ان الربح فيها غالباً مايكون (كما ذكرنا سابقاً في التعريفات) موزعاً على اجزاء رأس المال • والمساومة أسهل منه

-
- (١) المجموع شرح المذهب ٥/١٣ •
 (٢) الآية (٢٧٥) من سورة البقرة •
 (٣) اختلاف الفقهاء ، ص ٥١ ، الافصح ٢٢٨/١ ، المغنى ٢٥٩/٤ ، بدائع الصنائع ٢٢٠/٥ بداية المجتهد ١٧٨/٢ مكتبة الخانجي •
 (٤) الموصلى ، الاختيار ٤٢/٢ ، الكاساني ، البدائع ٢٢٠/٥ •
 (٥) حاشية ابن عابدين ٣١١/٤ ، الافصح ٢٢٨/١ ، الهداية ٥٦/٣ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٤٣/٣ ، تحفة المحتاج مع حواشيه ٤٢٧/٤ ، المقدمات الممهدة ٦٠٢/٢ المغنى ٢٦٤/٤ ، ابن جزى ، قوانين الاحكام الشرعية ٢٩٠ •

لان بيع المراجعة (الذى يكون الربح فيه موزعاً على أجزاء رأس المال غالباً) تعتريه امانة واسترسال من المشتري ، ويحتاج فيه الى تبیین الحال على وجهه ولا يؤمن فيه هوى النفس أو الغلط فيكون على خطر وعرر ، وتجنب ذلك أسلم وأولى . (١)

٣ - شروط صحة المراجعة :

بالاضافة الى الشروط العامة في عقد البيع (٢) هناك شروط خاصة ببيع المراجعة نذكرها فيما يلي باختصار :

(١) أن يكون رأس المال معلوماً :

ولا سبيل الى معرفة الثمن في بيع المراجعة الا بمعرفة رأس مال المبيع ويقع عبء بيانه على البائع .

ومكونات رأس المال كما سبق ان علمنا هي الثمن الأول الذى اشترى به البائع السلعة ، بالاضافة الى ماتلاه من مصروفات تكبدها البائع . (٣)

(ب) ان يكون الثمن الاول مثلياً :

والمال المثلي هو ما يوجد له مثيل في الاسواق بدون تفاوت يعتد به بين أحاده ، وتقابله القيمي الذى لامثيل له في الاسواق . (٤)

والمراد بهذا الشرط في المراجعة استبعاد القيمات التى لامثيل لها ويرجع فيها الى القيمة ، والقيمة تتفاوت بتفاوت المقدّرین والنسبة اليها - كما فى المراجعة - تفضي الى الجهالة وبالتالي الى فساد البيع . (٥)

والاعتماد على القيمة وليس المثل قد أصبح اليوم سائداً في المثليات والقيميات على حد سواء . لان الاقتصاد قد أصبح نقدياً وتراجعت المقايضة كثيراً .

(١) المغنى ٢٦٤/٤ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ١٥٨/٣ .

(٢) مثل ان يكون التعاقد عاقلاً مميزاً مختاراً ، وان يكون المحل مالاً متقوماً مقدور التسليم معلوماً مملوكاً لمن يلي العقد ، وأوله عليه ولاية ، ومثلاً التراضي ، انظر ، الصنعاني ، سبل السلام ٨٧٧/٣ ، مكتبة عاطف بجوار ادارة الازهر الشريف ، بدون تاريخ النشر ، تحقيق محمد عبد العزيز الشوكاني ، نيل الاوطار ١٤٢/٥ - دار الكتاب العلمية بيروت - لبنان .

(٣) بدائع الصنائع ٢٢٢/٥ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٤٨/٣ ، الشيرازي المجموع شرح المذهب ٥/١٣ ، المغنى ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) الشيخ على الخفيف ، مختصر احكام المعاملات الشرعية ، مطبعة السنة المحمدية

القاهرة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م ، ص ٧ ، ٨ .

(٥) بدائع الصنائع ، ٢٢١/٥ الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ١٣/٥ ، ١٣٥ .

وعليه يمكن للمتعاقدين أن يحددا الثمن الاول سواء كان مثلياً أو قيمياً
أو أن يطلبوا من أهل الخبرة تحديد تلك القيمة ثم اعتمادها . فإذا تم لهما
ذلك يمكنهما الاتفاق على الربح منسوباً لتلك القيمة أو قدرراً مفرداً عنها .
وهذا مهم لا في القيميات فحسب بل في كثير من المثليات .

(ج) أن يكون الربح معلوماً :

لا يصح بيع المراجعة إذا كان الربح مجهولاً^(١) ، وقد علمنا من تعريف
المراجعة أنه يشترط لصحتها تسمية قدر زائد على رأس المال ، وقد أخذت المراجعة
اسمها من هذا الشرط .

(د) أن يكون العقد خالياً من الربا :

لان المراجعة بيع بالثمن الاول وزيادة وقد يكون الثمن الاول مقابلاً بجنسه
من الاموال الربوية كما في حالة صرف النقود وبيع المثليات الأخرى والزيادة
في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً .

ولهذا اشترط خلو عقد المراجعة من الربا . وأما عند اختلاف الاجناس
فلا بأس بالمراجعة كما لو اشترى ديناراً بعشرة دراهم فباعه بربح درهم أو
شوب بعينه (٢) .

(هـ) شرط بيان العيب :

وهذا الشرط وان كان عاماً في البيع الا أنه ألزم في بيع المراجعة منه
في بيع المساومة لانه من بيوع الامانة .

وكتمان العيب (وكل ما يكره في المبيع) يعد خيانة تخول المشتري حق
فسخ العقد سواء كان العيب باقة سماوية او بفعل البائع ، وللمشتري التزام
البائع بطرح قيمة أرش العيب من الثمن الاول وهذا مذهب اليه الجمهور . (٣)
رذهب الحنفية الى عدم وجوب بيان العيب اذا حدث باقة سماوية . (٤)

ويبدو ان الرأي الاول اسلم لان العيب اذا حدث والعين مملوكة للبائع فهو
عيب يجب بيانه بصرف النظر عن سببه ويكون ضمانه على صاحبه .

(١) الحصكفي ، الدر المختار مع الحاشية ١٣٤/٥ - ١٣٥ ، ابن جزى ، قوانين
الاحكام الشرعية ، ص ٢٨٩ الشيرازى المذهب ، مع تكملة المجموع ٣/١٣ ،
البدائع ٢٢١/٥ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٢١/٥ - ٢٢٢ .

(٣) المذهب مع المجموع ٨/١٣ ، ١٢ المغني ٢٦٠/٤ - ٢٦١ ، الشرح الكبير
١٤٨/٣ المقدمات الممهديات ٥٩٣/٢ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٢٣/٥ .

(و) بيان الأجل :

ريشترط لصحة المراجعة كذلك بيان الاجل الذى اشترى اليه البائع السلعة
واذا كان اشتراها بثمن مؤجل فالمشتري في البيع المؤجل يشتري المبيع والأجل
معاً بالثمن الأول . فلا يجوز له أن يبيع مراجعة بالثمن الأول دون أخطار
المشتري بذلك . فاذا فعل صار كأنه اشترى شيئين (المبيع والأجل) بألف وباع
أحدهما بالآلف على وجه المراجعة ، أو حسب تعبير بعضهم : لأن الأجل يأخذ جزءاً
من الثمن (١) .

(ز) بيان تغير السعر ونفي التهمة :

ذهب ابن قدامة الى القول بأن السلعة اذا غلت لم يلزمه الاخبار
بذلك لانه زيادة فيها ، وان رخصت فنص أحمد على أنه يلزمه الاخبار بالحال
لان المشتري لو علم بذلك لم يرضها بذلك الثمن . (٢)
ويقول الدردير : وجب بيان طول زمانه أى زمان مكث المبيع عنده لان الناس
يرغبون في الذى لم يتقادم عهده في ايديهم . (٣)

ويبدو من كلام ابن قدامة أن بيع المراجعة متمحص لمصلحة المشتري فقط
- والصحيح أنه عقد معاوضة مالية كسائر البيوع روعيت فيه العدالة ومصلحة
الطرفين . وليس ثمة ما يلزم البائع بالاخبار في حالة النقيصة (فيحط له من
الثمن) والسكوت في حالة الزيادة (فلا يزيد عليه في الربح) . والأولى في
مثل هذه الاحوال الاعتبار بمكث السلعة طويلاً عند البائع كما يقول الدردير
اذ ان بقاء السلعة طويلاً عند البائع يورث شبهة كساد سوق هذه السلعة ولذلك
يلزمه البيان في هذه الحالة لازالة تلك التهمة .

كما ينبغى على البائع البعد عن كل مواطن التهم، ومظان الخيانة ،
وذلك ببيان الاحوال التى يتم فيها البيع ويحدد فيها الثمن الاول لا على اساس
المعاوضة المحضة . كما لو حدد الثمن بناءً على صلح أو بناءً على دين سابق
على صاحب السلعة ، أو في البيع بين الاشخاص الذين تربطهم صلات حميمة كالاصول
والفروع ، وفي حالة ما اذا اشترى الشخص السلعة بأكثر من سعرها وامثال ذلك . (٤)

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٢٤/٥ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٤٨/٣ ، المذهب

مع المجموع ٤/١٣ ، ٦ ، المغني ٢٦٢/٤ ، فقه الامام جعفر الصادق ٢٥٩/٣ .

(٢) المغني ٢٦٠/٤ .

(٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٤٨/٣ ، الخرشي على مختصر خليل ١٧٦/٥ .

(٤) انظر تفصيلات الفقهاء حول هذا الشرط في : بدائع الصنائع ٢٢٤/٥ ، حاشية

ابن عابدين ١٤٢/٥ ، المغني ٢٦٢/٤ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٦٢/٣ .

الحكم العام في حالة مخالفة الشروط في بيع المراجعة :

إذا ظهرت خيانة أو خطأ في صفة رأس المال أو مقداره أو باختلال شرط من الشروط المذكورة آنفاً ، فقد اعتبر جمهور الفقهاء ذلك عيباً لا يؤثر في صحة بيع المراجعة بالفساد ، بل يعالج العيب بإزالته أو إعطاء الطرف المتضرر الخيار . وشذ بعض الفقهاء فأبطل البيع في بعض حالات مخالفة الشروط . (١) وقد بين ابن قدامة هذا الحكم العام في عبارة عامة حيث قال : (وكل ما قلنا أنه يخبر به في المراجعة ويبينه فلم يفعل ، فإن البيع لا يفسد به ويثبت للمشتري الخيار بين الأخذ به وبين الرد ٠٠) (٢)

٥ - بيع المراجعة للأمر بالشراء عند الفقهاء المتقدمين :

يدور الفرق الأساسي بين نوعي المراجعة حول ملكية البائع لمحل العقد وقت التفاوض والتعاقد . فبينما يملك البائع في النوع الأول (الذي سبق شرحه) السلعة المباعة وقت التفاوض والتعاقد ، لا يكون البائع في النوع الثاني مالِكاً لها . وهذا الفرق هو الذي يعطى بيع المراجعة للأمر بالشراء تكييفاً مختلفاً عن بيع المراجعة الذي يملك فيه البائع السلعة وقت التعاقد . وصورة بيع المراجعة للأمر بالشراء تتلخص في أن يطلب أحد المتعاقدين من الآخر أن يشتري له سلعة مسمّاة موصوفة ثم يعده بشرائها منه وتربيحها فيها ويقوم المأمور (بعد الاتفاق المبدئي) بشراء السلعة المطلوبة وفقصاً لمواصفاتها أو بعينها ثم يعرضها على طالبها بتكلفتها وزيادة ربح معلوم حسبما اتفقا عليه ابتداءً ، فإذا قبل الطالب انعقد البيع مراجعة بين الطرفين .

ومصطلح (بيع المراجعة للأمر بالشراء) لم يرد في كتب الفقهاء المتقدمين ولكنه عرف به حديثاً . وقد عرّفه الفقهاء ومارسه المسلمون منذ القدم تحت مسميات مختلفة مثل بيوع الذرائع الربوية أو بيوع الآجال . وفيما يلي بعض نصوص الفقهاء وأدلتهم مما يتناول هذه الصورة التي نحن بصددتها وهي بيع المراجعة للأمر بالشراء :

(١) البدائع ٢٢٦/٥ ، حاشية الدسوقي ١٦٣/٣ ، المذهب مع المجموع ٩/١٣ - ١٠

المغني ٢٦٠/٤

(٢) المغني ٢٦٣/٤

(١) الامام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه المخارج في الحيل :

سئل عن رجل أمر رجلاً ان يشتري داراً بألف درهم ومائة درهم فخاف المأمور ان اشتراها ان يبدو للآمر فلا يأخذها كيف الحيلة في ذلك ؟ قال : يشتري المأمور الدار على أنه بالخيار ثلاثة أيام ويقبضها . ثم يجيء الأمر ويبداً فيقول له قد اخذتها منك بألف ومائة درهم ، فيقول المأمور هي لك بذلك . وان لم يرغب الأمر في شرائها تمكن المأمور من ردها بشرط الخيار . (١)

والامور الجوهرية التي نأخذها من هذا النص : أن لطالب السلعة أو الأمر بشرائها (عند حضور السلعة في ملكية المأمور) الخيار في شرائها أو ردها . ومن أجل أن يتفادى المأمور الضرر الذي قد يلحقه من عدول الطالب عن الشراء جاز له أن يشتري السلعة ابتداءً كمشتراً لنفسه الخيار لأجل أطول من مدة عرضها على طالبها ، مع جواز وعد الأمر للمأمور بربح مسمى على رأس مال السلعة .

وبهذا يتضح أن هذا البيع الذي أجازته الامام محمد بن الحسن الشيباني هو عين بيع المراهقة للآمر بالشراء . والفرق الوحيد هو الخيار للمشتري في المبيع الاول ، وهو يتعلق بالبيع الاول ، وليس ببيع المراهقة للآمر بالشراء ويفهم من اشتراط هذا الخيار أن البيع الثاني غير ملزم للطرفين المتواعدين .

(ب) الامام الشافعي في كتابه الأم :

سئل عن الرجل يرى الرجل السلعة ويقول : (اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتره الرجل ، فالشراء جائز ، والذي قال اربحك فيها بالخيار ، ان شاء احدث فيها بيعاً وان شاء تركه وسواء في هذا ان كان قال ابتاعه واشتره منك بنقد أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الآخر . فان جدّاه جاز ، وان تبايعاه على أن الزما انفسهما الامر الاول فهو مفسوخ من قبل شيئين :

(احدهما) : تبايعاه قبل أن يملكه البائع .

(١) بتصرف من كتاب المخارج في الحيل للامام محمد بن الحسن الشيباني ، رواية السرخسي ، طبعة ليبسك ومكتبة المثنى بغداد ١٩٣٠ ، ص ١٢٧ .

و (الثاني) انه على مخاطره انك ان اشتريته على كذا اربحك فيه كذا (١)

ويمكن ان نستخرج من عبارة الشافعي الامور الآتية :

جواز طلب شراء سلعة مع الوعد بالربح المسمى . وعند امتلاك السلعة بواسطة المطلوب منه يكون الأمر بالخيار في ابرام العقد والعدول عنه . كما ان لطلب السلعة ان يحقد انبيع بنقد أو دين . واذا لزم المتفاوضان انفسهما بالمواعدة يكون البيع فاسداً لسبب بيع الانسان ماله عندده وللمخاطرة والغرر . وهذا البيع الذي آجازه الامام الشافعي هو ايضاً بيع المربحة للآمر بالشراء ويتوافق مع الصورة التي آجازها الامام محمد بن الحسن في ترك الخيار للآمر بالشراء في امضاء البيع أو العدول عنه .

(ح) الشيخ أحمد الدردير في الشرح الكبير :

جاء في الشرح الكبير أن العينة (٢) على ثلاثة اقسام : جائز ومكروه

وممنوع . وبدأ بالاول بقوله :

(جاز لمطلوب منه سلعة) وليست عنده (أن يشتريها) من مالها (لبيعهها)

لطالبها منه (بضمن) وفي نسخة بنماء وهي أحسن لانه المقصود في هذا الفصل .. هذا ان باعها للطالب بنقد كله أو بمؤجل كله (ولو بمؤجل بعضه) ويعجل الطالب بعضه للمطلوب منه (٣)

ويمكن ان نستخلص من هذه العبارة ان القسم الجائز من بيع العينة أن يطلب شخص من آخر ان يشتري سلعة من مالها الاصلى لبيعهها له بضمن في رواية ، وبنماء في رواية أخرى . وقيل ان الرواية الثانية هي الأحسن لأن الربح مقصود البيع . (٤) كما يجوز البيع الثاني بنقد أو الى أجل أو بتقديم جزء من الثمن وتأخير الباقي .

ويظهر من هذا العرض جواز هذا البيع في الجملة ، وهو بيع المربحة للآمر بالشراء نفسه . وانما أورده المالكية هنا (تحت بيع الذرائع الربوية أو بيع العينة) لأن هذه البيوع عادة ماتفرغ في صورة بيع صحيح شكلاً ، باطل موضوعاً عندما تكون السلعة غير مرادة ومتخذة ذريعة ^{لرفع} لقليل ليأخذ عنه كثيراً .

(١) بتصرفه ، من كتاب الأم لمحمد بن ادريس الشافعي ، مطبعة دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م ، الجزء الثالث ص : ٣٩٠ .

(٢) سمى بيع العينة لاستعانة البائع بالمشتري في تحصيل مقصده لبيعه سلعة بضمن معلوم الى أجل ثم يشتريها منه بأقل ليبقى الكثير في ذمته ، وقيل سميت بالعينة لحصول العين فيها أي النقد ، انظر حاشية الدسوقي والشرح الكبير :

٨٩/٣ ، الصنعاني ، سبل السلام : ٣٩/٣ ، نيل الأوطار : ٥/٢٢٤ .

(٣) الشرح الكبير مع الحاشية ٨٩/٣ ، طبعة دار الفكر .

(٤) الخطاب : ٤/٤٠٤ .

أما هنا فقد تم البيع والحال أن طالب السلعة يريد لها في ذاتها فيكون البيع صحيحاً لعدم وجود الحيلة . وهو منطوق عبارة الشيخ خليل (مصنّف المختصر) وكذلك الشارح الشيخ أحمد الدردير عندما عبر بعبارة تفيد جوازاً مطلقاً لهذه المعاملة على أرجح الأقوال في مذهب المالكية ولم يمنعوها إلا في الحالة التي يقول فيها الأمر " اشتر لي " وقد منعوها لأن المأمور يكون قد اشترى السلعة لا لنفسه وإنما لطالبها نيابة عنه . وهو بالتالي لا يستحق عليها ربحاً . وإنما دفع الثمن نيابة عن الموكل . أى آقرضه الثمن فلا يجوز له أن يأخذ أجراً والألا كان سلفاً جر منفعة وهو رباً . (١)

على هذا الفرض افسدوا هذه الصورة ، ولكن العبرة بالمعاني وليست بالالفاظ ، فإذا ثبت من الواقع أن الطالب أو الأمر لا يريد توكيل المأمور وإنما يريد من المأمور أن يشتري السلعة لنفسه ثم يشتريها هو منه بعد ذلك فإن الأمريكون مختلفاً ، حتى وأن عبر بقوله " اشتر لي " . والله أعلم .

(د) ابن العربي المالكي في شرح صحيح الترمذى :

تعرض ابن العربي المالكي لصورة بيع المراجعة للأمر بالشراء (عند شرحه لحديث النهي عن بيعتين في بيعة) معدداً الأقوال فيه ونافياً أن يكون مماثلاً لبيع ماليس عنده فقال : (أما تفسيره ببيع ماليس عندك . . لا يمكن تفسيره به على التصريح . إلا إذا شرطه عليه والتزم له ما يشتري . وأما إذا فاوضه فيه وأوعده عليه فليس يكون حراماً محضاً ولكنه من باب شبهة الحرام والذريعة به (٢) . . ولقد بوب مالك النهي عن بيعتين في بيعة ثم أدخل فيه بيع ماليس عندك بالمعنى الذي اشرنا إليه (٣) . . .

والذى نخرج به من تفسير ابن العربي لهذه الصورة من بيع المراجعة للأمر بالشراء نفي مماثلتها لبيعتين في بيعة إلا إذا شرطه على أنه إذا اشترى السلعة فإن الأمر سوف يشتريها منه والزم نفسه بذلك . وهي نفس العلة التي افسد بها الامام الشافعي هذه المعاملة .

(١) الشرح الكبير للدردير ٨١/٣ - ٨٢ ، ابن رشد المقدمات الممهدة ٥٣٧/٢ -

٥٣٩ .

(٢) وذلك لاحتمال أن تكون السلعة غير مرادة والمراد هو النقد فتكون ذريعة للربا .

(٣) عارضة الاحوذى بشرح صحيح الترمذى ٢٣٩/٥ - ٢٤٠ .

(هـ) الباجي والزرقاني في شرح الموطأ :

جاء في الموطأ عن مالك انه بلغه ان رجلاً قال لرجل : ابتع لي هذا البعير بنقد . حتى ابتاعه منك الى أجل . فسئل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه . (١)

قال الزرقاني ان البيع أدخل تحت ترجمة النهي عن بيعتين في بيعة (لان مبتاعه بالنقد انما ابتاعه على انه لزم مبتاعه لأجل بأكثر من ذلك الثمن فتضمن بيعتين : بيعة النقد وبيعة الأجل . وفيها مع ذلك بيع مالي — عندك لانه باع منه البعير قبل ان يملكه ، وسلف بزيادة كأنه اسلفه مائتة بالثمن المؤجل ، وهذا كله يمنع الجواز والعينة فيه أظهر ، قاله الباجي) (٢) ويتضح من هذا النص ان الصورة التي كرهها ابن عمر ونهى عنها انما تشابه صورة بيع المراهبة للأمر بالشراء ولكن لم يجعل كل من الزرقاني والباجي هذه الكراهة على اطلاقها ، وانما كانت الكراهة عندهما فيما إذا لزم الأمر نفسه بالبيع الثاني . فان فعل ترتبت كل العلل المذكورة على هذا البيع فصار ممنوعاً . أما اذا انتفى الالتزام بالوعد فان ذلك يعني بالضرورة انتفاء كل هذه العلل وبزوال علة المنع يصير البيع صحيحاً . والله اعلم .

(و) الامام محمد بن ابي بكر بن قسيم الجوزية في كتابه اعلام الموقعين :

جاء في اعلام الموقعين في معرض الكلام عن الحيل الجائزه في المثال الموفي المائة :

(رجل قال لغيره اشتر هذه الدار — أو هذه السلعة من فلان بكذا وكذا وانا اربحك فيها كذا وكذا فخاف ان اشتراها ان يبدول للأمر فلا يريد لها ولا يتمكن من الرد ، فالحيلة ان يشتريها على انه بالخيار ثلاثة ايام أو أكثر ، ثم يقول للأمر : قد اشتريتها بما ذكرت ، فان اخذها منه والا تمكن من ردها على البائع بالخيار . . .) (٣)

وهذا النص من كلام ابن القيم واضح وصريح ويعضد رأى كل من الامام محمد ابن الحسن والامام الشافعي في اباحة هذه الصورة من بيع المراهبة للأمر

(١) الموطأ ٦٦٣/٢ دار احياء الكتب العربية عيسى البابي ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ (٣٣)

باب النهي عن بيعتين في بيعة .

(٢) الموطأ بشرح الزرقاني ٣١١/٣ وانظر ايضا نفس المعنى عند الباجي ، المنتقى

الجزء الخامس ، مطبعة السعادة دار الكتاب العربي بيروت — لبنان — ١٣٢٢ هـ ص ٣٩/٣٨

(٣) اعلام الموقعين ، الجزء الثالث ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، طبعة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ، ص ٣٢٥ — ٣٢٧ .

بالشراء . وواضح في هذه الصورة التي اجازها الإمام ابن القيم ان البيع غير لازم في حق الأمر والا لما احتاج المأمور للحيلة في اشتراط الخيار . والله اعلم .

(ز) بيع المراجعة للأمر بالشراء في فقه الإمام جعفر الصادق :

سأل رجل الإمام جعفر الصادق بقوله (يجيء الرجل فيطلب المتاع فاشتره ثم ابيعه منه ؟ فقال أليس ان شاء ترك وان شاء اخذ ؟ قلت بلى ، قال : لا بأس به . (١)

وقد اشتملت هذه العبارة على صحة بيع المراجعة واكدت ماذهب اليه الفقهاء الذين عرضنا آراءهم اذا كان الأمر غير ملزم بوعدده .
وخلاصة هذا العرض لآراء الفقهاء المتقدمين انهم يجيزون بيع المراجعة للأمر بالشراء متى اكتملت له عناصره المذكورة سابقا .

ويلاحظ ان كل الذين اجازوا هذا البيع من الفقهاء المتقدمين قد اشترطوا لصحته عدم لزوم الوعد للأمر بالشراء ومن ثم تمتعه بالخيار في امضاء البيع المتواعد عليه .

والقصد من اشتراط هذا الشرط هو التحقق من ملكية المأمور للمبيع ودخوله في ضمانه قبل بيعه للأمر . وملكية المبيع ضرورية لثلا يؤول بيع المراجعة للأمر بالشراء الى واحد أو أكثر من البيوع المحظورة في الشريعة وهي : بيعتين في بيعة واحدة (٢) وبيع ماليس عندك (٣) وربح مالم يضمن (٤) والسلف بزيادة . (٥)

وقد مر كلام الفقهاء وتفسيرهم لوجه المنع في هذه الصورة من صور بيع المراجعة للأمر بالشراء (الذي يكون فيه الوعد لازما للأمر) وأيلولته الى واحد أو أكثر من هذه البيوع الممنوعة .

٦ - بيع المراجعة للأمر بالشراء عند المعاصرين :

ولقد تعرض عدد من الفقهاء المعاصرين لهذا البيع ، وقالوا باشتراط عدم لزوم الوعد مستنديين في ذلك على الأدلة التي أوردها الفقهاء المتقدمون

(١) فقه الإمام جعفر الصادق لمحمد جواد مغنية ١٢٦/٣ - ١٢٧ .
(٢) لنهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك : انظر الحديث رقم (١٢٣١) في سنن الترمذی
وقال فيه حسن صحيح . ==

الذين استعرضنا آراءهم ومن هؤلاء الدكتور سامي حمود والدكتور الصديق الضيرير والدكتور حسن عبد الله الأمين ، والدكتور محمد سليمان الأشقر والدكتور أحمد على عبد الله ، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، وغيرهم (٦) . غير أن من بين الفقهاء المعاصرين وبعض المؤتمرات العلمية من رأى صحة هذا البيع حتى مع لزوم الوعد للآمر وأنه لا يؤدي في رأيهم الى فساد البيع بالمحظورات التي تحدث عنها الفقهاء المتقدمون ومن هؤلاء الشيخ بدر عبيد الباسط المتولي والدكتور يوسف القرضاوى ، ومؤتمر المصرف الاسلامي الاول بدبي ومؤتمر المصرف الاسلامي الثاني بالكويت والموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية (٧) وهيئة الرقابة الشرعية للبنك الاسلامي السوداني (٨) .

-
- == وبيع المرابحة للآمر بالشراء الذى يكون فيه البيع لازماً هي إحدى صور بيعتين في بيعة واحدة وهي من ضمن الصور الكثيرة لهذا البيع الذى اختلف الشراح في تحديد المراد منه . وهذه الصورة ورد تفسيرها في موطأ الامام مالك كما سبق الاشارة الى ذلك .
- (٣) حديث (لا تبع ما ليس عندك) أخرجه احمد في مسنده ٤٠٢/٣ ، وأبو داود في سننه الجزء الثالث ، دار الفكر بيروت ، ص ٨٣ ، كتاب البيوع ، والترمذى في سننه ، ج ٣ / ٥٣٤ . وابن ماجه في سننه ج ٢/٧٣٧ حديث رقم (٢١٨٧) .
- (٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ / كتاب التجارات ، باب (٢٠) حديث رقم (٢١٨٨) ص ٧٣٧ ، ٨٣٨ ، عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم انظر سبل السلام ، الصنعاني ٨٠٩/٣ .
- (٥) وحرمة السلف بزيادة تشهد لها عمومات الكتاب والسنة مثل قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم : (اذا اقترض أحدكم قرضاً فأهدى له أو حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله ، الا أن يكون جرى بينه وبينه قبض) (ذلك) ، سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الصدقات ، باب القرض ، ص ٨١٣ . وممن كلام الفقهاء (أن كل قرض جر نفعا فهو ربا) انظر المغني ٣٦٠/٤ .
- (٦) د . أحمد على عبد الله ، المرابحة ، ص ٢٠٠/٢٠٢ ، د . يوسف القرضاوى بيع المرابحة ص ١٨/١٧ .
- (٧) انظر د . يوسف القرضاوى ، بيع المرابحة للآمر بالشراء ، ص ١٥ - ١٧ .
- (٨) دليل التعامل مع البنك الاسلامي السوداني ، ص ١٨ ولكن هؤلاء يرون مبيع ذلك أن السلعة اذا هلك قبل تسليمها للمشتري هلكت على ضمان البنك الاسلامي وحده .

وأقوى ما استدل به هؤلاء لرأيهم يمكن حصره في ثلاثة أدلة هي :

(أ) - عمومات الكتاب والسنة التي تحض على الوفاء بالوعد ، وهي كثيرة نذكر

منها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنْ الْعَهْدُ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ (٢)

(ب) - ان الوعد ملزم للطرفين ديانة وقضاء طبقا لاحكام المذهب المالكي

وملزم ديانة وفقا لاحكام المذاهب الأخرى . (٣)

(ج) - قول ابن شبرمة : الوعد كله لازم ويقضي به على الواعد ويجبر (٤)

وفي الاجابة على هذه الحجج يمكن القول باختصار مايلي :

أ - ان عمومات الكتاب والسنة التي تحض على الوفاء بالعهد تعتبر توجيهات

عامة تبين فضل الوفاء بالعهد وانه واجب ديني على كل مسلم اذا وعد

وعدا ان يفي بوعده . ولكن هذا الوجوب الديني مشروط بعدم الوقوع في

المحظورات الشرعية التي فصلها الكتاب والسنة ، يشهد لذلك قوله تعالى

﴿ وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه فلما تبين له

انه عدو لله تبرأ منه ﴾ (٥)

وقوله صلى الله عليه وسلم (ما بال قوم يشترطون شروطا ليست في كتاب

الله ؟ من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان اشترط مائة شرط) (٦)

وقد ورد ذكر هذا الحديث في باب الشروط التي لاتحل في البيع ، وفي

الحديث بطلان الشرط المخالف لكتاب الله بالنص او الاستنباط ، أى المخالف

لحكم الله من كتابه أو سنة رسوله أو اجماع الامة لا ان كل من شرط شرطا

لم ينطق به الكتاب يبطل . (٧)

وقد رأينا ان القول يلزم الوعد في بيع المرابحة للأمر بالشراء يؤول به

البيع الى عدد من البيوع المحظورة ، كلها مخالفة لكتاب الله بهذا المعني

فليس - اذن - ان كل العقود والعهود والوعود والشروط يجب الوفاء به

(١) الآية " ١ " من سورة المائدة .

(٢) سورة الاسراء ، الآية ٣٤ .

(٣) د . احمد على عبد الله ، المرابحة ، ص ٢٠٩ .

(٤) المحلى لابن حزم ، ج ٨ ، المسألة رقم ١١٢٥ .

(٥) الآية " ١١٤ " من سورة التوبة .

(٦) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ٣٥٣/٥ ، كتاب الشروط ، باب المكاتب " ١٧ "

ومالا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله .

(٧) الحديث رواه البخارى في كتاب المكاتب ، الباب رقم (٢٠) ، وفي كتاب

الشروط ، باب رقم (٣) وفي كتاب البيوع باب رقم (٧٣) انظر فتح البارى

مطلقا بل ماكان موافقا للكتاب والسنة . بل قد جعل الشارع كل مفاوضة ومواعدة مشروعة كالبيع والنكاح مثلا امرا يجوز الالتزام به وعدم الالتزام به قبل انعقاد العقد . بل وردت السنة بذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يبيع احدكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر) (١)

وفي الحديث دليل على جواز التحلل من المواعدة في البيع قبل لزومه بإرادة منفردة . وانه ليس ثمة الزام على الواعد في ذلك .

ب - واما الاعتماد على مذهب المالكية في قضية الالتزام بالوعد والقضاء به فغير مسلم . لان مذهب مالك في هذه القضية بالذات يمنع ولا يجيز لانه يعتبرها من بيع العينة أو بيع الذرائع الربوية بل ان المالكية الذين وقفنا على آرائهم فيما سبق قد افسدوا هذه الصورة من البيع لعللة اساسيه وهي الزام المشتري (الأمر) نفسه بالبيع وتضمنه حينئذ المحظورات المذكورة .

ومن جهة أخرى فان الوعد الملزم المختلف فيه في مذهب المالكية هو الوعد بمعروف وليس بمعاوضة . وقد اختلفت المالكية في لزومه ووجوب القضاء به على أربعة أقوال ، ومثلوا له بالوعد بقرض أو عتق أو هبه أو صدقه أو عاريه ، أى الامور التى تدخل في باب التبرعات دون المعاوضات (٢) وذلك لان اللزوم في عقود المعاوضة قد جعل له الشارع حدا ، وهو انعقاد العقد مستوفيا لاركانه وشروط صحته .

وعلى ذلك فليس صحيحا أن الوعد في عقود المعاوضات عموما وفي عقود المعاوضات المالية على وجه الخصوص ملزم لا في المذهب المالكي ولا في غيره من المذاهب .

ج - واما مانسب الى ابن شبرمة من أن الوعد كله لازم ويقضي به على الواعد ويجبر فلا ينبغي حمل هذا الوعد - في ضوء ما قدمنا من الأدلة - الا على الوعد في المعروف فيكون رأييه في هذا الخصوص موافقا لرأى المالكية كما ان اشتراطه في الوعد ألا يحل حراما ولا يحرم حلالا . (ليكون ملزما) يصعب تطبيقه على هذا النوع من بيع المراهبة للأمر بالشراء لانه سوف

(١) أخرجه النسائي عن عبيد الله بن عمر ، انظر الشوكاني ، نيل الاوطار ج ١٦٨/٥ دار الكتاب العلمية بيروت لبنان ، وقد ورد الحديث بروايات أخرى في البخارى ومسلم ، وغيرهما وهو متفق عليه ، انظر الصنعائى سبل السلام ٨٢٠/٣ مكتبة عاطف جوارالازهر .

(٢) الشيخ عليشفتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ، الجزء الاول المطبعة التجارية الكبرى ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦ الشرح الكبير ٣٣٥/٣ المقدمات الممهدة

يفضي الى عدد من المحظورات الشرعية التى سبق ذكرها .
وبناء على هذا العرض يتضح لنا جليا صحة بيع المرابحة للأمر بالشراء
في الجملة وسلامة الرأى القائم على أساس عدم لزوم الوعد . والله اعلم .
(رابعاً): أسلوب السلم :

(١) معنى السلم في اللغة والاصطلاح ومشروعيته .

السلم في اللغة اسم من (اسْلَمَ) و (سَلَّمَ) اذا أسلف بمعنى أعطى .
مثل ان تعطى نقدا في سلعة معلومة الى أمد معلوم فكأنك قد اسلمت الثمن
الى صاحب السلعة وسلمته اليه . (١)

أما في الاصطلاح فقد عرفه موفق الدين بن قدامة بأنه (عقد على
موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد) (٢)

وقوله (على موصوف في الذمة) خرج بهذين القيدتين الاعيان غير المعروفة
بالصفة أو المجهولة التى لا يصح بيعها ، والاعيان المعينة التى لا يصح بيعها
سلما وقوله مؤجل لاشتراط الأجل فى السلم احترازاً من السلم الحال . وقوله (مقبوض
بمجلس العقد) لاشتراط قبض المال في مجلس العقد وعدم تأخير احترازاً
من بيع الدين بالدين .

وعرفه قانون المعاملات السوداني بأنه (بيع مال مؤجل التسليم بثمن
معجل) (٣)

والذى يؤخذ من هذه التعريفات ان السلم نوع من بيوع الاعيان المؤجلة
المحددة بالصفة وتسمى بالمسلم فيه ، ويتأخر ثمنها ويسمى رأس مال السلم
وهي عكس البيوع الآجلة التى يتقدم فيها المبيع ويتأخر الثمن .

وقد استخدم الفقهاء المعنى الاصطلاحي بما يناسب المعنى اللغوى فإن
السلم في اللغة هو الدفع والتسليم وفي الاصطلاح هو تسليم رأس المال للمسلم
اليه في مجلس العقد .

والسلم بيع مشروع استنادا الى الكتاب والسنة والمصلحة واجماع الامة (٤)
أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى
اجل مسمى فاكتبوه ٠٠ ﴾ (٥) والسلم داخل في هذا العموم (٦) واما السنة

(١) انظر ، لسان العرب ، المجلد الثاني عشر ، ص ٢٩٥ ، تاج العروس ، المجلد
الثامن ، ص ٣٤٠ معجم متن اللغة ، الجزء الحادى عشر ، ص ٢٠٠ - ١٩٩ .
(٢) الروض المربع ١٨٦/٢ . (٣) المادة (٢١٧) قانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤م .
(٤) المغنى ٣١٢/٤ . (٥) من الاية (٢٨٢) من سورة البقرة .
(٦) المقدمات الممهديات ، ٥١١/٢ - ٥١٢ ، المغنى ٣١٢/٤ ، المجموع ٩٥/١٣ .

ف قوله صلى الله عليه وسلم ، (من اسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم الى أجل معلوم) (١)

وأما الاجماع فقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز . (٢) وأما المصلحة فإن في السلم رفقا وتوسعة ، لأن أصحاب الصياع والتجارات قد يحتاجون لما ينفقونه على مصالحها وعلى أنفسهم فيستلفون على الغلة ، وأرباب النقود ينتفعون بالرخص فجوز لذلك . (٣)

(٢) أركان السلم :

وأركان السلم عند جمهور الفقهاء هي الصيغة والعاقدان والمحل (رأس مال السلم والمسلم فيه) . وعند الحنفية ركنه هو الإيجاب والقبول فقط . (٤) ولكل ركن من هذه الأركان شروطه الخاصة به . ومن هذه الشروط ما هو مشترك بين البيع والسلم ، ومنها ما هو خاص بالسلم . وسوف يقتصر العرض هنا على الشروط الخاصة بالسلم .

(٣) الشروط الخاصة بالسلم :

يمكن اجمال الشروط الخاصة بالسلم في تسعة شروط خمسة متفق عليها وأربعة مختلف فيها ، وسوف نبدأ بالشروط المتفق عليها ، وهي :

الشرط الأول :

أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالصفات التي يختلف الثمن باختلافها

اختلافا ظاهرا .

وبناء على هذا الشرط فإن كل ما لا يمكن ضبطه بالصفة إلا مع تفاوت فاحش لا يجوز السلم فيه ، لأن قدره يبقى حينئذ مجهولا جهالة فاحشة مفضية للمنازعات ويفتقر التفاوت اليسير . (٥)

وبناء على هذا الضابط يجوز في الجملة تقدير المسلم فيه بكل ما يعد ضابطا لقدره عادة من كيل (كالحبوب) أو وزن (كالقطن) أو زرع (كالثياب) والخياط (أو عد (كالفاكهة) ، وهي في الجملة الأموال ذوات الأمثال دون

(١) رواه الجماعة ، نيل الأوطار ٢٢٦/٥ ، سبل السلام ٨٦٥/٣ .

(٢) المغني ٣١٢/٤ ، المجموع ٩٥/١٣ .

(٣) نهاية المحتاج ١٨٢/٤ . (٤) بدائع الصنائع ٢٠١/٥ .

(٥) بدائع الصنائع ٢١٢/٥ ، الفروق ٢٨٩/٣ ، الشرح الصغير ١٩٧/٣ نهاية المحتاج

١٩٨/٤ - ٢٠٠ المغني ٣١٣/٤ شرح منتهى الإرادات ٢١٤/٣ ، الروض المربع ١٣٧/٢ .

القيميات وذلك للتفاوت الفاحش بين أفراد هذه الأخيرة وعدم ضمانها بالمثل بل بالقيمة .

ومن أمثلة ما ضربه الفقهاء لعدم جواز السلم فيه مما لاتنضبط صفاته — حسب عرفهم — الجواهر بمختلف أنواعها والوانى المختلفة الاشكال والأدوية واختلفوا في الحيوان ولحومه . فذهب جمهور الفقهاء خلافا للحنفية السى جواز السلم فيه لامكان ضبطه بالصفات بينما لا يرى الحنفية ذلك .

وباستعراض الامثلة التى ذكرها الفقهاء لما لايمكن ضبطه بالصفة يتبين أنهم بنوا الحكم بعدم الانضباط على ماكان عندهم من عرف وعلى حسب الوسائل التى كانت تستعمل في الانتاج والكشف على الاشياء . وعليه لاينبغي التمسك بحرفية الامثلة التى أوردوها مناسبة لعصرهم وعرفهم بل يجب التمسك بالقاعدة العامة التى أرسوها ، وهي أن كل ما لايمكن ضبط صفاته لايجوز السلم فىه ويترك مايدخل تحتها خاضعا لتطور الحياة وأعراف الناس . ومن أمثلة ماكان يعد مملا ينضبط بالصفة ويبقى فيه بعد الوصف تفاوت فاحش الاوانى المختلفة الاشكال والأدوية والمعاجين التى يتداوى بها فأصبحت الصناعة اليوم لاتنتج الا متماثلا من هذه المنتجات ، فالواجب ان تلحق بما يمكن ضبطه بالصفة ويجوز فيه السلم .

الشرط الثانى :

ان يكون المسلم فيه معلوما : ويشمل ذلك الجنس كقولنا قمح أو أرز ، والنوع كقولنا ذرة رفيعة أو ذرة شامية والمفة كقولنا جيد، أو ردىء، أو وسئ، والقدر كيلا أو وزنا أو ذرعا أو عدا . وفى الجملة أن يضبط المسلم فىه بعبادته التى جرى العرف بها وبكلمعيار يؤمن عدم انقطاعه (١) .

الشرط الثالث : ان يكون رأس المال معلوما :

ويشمل ذلك بيان جنس رأس المال (كنقود أو حبوب) وبيان نوعه مثل (جنيهاً سودانية أو دراهم بحرينية) وبيان صفاته ان كان عرضا مثل (جيد أو متوسط أو ردىء) وبيان مقداره . وذلك لان جهالة جنس رأس المال ونوعه

(١) بدائع الصنائع ٢٠٧/٥ ، مغنى المحتاج ١٠٧/٢ ، الشرح الصغير ١٩٥/٣ ،
المغني ٣٢٤/٤ الروض المربع ١٤٠/٢ - ١٤٢ كشف القناع ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ .

وصفته وقدره مفضية للجهالة ، والمنازعة . (١) ولم يشترط الشافعية والحنابلة معرفة قدر رأس المال فان رؤيته تكفي . (٢)

الشرط الرابع : ان يكون المسلم فيه في الذمة لا في شيء معين .

وذلك لان الشيء المعين ربما تلف قبل تسليمه فيكون غررا وبيع الغرر ممنوع شرعا ، ولان الشرع قد نهى عن ربح مالم يضمن . وقد ذكر ابن رشد انهم لم يختلفوا في أن السلم لا يكون الا في الذمة . (٣)

الشرط الخامس : ان يكون الثمن والمثمن مما يجوز فيه النساء : (٤)

وبناء على هذا الشرط فكل مالين حرم النساء فيهما لايجوز اسلام أحدهما ففي الآخر ، لان السلم من شرطه التأجيل فلا يصح السلم في نقدين كذهب في فضة ولا عكسه ، ولا تمر في شعير ولا عكسه ، وهكذا في كل الاجناس التي يشترط فيها التقابض في مجلس العقد .

هذه الشروط الخمسة المتفق عليها ، وبقية الشروط مختلف فيها .

الشرط السادس : تعجيل رأس المال وقبضه في مجلس العقد :

وبناء على هذا الشرط لا يصح الدخول في السلم على التأجيل لان المسلم فيه دين والافتراق لا عن قبض رأس المال يكون افتراقا عن دين بدين وهو ممنوع بالاجماع . (٥)

وقد آجاز المالكية تأخير رأس المال ثلاثة أيام على ما قاله (الدسوقي) ان الثلاثة قريبة من مجلس العقد وماقارب الشيء يعطى حكمه فيكون القبض فيها كالقبض في مجلس العقد . (٦)

(١) بدائع الصنائع ٢٠٢/٥ . (٢) مغني المحتاج ١٠٤/٢ ، المغنى ٣٣٧/٤ .

(٣) الشرح الصغير ١٩٤/٣ ، مغني المحتاج ١٠٤/٢ ، الروض المربع ١٤٧/٢ ، بداية

المجتهد ١٥٤/٢ ، وذلك خلافا للشافعية الذين يجيزون السلم الحال .

(٤) بدائع الصنائع ٢١٤/٥ ، الدر المختار مع حاشية بن عابدين ٢١٧/٥ ، الشرح الصغير ١٩١/٣ ، الروض المربع ١٤٥/٢ ، بداية المجتهد ١٥٤/٢ ، كشاف

القناع ٢٩١/٣ .

(٥) الحديث الذي رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما في النهي عن بيع

الكالي بالكالي في أحد روايته مقال . وقال أحمد لاتحل الرواية عنه ،

وقال الشافعي اهل الحديث يوهنون هذا الحديث ولا يصح ايضا مارواه الطبراني

عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكالي بالكالي

ولكن الاجماع منعقد على النهي عنه ، انظر الشوكاني ، نيل الاوطار ، ١٥٦/٥

ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ١٧٦/٣ انظر أيضا ايضاح المسالك

الى قواعد الامام مالك للونشريسي ص ١٧٠ - ١٧٣ .

ويجاب عن رأى المالكية : بأن فى السلم غررا فلا يضم اليه غرر تأجيل رأس المال عن مجلس العقد، كما ان فى تأخير رأس المال اختلالاً للحكمة الظاهرة من مشروعية السلم . ولأن مجلس العقد ينتهى بتفرق العاقدين ولا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ، ما أسلفه قبل أن يفارق من أسلفه . ويفارق المجلس ما بعده بدليل الصرف (١) .

الشرط السابع : أن يؤجل المسلم فيه الى أجل معلوم :

وذهب الجمهور الى اشتراط أجل معلوم فى السلم فلا يصح عندهم السلم الحال، وأجاز الشافعية السلم الحال لبعده عن الغرر بطريق الأولى حسب رأيهم . ويجاب عما ذهب اليه الشافعية بأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بمراعاة الأجل فى السلم كما أوجب مراعاة القدر فدل على كونه شرطاً فيه كالقدر . كما أن السلم أبيح لموضع الارتفاق ولا يحصل الا بالأجل لعذر العدم والافلاس غالباً، فإذا جاز حالا بطلت هذه المصلحة . ولأن الحلول: يخرج من اسمه ومعناه (٢) وأما القياس الذى ذهب اليه الشافعية من أن البيوع لا يشترط فيها الأجل؛ فلان البيع موضوع للمكايسة والتعجيل يناسبها والسلم موضوعه الرفق والتأجيل يناسبه ، والتعجيل ينافيه ، ويبطل مدلول الاسم بالحلول فى السلم ولا يبطل مدلول البيع بالتأجيل (٣) . ولأن السلم أبيح للحاجة مع ما فيه من الغرر فاشترط بيان صفات المسلم فيه لرفع الجهالة ، وليس فى السلم الحال حاجة داعية لتحمل غرر الصفات . وبناء على هذه المناقشة يكون رأى الجمهور هو الراجح فى عدم جواز السلم الحال أما السلم المؤجل فقد اشترط جميع الفقهاء كون الأجل معلوماً ، ولا يعلم فى ذلك خلاف (٤) . الشرط الثامن: ان يوجد المسلم فيه عند حلول الأجل غالباً (٥) :

وبناء على هذا الشرط لا يعتبر وجود المسلم فيه وقت العقد لأنه ليس وقت وجوب التسليم عند الأئمة الثلاثة ، وعند الحنفية يشترط وجود جنسه من وقت العقد الى محل الأجل فى الأسواق (٦) .

(١) مغنى المحتاج: ١٠٢/٢ ، الروض المربع: ١٤٥/٢ ، المغنى: ٣٣٤/٤ ، نهاية المحتاج : ١٨٤/٤ ، كشف القناع: ٣٠٤/٣ .

(٢) المغنى: ٣٢٨/٤ ، المجموع شرح المذهب: ٩٧/١٣ ، الروض المربع : ١٥٤/٢ ، بدائع الصنائع : ٢٢١/٥ ، كشف القناع / ٢٩٩/٣ .

(٣) الفروق: ٢٩٤-٢٩٧/٣ .

(٤) المغنى: ٣٢٩/٤ ، مغنى المحتاج : ١٠٥/٢ .

(٥) الشرح الصغير: ١٩٧/٣ ، مغنى المحتاج: ١٠٦/٢ ، نهاية المحتاج: ١٩٠/٤ ، المجموع: ٩٨/١٣ ، بداية المجتهد: ١٥٤/٢ ، بدائع الصنائع: ٢١١/٥ ، الروض المربع: ١٤٤/٢ ، كشف القناع: ٣٠٣/٣ .

(٦) المبسوط : ١٣٤/١٢ ، بدائع الصنائع: ٢١١/٥ ، حاشية رد المحتار: ٩١٥/٥ .

وقد استدل الحنفية ببعض الأدلة العقلية لمدعاهم منها :

(أ) ان كل زمن يجوز ان يكون محلا للمسلم فيه لموت المسلم اليه (فيحل

الاجل ويلزم التسليم) فاعتبر وجوده فيه كالمحل . (١)

(ب) انه معدوم عند العقد فيمتنع المعدوم كبيع الغائب على الصفقة

اذا كان معدوما .

وقد ناقش كل من القرافي المالكي وابن قدامة الحنبلي وغيرهما

هذه الأدلة وردھا بما يمكن اجماله فيما يلي :

(١) الجواب عن الاول انه لو اعتبر لكان الاجل في السلم مجهولا لاحتمال

الموت فيلزم بطلان كل سلم . وكذلك البيع بثمن الى أجل . والمحمل

ما جعله العاقدان محلا وهاهنا لم يجعله .

(ب) ويجاب عن الثاني بأن الحاجة تدعو الى العدم في السلم بخلاف بيع

الغائب لضرورة تدعو الى ادعاء وجوده بل نجعله سلما فلا يلزم

من ارتكاب الغرر للحاجة ارتكابه بغير حاجة فلا يحصل مقصود الشارع

من الفرق في السلم الا مع العدم ، والا فالموجود يباع باكثر من ثمن

السلم .

واستدل الجمهور بالحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم

قدم المدينة فوجدهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال عليه

السلام : " من أسلف فليسلف الحديث " .

وهذا يدل من وجوه : (أحداها) : ان تمر السنتين معدوم . (وثانيها)

انه عليه السلام أطلق ولم يفرق (وثالثها) ان الوجود لو كان شرطا لبينه

عليه السلام لان تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع . (٢)

وقد ذهب كل من الدكتور مصطفى الزرقا والدكتور وهبة الزحيلي

الى ترجيح رأى الجمهور وقالوا انه اوجه واوسع ، فاذا مات البائع وحل

الاجل والمبيع منقطع الوجود فان المشتري (رب المسلم) يخير بين

انتظار وجوده والفسخ واخذ رأس ماله . (٣)

(١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١٠٠/٢ .

(٢) الفروق ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، المغني ٣٣٣/٤ ، نيل الاوطار ٢٢٨/٥ .

(٣) العقود المسماة ، عقد البيع ، ص ١٢٠ ، الفقه الاسلامي وادلته ٦٠٩/٤ .

الشرط التاسع : ذكر مكان الايفاء او محل التسليم اذا كان السلم بموضع

لا يصلح للتسليم او يصلح لحمله مؤنة :

وهذا الشرط ذكره الحنفية والشافعية والحنابلة ولم يذكره المالكية (١) والذين اشترطوا هذا الشرط قالوا ان كان لحمله مؤنة وجب شرطه والا فلا يجب لانه اذا كان لحمله مؤنة اختلف فيه الغرض بخلافه لا مؤنة فيه . وعلى هذا الراى يتعين ذكر مكان القبض نفيا للجهالة عنه وقطعا للتنازع فالغرض في تركه لا في ذكره ، وفارق تعيين المكيال فانه لاحاجة اليه ويفوت به علم المقدار المشترط لصحة العقد . أما تعيين محل القبض فلا يفوت به شرط ويقطع التنازع اذا كان المسلم فيه مما له تكلفة ومصروفات .

٤ - احكام السلم :

ويمكن اجمال احكام السلم (بمعنى ما يترتب من آثار على عاقديه) فيما

يلى :

(أ) انتقال الملك في العوضين .

(ب) وجوب الوفاء بالمسلم فيه عند حلول أجله .

وسوف نعرض هذين الحكمين كما يلي :

١ - انتقال الملك في العوضين :

اتفق الفقهاء على ان السلم عند انعقاده مستكملاً لشرائطه يقتضي انتقال ملك رأس المال الى المسلم اليه ، وانتقال ملك المسلم فيه الى المسلم . فاذا قبض المسلم اليه رأس المال كان له أن يتصرف فيه على أى وجه من الوجوه السائغة شرعاً ، اما المسلم فيه فلا يجب الوفاء به الا عند حلول أجله ، وملكية المسلم في المبيع غير تامة لانه يكون في ذمة المسلم اليه وفي ضمانه حتى يتم قبضه عند حلول الأجل .

وبناء على هذه الاحكام فقد بحث الفقهاء في عدد من المسائل الخاصة بتصرف المسلم في المسلم فيه قبل قبضه . وذلك مثل أن يبيعه أو يستبدله بشيء آخر والفروع في هذا الباب كثيرة لكن نذكر منها المشهور ، وذلك كما يلي :

(١) بدائع الصنائع ٢١٣/٥ ، مغنى المحتاج ١٠٤/٢ ، ابن رشد ، بداية المجتهد

١٥٤/٢ ، نهاية المحتاج ١٨٧/٤ ، الروض المربع ١٤٧/٢ ، المغنى ٣٣٩/٤ -

مسألة بيع المسلم فيه واستبداله قبل قبضه :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين نذكرهما كما يلي :

القول الاول :

ذهب جمهور الفقهاء خلافا للمالكية الى أن بيع المسلم فيه وابداله بشيء آخر قبل قبضه غير جائز . (١)

واستدلوا بعدد من الاحاديث منها قوله عليه السلام : (من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره) . (٢)

وانه صلى الله عليه وسلم (نهى ان تباع السلع حيث تبتاع حتى يجوزها - التجار الى رجالهم) (٣) وفي رواية حكيم بن حزام رضي الله عنه (لا تبيعن شيئا حتى تقبضه) (٤)

واستدلوا من المعقول بأن المسلم فيه قبل قبضه ثابت في ذمة المسلم اليه وداخل ضمانه فلم يجز له بيعه قبل قبضه ولا استبداله كذلك لانه عليه السلام عن ربح مالم يضمن . (٥)

القول الثاني :

ويرى المالكية ان بيع المسلم فيه وابداله بغيره قبل قبضه جائز الا اذا كان طعاما فلا يجوز حينئذ . (٦)

واستدلوا بالحديث : (من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه) (٧)

- (١) بدائع الصنائع ٢١٤/٥ ، مغنى المحتاج ١١٥/٢ ، المغني ٢٤١/٤ ، ٣٤٣ ، الروض المربع شرح زاد المستنقع ١٤٨/٢ ، رد المحتار ٢١٨/٥ ، شرح منتهى الارادات ٢٢٢/٢ .
- (٢) الحديث رواه ابو داود وابن ماجه ، وفيه عطيه بن سعد العوفي ، قال : المنذرى : لا يحتج بحديثه . انظر سنن ابي داود ٧٤٤/٣ ، حديث رقم (٣٤٦٨) ، سنن ابن ماجه ٧٦٦/٢ ، حديث رقم (٢٢٨٣) نيل الاوطار ٢٥٧/٥ .
- (٣) الحديث أخرجه وصحه الحاكم وابن حبان ورواه ايضا الدارقطني وابو داود ، نيل الاوطار ١٧٨-١٧٩ ، سنن ابي داود ، ٧٦٥/٣ حديث رقم (٣٤٩٩) .
- (٤) الحديث رواه الخمسة ، وقال الترمذى حسن صحيح واحتج به النسائي ورواه مسلم عن ابن عباس صحيح مسلم ١١٥٩/٣ ، حديث رقم (١٥٢٥) نيل الاوطار ١٧٥/٥ ، ١٧٨ .
- (٥) الحديث رواه الترمذى وقال حسن صحيح ، سنن الترمذى ٥٣٥/٣ - ٥٣٦ حديث رقم (١٢٣٤) .
- (٦) بداية المجتهد ٢٣١/٢ .
- (٧) الموطأ ٦٤٠/٢ ، كتاب البيوع ، باب (١٩) العينة وما يشابهها ، صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ٣٤٤/٤ ، حديث رقم (٢١٢٦) ، صحيح مسلم ١١٦١/٣ ، حديث رقم (١٥٢٦) .

وقد اشترط المالكية لبيع المسلم فيه واستبداله بعض الشروط منها :

تعجيل البذل وقبضه في مجلس الاستبدال ليسلم من بيع الدين بالدين . وأن يكون البذل مما يجوز اسلام رأس المال فيه . فبناءً على هذا الشرط لو اسلم نقوداً في قمح ، فلا يجوز له ابدال القمح بنقود مثلاً .

وبالنظر الى القولين يتضح ان قول الجمهور هو الراجح وذلك لأن النهي عن بيع مالم يقبض وصرف المسلم فيه الى غيره جاء عاماً كما هو ظاهر من الأحاديث ، ويشمل ذلك جميع السلع من الطعام وغيره .

كما ان النهي عن ربح مالم يضمن يشمل الطعام وغيره .

(ب) وجوب الوفاء بالمسلم فيه عند حلول أجله :

اتفق جمهور الفقهاء على وجوب الوفاء بالمسلم فيه على المسلم اليه بصفاته المشروطة في العقد ، ويجب على المسلم حينئذ قبوله ابراءً لذمة المسلم اليه . فاذا امتنع المسلم عن القبول او المسلم اليه عن الوفاء اجبرهما الحاكم على ذلك مثلما هو الامر في سائر الديون . (١)

وان كان السلم على شرط الكفالة (٢) كان للمسلم مطالبة الكفيل فان اوفاه حقه برىء المسلم اليه ، وعاد الكفيل عليه بما دفع . وان كان في السلم رهن مقبوض بيد المسلم ، كان له بيعه واستيفاء حقه ممن ثمنه . (٣)

هذا عن الوفاء بالمسلم فيه عند حلول أجله ، أما اذا أحضره المسلم اليه قبل حلول أجله فهل يلزم المسلم قبضه ؟ واذا انقطع المسلم فيه من الاسواق عند حلول الاجل وتعذر معه الايفاء فما الحكم ؟

سوف نبحث هاتين المسألتين على النحو التالي :

- (١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢١٧/٥ ، المغني ٣٤٥/٤ .
- (٢) الكفالة أو الضمان : (ضم ذمة الضامن الى ذمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في ذمتها جميعاً ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما) المغني ٧٠/٥ ، ٧٥ ، او هي (ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة مطلقاً بنفس او بدين أو عين) الدر المختار ٢٨١/٥ ، والرهن : (توثقة دين بعين يمكن استيفاءه منها " مختصر المقنع مع الروض المربع ١٥٩/٢ .
- (٣) المبسوط ١٣ / ١٥١ - ١٥٢ ، بدائع الصنائع ٢١٤/٥ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢١٧/٥ المغني ٣٤٨/٤ - ٣٤٩ ، المجموع ١٨٠/١٣ فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٣٣/٤ - ١٠٤٣٤

المسألة الاولى : احضار المسلم فيه قبل حلول الاجل :

إذا حضر المسلم اليه المسلم فيه على صفاته المشروطة قبل حلول أجله يقول الفقهاء : ينظر فيه فان كان مما في قبضه ضررا لكونه مما يتلف او يتغير كالفاكهة مثلا أو مما يحتاج حفظه لمؤنة لم يلزم المسلم قبوله ، لأن لــــه غرضا في تأخيرها بأن يحتاج اليه لأكله او اطعامه في الاجل المشروط . وكذلك ان كان الوقت مخوفا يخشى فيه انتهاب مايقبضه فلا يلزمه الاخذ في هذه الاحوال . وان كان مما لا ضرر في قبضه فعليه قبضه لأن غرضه حاصل مع زيادة تعجل المنفعة . (١)

المسألة الثانية : انقطاع المسلم فيه من الاسواق وتعذر تسليمه :

واختلف الفقهاء فيمن اسلم في شيء من التمر مثلا ، فلما حلَّ الاجل تعذر تسليمه حتى عدم ذلك الشيء فقال الجمهور : اذا وقع ذلك كان المسلم بالخيار بين ان يأخذ الثمن ان يصبر الى العام القابل . . وحجتهم أن العقد وقع على موصوف في الذمة فهو باق على اصله وليس من شروط جوازه ان يكون من ثمار هذه السنة وانما هو شيء شرطه المسلم فهو في ذلك بالخيار . (٢)

وذهب نفر من الحنفية وأشهب من المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة (في غير الراجح عند كل منهم) الى ان السلم ينفسخ بالتعذر ، ويسترد المسلم رأس ماله او بدله . ووجه دليلهم هو قياس انقطاع المسلم فيه عند حلول أجله على تلف العين المبيعة قبل القبض في بيوع الاعيان بجامع فوات المحل في كل . (٣)

ورد الجمهور بأن هذا قياس مع الفارق . لأن المعقود عليه في السلم هو الدين الثابت في الذمة وهي باقية فيبقى ببقاء محله بخلاف المبيع المعين فان بهلاكه يفوت محل العقد ولا يتصور وجوده ثانية فافترقا .

وبناء على ماتقدم يتبين ان رأى الجمهور هو الراجح ، والله أعلم .

(١) المغنى ٣٣٣/٤ - ٣٣٤ - مغنى المحتاج ١١٦/٢ ، الشرح الصغير ١٩٨/٣ .
 (٢) ، (٣) بدائع الصنائع ٢١١/٥ ، بداية المجتهد ٥٤/٢ - ١٥٥ ، المغنى ٣٣٣/٤ ،
 المجموع ١٥٨/١٣

الفصل الثاني

تحرير عام للمصارف الإسلامية
السودانية وسياستها التمويلية

الفصل الثاني

تعريف عام للمصارف الاسلامية السودانية وسياستها التمويلية

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث على النحو التالى :-

- المبحث الاول : تعريف عام للمصارف الاسلامية السودانية
- المبحث الثانى : المؤشرات المالية فى المصارف الاسلامية السودانية
- المبحث الثالث : السياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية

المبحث الأولتعريف عام للمصارف الاسلامية السودانية

يحتوى هذا المبحث على تعريف عام للمصارف الاسلامية السودانية . والمصارف الاسلامية السودانية التى تنطبق عليها هذه التسمية تماما هي ستة مصارف وينافس هذه المصارف ويتقاسم معها السوق المصرفي في المجال التجارى سبعة عشر مصرفا تجاريا ، منها خمسة مصارف حكومية وستة مصارف أجنبية وستة مصارف أجنبية مشتركة .

وبالتالى فالمصارف الاسلامية السودانية التى سوف تشملها الدراسة

- حسب أسبقية النشأة - هي :

- ١- بنك فيصل الاسلامي السوداني ، مايو ١٩٧٨ م .
- ٢ - بنك التضامن الاسلامي ، مارس ١٩٨٣ م .
- ٣ - البنك الاسلامي السوداني ، مايو ١٩٨٣ م .
- ٤ - بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، أغسطس ١٩٨٣ م .
- ٥ - بنك البركة السوداني الاسلامي ، مارس ١٩٨٤ م .
- ٦ - البنك الاسلامي لغرب السودان ، سبتمبر ١٩٨٤ م .

وسوف يتم التركيز في هذا المبحث على نشأة هذه المصارف واغراضها حسبما تحدده القوانين التى أنشأت هذه المصارف بموجبها وأنظمتها الاساسية كما سيتم تقديم عرض موجز عن طبيعة عملها وتطورها ، وذلك في كل مصرف من هذه المصارف على حدة بسبب اختلافها في بعض الجوانب مثل ملكية رأس المال وكيفية توزيعه بين الدولة والجمهور أو بين مواطني دولة المقر وغيرهم ، والاختلاف في الاطار القانوني وفي تاريخ النشأة وبالتالي في رهيد الخبرة والتجربة وبناء على ذلك سوف يتم هذا التناول على النحو التالي :

(أ) نشأة المصارف الاسلامية السودانية :١- بنك فيصل الاسلامي السوداني :

أنشئ هذا المصرف في ١٨ أغسطس من سنة ١٩٧٧ م وتم تسجيله في شكل شركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات السوداني لسنة ١٩٢٥ م ، وجعل مقره

في الخرطوم . ونظرا للطبيعة الخاصة لهذا المصرف باعتباره أول مصرف يعمل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية في السودان فقد احتاج الأمر الى استصدار قانون خاص من مجلس الشعب في جمهورية السودان . وقد صدر هذا القانون — بالفعـل يحتوى على الاستثناءات والاعفاءات اللازمة والتي وافقت الحكومة على منحها ايـاه . (١)

وقد استثنى القانون هذا المصرف من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد مابعد الخدمة ، والقوانين المنظمة للتأمين ، وقانون المراجع العمـام والمواد (٤٢) ، (٤٤) ، (٤٥) من قانون بنك السودان التى تخول بنك السودان سلطة تحديد الفائدة التى تتقاضاها المصارف العادية وحدود الائتمان الذى تقدمه تلك المصارف وذلك دون مساس بسلطة بنك السودان باعتباره المصرف المركزى فى الاشراف على السياسة الائتمانية للمصرف وتوجيهها كما خول القانون لمحافظ بنك السودان اعفاء المصرف من أحكام القوانين المنظمة للنقد فى الحدود التى يراها مناسبة .

أما عن الاعفاءات فقد أعفى القانون اموال المصرف وأرباحه من جميع أنواع الضرائب . كما أعفيت من الضرائب الاموال المودعه لديه بغرض الاستثمار ومرتببات ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالمصرف ورئيس مجلس ادارته واعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه .

كما نص القانون على عدم جواز معادرة أمواله أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليهما ، وعدم جواز الحجز أو الاستيلاء على المبالغ المودعة لديه بغرض الاستثمار الا بموجب امر قضائي . (٢)

والجدير بالذكر أن الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال وامتياز عدم التأمين والمعادرة تمنح في السودان بموجب قوانين الاستثمار العادية لمدد تتراوح مابين خمس وعشر سنوات . وقد تم سحب هذه الامتيازات من المصرف (عـدا الاستثناء من المواد المخولة لبنك السودان تحديد الفائدة الربوية) فـي عام ١٩٨٣م نتيجة لثبات التجربة ونجاحها وقيام عدد من المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية المماثلة مما اقتضى المساواة بين مفردات التجربة . (٣)

(١) أمر مؤقت نمرة (٩) ، قانون بنك فيصل الاسلامي السوداني لسنة ١٩٧٧م ، وتم التوقيع عليه في ٤/٤/١٩٧٧م .

(٢) قانون بنك فيصل الاسلامي السوداني لسنة ١٩٧٧م .

(٣) التقرير السنوى ، بنك فيصل الاسلامي السوداني ، ١٩٨٣م ، ص ١٥ .

وقد باشر (بنك فيصل الاسلامي السوداني) اعماله المصرفيه في مايو ١٩٧٨م (١)

٢ - بنك التضامن الاسلامي :

تمت الموافقة على عقد التأسيس والنظام الاساسي لهذا المصرف في اليوم الثامن من شهر يونيو من عام ١٩٨٢م في شكل شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة وفقا لقانون الشركات السودان لعام ١٩٢٥م . وتم التصديق له بالعمل خلال عام ١٩٨٣م وبأشغال أعماله المصرفيه بالفعل في اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس من عام ١٩٨٣م . (٢)

٣ - البنك الاسلامي السوداني :

تم التصديق لقيام البنك الاسلامي السوداني في ٢٣ يناير من عام ١٩٨٣م . وتم افتتاحه ليزاول أعماله المصرفيه في العاشر من مايو عام ١٩٨٣م فـي شكل شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة وفقا لقانون الشركات السوداني لعام ١٩٢٥م . (٣)

٤ - بنك التنمية التعاوني الاسلامي :

تم التصديق بقيام بنك التنمية التعاوني الاسلامي بناء على قانون صدره مجلس الشعب السوداني بموافقة رئيس الجمهورية في اليوم الحادى والعشرين من شهر يونيو من عام ١٩٨٢م . (٤)

وقد نشأ بموجب ذلك القانون هيئة ذات شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة مركزها الرئيس الخرطوم ورأس مالها خمس ملايين من الجنيهات السودانية .

٥ - بنك البركة السوداني :

تم التصديق خلال عام ١٩٨٣م لبنك البركة السوداني لممارسة العمل المصرفي في السودان . وصدرت لائحة وعقد تأسيسه خلال ذلك العام في شكل شركة مساهمة

- (١) وزارة المالية والتخطيط ، العرض الاقتصادى ٨١/١٩٨٢م ، ص ١٦٤ .
- (٢) بنك السودان ، التقرير السنوى ١٩٨٣م ، ص ٨١ ، عقد التأسيس والنظام الاساسي لبنك التضامن الاسلامي في ١٢/٦/١٩٨٢م .
- (٣) البنك الاسلامي السوداني ، التقرير التأسيسي للاجتماع التأسيسي المنعقد بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٣م ، ص ٢ ، بنك السودان ، التقرير السنوى ١٩٨٣م .
- (٤) قانون بنك التنمية التعاوني الاسلامي أجازه مجلس الشعب في جلسته رقم (٣٧) بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٠٢هـ الموافق ٩ يونيو ١٩٨٢م ووقع عليه رئيس الجمهورية في ٢٩/٨/١٤٠٢هـ - ٢١/٦/١٩٨٢م .

خاصة ذات مسئولية محدودة وفقا لقانون الشركات السوداني لعام ١٩٢٥ م .
وقد بدأ ممارسة نشاطه المصرفي بالفعل في شهر مارس من عام ١٩٨٤ م (١)

٦ - البنك الاسلامي لغرب السودان :

منح البنك الاسلامي لغرب السودان رخصة ممارسة العمل المصرفي خلال عام ١٩٨٣ م في شكل شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة بموجب قانون الشركات في السودان لعام ١٩٢٥ م .

وقد بدأ ممارسة نشاطه المصرفي في اليوم الثاني عشر من شهر سبتمبر من عام ١٩٨٤ م . (٢)

هذه باختصار نشأة المصارف الاسلامية السودانية والأشكال القانونية التي قامت عليهما .

أما أغراضها فتتمثل في القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية والمالية واعمال الاستثمارات والمساهمة في المشروعات الصناعية ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والزراعية على وجه العموم .
وأما تفصيلا فتتمثل في قبول الودائع بمختلف أنواعها بغرض التوفير أو الاستثمار ، سحب واستخراج وقبول الكمبيالات والشيكات في الداخل والخارج شريطة خلوها من أى مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية ، الاتجار في المعـيـادن النفيسة والعقار والنقد الأجنبي ، العمل كوكيل لاي جهة أو هيئة عامة أو خاصة بالاضافة الى فتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان والقيام بالعمليات والخدمات المصرفية عموما لحسابها أو لحساب الغير . كما تتمثل في القيام بتمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة للأفراد والاشخاص الاعتبارية وانشاء أو شراء مؤسسات عقارية أو تجارية أو صناعية أو زراعية معاونة لها في تحقيق اغراضها . وباختصار القيام بأى عمل من شأنه أن يحقق أغراضها أو يزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاتها أو موجوداتها

(١) بنك السودان ، التقرير السنوى ، لعام ١٩٨٣ م ، ص ٨١ ، وعام ١٩٨٤ م ، ص ٧٦
كذلك انظر لائحة وعقدتأسيس بنك البركة السوداني .
(٢) بنك السودان ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٣ م ، ص ٨١ ، وعقد التأسيس والنظام الاساسي للبنك الاسلامي لغرب السودان .

شريطة أن يكون متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية . (١)

وإذا أمعنا النظر في هذه الأغراض نجد أنها لا تكاد تختلف بين مصرف إسلامي وآخر . وذلك باستثناء بنك التنمية التعاوني الإسلامي باعتباره مصرفاً متخصصاً إلى حد ما وتشارك الحكومة في رأس مال ورسم سياسته التمويلية .

وقد نصت المادة - ٤ - من قانونه على أن المصرف يطبق في معاملاته

أحكام الشريعة الإسلامية وتكون أغراضه على النحو التالي :

١- دعم القطاع التعاوني وتطويره وتنميته وذلك بتوفير التمويل اللازم للجمعيات التعاونية في مجالاتها المختلفة وعلى نطاق القطر .

٢ - تقديم التسهيلات والقروض نقداً أو عيناً أو في صورة خدمات .

٣ - تشجيع الادخار بين المواطنين عامة والجمعيات التعاونية على وجه الخصوص وذلك لتطوير المفاهيم الشعبية للتعاون .

٤ - القيام بأى أعمال مصرفية أخرى بموافقة وزير التجارة والتعاون والتمويل ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي ، وبنك السودان .

ويلاحظ أن أغراض هذه المصارف قد صيغت في القانون بطريقة فضفاضة وعمومية حتى تتسم بالمرونة وتوفر لها حرية الاختيار والحركة أثناء ممارستها للعمل في مختلف الظروف والمتغيرات . والدليل على ذلك أن الكثير من أوجه النشاط الاقتصادي التي أبحاثها عقود تأسيس وانظمة هذه المصارف مقيدة في حقيقة الأمر بموجب منشورات إدارية تشكل في مجموعها السياسات النقدية والائتمانية والمالية للدولة والتي تحكم في النهاية العمل المصرفي وتوجه مساره في السودان .

(ب) تخصيص رأس المال في المصارف الإسلامية السودانية :

١- تخصيص رأس المال في بنك فيصل الإسلامي السوداني :

نصت المادة (٥) من قانون المصرف على أن يكون له رأس مال لا يقل عن ست ملايين جنيه سوداني مقسمة إلى ٦٠٠ ألف سهم ، قيمة السهم الواحد عشر جنيهات

(١) المادة - ٤ - من عقد تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني ،

المادة - ٣ - من عقد تأسيس بنك التضامن الإسلامي .

المادة - ٣ - من عقد تأسيس البنك الإسلامي السوداني .

المادة - ٤ - من عقد تأسيس بنك التنمية التعاوني الإسلامي .

المادة - ٣ - من عقد تأسيس بنك البركة السوداني .

المادة - ٣ - من عقد تأسيس بنك غرب السودان .

سودانية . على ان تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل
يقبلها مجلس الادارة . (١)

وقد حدد عقد التأسيس والنظام الاساسي للمصرف أن تكون نسب تخصيص رأس
المال كما يلي :

١- ٤٠ ٪ من الاسهم لمواطني جمهورية السودان .

٢ - ٤٠ ٪ من الاسهم لمواطني المملكة العربية السعودية .

٣ - ٢٠ ٪ من الاسهم لمواطني دول العالم العربي والاسلامي .

وقد تم بعد ذلك زيادة رأس المال المصدق به للمصرف الى ٥٠ مليون جنيه
سوداني بقرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ١٩٨١/٥/١ م . ثم رفع رأس المال
مرة أخرى الى ١٠٠ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٨٢ م . وتم كذلك تعديل النسب
السابقة بتخصيص رأس المال لتكون كما يلي :

١- ٤٠ ٪ من الأسهم للسودانيين .

٢ - ٦٠ ٪ من الاسهم لمواطني دول العالم الاسلامي .

وتنص المادة - ١٦ من النظام الاساسي على أن جميع أسهم المصرف اسمية
وان تملكها وتداولها قاصر على المسلمين وعليه فان تحويل ملكية الاسهم يكون
بموافقة مجلس الادارة وموقعا عليه وموثقا من صاحب السهم والمنقول اليه . وذلك
لان الاسهم لحاملها أو غير الاسمية لا يصح اصدارها شرعا لجهالة الشريك حينئذ
ولان ذلك يفضي الى النزاع والخسومة واضاعة الحقوق .

٢ - تخصيص رأس المال في بنك التضامن الاسلامي :

تنص المادة - ٥ - فقرة (أ) من عقد التأسيس على أن رأس مال المصرف
يعادل ٢٠ مليون دولار امريكي مقسم الى مائتى الف سهم قيمة السهم الواحد
مائة دولار امريكي او ما يعادلها من العملات الاخرى القابلة للتحويل ويقبلها
مجلس الادارة .

وتخصص الفقرة - ب - من المادة السابقة (٧٠ ٪) من رأس مال المصرف
للسودانيين و (٣٠ ٪) منه لغير السودانين مع مراعاة احكام المادة - ١٥ - من
النظام الاساسي الذى ينص على أن جميع اسهم المصرف اسمية وأن تملكها وتداولها

(١) قانون بنك فيصل الاسلامي السوداني لسنة ١٩٧٧ م ، المادة (٥) الفقرة (٣) .

قاصر على المسلمين (١) ويجيز النظام الاساسي لمجلس الادارة تعديل هذه النسب متى رأى ذلك ضرورة .

وقد تم بالفعل زيادة رأس المال المصرح به الى ٥٠ مليون دولار امريكي بقرار من الجمعية العمومية بتوصية من مجلس الادارة وتعديل نسب تخصيص رأس المال لتصبح (٥١ ٪) من الاسهم للسودانيين و (٤٩ ٪) منها لغير السودانين من المسلمين والعرب . (٢) وقد تم كذلك تعديل نص المادة - ٤ - (أ) من النظام الاساسي للمصرف لتسمح للمساهمين السودانين بسداد قيمة أسهمهم بالجنيه السوداني بما يعادل قيمتها بالعملة الاجنبية . (٣)

٣ - تخصيص رأس المال في البنك الاسلامي السوداني :

تنص المادة - ٥ - من عقد التأسيس على أن رأس المال يعادل ٢٠ مليون دولار امريكي مقسمة الى مائتي الف سهم قيمة السهم الواحد مائة دولار أو ما يعادلها من الجنية السوداني .

ويجيز النظام الاساسي في المادة الرابعة منه للجمعية العمومية للمصرف زيادة رأس المال بأغلبية ٧٠ ٪ من أصوات حملة الاسهم بتوصية من مجلس الادارة . كما تنص المادة - ٦ - من ذلك النظام على أن جميع اسهم المصرف اسمية ولايجوز تملكها أو تداولها الا للمسلمين وأهل الكتاب الذين يرتضون المنهج الاسلامي الذي تسير عليه معاملات المصرف .

ولم يحدد النظام الاساسي نسب تخصيص الاسهم بين السودانين وغيرهم ولكن كانت نسبة مساهمة السودانين (٧٢ ٪) من رأس المال ونسبة مساهمة مواطني دول العالم العربي والاسلامي (٢٨ ٪) وذلك حتى العام المالي ١٩٨٥ م . (٤)

٤ - تخصيص رأس المال في بنك التنمية التعاوني الاسلامي :

نصت المادة - ٥ - من قانون المصرف على أن يكون رأس المال المصرح به خمس ملايين من الجنيهات السودانية تدفع على النحو الاتي :

-
- (١) عقد التأسيس والنظام الاساسي لبنك التضامن الاسلامي المادتان ٧ ، ١٥ .
 - (٢) تقرير مجلس الادارة لبنك التضامن الاسلامي للاجتماع السنوي للمساهمين المنعقد بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥ م ، ص ٨ .
 - (٣) بنك التضامن الاسلامي ، التقرير السنوي للعام ١٩٨٥ م ، ص ٩ .
 - (٤) انظر البنك الاسلامي السوداني ، التقرير السنوي للعام المالي ١٩٨٥ م ، ص ١ .

١- ثلاث ملايين جنيه تدفعها الحكومة بالكيفية التى يقررها وزير التجارة ووزير المالية أى (٦٠٪) من رأس المال .

٢ - مليونان من الجنيهات السودانية يدفعها القطاع التعاوني الشعبى بالكيفية التى يقررها وزير التجارة بالتشاور مع الاتحاد التعاوني القومي . أى (٤٠٪) من رأس المال .

٣ - يجوز زيادة رأس المال المصرح به بعد توصية وزير المالية وموافقة رئيس الجمهورية .

٤ - يجوز فتح باب المساهمة في رأس المال للجهات التى توافق عليها الجمعية العمومية ويجوز أن تكون تلك الجهات أجنبية (تحدد اللوائح سلطات الجمعية العمومية واجراءات انعقادها) .

والجدير بالذكر أن هذا يعد أول مصرف اسلامي تشارك فيه الحكومة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص . وقد تمت زيادة رأس المال ليصل رأس المال المصرح به الى ٢٠ مليون جنيه سوداني والمدفوع الى سبع ملايين جنيهه تقريبا . (١)

ويقوم المراجع العام لجمهورية السودان بالمراجعة السنوية لحسابات المصرف . وقد أعفيت اموال المصرف وأرباحه والأموال المودعة فيه بغرض الاستثمار من الضرائب كما لايجوز تصفيته الا بموجب قانون (المادة ٢٢ - والمادة ٢٦) .

٥ - تخصيص رأس المال في بنك البركة السوداني :

نصت المادة - ٥ - من عقد التأسيس على أن يكون رأس المال الاسمي للمصرف مائتا مليون دولار أمريكي موزعة على ٢٠ مليون سهما قيمة السهم الواحد عشرة دولارات أمريكية أو أى عملة أخرى تعادلها مقبولة لدى بنك السودان . وقد اكتتب المساهمون المؤسسون في كامل الاسهم وعددها عشرون مليون سهم وسددوا منها ٢٥٪ من القيمة الاسمية على أن تسدد باقي القيمة في المواعيد التى يحددها مجلس الادارة . (٢)

(١) بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٨م .

(٢) المادة - ٤ - فقره (ب) من لائحة بنك البركة السوداني .

وتعتبر أسهم بنك البركة السوداني جميعها أسهما اسمية ونقدية وانتقال ملكيتها يتم وفقا للقواعد التي يحددها مجلس الإدارة وذلك باثبات التصرف الخاص بنقل ملكيتها في سجل خاص لدى المصرف . (١)

وقد أصبح الوضع النهائي لتخصيص أسهم بنك البركة السوداني على النحو التالي :

- ١- الجانب السعودي اكتب بـ ٤٠ مليون دولار في سعر ١٣٣ جنيه سوداني للدولار تعادل ٥٢ مليون جنيه بنسبة ٩٤٪ من جملة رأس المال المدفوع .
- ٢ - الجانب السوداني اكتب بـ ٣١٥٢٥٠٠ جنيه سوداني بنسبة ٦٪ من جملة رأس المال المدفوع .

٦ - تخصيص رأس المال في البنك الاسلامي لغرب السودان :

نصت المادة - ٥ - من عقد التأسيس والمادة - ٤ - من النظام الاساسي للمصرف على أن رأس ماله عشر ملايين جنيه سوداني قيمة السهم ثلاث عشر جنيها سودانيا . (٢)

وقد تم فيما بعد تعديل قيمة رأس المال ليصبح خمسا وعشرين مليونا من الجنيهاات السودانية أو ما يعادلها بالعملة الاجنبية في الاجتماع السنوى غير العادى للجمعية العمومية للمساهمين في عام ١٩٨٦م . وقسم رأس المال الى مليونين وخمسمائة الف سهم قيمة السهم الواحد عشر جنيهاات سودانية أو ما يعادلها بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل . (٣) وحتى نهاية عام ١٩٨٥م كان المدفوع من رأس المال بالعملة المحلية يعادل ٣٤٢٥٠٠٠ جنيه سوداني بنسبة ٤٣٪ بينما المدفوع بالعملة الاجنبية ٢٠٥١٠٠٠ دولار امريكي أى بنسبة (٥٧٪) من رأس المال المدفوع . (٤) وذلك بدون تمييز بين المواطنين السودانيين وغيرهم . وليس هنالك نص في عقد التأسيس أو النظام الاساسي للبنك الاسلامي لغرب السودان يحدد نسب مساهمة الجانب السوداني . أو الاجنبي ولكن المادة (٩/٩٤) من قانون الشركات السوداني لعام ١٩٢٥م لاتجيز تخصيص أى سهم أو تحويله لغير السودانيين الا بموافقة الوزير المختص كتابة . ولعل المقصود بالاسهم في العبارة السابقة هي الاسهم المخصصة أصلا للسودانيين بموجب النظام الاساسي أو عقد التأسيس .

-
- (١) انظر ، بنك البركة السوداني ، التقرير السنوى لعامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٨م .
 - (٢) عقد التأسيس والنظام الاساسي .
 - (٣) التقرير السنوى لعام ١٩٨٥م للبنك الاسلامي لغرب السودان ، ص ١٣ .
 - (٤) التقرير السنوى لعام ١٩٨٥م ، ص ٢ .

جدول رقم (١)

تطور المنشآت الأساسية لأمول المصارف الإسلامية السودانية بين عامي ١٩٨٥م ، ١٩٨٩م

بملايين الجنيهات السودانية (١)

١٩٨٩م					١٩٨٥م					السنوات
المجموع	أخرى	الأصول الائتمانية	استثمارات	النقدية	المجموع	أخرى	الأصول الائتمانية	استثمارات	النقدية	الأصول المعرف
٩٣٨٩٤	٣٠٨٩	١٣٣٢	٢٨٢٧	٢٠٣٦	٤٨٠٢	٧٧٢	١١٢٧	١١٨٦	١٧١٧	بنك
(١٠٠٪)	(٣٣٪)	(١٤٪)	(٣٠٪)	(٢٢٪)	(١٠٠٪)	(١٦٪)	(٣٥٪)	(٢٤٪)	(٣٥٪)	١ - فيمل الإسلامي
٥٧٤٦	٨٨٦	٥٣٦	١٢٤٤	٣٠٨٥	١٣٧٩	١٧١	٥٤	٢٦٧	٨٨٧	بنك
(١٠٠٪)	(١٥٪)	(٩٪)	(٢١٪)	(٥٣٪)	(١٠٠٪)	(١٢٪)	(٤٪)	(١٩٪)	(٦٤٪)	٢ - التغطية الإسلامي
٣٥٥	٤٢٥	١٧٣	١٤٩٢	١٢٦٥	٨٨٩	٢٠٩	٣٨	١٧١	٤٧١	بنك
(١٠٠٪)	(١٢٪)	(٥٪)	(٣٣٪)	(٣٧٪)	(١٠٠٪)	(٣٣٪)	(٥٪)	(١٩٪)	(٥٣٪)	٣ - التغطية التعاوني
٦٥	١٣١٨	٤٦٣	٢٨٧٢	١٩٩٧	٣٣٢٧	١٦	٦٩	٤٠	٦٩٨	البنك
(١٠٠٪)	(٩٨٪)	(٧٪)	(٣٣٪)	(٣٠٪)	(١٠٠٪)	(١٢٪)	(٥٢٪)	(١٠٪)	(٥٢٪)	٤ - الإسلامي السوداني
٤٩٨٦	٨٣٢	٨٢١	١٧٥٧	١٥٧٦	١٥٨٧	٩٣	٤٨	٥٣	٩١٦	بنك
(١٠٠٪)	(١٦٪)	(١٥٪)	(٣٥٪)	(٣١٪)	(١٠٠٪)	(٥٩٪)	(٣٪)	(٣٣٪)	(٥٧٪)	٥ - البركة السوداني
٢٢٤٣	١١٣	١٣٢	٨٩٨	١١٠	٤٤٣	٢١	١٨	١٧٨	٢٢٤	البنك الإسلامي
(١٠٠٪)	(٥٪)	(٦٪)	(٤٠٪)	(٤٩٪)	(١٠٠٪)	(٨٪)	(٤٪)	(٤٠٪)	(٥٨٪)	٦ - لغرب السودان

(١) - المصدر : التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السودانية في عامي ١٩٨٥م و ١٩٨٩م .

(ج) تطور العناصر الأساسية من أصول المصارف الإسلامية السودانية :

تتمثل عناصر الأصول الأساسية محل الدراسة في الأصول النقدية والاستثمارات والأصول الثابتة ثم مجموعة أصول أخرى متنوعة تتم دراستها كمجموعة واحدة ولا تختلف طبيعة كل عنصر من هذه العناصر في المصارف الإسلامية السودانية إلا في بعض البنود الصغيرة التي تضاف إلى هذا العنصر أو ذاك ولا تؤثر على أهميته النسبية إلا في حدود ضيقة جدا .

وعليه سوف يتم تتبع تطور كل عنصر من هذه العناصر في شكل جداول إحصائية تشتمل على إبراز قيمتها المطلقة واستخراج مركزها النسبي من إجمالي الأصول للعامين الماليين ١٩٨٥ م ، ١٩٨٩ م للمقارنة باعتبارها سنوات مشتركة لكل المصارف الإسلامية السودانية وذلك على الترتيب التالي :

١- الأصول النقدية :

تتكون هذه الأصول من النقود السائلة فـخـزينة المصرف ولدى بنك السودان والمصارف المحلية والمصارف المراسلة بالخارج .

وبصفة عامة يلاحظ تراجع الأهمية النسبية للأصول النقدية في كل المصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة . فقد انخفضت في بنك فيصل الإسلامي السوداني من (٣٥٧٪) إلى (٢٢٪) ، ومن (٦٤٣٪) إلى (٥٣٧٪) في بنك التضامن الإسلامي ، ومن (٥٣٪) إلى (٣٧٧٪) في بنك التنمية التعاوني الإسلامي ومن (٥٢٦٪) إلى (٣٠٪) في البنك الإسلامي السوداني ، ومن (٥٧٧٪) إلى (٣١٦٪) في بنك البركة السوداني ومن (٥٠٨٪) إلى (٤٩٪) من الإجمالي

في البنك الإسلامي لغرب السودان وذلك بين عامي ١٩٨٥ م و ١٩٨٩ م . وبالرغم من ذلك فإن الأصول النقدية مارالت تحتل مركز الإدارة في الأهمية النسبية في كل من بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي لغرب السودان . وبصفة عامة يدل تراجع الأهمية النسبية للأصول النقدية في أغلب المصارف الإسلامية السودانية على اتجاه في انخفاض نسبة السيولة فيها بمرور الزمن وذلك تأسيسا على أن موقف السيولة النقدية يتناسب طرديا مع حجم هذا النوع من الأصول . (١)

(١) وذلك لأن الأرصدة النقدية السائلة المكونة لهذه الأصول تشكل نسبة مؤثرة في مجموع الأصول التي تدخل في احتساب نسبة السيولة النقدية .

٢ - الاستثمارات :

تشكل هذه الاستثمارات في كل المصارف الاسلامية السودانية من استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات متوسطة وطويلة الأجل . وتتمثل أغلب الاستثمارات قصيرة الأجل في استثمارات تجارية في مجالات الصادر والوارد والتجارة المحلية وتمويل رأس المال العامل في الزراعة والصناعة . أما الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل فغالبيتها مساهمة في رؤوس أموال شركات تابعة للمصرف في المجالات العقارية والتجارية والزراعية وغيرها وأسهم في مصارف وشركات استثمارية اسلامية محلية وخارجية .

ويلاحظ من الاحصائية المرفقة ازدياد الأهمية النسبية لمجموعات الاستثمارات في أغلب المصارف الاسلامية السودانية . وقد اقترن ازدياد الأهمية النسبية للاستثمارات باحتلالها لمركز الصدارة في مجموعة الأصول في كل من :

بنك التنمية التعاوني الاسلامي حيث ارتفعت من (١٩٪) الى (٤٤ر٥٪) ، البنك الاسلامي السوداني من (٣٠ر١٪) الى (٤٣ر٢٪) ، بنك البركة السوداني من (٣٣ر٤٪) الى (٣٥ر٢٪) بين عامي ١٩٨٥م و ١٩٨٩م .

وقد اقترن ازدياد الأهمية النسبية لهذه المجموعة من الاستثمارات ببقائها في المركز النسبي الثاني (بعد أصول أخرى) في بنك فيصل الاسلامي السوداني (وقد ارتفعت من (٢٤ر٧٪) الى (٣٠ر٤٪) ، وبعد الأصول النقدية في بنك التضامن الاسلامي حيث ارتفعت من (١٩ر٣٪) الى (٢١ر٦٪) .

أما في بنك غرب السودان فقد انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات من (٤٠ر٤٪) الى (٤٠٪) مع احتفاظها بالمركز النسبي الثاني بعد الأصول النقدية بين عامي ١٩٨٥م ، ١٩٨٩م .

ولاشك ان ازدياد الأهمية النسبية للاستثمارات في اجمالي الأصول يعد مؤشرا مهما في مصارف اسلامية يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في اعمالها باعتبارها البديل الاسلامي للتمويل الاستثماري الربوي والدعامة الاساسية لايراداتها . وذلك على الرغم من السقوف الائتمانية الضامرة المحددة لحجم الاستثمار واتجاهاته في السودان .

٣ - الأصول الثابتة :

تتألف الأصول الثابتة من المباني والأراضي والسيارات والتجهيزات والاثاثات الخاصة بالمصرف الاسلامي بالإضافة الى المعدات المكتبية وآلات الطباعة والحاسبات الآلية والتجهيزات الأخرى المشابهة . وتحتسب قيمة هذه الأصول بسعر التكلفة ناقصا الاستهلاكات التي تحتسب عادة بالمعدلات التي تضعها مصلحة الضرائب . وذلك بالإضافة الى المعروفات التأسيسية والانشائية التي تستغرق كذلك على سنوات عديدة بقسط معين .

وعموما تحتل الأصول الثابتة غالبا مركزا نسبيا متأخرا في مجموعة الأصول في معظم المعارف الاسلامية السودانية .

وبين عامي ١٩٨٥م ، ١٩٨٩م ازدادت الأهمية النسبية للأصول الثابتة في كل المعارف الاسلامية السودانية باستثناء بنك فيهل الاسلامي السوداني الذي انخفضت فيه الأهمية النسبية لهذه الأصول من (٢٣٪) الى (١٤٫٣٪) .

وقد زادت من (٤٪) الى (٩٫٣٪) في بنك التضامن الاسلامي ومن (٤٫٥٪) الى (٥٫٢٪) في بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، ومن (٥٫٢٪) الى (٧٪) في البنك الاسلامي السوداني ، ومن (٣٪) الى (٥٫١٦٪) في بنك البركة السوداني (١) ومن (٤٪) الى (٦٪) في البنك الاسلامي لغرب السودان .

وهذا الاتجاه نحو ازدياد الأهمية النسبية للأصول الثابتة يعد نتيجة طبيعية للمرحلة التي تمر بها مجموعة المعارف الاسلامية السودانية الخمسة الناشئة (بعد عام ١٩٨٣) وهي مرحلة توسع في المعروفات الانشائية الخاصة بمباني المقرات الرئيسية وشبكة الفروع الجديدة على مستوى العاصمة والاقاليم وهو عكس ما عليه الامر بالنسبة لبنك فيهل الاسلامي السوداني بعد مرور سنوات عديدة نسبيا على عهد التأسيس والانشاء ومن ثم يتوقع منه توجيه الاهتمام الى مجالات أخرى من العمل .

٤ - أصول أخرى :

تتكون هذه الأصول من شيكات تحت التحصيل حررها عملاء معارف أخرى لصالح عملاء المعارف الاسلامية ولكنها لم تحصل منهم فعلا وأوراق تجارية مشتتة

(١) يلاحظ أن المركز النسبي للأصول الثابتة في بنك البركة يكاد يتساوى مع المركز النسبي لأصول أخرى مع ازدياد أهميته النسبية بدرجة كبيرة جدا ، وربما يعود ذلك للكبر النسبي لرأس مال المصرف الذي يتيح فرصة أكبر نسبيا للتوسع واستغراق رأس المال في أصول ثابتة بعد مرور عدة سنوات على انشاء المصرف .

جدول رقم (٢)

تطور العناصر الأساسية لخموم المعارف الإسلامية السودانية بين عامي ١٩٨٥م ، ١٩٨٩م .
بملايين الجنيهات السودانية (١)

١٩٨٩م				١٩٨٥م				السنوات
المجموع	أخرى	الودائع	رأس المال الاحتياطيات والإرباح	المجموع	أخرى	الودائع	رأس المال الاحتياطيات والإرباح	الخموم اسم المعرف
٩٢٨٨٤	١٣٠٠٩	٦٣٨٨٧	١٥٨٨٨	٤٨٠٢٢	٣١	٢٩٣	١٥٦٢	بنك ١ - فيمل الإسلامي
(١٠٠٪)	(١٤١٪)	(٦٨٨٪)	(١٧١٪)	(١٠٠٪)	(٦٥٪)	(٦١)	(٣٢٥٪)	
٥٧٤٦	٨٢٨	٤٥٧٢	٣٤٦	١٣٧٩	٣٧٥	٧٧١	٢٣٣	بنك ٢ - الشفا من الإسلامي
(١٠٠٪)	(١٤٥٪)	(٧٩٥٪)	(٦١)	(١٠٠٪)	(٢٧٢٪)	(٥٦٪)	(١٦٨٪)	
٣٥٥	٣٨٥	٢٦٩٥	٢٧٥	٨٨٩	١٣٩	٦٨	٧	بنك ٣ - التنمية التعاونية
(١٠٠٪)	(١١٥٪)	(٨٠٣٪)	(٨٢٪)	(١٠٠٪)	(١٥٦٪)	(٧٦٪)	(٧٩٪)	
٦٦٥	٢٣٩٦	٣٧٨٩	٤٦٥	١٣٢٧	٢١٩	٨٤٦	٢٦٢	البنك ٤ - الإسلامي السوداني
(١٠٠٪)	(٣٦٪)	(٥٧٪)	(٧)	(١٠٠٪)	(١٦٥٪)	(٦٣٨٪)	(١٩٧٪)	
٤٩٨٦	١٠٩٧	٣٢١٧	٦٧٢	١٥٨٧	٢٨٤	٧٠٣	٦٠	بنك ٥ - البركة السودانية
(١٠٠٪)	(٢٢٪)	(٦٤٥٪)	(١٣٥٪)	(١٠٠٪)	(١٧٩٪)	(٤٤٣٪)	(٣٧٨٪)	
٢٢٤٣	٣٨١	١٦٧٦	١٨٦	٤٤١	٦٧	٢٨٧	٨٧	البنك الإسلامي ٦ - المغرب السوداني
(١٠٠٪)	(١٧٪)	(٧٤٧٪)	(٨٣٪)	(١٠٠٪)	(١٥٢٪)	(٦٥١٪)	(١٩٧٪)	

المصدر : التقرير السنوي للمصارف الإسلامية السودانية في عامي ١٩٨٥م و ١٩٨٩م .

خاصة بالصادر (١) بالإضافة الى أرصدة مدينة متنوعة من حقوق المصارف الاسلامية لدى الغير لم ترد في بنود الاصول الأخرى مثل الايرادات المستحقة لهذه المصارف التى لم تحصل فعلا وأمثالها . ولا يعطى سلوك هذه المجموعة اتجاها نوعياً محددا بسبب تباين المفردات المكونة لها سوى الاتجاه العام الذى يؤشر نحو تطور معاملات المصارف المختلفة وازدياد أنشطتها في الداخل والخارج وازدياد عدد عملائها . ويلاحظ من الجدول المرفق ازدياد الأهمية النسبية لهذه المجموعة من الاصول في كل المصارف الاسلامية السودانية بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩م باستثناء بنك التنمية التعاوني الاسلامي الذى انخفضت فيه أهميتها النسبية من (٢٣٥٪) الى (١٢٦٪) .

(د) تطور العناصر الأساسية لخصوم المصارف الاسلامية السودانية :

تتمثل عناصر الخصوم الأساسية التى سوف تتم دراسة تطورها في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحققة وهي تمثل حقوق المساهمين تقريبا (اذا استثنينا ذلك الجزء من الأرباح الخاص بأصحاب ودائع الاستثمار) ثم في ودائع الجمهور وخصوم أخرى متنوعة . وذلك على نفس النمط الذى تمت به دراسة تطور الاصول وذلك كما يلي :

١ - رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحققة :

بالنسبة لرأس المال فقد سبق الحديث عنه في البند (ب) عن تطوره وكيفية تخصيصه وطبيعة الاسهم كما في الانظمة الأساسية وعقود التأسيس للمصارف الاسلامية السودانية .

أما الاحتياطيات فهي الاموال التى يكونها كل مصرف في نهاية كل سنة مالية وتشمل الاحتياطي القانوني الذى يتكون من نسبة معينة من صافي الأرباح . وتعادل هذه النسبة (١٠٪) من الأرباح الصافية في بنك فيصل الاسلامي السوداني ، (٥٠٪) منها في بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، (٢٥٪) من الأرباح الصافية لبقية

(١) وهى عبارة عن مستندات شحن الصادر المقومة بالعملة الأجنبية التى

تشتريها المصارف من المصدرين بسعر الشراء السائد للنقد الأجنبي .

المصارف الاسلامية السودانية الأخرى • (١)

كما تشمل الاحتياطات الخاصة التى يبيح النظام الاساسى لكل مصرف تكوينها بواسطة الجمعية العمومية •

أما الأرباح فتتضمن بعض الانظمة الأساسية للمصارف الاسلامية السودانية على أن حصرها يكون بعد خصم المصروفات الادارية والعمومية ثم تؤدى منها الزكاة الواجبة ونصيب أصحاب ودائع الاستثمار ويجنب جزء منها من نصيب المصارف الاسلامى لتكوين الاحتياطي العام ثم يوزع الباقي من الأرباح على المساهمين ما لم تقرر الجمعيات العمومية بأغلبية معينة في ملكية رأس المال ترحيله الى السنة المالية التالية أو تكوين احتياطات خاصة •

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ان مجموعة رأس المال والاحتياطات والأرباح تحتل المركز النسبى الثانى بعد الودائع في عام ١٩٨٥م في كل المصارف الاسلامية السودانية • أما في عام ١٩٨٩م فقد انخفضت أهميتها النسبية في الخصوم في كل المصارف الاسلامية السودانية باستثناء بنك التنمية التعاونى الاسلامى الذى ارتفعت فيه ارتفاعا طفيفا • وبذلك احتلت المركز النسبى الثالث بعد الودائع وخصوم أخرى في كل المصارف الاسلامية السودانية باستثناء بنك فيصل الاسلامى السودانى الذى احتفظت فيه بنفس المركز النسبى السابق في عام ١٩٨٥م •

ويعزى ذلك لزيادة الأهمية النسبية للودائع والخصوم الأخرى بالإضافة الى الثبات النسبى لهذه المجموعة من الخصوم التى تمثل حقوق الملكية الى حد كبير ولاسيما رأس المال بعد مرور عدد من السنوات على انشاء كل مصرف ذى صفة تجارية •

٢ - ودائع الجمهور :

تتكون الودائع في المصارف الاسلامية السودانية من الانواع الثلاثة المعروفة وهى الودائع الجارية وودائع الادخار وودائع الاستثمار • وتخرج الودائع الجارية وودائع الادخار على اساس انها قروض حسنة • فهي ليست ودايع

-
- (١) المادة - ٦٠ - ج النظام الاساسى لبنك فيصل الاسلامى السودانى ، المادة - ٢٠ - ١ - من قانون بنك التنمية التعاونى الاسلامى ، المادة - ٦٦ - (ج) النظام الاساسى لبنك التضامن الاسلامى ، المادة - ٦٣ - من النظام الاساسى لبنك الاسلامى السودانى ، المادة - ٤٨ - (١) فقرة - ١ - من النظام الاساسى لبنك البركة ، المادة - ١٢ - (ب) من النظام الاساسى للبنك الاسلامى لغرب السودان •

بالمعنى الفقهي المعروف بل هي ودائع نقدية مأذون عرفا أو نعا في استعمالها ورد مثلها فتصبح قروضا مضمونة لاعوار . وعليه لايجوز للمصرف الاسلامي تحميل اصحابها الخسارة أو أية مصروفات ادارية (كما هو الشأن في شروط فتح حسابات هذه الودائع في المصارف الاسلامية السودانية) تماما كما لايمنح اصحابها نصيبا من الأرباح .

أما النوع الثالث فهو ودائع الاستثمار ويتم استثمار هذه الودائع على أساس المضاربة المطلقة . وتوزيع الأرباح على كيفية ونسب لا تكاد تختلف بين مصرف اسلامي وآخر من مجموعة المصارف الاسلامية السودانية . (١) وذلك باستثناء البنك الاسلامي السوداني .

تشتترط معظم هذه المصارف حدا أدنى لهذه الوديعة يتراوح ما بين (١٠٠٠) جنيه و (٢٠٠٠) جنيه مع نسب توزيع للأرباح تتراوح ما بين ٢٥٪ الى ٣٠ ٪ من الأرباح للمصرف نظير ادارته و ٧٥٪ الى ٧٠٪ منها لصاحب الوديعة . كما يشترط لاستحقاقها ربها أن تظل في المصرف مدة ستة أشهر على الأقل من تاريخ ايداعها .

أما في البنك الاسلامي السوداني فتتكون الودائع من الودائع الجارية التي يتم السحب منها بال شيكات وغيرها من وسائل السحب المعتمدة ولا يقل مبلغ الوديعة عن ٥٠٠ جنيه سوداني عند فتح الحساب . ثم من حسابات التوفير أو الادخار والحد الأدنى لها هو ٥٠ جنيه سوداني أو ما يعادلها بالنقود الاجنبي ولا يتم السحب منها بشيكات وهذين النوعين لا يعطي لهما المصرف ربحا ولا يحسب عليهما خسارة . ثم من حسابات أو ودائع الاستثمار وهذه تنقسم الى أربعة أنواع :

النوع الاول : ويسمى حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار وهذه يجب الا يقل رسيدها عن (١٠٠٠ جنيه) سوداني في أى وقت وتخضع للربح والخسارة ويتم ذلك على أقل رسيد شهري ويتم استثمارها على أساس المضاربة المطلقة . أما

النوع الثاني : فهو ودائع الاستثمار محددة الأجل الذي يجب الا يقل عن ستة أشهر وتجدد بناء على رغبة العميل ويبلغ الحد الأدنى لها (١٠٠٠) جنيه سوداني .

(١) انظر ، دليل العمل في البنوك الاسلامية ، بروفيسور محمد هاشم عوض ، بنك التنمية التعاوني ، ١٩٨٥م ، ص ٣٤ - ٣٧ . بنك التضامن الاسلامي ، التقرير السنوي ١٩٨٤م ، ص ١٩ .

أما نسب توزيع صافي الأرباح فيتم الاتفاق عليها بين الطرفين . أما النوع الثالث : من حسابات الاستثمار فهو ودائع الاستثمار لأجل مطلق . والحد الأدنى لهذا النوع هو (١٠٠٠) جنيه سوداني أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية ومدتها الأولية سنة كاملة تجدد تلقائياً بنفس المدة . إلا إذا رغب العميل عدم التجديد على أن يتم ذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء أجل الوديعة . أما النوع الرابع : والآخر فهو ودائع الاستثمار المخصص وهي التي يرغب أصحابها في استثمارها في مشروع معين يقدمون معها دراسة جدوى على أساس أن يشارك المصرف بحصة من رأس مال المشروع ويقوم بإدارة المشروع نظير حصة من الربح بالإضافة إلى حصته في الربح نظير نسبة مشاركته في رأس المال وتبقى حسابات هذا النوع من المشروعات مستقلة إلى حين تصفيته ومعرفة نتائجه من ربح أو خسارة . (١)

وتشير الإحصائية المرفقة إلى أن الودائع تحتل مركز المدايرة في مجموعة الخصوم في عامي ١٩٨٥م ، ١٩٨٩م وقد ازدادت أهميتها النسبية في كل المصارف الإسلامية السودانية باستثناء البنك الإسلامي السوداني الذي انخفضت فيه من (٦٣٨٪) من الإجمالي عام ١٩٨٥م إلى (٥٧٪) فقط من الإجمالي عام ١٩٨٩م . ويبدو أن ذلك كان لزيادة الأهمية النسبية للخصوم الأخرى التي ارتفعت أهميتها النسبية من (١٦٥٪) في عام ١٩٨٥م إلى (٣٦٪) من الإجمالي في عام ١٩٨٩م في البنك الإسلامي السوداني . وبصفة عامة فإن ازدياد الأهمية النسبية لودائع الجمهور يدل على زيادة عنصر الثقة في هذه المجموعة من المصارف . وذلك بالإضافة إلى الجمود النسبي في مجموعة رأس المال كما سبق أن ذكرنا وبالتالي انخفاض أهميتها النسبية في إجمالي الموارد .

٣ - خصوم أخرى :

وهي تشمل مجموعة متنوعة من الديون التي يلتزم بها المصرف الإسلامي والتي لم تظهر في البنود السابقة للخصوم . ومن أمثلة هذه الخصوم الشيكات ووسائل الدفع التي حررها عملاء المصرف أصحابين بها مبالغ من ودائعهم لديه لصالح آخرين ولكنها لم تدفع أو تحول بعد للمصارف التي توجد بها حسابات

(١) دليل التعامل مع البنك الإسلامي السوداني ، قسم البحوث والدراسات

هؤلاء المستفيدين من الشيكات والحوالات ولكن احتجرت المبالغ الخاصة بهـا لتحويلها . ومنها أيضا الارباح التي اعلن المصرف عن توزيعها على المساهمين والمودعين وايضا النفقات والمستحقات الأخرى على المصرف للغير ولم تدفع بعد من كافة الانواع مثل الاجور والضرائب والمخصصات . . . الخ .

وتشير الاحصائية في جدول رقم (٢) الى أن الاهمية النسبية لهذه المجموعة من الخصوم قد ازدادت في كل المصارف الاسلامية السودانية باستثناء كل من بنك التضامن الاسلامي الذي انخفضت فيه أهميتها النسبية من (٢٧.٢ ٪) من الاجمالي في عام ١٩٨٥م الى (١٤.٥ ٪) منه في عام ١٩٨٩م ، وبنك التنمية التعاوني الاسلامي الذي انخفضت فيه من (١٥.٦ ٪) من الاجمالي في عام ١٩٨٥م ، الى (١١.٥ ٪) . وبذلك ارتفعت هذه المجموعة من المركز النسبي الثالث الذي كانت تحتله في معظم المصارف في عام ١٩٨٥م الى المركز النسبي الثاني (١) في عام ١٩٨٩م بعد الودائع وقبل مجموعة رأس المال والاحتياطيات والارباح .

ونظرا للطبيعة المتباينة لمجموعة هذه الخصوم فانها لاتعطي اتجاهـا نوعيا محددا وانما يعطي ارتفاعها مؤشرا يدل على زيادة الخدمات المصرفية وتطور النشاط ولاسيما في مجال الشيكات المصرفية المصادرة والتحويلات التي تتم عن طريق المصرف وتأمين خطابات الضمان ومخصصات الضرائب والزكاة والاجور الخ .

(١) باستثناء بنك فيصل الاسلامي السوداني الذي مازالت تحتل فيه المركز النسبي الثالث بعد الودائع ورأس المال .

المبحث الثانى

المؤشرات المالية في المصارف الاسلامية السودانية

سبقت الإشارة في معرض تعريف المصارف الاسلامية الى أن الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية تتمثل في تجميع الأموال ثم استخدامها للاستخدام الأمثل .

أى أنها مؤسسات مالية وسيطة بين عرض الأموال والطلب عليها . وحتى يمكن تحليل نشاط المصارف الاسلامية السودانية في مباشرتها لهذه الوظيفة ذات الشقين (أى تجميع الأموال وتشغيلها) فقد تم اختيار مجموعة منتقاة من النسب المالية التى تصلح الى حد ما للحكم على كفاءة المصارف الاسلامية السودانية في أداء مهمتها باعتبارها مؤسسات مالية وسيطة .

ولتلافي بعض المثالب التى تكتنف أسلوب التحليل المالي بالنسب فإن تصميم هذه النسب وتدعيمها بالمقارنات أفقياً ورأسياً على مستوى هذه المجموعة من المصارف وعلى مستوى الجهاز المصرفي السوداني قد يجعلها أداة فعالة تصلح لتقديم تقويم مناسب لواقع الأداء في المصارف الاسلامية السودانية وتشخيص أوضاعها المالية .

ومن المعلوم أن طبيعة التحرى أو التحليل المالي تتوقف على عدد من العوامل لعل من أهمها البيانات المتاحة للمحلل من نجاحتى الكم والكيف (١) . وفي هذا الجانب فإن غياب الكثير من البيانات اللازمة لتحليل بعض جوانب الأداء في المصارف الاسلامية السودانية كان له أثره في استبعاد بعض النسب المالية ومن ثم التركيز على المجموعة المختارة من النسب التى تم تطبيقها . ومن أمثلة ذلك أن مساهمة المصرف التجارى في نشر الوعي المصرفي مثلاً تقاس (من ضمن ماتقاس به) بعدد الحسابات الجارية بالمصرف في آخر الفترة الى عدد الحسابات الجارية في أول الفترة . كما يقاس مدى مساهمته في التمويل باستخدام معدل التغير للمتوسط الشهري لرصيد كل نوع من انواع التوظيف (القروض والسلفيات وعمليات الخصم وأذون الخزنة والأوراق المالية الأخرى) (٢) وكل هذه البيانات غير متاحة لدينا مما أدى الى صرف النظر عن المؤشرات التى يعتمد استخراجها على تلك المعلومات وأمثالها .

(١) محمد عزت عبد الحميد ، التحليل المالي لميزانية مصرف تجارى، ص ١١ .

(٢) د . طلعت أسعد عبد الحميد ، ادارة البنوك ، مدخل تطبيقي ، ص ٨٣ .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الاهتمام في هذه المرحلة من الدراسة منصب على تشخيص الوضع المالي للمصارف الاسلامية السودانية عن طريق استخدام بعض النسب المنتقاة التي تتماشى مع الهدف الافتتاحي للدراسة . ومن هنا تم ارجاء تطبيق بعض النسب المالية مثل نسبة التوظيف متوسط وطويل الأجل الى اجمالي التوظيف ، ونسبة التوظيف قصير الأجل الى اجمالي التوظيف . وذلك حتى تتم دراستها وتطبيقها بتوسع ضمن التحليل الاقتصادي والاجتماعي لنشاط المصارف الاسلامية السودانية ومقارنتها بالمصارف التجارية التقليدية في الـابواب القادمة .

وبناء على ماسبق فان المؤشرات المالية التي سوف يتم تطبيقها على المصارف الاسلامية السودانية تتمثل في الآتي :

(أ) مدى قيام المصارف الاسلامية بدعم مراكزها المالية :

وهو أحد وجهي الوظيفة الأساسية للمصارف في تجميع الاموال ويمكن أن تقاس بالمؤشرات التالية :

١- معدل التغير في الموارد الذاتية .

٢ - نسبة الموارد الذاتية للودائع .

٣ - نسبة الموارد الذاتية لاجمالي الموارد .

(ب) مدى مساهمة المصارف الاسلامية في تجميع الودائع :

وتقاس هذه الوظيفة بالمؤشرات التالية :

١- نسبة الودائع لاجمالي الموارد .

٢ - نسبة الودائع الاستثمارية لاجمالي الودائع .

(ج) مدى كفاءة المصارف الاسلامية في تشغيل الموارد بما يحقق لها السيولة

المناسبة . وهي احدى وجهي الوظيفة الأساسية المتمثلة في تشغيل الاموال

وتقاس بالمؤشرات التالية :

١- نسبة السيولة النقدية .

٢ - نسبة النقدية للودائع .

(د) مدى كفاءة المصارف الاسلامية في تشغيل الموارد بما يحقق لها العائد

المناسب . وتقاس هذه المهمة بالمؤشرات التالية :

١- نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات .

٢ - نسبة صافي الربح الى اجمالي الموارد . أو " العائد على الاستثمار " (١)
وعليه سوف نقوم فيما يلى بتطبيق هذه المؤشرات على المصارف الاسلامية
السودانية على نفس الترتيب اعلاه .

(أ) مدى قيام المصارف الاسلامية السودانية بدعم مراكزها المالية :

تعتبر الموارد الذاتية - وهي رأس المال والاحتياطيات والارباح المرحلة
- في تفكير كثير من المهتمين بالتحليل المالي الضمان الظاهر لأصحاب الودائع
كما انها تعتبر أداة مهمة للدعاية عن المصرف والثقة فيه وبالتالي حصوله
على تسهيلات ائتمانية في الخارج .
وفي المصارف الاسلامية تعتبر الموارد الذاتية ذات أهمية خاصة باعتبارها
موارد مالية طويلة الأجل تساعد المصارف الاسلامية على أداء مهمتها التنموية
والاستثمارية طويلة الأجل والتي تميزها الى حد ما عن المصارف التجارية
التقليدية . حيث تعتمد هذه المصارف الاخيرة على الاقراض قصير الاجل الذى يدر
عائدا سريعا ومجزيا يتمثل في الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة .
والمؤشرات المالية التى تشترك في الحكم على متانة المراكز المالية
للمصارف الاسلامية السودانية يمكن استخراجها والتعليق عليها على الترتيب
التالى :

١- معدل التغير في الموارد المالية الذاتية في المصارف الاسلامية السودانية :

باستخراج هذا المعدل نجد أن اتجاهات التغير في الموارد الذاتية لافراد
مجموعة هذه المصارف لم تأخذ اتجاها منتظما أو محددا بل تعتبر على العموم
متذبذبة من عام لآخر . ولكن مع ذلك يمكن تقسيم هذه المجموعة الى قسمين :
القسم الاول : اتسمت فيه اتجاهات التغير في الموارد الذاتية بالانتظام
النسبي ، وهذا القسم يمثله بنك فيصل الاسلامي السوداني الذى لم يتجاوز
معدلات التغير فيه ($\pm 1\%$) في الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٩م ، ويليه البنك
الاسلامي لغرب السودان الذى انحصرت معدلات التغير في موارده الذاتية
ما بين (13%) الى (15%) في الفترة ١٩٨٦م - ١٩٨٨م ، ويليه بنك التنمية

(١) انظر هذه المؤشرات والتحفظات التى ترد عليها في : محمد عزت عبد الحميد
التحليل المالي لميزانية مصرف تجارى ، اتحاد المصارف العربية ، ص ٥٨ -
٦٥ ، أيضا انظر عبد الله المرضى كريم الدين وآخرين ، الجديد في ادارة
المصارف المطبعة الحكومية بالسودان ص ٩٤ - ١٠١ أيضا دطلعت أسعد عبد
الحميد ، ادارة البنوك مدخل تطبيقي ، مكتبة عين شمس القاهرة . الطبعة
الاولي ١٩٨١م ، ص ٧٩ - ٨٥ .

التعاوني الاسلامي الذي اتسمت معدلات التغير في موارده الذاتية بالانتظام النسبي وكانت في حدود (١٦٪) - (٢٤٪) في الفترة ١٩٨٥م - ١٩٨٨م .

أما القسم الثاني فقد اتسمت معدلات التغير في موارده الذاتية بالتفاوت الشديد بين عام وآخر . وهذا القسم يمثل البنك الاسلامي السوداني الذي تميز بأعلى معدلات التغير في الموارد الذاتية حتى وصلت في بعض الاعوام أكثر من ٤٥٪ ولكنها تميزت أيضا بالتقلبات الحادة ارتفاعا وانخفاضا حتى وصلت في أقل معدل لها الى (٤٪) تقريبا . ويليه في حدة التقلبات في معدل التغير في الموارد الذاتية بنك البركة السوداني ثم بنك التضامن الاسلامي .

أما إذا رتبنا هذه المصارف من حيث ارتفاع معدلات التغير في الموارد الذاتية فسوف يكون ذلك الترتيب على النحو التالي : البنك الاسلامي السوداني بنك التعاوني الاسلامي ، بنك التضامن الاسلامي ، البنك الاسلامي لغرب السودان بنك البركة السوداني ، وأخيرا يأتي بنك فيصل الاسلامي السوداني الذي كان معدل التغير في موارده الذاتية رقما سالباً في عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥م بلغ - (٧٪) ويعزى الانخفاض في معدل نمو الموارد الذاتية في بنك فيصل الاسلامي السوداني (نظراً لأنه الأقدم نسبياً بين مجموعة المصارف الاسلامية السودانية) إلى الثبات النسبي في بندي رأس المال والاحتياطيات وتناقص الأرباح . فقد انخفض صافي الربح (قبل خصم الزكاة والضريبة واستحقاق ودائع الاستثمار) إلى إجمالي الإيرادات من (٧١٪) تقريباً في عام ١٩٨٣م إلى (٤٧٪) ، (٤٦٪) تقريباً في عامي ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م على التوالي . (١)

وإذا نظرنا إلى المصارف الاسلامية السودانية باعتبارها مجموعة واحدة متجانسة نلاحظ انتظام معدل التغير في الموارد الذاتية لديها في المتوسط في الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٩م وذلك بالمقارنة بنفس المعدل في الجهاز المصرفي السوداني .

ويلاحظ بصفة عامة انخفاض المعدل في المصارف الاسلامية السودانية عن المعدل العام للجهاز المصرفي السوداني في كل السنوات باستثناء عام ١٩٨٥م الذي انخفض فيه معدل الجهاز المصرفي انخفاضاً كبيراً وصل إلى (٦٦٪) بينما كان في المصارف الاسلامية السودانية حوالي (١٤٪) تقريباً . أما في عام ١٩٨٦م فقد

(١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، التقرير السنوي للاعوام ١٩٨٣م ، ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م ص ٢٤ ، ٣٢ ، ١٧ على التوالي .

جدول رقم (٣)

معدل التغير في الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية السودانية وفي الجهاز المصرفي السوداني في الفترة (١٩٨٤م - ١٩٨٩م) (١)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	البيان السنوات
(٢٤٪)	(٢٤٪)	(٥٠٪)	(٢٦٪)	(٢٧٪) -	(٢٧٪) -	١- بنك فيصل الإسلامي
(١٤٪)	(٢٣٪)	(١٣٪)	(١٦٪)	(٥٠٪)	(١٧٤٪)	٢- بنك التضامن "
(١٦٥٪)	(٢٢٢٪)	(٤٤٤٪)	(١٩٥٪)	(٤٥٩٪)	(٢٠٨٪)	٣- البنك الإسلامي السوداني
(٨٦٢٪)	(١٦٪)	(٢٤٦٪)	(١٦٣٪)	(١٧٧٪)	*	٤- بنك للتنمية التعاوني
(٤٤٪)	(٥٢٪)	(٧٥٪) -	(١٣٪)	(٤٪)	*	٥- بنك البركة السوداني
(١٣٤٪)	(١٤٧٪)	(١٣٥٪)	(١٥٣٪)	*		٦- بنك غرب السودان
(٢٢٢٪)	(١٠٢٪)	(٦٪)	(١٣٢٪)	(١٣٧٪)	(١٢٥٪)	٧ - متوسط المعدل في المصارف الإسلامية السودانية
(٣١٪)	(٣٧١٪)	(٩٦٪)	(١٣٥٦٪)	(٠٦٪)	(٣٢٪)	٨ - المعدل في الجهاز المصرفي السوداني

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة : (١٩٨٤م

- ١٩٨٩) .

وزارة المالية : العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٨٩ ، ص ١٩٨/٧٧ .

* عدم توفر البيانات .

ارتفع المعدل العام للجهاز المعرفي السوداني ارتفاعا كبيرا بلغ (١٣٦٪) تقريبا بينما بلغ في المصارف الاسلامية السودانية حوالي (١٣٢٪) . وهذا يظهر انتظام المعدل لدى المصارف الاسلامية السودانية في مجموعها بالمقارنة بالجهاز المعرفي . وفي الجملة يمكن القول ان المصارف الاسلامية السودانية تعمل على تدعيم مراكزها المالية على نحو منتظم حيث ارتفع معدل التغير في الموارد الذاتية لديها من (١٢٥٪) في عام (١٩٨٤ م) الى (٢٢٥٪) في عام ١٩٨٩ م .

٢ - نسبة الموارد الذاتية للودائع في المصارف الاسلامية السودانية :

باستخراج هذه النسبة^(١) يلاحظ بوضوح الاتجاه الهبوطي للوزن النسبي للموارد الذاتية تجاه الودائع في جميع المصارف الاسلامية السودانية باستثناء البنك الاسلامي لغرب السودان الذي اتسمت فيه هذه النسبة بعدم الانتظام . وبترتيب المصارف الاسلامية السودانية من حيث ارتفاع معدل هذه النسبة يكون الترتيب كما يلي : بنك البركة (١) ، بنك فيصل ، البنك الاسلامي السوداني ، البنك الاسلامي لغرب السودان ، التضامن الاسلامي ، التنمية التعاوني الاسلامي . والنتيجة التي نخرج بها بصفة عامة هي تناقص الاهمية النسبية للموارد الذاتية في المصارف الاسلامية السودانية وزيادة الاهمية النسبية للموارد الاخرى . واهمها الودائع ، وهو ما يشير الى زيادة عامل الثقة في هذه المصارف . ولا يعني ذلك ان نسب الموارد الذاتية للودائع قليلة في المصارف الاسلامية السودانية بل ان هذه النسب تعتبر مرتفعة جدا لاسيما اذا قورنت بمثيلاتها في المصارف الاسلامية الخليجية مثلا ، وقد تراوحت هذه النسب في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ م في بيت التمويل الكويتي مابين (٥٪) - (٤٨٪) وفي بنك البحرين الاسلامي مابين (٢٦٤٪) - (١٣٢٪) وفي بنك دبي الاسلامي مابين (٩٪) - (٤٣٪) . والاستثناء الوحيد من المصارف الاسلامية السودانية هو بنك التنمية التعاوني الاسلامي الذي انخفضت فيه هذه النسب .

(١) يلاحظ أن نسبة الموارد الذاتية للودائع مرتفعة جدا في بنك البركة السوداني ولاسيما في السنوات الاولى من الفترة محل الدراسة . ويعزى ذلك الى رأس المال الكبير نسبيا الذي تم دفعه عند انشاء المصرف ويبلغ ٤٠ مليون دولار امريكي .
(٢) انظر عبد الله راشد الهاجري ، استثمارات البنوك الاسلامية الخليجية ، دراسة تطبيقية لبيت التمويل الكويتي وبنك البحرين الاسلامي وبنك دبي الاسلامي — رسالة دكتوراه عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م قسم المخطوطات جامعة ام القرى ، ص ٤٨٩ .

واذا قورنت بالجهاز المصرفي السوداني نجدها ايضا مرتفعة الى حد ما ولكنها تتجه نحو الانخفاض المطرد . وقد انخفضت من (٧٢٢٪) في المتوسط عام ١٩٨٤م الى (١٣٣٪) في عام ١٩٨٩م . وهو ما يؤكد الملاحظة السابقة المتمثلة في الاتجاه الهبوطي للاهمية النسبية للموارد الذاتية تجاه الودائع في المصارف الاسلامية السودانية .

٣ - نسبة الموارد الذاتية الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية :

ويلحظ على هذه النسبة في المصارف الاسلامية السودانية انها آخذة في التناقص مع الزمن . ويتميز بنك البركة السوداني باتفاع هذه النسبة في معظم السنوات وذلك لكبر حجم رأس المال المدفوع بالمقارنة بالمصارف الاسلامية الاخرى ويليه بنك فيصل الاسلامي السوداني ثم البنك الاسلامي السوداني فالتزامن الاسلامي فالاسلامي لغرب السودان ثم التنمية التعاوني . وبمقارنة هذه النسبة بمتوسط النسبة على مستوى المصارف الاسلامية في العالم في عامي ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م نجد أنها مرتفعة الى حد ما في المصارف الاسلامية السودانية . فقد كانت في المصارف الاسلامية السودانية في عام ١٩٨٤م حوالي (٣٠٧٪) في المتوسط بينما بلغ متوسطها في المصارف الاسلامية على مستوى العالم حوالي (١٨٦٪) في نفس العام . ولكنها انخفضت في عام ١٩٨٥م الى (٢١٣٪) في المتوسط في المصارف الاسلامية السودانية حينما بلغ متوسطها في المصارف الاسلامية في العالم حوالي (١٥٪) في العام نفسه . (١)

واذا اعتبرنا حداثة نشأة خمسة مصارف اسلامية سودانية في العامين المذكورين نجد أن النسب المذكورة لاتعد نسبا شاذة لاسيما مع اتجاهها نحو الانخفاض المطرد مع مرور الزمن . حيث انخفضت من (٣٠٧٪) في عام ١٩٨٤م الى (٩٢٪) في عام ١٩٨٩م ، وبذلك أصبحت تقارب النسبة في الجهاز المصرفي السوداني الذي بلغت في عام ١٩٨٩م حوالي (٨٧٪) وبناء على هذه المقارنة يمكن القول أن المصارف الاسلامية السودانية تعمل على تدعيم مراكزها المالية بالقدر الملائم الذي يزيد بلا شك من ضمان الودائع لديها وزيادة الثقة فيها في الداخل والخارج . ويعد تحقيق تناسب ملائم بين أموال المصرف الخاصة (الموارد الذاتية) وموارده الأخرى (وأهمها

(١) د . عبد الحميد الغزالي ، المؤشرات المالية في المصارف الاسلامية ، مركز الاقتصاد الاسلامي بالمصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ادارة البحوث ص ١٢ ، ١٣ . وقد اجريت الدراسة على أكثر من عشرين مصرفا اسلاميا .

(الودائع) أمرا مهما . وتطلب بعض المصارف المركزية ألا تزيد الودائع — على عشرة أمثال حقوق الملكية في المصرف التجارى والهدف من ذلك هو تحقيق التلائم المذكور بين الأموال المملوكة للمصرف التجارى واجمالي — ووارده ويعني عدم التقيد بالنسبة المذكورة (١ الى ١٠ بين الموارد الذاتية — والودائع) أن المصرف يعتمد على ملكيته بمستوى غير مرغوب فيه من حيث المخاطر التى تتعرض لها اموال الغير . (١) وقد بلغت هذه النسبة في المصارف الاسلامية السودانية في عام ١٩٨٩م حوالي ١ : ٧ وهي نسبة معقولة . (٢)

(ب) مدى مساهمة المصارف الاسلامية السودانية في تجميع الودائع :

يمكن قياس كفاءة وتقويم أداء المصارف الاسلامية السودانية في هذا الجانب بالمؤشرات التالية :

١- نسبة الودائع الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية :

ويلاحظ على هذه النسبة أنها حافظت على اتجاهها المعودى في كل المصارف الاسلامية السودانية في الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٩م . وتعتبر اعلى النسب ارتفاعا في بنك التنمية التعاوني الاسلامي وأدناها في بنك البركة السوداني بالمقارنة بمجموعة المصارف الاسلامية السودانية . ويمكن القول ان هذه النسبة لها دلالة عكسية لنسبة الموارد الذاتية للودائع التى سبق قياسها في هذه المجموعة من المصارف . ولذلك ليس غريبا أن يكون ترتيب المجموعة هذه المرة عكسي عكس ترتيبها على أساس النسبة السابقة (نسبة الموارد الذاتية للودائع) وقد كان بنك البركة السوداني على رأس القائمة كأعلى مصرف ترتفع في — نسبة الموارد الذاتية الى الودائع وكان بنك التنمية التعاوني الاسلامي في ذيل القائمة . وقد انعكس الترتيب تماما وفق هذه النسبة (الودائع لاجمالي الموارد) . وهذا يدل على أن بنك البركة السوداني يتمتع بمركز قوى من حيث الموارد الذاتية نظرا لارتفاع قيمة رأس المال المدفوع . ولذلك

(١) د . زياد رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، ص ٤٠ .

(٢) والذي يجدر ذكره هنا ان قدرا كبيرا من الودائع لدى المصارف الاسلامية الذى يتمثل في ودائع الاستثمار وجانبها من ودائع الادخار لا يعد قروضا على هذه المصارف حتى يجب ضمانها وانما هي أقرب الى حقوق الملكية او الموارد الذاتية من ناحية عدم ضمان المصرف الاسلامي أو المركزى لها .

كان أقل مصرف إسلامي في نسبة الودائع لاجمالي الموارد . ويمكن القول أن بنك التنمية التعاوني على النقيض منه لانخفاض الأهمية النسبية للموارد الذاتية لديه بالنسبة للودائع بسبب صغر رأس ماله .

وعلى وجه العموم تتأثر نسبة الودائع الى اجمالي الموارد بنجاح سياسات المصارف في تجميع الودائع كما تتأثر في اتجاهها المصعدي بزيادة الوعي المصرفي في البلاد وقدم المصرف وحسن استخدامه للاموال لتحقيق الأرباح وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى على نحو ممتاز . (١)

ويلاحظ ان متوسط نسبة الودائع الى اجمالي الموارد في المصارف الإسلامية السودانية كانت في عامي ١٩٨٤ م ، ١٩٨٥ م (٦٠٪) ، (٦١٪) على التوالي . وهي تكون بذلك في مركز وسط بين متوسط نسبتها في المصارف الإسلامية على مستوى العالم الذي بلغ في العامين المذكورين (٦٧٪) ، (٧٠٪) (٢) على التوالي ونسبتها في الجهاز المصرفي السوداني التي بلغت (٤٩٪) ، (٤٣٪) تقريبا في العامين المذكورين على التوالي .

وقد ارتفعت من حوالي (٦٤٪) في عام ١٩٨٦ م الى حوالي (٧١٪) في عام ١٩٨٩ م بينما ارتفعت في الجهاز المصرفي السوداني من حوالي (٧٠٪) في عام ١٩٨٦ م الى حوالي (٧٥٪) في عام ١٩٨٩ م .

ويمكن القول ان ارتفاع نسبة الودائع الى اجمالي الموارد بصفة عامة في المصارف الإسلامية السودانية يعنى تزايد الاعتماد بدرجة أكبر علي الودائع كمصدر أساسي من مصادر الاموال .

ويلاحظ أخيرا أن هذه النسبة في المصارف الإسلامية لم تسجل أى تقلبات كبيرة أو حادة بل اتسمت بالاستقرار في اتجاهها المصعدي مما يرشح هذه المصارف لزيادة نشاطها التمويلي وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح .

(١) محمد عزت عبد الحميد ، التحليل المالي لميزانية مصرف تجارى ، ص ٦٧ .

(٢) د . عبد الحميد الغزالى ، المؤشرات المالية في المصارف الإسلامية ، ص ١٥ .

جدول رقم (٤)

نسبة الموارد الذاتية الى الودائع في المصارف الاسلامية السودانية و—

(١) الجهاز المصرفي السوداني في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م)

البيان	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م	١٩٨٧ م	١٩٨٨ م	١٩٨٩ م
١- بنك فيصل الاسلامي	(٤٨,٢٪)	(٤٥٪)	(٤١,٦٪)	(٣٣,٤٪)	(٢٦,٥٪)	(٢١٪)
٢- " " التضامن " "	(٤٩,٤٪)	(٢٨,٤٪)	(٢١٪)	(١٤,٥٪)	(١٠,٣٪)	(٦,٦٪)
٣- " " الاسلامي السوداني " "	(٣٣,٣٪)	(٣١٪)	(٢٦,٨٪)	(١٨٪)	(١٥,٥٪)	(١٢,٣٪)
٤- " " التنمية التعاوني " "	(٢٣,٦٪)	(١٠,٣٪)	(١٠,٧٪)	(٨,٤٪)	(٧,٧٪)	(٧,١٪)
٥- " " البركة السوداني " "	(٢٠,٦٪)	(٨٣,٣٪)	(٧٧,٧٪)	(٦٠,٢٪)	(٣٣,٢٪)	(٢١٪)
٦- الاسلامي لغرب السودان (*)	(*)	(٣٠,٣٪)	(٢١,١٪)	(٢٥٪)	(١٧٪)	(١١٪)
٧- متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية	(٧٢,٢٪)	(٣٨٪)	(٣٣,١٪)	(٢٦,٦٪)	(١٨,٤٪)	(١٣,٣٪)
٨- النسبة في الجهاز المصرفي السوداني	(١٥,٨٪)	(١٢٪)	(١٥٪)	(١١,٨٪)	(١٣,٥٪)	(١١,٦٪)

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) .

وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ٨٩/١٩٩٠ م ، ص ١٧٧/١٧٨ .

(*) عدم توفر البيانات .

جدول رقم (٥)

نسبة الموارد الذاتية الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية وفي
الجهاز المصرفي السوداني في الفترة (١٩٨٤ م - ١٩٨٩ م) (١)

السنوات البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١- بنك فيصل الاسلامي	(٢٩٧٪)	(٢٧٥٪)	(٢٥٦٪)	(٢٢٪)	(١٨٦٪)	(١٤٥٪)
٢- " التضامن "	(٢٧٪)	(١٥٩٪)	(١٤٪)	(١٠٤٪)	(٦٧٪)	(٥٣٪)
٣- " الاسلامي السوداني "	(٢١٦٪)	(١٩٨٪)	(١٧٧٪)	(١٢١٪)	(١٠٪)	(٧٪)
٤- " التنمية التعاوني "	(١٦٣٪)	(٧٩٪)	(٨٪)	(٦٪)	(٦٪)	(٦٥٪)
٥- " البركة السوداني "	(٥٩٢٪)	(٣٧٪)	(٣٨٪)	(٢١٨٪)	(١٥٧٪)	(١٣٥٪)
٦- الاسلامي لغرب السودان	(*)	(١٩٧٪)	(١٣٤٪)	(١٦١٪)	(١١٢٪)	(٨٣٪)
٧- متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية	(٣٠٧٪)	(٢١٣٪)	(١٩٤٪)	(١٤٧٪)	(١١٤٪)	(٩٢٪)
٨ - النسبة في الجهاز المصرفي السوداني	(٨٧٪)	(٥٣٪)	(١٠٥٪)	(٨٦٪)	(٩٦٪)	(٨٧٪)

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية في السنوات ١٩٨٤ -

١٩٨٩ م . وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ٨٩/١٩٩٠ م ، ص ١٧٨ .

(*) عدم توفر البيانات .

جدول رقم (٦)

نسبة الودائع الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية في الفترة
١٩٨٤م - ١٩٨٩م (١)

السنوات البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١- بنك فيصل الاسلامي	(٦١٧٪)	(٦١)	(٦١٧٪)	(٦٥٥٪)	(٧٠٣٪)	(٦٨٨٪)
٢- بنك التضامن الاسلامي	(٥٥٪)	(٥٦٪)	(٦٦٦٪)	(٧٢٪)	(٦٦٥٪)	(٧٩٥٪)
٣- بنك الاسلامي السوداني	(٦٥٪)	(٦٣٧٪)	(٦٦١٪)	(٦٧٤٪)	(٦٤٤٪)	(٥٧٪)
٤- بنك التنمية التعاوني	(٦٩٪)	(٧٦٣٪)	(٧٦٢٪)	(٧٢٧٪)	(٧٨٥٪)	(٨٠٣٪)
٥- بنك البركة السوداني	(٢٨٧٪)	(٤٤٣٪)	(٤٩٪)	(٣٦٢٪)	(٤٧٣٪)	(٦٤٥٪)
٦- الاسلامي لغرب السودان	(*)	(٦٥٢٪)	(٦٣٦٪)	(٦٤٣٪)	(٦٥٧٪)	(٧٤٧٪)
٧ متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية	(٦٠٪)	(٦١١٪)	(٦٣٨٪)	(٦٣٪)	(٦٥٤٪)	(٧٠٨٪)
٨- النسبة في الجهاز المصرفي السوداني	(٤٩٤٪)	(٤٣٨٪)	(٤٩٦٪)	(٧٢٥٪)	(٧١٥٪)	(٧٥٤٪)

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية في السنوات ١٩٨٤م -

١٩٨٩م . وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ٨٩/١٩٩٠م ، ص

(*) عدم توفر البيانات .

٢ - نسبة ودائع الاستثمار الى اجمالي الودائع في المصارف الاسلامية السودانية :

يتم استخدام هذا المؤشر عادة في المصارف التجارية التقليدية ليس بهدف قياس نشاط المصرف في تجميع المدخرات بل بهدف معرفة ما يتعرض له المصرف من اعباء متمثلة في الفوائد الربوية المدفوعة وبحث امكانية تخفيف هذا العبء ويكون ذلك بالعمل على زيادة الودائع الجارية او الودائع ذات التكلفة المنخفضة حتى يصبح المعدل المتوسط للفائدة المدفوعة عن اجمالي الودائع في أقل مستوى ممكن له . (١)

ولكن الامر في المصارف الاسلامية يختلف عما هو عليه في المصارف التجارية التقليدية وذلك في حزمة معدل الفائدة الدائنة للودائع ومشروعية معدل الارباح المدفوعة لاصحاب ودائع الاستثمار . والمصارف الاسلامية لاتدفع لاصحاب الودائع الاستثمارية معدلا ثابتا يحسب على مبلغ الوديعة كما هو الحال في سعر الفائدة الثابت الذي تدفعه المصارف التجارية التقليدية . ومن هذا الجانب فان ارتفاع معدل ودائع الاستثمار (أو الودائع ذات التكلفة) لايشكل عبئا على المصارف الاسلامية . الا من ناحية انصراف المودعين عن الايداع لديها بسبب انخفاض معدل العائد على ودائع الاستثمار نتيجة قبول هذه المصارف لمبالغ كبيرة في شكل ودائع استثمارية وعدم قدرتها - بسبب السياسة النقدية العامة - على استثمارها الا قليلا منها ، وبالتالي اضطرارها لتوزيع العائد على كل مبلغ الودائع فينخفض من هذه الناحية معدل العائد .

ولكن من جانب آخر اذا قورنت ودائع الاستثمار بالودائع الجارية وودائع الادخار فان الامر يكون مختلفا . اذ أثبتت الدراسات ان ودائع الاستثمار - وهي أحد انواع الودائع ذات التكلفة - ليست هي فقط التي تتمتع بالشباب النسبي وانما ايضا تتمتع نسبة كبيرة من الودائع الجارية وودائع الادخار بهذا الشباب مثلها في ذلك مثل ودائع الاستثمار . (٢) ومن هذا المنطلق فان ارتفاع نسبة ودائع الاستثمار الى اجمالي الودائع واستمرارها في الارتفاع يمثل عبئا علي إيرادات المصارف الاسلامية ولاسيما في حالة عدم وجود منافذ للاستثمار أو تقييد هذه المجالات عن طريق السياسات النقدية والائتمانية كما هو الحال في السودان .

(١) محمد عزت عبد الحميد التحليل المالي لميزانية مصرف تجارى ، ص ٦٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٩ .

وهو الامر الذى اضطرت معه المصارف الاسلامية السودانية الى ايقاف قبول هذا النوع من الودائع (١) وبالتالي انخفضت نسبتها الى اجمالي الودائع با طراد في جميع المصارف الاسلامية السودانية .

وعلى سبيل المثال فقد كانت ودائع الاستثمار تمثل حوالى ٤٠٪ من الودائع في بنك فيصل الاسلامي السوداني في عام ١٩٨١م انخفضت في عام ١٩٨٩ الى ٤٢٪ فقط من اجمالي الودائع . (٢) ومن ٤٢٪ من اجمالي الودائع في البنك الاسلامي السوداني في عام ١٩٨٣م الى ٣٤٪ منها في عام ١٩٨٩م. (انظر الجدول المرفق) .

واذا حصرنا المقارنة في عامي ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م نجد أن نسبة ودائع الاستثمار لاجمالي الودائع في المصارف الاسلامية السودانية قد بلغ متوسطها حوالى (٣٢٪) عام ١٩٨٤م بينما بلغ في المصارف الاسلامية على مستوى العالم حوالى (٧٢٪) . اما في الجهاز المصرفي السوداني فقد كانت (١٨٪) في عام ١٩٨٤م . وبذلك تعد هذه النسبة في المصارف الاسلامية السودانية في العام المذكور نسبة معقولة .

أما في عام ١٩٨٥م فقد انخفضت الى (٢٠٪) في المصارف الاسلامية السودانية بينما بلغت (٢٧٪) ، (٧٨٪) في كل من الجهاز المصرفي السوداني وعلى مستوى المصارف الاسلامية في العالم على التوالي . (٣)

وفي الجملة انخفضت نسبة ودائع الاستثمار لاجمالي الودائع في المصارف الاسلامية السودانية من حوالى (٣٢٪) في المتوسط في عام ١٩٨٤م الى حوالى (٧٪) فقط في عام ١٩٨٩م . وذلك بسبب السياسة الانكماشية التى اتبعها بنك السودان في السنوات محل الدراسة بالاضافة الى كساد المناخ الاستثمارى بعفلة عامة في السودان كما سوف نفعل في الفصول التالية .

(١) التقرير السنوى لبنك فيصل الاسلامي السوداني ، ١٩٨٤م ، ص ٧ ، التقرير السنوى للبنك الاسلامي السوداني لعامي ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م ، ص ٧ ، ص ٨ على التوالي .

(٢) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، التقرير السنوى لعام ١٩٨١م .

(٣) د. عبد الحميد الغزالي ، المؤشرات المالية للمصارف الاسلامية ، ص ١٩٠ .

جدول رقم (۷)

نسبة ودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية السودانية والودائع لأجل في الجهاز المصرفي السوداني الى اجمالي الودائع في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) (١)

السنوات						البيان
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
(٢٤٪)	(٩٧٪)	(١٠٢٪)	(١٥٨٪)	(٢٠٢٪)	(٢٤٤٪)	١- بنك فيصل الاسلامي
(٧٥٪)	(٦)	(٨٤٪)	(١٠٨٪)	(٢٥)	(٣٧٧٪)	٢- " التضامن "
(٣٤٪)	(٤٨٪)	(٧٢٪)	(١٣٦٪)	(١٦٢٪)	(٢٠٧٪)	٣- " الاسلامي السوداني "
(١٢٪)	(٥٧٪)	(٨٧٪)	(١٨)	(١٥٥٪)	(٢٦٨٪)	٤- " التنمية التعاونية "
(١٣٧٪)	(١٥٦٪)	(١٣)	(١٢)	(٢٤٥٪)	(٤٧٢٪)	٥- " البركة السوداني "
(*)	(*)	(*)	(*)	(*)	(*)	٦- الاسلامي لغرب السودان
(٦٤٪)	(٨٤٪)	(٩٥٪)	(١٤)	(٢٠٣٪)	(٣١٤٪)	٧ - متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية
(٥٧٪)	(٣٢)	(٣٣٧٪)	(٢٣)	(٢٧)	(١٨)	٨ - النسبة في الجهاز المصرفي السوداني
**	**	**				

(١) المصدر: التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية في الفترة ١٩٨٤م -

١٩٨٩م • وزارة المالية العرض الاقتصادي للسنوات ١٩٨٥/٨٤م ، ص ١٤٢ •

• ١٦١ ص ، ١٩٨٩/٨٨ " " " " " "

• ١٨١ ص ، ١٩٩٠/٨٩ " " " " " "

(*) عدم توفر البيانات .

(**) تشمل هذه النسبة الودائع لأجل والادخار معا .

(ج) نشاط المصارف الإسلامية السودانية في تشغيل الموارد بما يحقق لها

السيولة المناسبة .

تختص نسب السيولة النقدية ببيان مقدرة المصرف الإسلامي على سداد التزاماته المستحقة في مواعييدها بدون تأخير وكذلك أية مطلوبات غير متوقعة ومما يلاحظ ان من سمة المصرف التجارى أنه لا يستطيع أن يستعمل صاحب الحساب الجارى مثلا أية مهلة لان ذلك يؤدي الى آثار سيئة قد تقود الى افلاسه .

وهناك الكثير من الخلاف يدور حول أسلوب قياس السيولة النقدية والاصول التى تعتبر سائلة والخصوم المقابلة لها . اذ ان تحديد الأصول التى يمكن تحويلها الى نقدية وبسرعة وبدون خسارة مسألة تقديرية بحتة ، كما أن هذه النسبة لاتعطي دلالة واضحة على مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات العملاء من الودائع . ومن الانتقادات التى توجه الى قياس السيولة بالمقاييس السابقة . أن هذه المقاييس تنبني على الميزانية باعتبارها تمثل وصفا ساكنا للمشروع من الناحية المالية في لحظة معينة ، ومن ناحية أخرى عدم الاستمرار واضطرار المشروع للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل جميعا لحظة اعداد الميزانية . وهذه الافتراضات تعتبر غير صحيحة لان السيولة لاتعبر عن مفهوم ساكن بل هي في الواقع توضح قدرة المشروع مع الوقت - وليس في وقت معين - لمقابلة التزاماته . وبالتالي فان الاستناد الى فكرة التصفية في قياس السيولة امر غير مقبول ويشير تناقضا مع هدف الربحية الذى يعتمد على استمرار اصول المشروع . (٢)

ونظرا للانتقادات والتحفظات السابقة على الأسلوب التقليدى في قياس السيولة النقدية لم يعتمد عليه البحث بمفرده بل تم أيضا استخراج النسبة بين النقدية والودائع وهو أسلوب يستخدمه بنك السودان . ويدخل في احتساب هذه النسبة النقدية لدى المصارف التجارية وأرصدها لدى المصارف التجارية الأخرى ولدى بنك السودان على الودائع . (٣)

(١) التقرير السنوى للعام المالى ١٩٨١ م .

(٢) محمد عزت عبد الحميد ، التحليل المالى لميزانية مصرف تجارى ، ص ٢٨ .

(٣) د . يوسف طه جمعه ، د . عبد القادر محمد أحمد ، د . محمد خير الزبير ،

تنمية الصادرات السودانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ٢١٢ الناشر : بنك

فيصل الإسلامى السودانى .

وتتمثل الامول النقدية والتي يمكن تحويلها الى نقدية بسرعة في المصارف

الاسلامية في الآتي :

- ١ - النقدية في الخزينة ولدى المصرف المركزي والمصارف التجارية الاخرى .
- ٢ - الشيكات والأوراق التجارية تحت التحصيل .
- ٣ - حسابات مدينة أخرى .
- ٤ - استثمارات قصيرة الاجل .

أما الالتزامات قصيرة الاجل في المصارف الاسلامية فتتمثل في البنود التالية :

- ١ - الودائع بأنواعها، الجارية والادخار والاستثمار .
- ٢ - تحاويل صادرة تحت التنفيذ .
- ٣ - أوراق الدفع .
- ٤ - مصارف محلية وأجنبية دائنة .
- ٥ - حسابات دائنة أخرى .

وباستخراج نسبة السيولة النقدية لدى المصارف الاسلامية السودانية نلاحظ بصفة عامة أن نسبة السيولة لدى هذه المصارف عالية وخاصة في بداية حياة المصرف الاسلامي وتنقص تدريجيا كلما استقر المصرف وبدأ يستثمر تلك الأموال وقد كانت أعلى نسب السيولة لدى بنك البركة السوداني الذي تراوحت فيه هذه النسبة بين (٢٣٨٪) و (٨٩٪) في الفترة (١٩٨٤م - ١٩٨٩م) ويلييه في ارتفاع نسب السيولة البنك الاسلامي لغرب السودان الذي بلغت فيه (١٢٠.٣٪) في عام ١٩٨٥م ثم انخفضت الى (١٠.٢٪) في عام ١٩٨٩م . ويلي ذلك البنك الاسلامي السوداني والذي تراوحت فيه النسبة مابين (١١٦.٨٪) و (٩٨.٥٪) في الفترة (١٩٨٤م - ١٩٨٩م) ثم تأتي بقية المصارف الأخرى .

وبالنظر الى متوسط نسبة السيولة في المصارف الاسلامية السودانية ولدى الجهاز المصرفي السوداني نجد أن هذه النسبة بدأت مرتفعة الى حد ما في عام ١٩٨٤م في المصارف الاسلامية السودانية عن نسبتها في الجهاز المصرفي ولكنها انخفضت بعد ذلك في عام ١٩٨٥م الى حوالي (١١٩٪) في المصارف الاسلامية السودانية بينما ارتفعت في الجهاز المصرفي السوداني الى حوالي (١٣٧.٣٪) وقد واصلت النسبة انخفاضها في المصارف الاسلامية السودانية حتى وصلت في عام ١٩٨٩م الى حوالي (٩٨٪) وهي نفس النسبة في الجهاز المصرفي السوداني .

وبناءً على هذا الإنخفاض في نسب السيولة في المصارف الإسلامية السودانية في المتوسط يمكن تفسير الارتفاع في هذه النسبة في السنوات الأولى من عمر المصارف الإسلامية السودانية على أنه ظاهرة مؤقتة ومرتبطة (بالإضافة الى أثر السياسة الائتمانية) بحداثة النشأة وذلك ريثما توطد هذه المجموعة من المصارف أقدامها في ميدان العمل المصرفي وتجمع العملاء وتنشئ شبكات من الفروع والمراسلين وتوسع نطاق عملها واستثماراتها .

وتفاديا لوجه القصور التي تشوب نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وفي غيرها تم احتساب نسبة النقدية للودائع في المصارف الإسلامية السودانية والتي يلاحظ أيضا أنها مرتفعة . وقد اختلف الترتيب هذه المرة بالنسبة للبنك الاسلامي لغرب السودان الذي انخفضت فيه النسبة فتراجع من المركز الثاني الى الرابع ليحتل محله بنك التضامن الاسلامي والذي جاء في المركز الثاني بعد بنك البركة السوداني ويليهما البنك الاسلامي السوداني الذي احتفظ بنفس ترتيبه السابق وفق نسبة السيولة النقدية وهو المركز الثالث . يلي ذلك البنك الاسلامي لغرب السودان .

ويعتبر بنك فيصل الاسلامي السوداني أقل المصارف سيولة وذلك بحكم تقدمه على هذه المجموعة في العمل المصرفي .

وفي المؤشرات المالية التي استخرجها مركز الاقتصاد الاسلامي بالمصرف الاسلامي الدولي بالقاهرة حققت مصارف السودان أعلى نسبة في النقدية الى اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية على مستوى العالم في عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م . وقد عزى المركز ارتفاع هذه النسبة الى اتجاهات السياسة النقدية الانكماشية في السودان . (١)

وبصفة عامة يمكن ارجاع ارتفاع نسب السيولة في المصارف الإسلامية السودانية لاسباب كثيرة يرجع بعضها الى اتجاهات السياسة النقدية والائتمانية الانكماشية في السودان ، ويرجع البعض الآخر الى طبيعة عمل المصارف الإسلامية السودانية . وتتمثل السياسة النقدية الانكماشية أساسا في سياسة تحديد حصص الائتمان المصرفي (السقوف الائتمانية) ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لدى بنك السودان وحظر الاستلاف أو وضع الودائع فيما بين المصارف التجارية بعضها البعض . وقد تراوحت نسب الاحتياطي النقدي القانوني خلال العقد السابق

(١) انظر ، المؤشرات المالية في المصارف الإسلامية ، ص ٣٠/٢٩ .

(١٩٨٠م - ١٩٩٠م) مابين ٨٪ (١٩٨٠م - ١٩٨٣م) ، و ١٠٪ (اكتوبر ١٩٨٣م - اكتوبر ١٩٨٤م) و ١٢٪ (١٩٨٤ - ١٩٨٦م) ، و ٢٠٪ (١٩٨٧م - ١٩٨٨م) ثم أخيرا ١٨٪ (١٩٨٨م - ١٩٩٠م) من جملة ودائع المصارف التجارية . (١)

نلاحظ هذا الارتفاع الكبير في نسب الاحتياطي النقدي القانوني وذلك بالرغم من أن جزءاً مهماً من الودائع لدى المصارف الإسلامية - وهي ودائع الاستثمار - يعتبر ذات طبيعة أقرب إلى رأس المال منه إلى الودائع بسبب عدم ضمان المصارف الإسلامية أو المصارف المركزية لها . وبسبب هذه الطبيعة الخاصة يرى البعض عدم عدالة الاحتفاظ باحتياطي نظامي مقابل أموال تعتبر أقرب إلى حقوق الملكية ويقترح ألا تحتسب هذه الودائع عند احتساب نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى المصارف الإسلامية . (٢)

وبصفة عامة فإن هناك أسباباً تكمن وراء ارتفاع نسب السيولة ترجع إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية يمكن أن نجملها فيما يلي :

١ - لا يستطيع المصرف الإسلامي التصرف بسرعة في فائض السيولة لديه مثلما تفعل المصارف التقليدية عن طريق الاقراض بفائدة . ولذلك لا تمثل السيولة مشكلة كبيرة لدى هذه المصارف ولكنها تبرز في حالة المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالربا . وكان يمكن للمصارف الإسلامية السودانية أن تتبادل الأصول النقدية فيما بينها حتى لا تتعامل مع المصارف الربوية في هذا المجال ولكن السياسة الائتمانية في السودان تحظر على المصارف التجارية الاستئلاف فيما بينها كما تحظر عليها حفظ الودائع لدى بعضها البعض إلا بشروط مشددة . (٣) وحتى ولو سمح بنك السودان بالاستئلاف وحفظ الودائع ببعض المصارف لما استطاعت المصارف الإسلامية التغلب على المشكلة لأنها تعاني جميعها من فائض السيولة .

٢ - عدم وجود سوق للأوراق المالية في السودان يؤثر بلا شك في قابلية الأوراق المالية للتداول وبالتالي قابليتها للتسييل . وحتى بافتراض وجود أو قيام هذه الأسواق فإن في الكثير من معاملاتها حرمة أو كراهة ولذلك

(١) وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ، ٨٩/١٩٩٠م ، ص ١٧١ .

(٢) عبد الرحيم حمدي ، لمحات من تحرية بنك فيصل الإسلامي السوداني ، ص ١٤ ، ١٧ عمر شابر ، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، العدد (٢) ، المجلد الأول ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

ص ٢٢ .

(٣) منشور السياسة الائتمانية لبنك السودان رقم ٩/٦٥ (ب) بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨م .

لاستطيع المصارف الإسلامية التعامل في أدواتها • وهذا يزيد من أهمية البحث عن سبل مشروعة تساعد المصارف الإسلامية في التغلب على فائض أو عجز السيولة النقدية إذا نشأ لديها • وخاصة في هذه الفترة التي تتجه فيها الدولة في السودان الى إلغاء المعاملات الربوية والأخرى المخالفة للإسلام من المعاملات الحكومية • ويمكن للمصارف الإسلامية السودانية أن تحل مشكلة فائض السيولة لديها عن طريق الاكتتاب بسندات أو مكسوك المضاربة التي تصدرها الحكومة لسد العجز في الإيراد اللازم للانفاق العام • كما يمكنها أن تشتري أسهم المشروعات التي تطرحها الحكومة للاكتتاب العام أو غير ذلك من الوسائل والأدوات المالية المشروعة •

وبهذه الوسائل وغيرها يمكن القضاء على الأسباب الخاصة بالمصارف الإسلامية والأخرى الخاصة بالسياسة الائتمانية والنقدية العامة للدولة والتي تجعل نسب السيولة مرتفعة لدى المصارف الإسلامية السودانية إذ يؤدي فائض السيولة لدى هذه المصارف الى تعطيل موارد نادرة وتركها بدون استثمار الأمر الذي يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية • كما يسبب فائض السيولة من جانب آخر اساءة الى سمعة المصارف الإسلامية بدعوى عجز إداراتها عن استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرفها • وذلك فضلا عن أن الأموال النقدية الفائضة وغير المستثمرة تتأثر قيمتها بالانخفاض المستمر بفعل التضخم النقدي وخاصة في مثل ظروف الاقتصاد السوداني الحالية الذي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم وهو أمر يؤثر على ربحية هذه المصارف كما يؤثر على القيمة الحقيقية لرؤوس أموالها •

(د) كفاءة المصارف الإسلامية السودانية في تحقيق العائد المناسب •

تسعى المصارف التجارية شأنها شأن كل المشروعات الاقتصادية الأخرى الى تحقيق الأرباح وزيادتها الى أكبر حد ممكن • وبالتالي فإن نجاحها يقاس بمعدل العوائد التي تحققها ، وكلما كانت هذه العوائد مرتفعة كان ذلك دليلا على نجاحها وكفاءتها ، والعكس تماما صحيح • إذ أن الأرباح المتدهورة باستمرار يعدمؤشرا على تهديد استمراريتها وبقائها •

ولما كانت المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تسعى الى تحقيق الأرباح الى جانب تحقيق أهداف أخرى للمجتمعات التي تعمل فيها كان من المنطقي استخدام مؤشرات قياس الربحية وتقويم كفاءتها بمعدل صافي الربح • وقد تم تطبيق مؤشرات قياس الربحية التالية :

- ١ - نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات .
- ٢ - نسبة صافي الربح الى اجمالي الموارد أو ما يعرف بمؤشر إنتاجية رأس المال أو العائد على رأس المال (١) (ورأس المال هنا المراد به اجمالي الموارد المستخدمة الذاتية والخارجية) .

وتساعد هذه المؤشرات على تفهم كفاءة المصرف التجاري في ادارة الموارد والاستخدامات والوصول بها الى أكفأ استغلال ممكن . وقد تم تطبيق هذه المؤشرات على الترتيب التالي :

١ - نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات في المصارف الاسلامية السودانية .

وتحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الربح المحقق خلال العام (قبل خصم الزكاة والضرائب واستحقاق ودائع الاستثمار) على مجموع الإيرادات .

بصفة عامة يلاحظ عدم خضوع هذه النسبة لاتجاه عام واحد منتظم في كسل مفردات المجموعة . ففي البنك الاسلامي السوداني وبنك التضامن الاسلامي والبركة السوداني يلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة في الفترة محل الدراسة . وقد كانت أعلى نسبة في بنك البركة السوداني والتي ارتفعت فيه من ٢٣ر٣٪ عام ١٩٨٤م الى ٦٦ر٦٪ من اجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٨م .

أما في بنك فيصل الاسلامي السوداني فقد انخفضت هذه النسبة من (٤٧ر٤٪)

في عام ١٩٨٤م الى ١٩ر٢٪ في عام ١٩٨٩م .

أما في بنك التنمية التعاوني وغرب السودان الاسلامي فلم تخضع لاتجاه واحد منتظم فبينما ترتفع في هذا العام تنخفض في العام الذي يليه وهكذا .

واذا حصرنا المقارنة في عامي ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م باعتبارها عامين مشتركين بين المصارف الاسلامية السودانية والمصارف الحكومية في السودان نجد أن متوسط نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات في المصارف الاسلامية السودانية في عام ١٩٨٤م أقل من متوسط نفس النسبة في المصارف الحكومية حيث بلغ (٣٨ر٢٪) ، (٥٠٪) في المجموعتين على التوالي .

(١) عبد الله المرضى ، كريم الدين وآخرين ، الجديد في ادارة المصارف ، مرجع

ونظرا لنشأة أكثر من مصرف اسلامي في عام ١٩٨٤م يمكننا اعتبارها سنة غير عادية للمقارنة . ومن ثم ننتقل الى عام ١٩٨٥م حيث نجد ان النسبة في نوعي المصارف أصبحت متقاربة جدا وان كانت مازالت أقل في المصارف الاسلامية السودانية حيث بلغ متوسطها (٥٢ ٪) ، (٥٤ ٪) للاسلامية والحكومية علي التوالي .

وقد انخفض متوسط نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات في المصارف الاسلامية من (٥٢ ٪) في عام ١٩٨٥م الى (٤٣٣ ٪) في عام ١٩٨٩م .

وتعزى ظاهرة انخفاض نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات في المصارف الاسلامية السودانية الى ازدياد المركز النسبي أو الاهمية النسبية للمصروفات الادارية والعمومية في اجمالي المصروفات . وهذه ظاهرة منطقية باعتبار أن عنصر المصروفات الادارية والعمومية يعد أحد عناصر تكلفة الحصول على الربح . فكلما تناقصت تكلفة الحصول على هذا العنصر - مع بقاء العناصر الاخرى على حالها - تزايدت بالتالي نسب صافي الارباح وارتفعت اهميتها النسبية وكان ذلك دليلا على أن المصرف استطاع استغلال عناصر الانتاج المتاحة أكفاً استغلال ممكن وادارها بكفاءة فنية عالية ، والعكس تماما صحيح .

ولكن التحليل اعلاه ليس صحيحا على اطلاقه بالنسبة لمجموعة المصارف الاسلامية حيث انخفضت فيها الاهمية النسبية لعنصر الارباح في اجمالي الايرادات . وذلك لان ارتفاع الاهمية النسبية للمصروفات الادارية والعمومية في اجمالي المصروفات في السنوات محل الدراسة ليس راجعا في الغالب الى نقص الكفاءة فيها بل يرجع في جانب مهم منه الى ارتفاع أسعار الخدمات مثل مصروفات السفر والعلاج وايجارات وعوائد الاراضي والعقارات وارتفاع اسعار المطبوعات والادوات المكتبية وارتفاع تكلفة صيانة السيارات والمباني وارتفاع اسعار خدمات الميــــــــــــــــــــــــاه والكهرباء والبريد والهاتف والتلـكس بالإضافة الى ارتفاع اجور الموظفين والتوسع في شبكة الفروع الجديدة اللازمة لمصارف ناشئة (١) .

(١) انظر ، بنك فيصل الاسلامي السوداني ، التقرير السنوي لعامي ١٩٨٥م ، ١٩٨٦م ، ص ٢٢ ، ص ٣١ على التوالي ، البنك الاسلامي لغرب السودان ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧م ، ص ٨/٧ ، حيث زادت تكلفة العمالة بنسبة (٣٠ ٪) وزادت تكلفة الخدمات الاخرى بنسبة (٩٨ ٪) عما كانت عليه عام ١٩٨٦م ، بنك التنمية والتعاوني الاسلامي التقرير السنوي لعام ١٩٨٨م ، ص ١٥ ، وفي بنك البركة زادت المصروفات الادارية نتيجة لزيادة أسعارها بين عامي (١٩٨٨ - ١٩٨٩م) بنسبة (١٦٠ ٪) تقريبا ، انظر التقرير السنوي لبنك البركة لعام ١٩٨٩م ، ص ٨ ، وفي البنك الاسلامي السوداني زادت المصروفات بنسبة (٧١ ٪) في عام ١٩٨٩م عما كانت عليه في عام ١٩٨٨م ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩م ، ص ٢٥ .

جدول رقم (٨)

نسبة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية السودانية وفي الجهاز المصرفي

السوداني في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) . (١)

السنوات	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
البيان						
١- بنك فيصل الاسلامي	(١١٥٨٪)	(١١١٥٪)	(١٠٣٧٪)	(٩٩٦٪)	(٩٩٩٪)	(٩٩٤٪)
٢- التضامن الاسلامي	(١١٢٤٪)	(١١٢٪)	(١٠٨٪)	(١٠٥٪)	(١٠١٪)	(٩٥٤٪)
٣- الاسلامي السوداني	(١١٦٨٪)	(١١٤٪)	(١١٢٪)	(١٠٥٩٪)	(١٠٤٤٪)	(٩٨٥٪)
٤- التنمية التعاوني	(١١٠٦٪)	(١٠٦٪)	(١٠٢٧٪)	(١٠١٣٪)	(١٠٣٪)	(١٠٣٪)
٥- البركة الاسلامي	(٢٣٨٪)	(١٥١٤٪)	(١٥١٪)	(١١٤٧٪)	(١٠١٦٪)	(٨٩٢٪)
٦- الاسلامي لغرب السودان	*	(١٢٠٣٪)	(١١٠٥٪)	(١١٢٪)	(١٠٧٪)	(١٠٢٪)
٧- متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية	(١٣٩٪)	(١١٩٪)	(١١٥٪)	(١٠٦٪)	(١٠٣٪)	(٩٨٪)
٨- النسبة في الجهاز المصرفي السوداني	(١١٩٪)	(١٣٧٣٪)	(١٠٧٪)	(١٠٢٢٪)	(٩٩٪)	(٩٨٪)

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية في الفترة (١٩٨٤ م -

١٩٨٩ م) . وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٨٩ م ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

* عدم توفر البيانات .

جدول رقم (٩)

نسبة النقدية الى الودائع في المصارف الاسلامية السودانية وفي الجهاز المصرفي
السوداني في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) . (١)

البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١- بنك فيصل الاسلامي	(٢٤٨٪)	(٥٨٦٪)	(٤٥٧٪)	(٥٠٧٪)	(٤٢٢٪)	(٣١٨٪)
٢- "التضامن الاسلامي	(٧٦٢٪)	(١١٥٪)	(١٠٥٢٪)	(٩٢٢٪)	(٩١٣٪)	(٦٧٥٪)
٣- "الاسلامي السوداني	(٥٩٧٪)	(٨٢٥٪)	(٧٩٧٪)	(٩٢١٪)	(٦٩٪)	(٥٢٧٪)
٤- "التنمية التعاوني	(٧١٨٪)	(٦٩١٪)	(٦٢٧٪)	(٨٩٥٪)	(٤٧٨٪)	(٤٦٢٪)
٥- "البركة الاسلامي	(١٢٩٪)	(١٣٠٪)	(٩٤٪)	(٩٣٪)	(٥٧٤٪)	(٤٩٪)
٦- الاسلامي لغرب السودان	*	(٧٨٪)	(٧٤٥٪)	(٧٨٧٪)	(٥٦٪)	(٦٥٦٪)
٧- متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية	(٨٠٣٪)	(٨٨٨٪)	(٧٧٪)	(٨٢٧٪)	(٦٠٦٪)	(٥٢٪)
٨- النسبة في الجهاز المصرفي السوداني	(٤٨٧٪)	(٦٧٨٪)	(٥٥٦٪)	(٤٦٪)	(٣٧٣٪)	(٥٥٤٪)

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية في الفترة ١٩٨٤ م -
١٩٨٩ م . وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٨٩ م ، ص
* عدم توفر بيانات .

وقد يرجع انخفاض نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات في أكثر من نصف المصارف الإسلامية السودانية كذلك الى اثر قانون الضرائب لعام ١٩٨٦ م الذى فرض فئات ضريبية مرتفعة جدا على أرباح الاعمال وفرق بين الشركات والمصارف وفرض فئات ضريبية على المصارف تصل في حدودها القصوى الى ٧٠٪ من صافي أرباح المصارف . (١) وهذا القانون الذى يعتبر على العموم مجحفا قد يكون أدى بإدارات المصارف التجارية ومنها الإسلامية الى محاولة التكييف معه بعدم الاعتماد في النفقات الادارية والعمومية . وذلك على أساس ان الضريبة تفرض على صافي الأرباح بعد خصم جميع التكاليف بما فيها المصروفات الادارية والعمومية .

جدول رقم (١٠)

نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات في المصارف الإسلامية السودانية ومصارف القطاع الحكومي في السودان في الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٩م . (٢)

السنوات		البيان					
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤		
(١٩٢٪)	(١٥٪)	(٢٣ر٥٪)	(٣٢٪)	(٤٦٪)	(٤٧ر٤٪)	١- بنك فيصل الاسلامي	
(٥٤٪)	(٤٣ر٤٪)	(٤٤٪)	(٥٥٪)	(٥٩ر٣٪)	(٥٤ر٧٪)	٢- بنك التضامن	
(٥٩ر٥٪)	(٥١٪)	(٢٨ر٤٪)	(٤٦ر٧٪)	(٥٩ر٦٪)	(٢٧ر٤٪)	٣- بنك الاسلامي السوداني	
(٤٨ر٧٪)	(٢٩ر٧٪)	(٣٥٪)	(٢٥ر٦٪)	(٥٠ر٥٪)	*	٤- بنك التنمية التعاوني	
(٤٥ر٥٪)	(٦٦ر٧٪)	(٥٩ر٦٪)	(٥٨ر٧٪)	(٥٩ر٥٪)	(٢٣ر٣٪)	٥- البركة السوداني	
(٣٢ر٧٪)	(٢٨٪)	(٣١ر٦٪)	(٢٥ر٧٪)	(٣٤٪)	*	٦- الاسلامي لغرب السودان	
(٤٣ر٣٪)	(٣٩٪)	(٣٧٪)	(٤٠ر٦٪)	(٥٢٪)	(٣٨ر٢٪)	متوسط النسبة في المصارف الاسلامية السودانية	
*	*	*	*	(٤٢ر٣٪)	(٢٦٪)	١- بنك الخرطوم	
*	*	*	*	(٦١٪)	(٥٨ر٤٪)	٢- بنك الوحدة	
*	*	*	*	(٦٢٪)	(٤٤ر٣٪)	٣- التجاري السوداني	
*	*	*	*	(٥٠ر٧٪)	(٧١٪)	٤- بنك النيلين	
*	*	*	*	(٥٤٪)	(٥٠٪)	متوسط النسبة في المصارف الحكومية السودانية	

(١) قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦م ، الجدول الثالث ، فئات الضريبة القسم (أ)

المادة - ٢٩ - .

(٢) المصدر: التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والحكومية فى السنوات المذكورة .

(*) عدم توفر البيانات .

٢ - نسبة صافي الربح الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية :

تحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الربح قبل خصم الزكاة والضرائب واستحقاق ودائع الاستثمار على مجموع الميزانية .

ويلاحظ أن أعلى نسبة كانت في بنك البركة السوداني وقد تراوحت مابين (٥٤٪) - (٣٢٪) في الفترة (١٩٨٥م - ١٩٨٩م) ويليه في الترتيب كـل من بنك التضامن والبنك الاسلامي السوداني على نفس الدرجة تقريبا . ويأتي بعد ذلك بنك فيصل الاسلامي السوداني في المركز الرابع ثم كل من بنك التنمية التعاوني الاسلامي والبنك الاسلامي لغرب السودان .

ويلاحظ في عام ١٩٨٤م أن نسبة صافي الربح الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية تقل قليلا عن مثيلاتها في معظم المصارف الاسلامية العالمية وذلك للظروف التي سبق ذكرها وهي ظروف السياسة النقدية الانكماشية التي رفعت من نسب السيولة لدى هذه المصارف سواء كانت السيولة القانونية بحكم الانظمة أو السيولة الفعلية بسد منافذ الاستثمار . بالاضافة الى المعدلات المرتفعة من الضرائب وارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني والمعوقات الأخرى التي تعرقل حركة الاستثمار في البلاد . هذا من جانب مناخ الاستثمار غير المواتي في السودان ومن جانب آخر يلاحظ حداثة نشأة أغلب المصارف الاسلامية السودانية في عام ١٩٨٤م . فقد زاول كل من بنك البركة والاسلامي لغرب السودان نشاطهما لأول مرة في مارس ، أغسطس ١٩٨٤م على التوالي أما بقية المصارف الاسلامية السودانية الأخرى فقد مارست نشاطها المصرفي خلال عام ١٩٨٣م (باستثناء بنك فيصل الاسلامي السوداني) .

وقد كان لهذه العوامل أثرها في انخفاض متوسط نسبة صافي الربح الى اجمالي الموارد في هذه المصارف الذي بلغ (٢٪) بينما بلغ (٣٩٪) في المصارف الاسلامية على مستوى العالم في عام ١٩٨٤م . (١)

أما في عام ١٩٨٥م فيلاحظ ارتفاع متوسط النسبة المذكورة في المصارف الاسلامية السودانية عن متوسطها في المصارف الاسلامية على مستوى العالم . حيث وصل فيها الى (٤٪) بينما كان في المصارف الاسلامية الأخرى حوالي (٣٨٪) (٢)

(١) انظر المؤشرات المالية في المصارف الاسلامية ، ص ٣٤ .

(٢) المؤشرات المالية في المصارف الاسلامية ، ص ٣٤ .

أما في المقارنة على مستوى المصارف التجارية في السودان فتنبثق نفس الملاحظات السابقة فقد بلغ متوسط النسبة في المصارف الإسلامية السودانية في عام ١٩٨٤م (٢٪) بينما كان في مصارف القطاع العام الحكومية في السودان حوالي ٤٨٪ . أما في عام ١٩٨٥م فقد بلغ في الإسلامية السودانية (٤٪) وكذلك في المصارف الحكومية .

ويمكن القول بناءً على ما سبق أن نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموارد باعتبارها مؤشراً يقيس إنتاجية رأس المال تعد مرتفعة في المصارف الإسلامية السودانية ولا تقل عن مستواها في مصارف القطاع الحكومي في السودان . وهذه الأخيرة تعد مصارف عريقة جداً في العمل المصرفي ولها رصيد واسع من الخبرة والتجربة يرجع بعضها إلى بدايات هذا القرن . (١)

ومن ناحية أخرى تتمتع مصارف القطاع العام في السودان بمآزرة بكل وتحيز السياسة الائتمانية لبنك السودان (المصرف المركزي) . حيث تعفي هذه السياسة مصارف القطاع الحكومي من الأوامر الملزمة بالدخول في مجال التمويل التنموي متوسط وطويل الأجل وهو مجال كثير المخاطر يتسم بانخفاض معدل دوران رأس المال وبطء العائد . وفي الوقت ذاته تفسح لها المجال في التمويل التجاري قصير الأجل الذي يتسم بسرعة دوران رأس المال وارتفاع العائد . بينما تلزم هذه السياسة المصارف الإسلامية السودانية وغيرها من مصارف القطاع الخاص بالدخول في مجال التمويل التنموي وتقيدتها بسقوف ائتمانية ضيقة في مجال التمويل التجاري . (٢)

(١) مثل بنك باركليز البريطاني (١٩١٣م) الذي أمم وسمي بنك الخرطوم . والبنك العثماني (١٩٤٦م) الذي سمي بعد التأميم بنك الوحدة ، وبنك الكسرى ليونيه الفرنسي (١٩٥٣م) - بنك النيلين - والبنك التجاري السوداني في عام (١٩٦٠م) .

(٢) تتراوح النسبة التي يجب توجيهها للتمويل التنموي متوسط وطويل الأجل لمصارف القطاع الخاص والإسلامية مابين (١٠٪) و (٣٥٪) من جملة السقوف الائتمانية المسموح بها لهذه المصارف . وذلك في الفترة (١٩٨٤م - ١٩٨٧م) ومابين (٥٪) و (٢٠٪) فقط لمصارف القطاع الحكومي في الفترة نفسها وتتراوح نسبة التمويل التجاري لمصارف القطاع الخاص والإسلامية في (٦٥٪) فقط .

انظر بنك السودان ، منشورات السياسة الائتمانية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤م .

١٩٨٦/١١/٨ م ، ١٩٨٧/١١/٢١ م .

جدول رقم (١١)

نسبة صافي الربح الى اجمالي الموارد في المصارف الاسلامية السودانية وفي

المصارف الحكومية في السودان في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ م . (١)

السنوات	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	البيان
١- بنك فيصل الاسلامي	(٢ %)	(٣٨ %)	(٢ %)	(٢٢ %)	(١ %)	(١ %)	
٢- بنك التضامن الاسلامي	(٤٢ %)	(٣٦ %)	(٣٩ %)	(٢٤ %)	(٢٧ %)	(٤٤ %)	
٣- بنك الاسلامي السوداني	(١٥ %)	(٣٣ %)	(٣٩ %)	(١٣ %)	(٣٧ %)	(٥٤ %)	
٤- بنك التنمية التعاوني	(*)	(٥١ %)	(٢٨ %)	(٢٥ %)	(٢ %)	(٤ %)	
٥- بنك البركة السوداني	(٠٤ %)	(٥٤ %)	(٤٢ %)	(٣٦ %)	(٣٢ %)	(٢٩ %)	
٦- الاسلامي لغرب السودان	*	(٢٩ %)	(١٦ %)	(٢٥ %)	(٢ %)	(٣٢ %)	
متوسط النسبة	(٢ %)	(٤ %)	(٣ %)	(٢٢ %)	(٢٤ %)	(٣٥ %)	
٧ - بنك الخرطوم	(٣ %)	(٢٦ %)	*	*	*	*	
٨ - بنك الوحدة	(٥٥ %)	(٤٧ %)	*	*	*	*	
٩ - التجاري السوداني	(٢٨ %)	(٤٥ %)	*	*	*	*	
١٠- بنك النيلين	(٨ %)	(٤٤ %)	*	*	*	*	
متوسط النسبة	(٤٨ %)	(٤ %)					

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية في الفترة ١٩٨٤ م -

١٩٨٩ م . التقارير السنوية للمصارف القطاع العام الحكومية في عام

١٩٨٤ م - ١٩٨٥ م .

* بيانات غير متوفرة .

المبحث الثالث

السياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية

سوف نتناول مسائل هذا البحث من خلال النقاط الاساسية التالية :-

(أ) سياسة الاقراض وسياسة الاستثمار فى المصارف التجارية التقليدية .

يعتبر الاقراض هو المجال الحيوى للمصارف التجارية التقليدية والخدمة الاساسية التى تقدمها للعملاء والمصدر الاول لربحياتها . بينما تقوم بتوجيه جزء من اموالها الفائضة عن حاجة الاقراض الى الاستثمار المصرفى باعتباره احد المنافذ الاساسية التى تستحوذ على جزء من أموال المودعين بغرض انتهاز فرص منتجة تتضمن الحصول على أصول تدر عائدا صافيا للمصرف التجارى وفى الوقت ذاته الاحتفاظ باحتياطيات مدعمة للسيولة وقابلة للتحويل الى نقود بحيث يمكن بيع هذه الاصول بدون خسارة تذكر .

ونظرا لهذا المفهوم فان سياسات التمويل الاستثمارى فى المصارف التجارية التقليدية تنقسم الى قسمين اساسيين هما :-

١ - سياسة الاقراض :

تقوم ادارة المصرف التجارى بوضع سياسة مكتوبة فى شكل مجموعة من القواعد العامة التى ترشد المسؤولين عند التنفيذ الفعلى . وذلك عن طريق تحديد حدود وشروط منح القروض وسلطات منحها فى المصرف . اى ان سياسة الاقراض فى المصرف التجارى تحدد أنواع القروض التى يمكن ان يمنحها المصرف وانواع الضمانات التى يقبلها من العملاء بحيث تضمن له استرداد حقوقه . هذا فضلا عن تحديد هذه القواعد لاجل القروض (المدي الزمنى للاقراض) كما تحدد هذه القواعد الشروط والمواصفات الخاصة بالمقترضين وامكانيات السداد والتحصيل . وذلك مع الاخذ فى الحسبان السلطات التقديرية الممنوحة للوحدات والمستويات الادارية المختلفة فى المصرف التجارى (الادارات ... الفروع ... الخ) لتنفيذ سياسة الاقراض وفق صلاحيات محددة . ويقوم بتنفيذ هذه السياسة فى المصارف التقليدية ما يعرف بـ ادارة الائتمان . (١)

(١) د. طلعت أسعد عبد الحميد ، ادارة البنوك ، مدخل تطبيقى ، ص ١٣١/١٣٢ ، .

د. سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .

٢ - سياسة الاستثمار :

يقوم مجلس الادارة فى كل مصرف باصدار سياسة عامة للاستثمار يلتزم بها المنفذون ، وتهدف هذه السياسة الى تعريف وتوصيف اهداف المصرف فيما يتعلق بادارة السيولة وادارة الاستثمار ، وتحديد نطاق وحدود السلطات الممنوحة لمدير الاستثمارات فى المصرف . وتعد هذه السياسة بمثابة مرشد للعمـل والتنفيذ ، وهى الأساس الذى يتم عليه تقييم أعمال ادارة الاستثمار فى المصرف .

وتهدف سياسة الاستثمار فى المصرف الى دراسة البدائل الاستثمارية المتاحة فى مختلف المجالات ، ومقارنة هذه البدائل فى ضوء حجم المخاطرة لكل بديل وذلك بهدف وضع ترتيب أمثل للاستثمارات فى القطاعات المختلفة وبما يوائم بين تحقيق أكبر واسرع عائد ممكن للمنشأة . (٢)

ب - السياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية :-

نظرا لغياب اداة سعر الفائدة وبالتالى غياب عملية الاقراض نفسها فى المصارف الاسلامية فان الفروق بين سياسة الاقراض وسياسة الاستثمار تختفى فى هذه المصارف وتحل محلها سياسة واحدة هى التى نطلق عليها السياسة التمويلية ، او سياسة التمويل الاستثمارى .

ويعد النشاط التمويلى فى المصارف الاسلامية السودانية العمود الفقرى الذى تدور حوله المناشط الاخرى لهذه المصارف ، حيث انه يمثل الوعاء الذى تجتمع فيه معظم حصيلة كسبها فى نهاية كل عام مالى . ومن هنا تكمن تتضح مؤشرات النجاح او الاخفاق . واستشعارا من ادارات هذه المصارف لهذه الاهمية العظمى فقد حرصت على ان تضع بعض المؤشرات او المعايير الأساسية لسياساتها التمويلية كل عام وهذه السياسة التى توضع ويتفق عليها ليست سياسة جامدة أو قطيعة واجبة الاتباع فى تفاصيلها ولكنها موجهات مرنة تتصرف فى اطارها الادارات التنفيذية مراعية تحقيق الفائدة حسب الظروف والمتغيرات المحيطة بالحدث وقت وقوعه .

(١) د. طلعت اسعد عبدالحميد ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

د. سيد الهوارى ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

وبناءً على ذلك يمكن القول ان السياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية هى مجموعة القواعد والضوابط العامة المنظمة لاسلوب وطريقة التمويل الاستثمارى بهدف استخدام الموارد المتاحة لديها أكفأ استخدام ممكن بما يتمشى مع المصلحة العامة وتحقيق الاهداف المحددة لهذه المصارف .

وبصفة عامة فان الموجهات الاساسية للسياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية تتمثل فى الموجهات التالية :-

(أ) السياسة الائتمانية العامة للدولة التى يضعها بنك السودان باعتباره المصرف المركزى .

(ب) عقود التأسيس والقوانين والانظمة الاساسية للمصارف الاسلامية السودانية .

وبناءً على تلك الموجهات العامة فان الموضوعات الاساسية التى تشتمل عليها السياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية تتمثل فى ماياتى:

(أولاً) المجالات الاساسية التى حددتها عقود تأسيس وانظمة هذه المصارف والقطاعات الاقتصادية التى حددتها مجالس ادارتها ليتم توجيه الموارد المالية نحوها وفق نسب معينة . وذلك بما يتمشى مع السياسة الائتمانية العامة للدولة . ويدخل فى ذلك تحديد اجمال التمويل من قصير ومتوسط وطويل الاجل مع تحديد المدى الزمنى لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية او لكل نوع من انواع العمليات الاستثمارية بحيث لا تتجاوز المدى الزمنى المحدد لها .

(ثانياً) توزيع الموارد المالية المتاحة لديها ليتم توجيهها واستثمارها وفق نسب محددة تخصص لكل أسلوب من اساليب التمويل الشريعة المطبقة .

(ثالثاً) وضع هوامش محددة من صافى الارباح لتعطى للعملاء نظير مشاركتهم فى الادارة . وذلك فى عمليات المشاركة والمضاربة . بالاضافة الى تحديد هوامش الارباح فى عمليات المراوحة . ويدخل فى ذلك تحديد حصص المشاركة فى رأس المال فى عمليات المشاركة تختلف نسبها باختلاف القطاعات الاقتصادية الممولة .

(رابعاً) تحديد الضمانات التي يجب قبولها من العملاء لتغطية اعمال التعدى والتقصير ولحفظ اموال المصارف من الضياع .

وقبل الدخول فى عرض تفاصيل ومكونات السياسة التمويلية فى كل مصرف من مجموعة المصارف الاسلامية السودانية لابد من توضيح الملاحظات التالية :-

١ - حاولت تصنيف معطيات السياسة التمويلية فى كل مصرف من هذه المصارف وفقاً لاسس موحدة تمكن من اجراء مقارنات مفيدة بين مكونات السياسة المختلفة لهذه المجموعة من المصارف . ولكن نظرا لاختلاف أسس تصنيف مكونات السياسات المختلفة فى معظم المصارف وجدت من الصعب اخضاع المجموعة للمقارنة طبقا لاسس موحدة .

وعلى سبيل المثال بينما تقوم بعض المصارف بتصنيف المستثمرين حسب امكانياتهم المالية الى ثلاث فئات (صغار - متوسطون - كبار) لا تقوم مصارف اخرى بهذا التصنيف . وبينما تقوم بعض المصارف بترتيب الضمانات المقبولة وفق نظام محدد تقوم مصارف اخرى باهمال هذه الناحية او عدم توضيح موقفها بشأنها . وينطبق الشيء نفسه على موضوع تحديد السلطات التقديرية الممنوحة لكل مستوى من المستويات الادارية وبدرجة اقل على موضوع توزيع الموارد المالية حسب الصيغ الشرعية المعمول بها .

٢ - رفضت ادارات بعض المصارف اعطاء معلومات اساسية عن سياستها التمويلية باعتبارها سرا من أسرار اعمالها التجارية وخوفا من تسريبها بطريقة او اخرى لمصارف منافسة او لجهات معادية متربصة بها . وذلك مثل تحديد هوامش الادارة فى عمليات المشاركة والمراوحة وهوامش الارباح فى عمليات المراوحة ومثل توضيح الضمانات المقبولة وترتيبها وفق نظام معين او نسب محدده ... الخ .

وقد كان للمناخ السياسى والاقتصادى والاستثمارى المضطرب فى الفترة محل الدراسة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) دوره الكبير فى ارتيـاب ادارات هذه المصارف وشكها وتحفظها تجاه كل ما يتعلق بالمعلومات الخاصة باعمالها ونشاطها . ولاسيما اثناء الملاحقة والحمـلات

الاعلامية والسياسية والقضائية التى تعرضت لها فى تلك الفترة .
وبصفة عامة ونظرا لتشابه هذه المجموعة من المصارف الاسلاميــــــــــــة
السودانية فى الكثير من الخصائص ولوجودها فى بيئة اقتصادية واحــــــــــــده
ولخضوعها لنفس معطيات المناخ الاستثمارى ولتأثرها ببعضها البعض وتقاربها
فى رصيد الخبرة والتجربة يمكن القول ان الاسس التى تحكم وضع سياساتها
التمويلية تكاد تكون واحدة .

ومن ثم تأتى هذه السياسات فى كثير من الاحيان متطابقة الى حد كبير .
وربما يكون من المفيد قبل الدخول فى عرض ومناقشة مكونات هذه السياسات
أن نستحضر ظروف بدايات عمل الغالبية العظمى من هذه المصارف حيث انها قد
بدأت نشاطها المصرفى (فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ م) باستثناء بنك فيصل الاسلامى
السودانى (وبنك السودان (المصرف المركزى) يصدر منشورات متتاليــــــــــــة
يشدد فيها على الالتزام القاطع بالسقوفات الائتمانية مصحوبة بالسياســــــــــــة
الائتمانية العامة مضافا الى ذلك ما طرأ على المناخ الاقتصادى مــــــــــــن
متغيرات اقتصادية كان لها وقعا سلبيا على نشاط المؤسسات الاقتصادية عامه
والمصارف بصفة خاصة . (١) ومع كل هذه الصعوبات كانت بداية عمل هــــــــــــذه
المصارف وقد كانت مطالبة بتأسيس قواعد جديدة فى العمل المصرفى وتدريب
الكادر البشرى ثم التعرف على مجالات العمل والعملاء لاول مرة .

وقد كانت اهم معالم السياسة الائتمانية فى الفترة محل الدراســــــــــــة
(١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) مايلى :-

١ - وضع بنك السودان حدا أعلى لاجمالى التمويل الذى يمنحة كل مصــــــــــــرف
تجارى لعملائه بحيث لا يتجاوز التمويل هذا الحد . ويقل هذا الحد
كثيرا عن حجم الموارد المالية لدى المصارف التجارية .

٢ - فى عام ١٩٨٤م قرر بنك السودان الا تقل نسبة التمويل التنموى متوسط
وطويل الاجل عن (١٠ ٪) من حجم السقف الائتمانى المحدد لمصارف القطاع
الخاص ومنها الاسلامية . وقد تم رفع هذه النسبة فى عام ١٩٨٥م لتصل

(١) حيث تم تخفيض القيمة الخارجية للجنيه السودانى خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٥م)
بنسبة (٤٦٪) سنويا فى المتوسط ، وتم فرض ضرائب على ارباح المصارف تصل
الى (٧٠٪) ، انظر بنك السودان ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٥م ، ص ٣٩ .
قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦م ، المادة - ٢٩ - .

الى (٢٥٪) ثم خفضت فى سبتمبر من نفس العام بحيث لا تقل عن (١٥٪) . وفى عام ١٩٨٦م رفعت النسبة بحيث لا تقل عن (٣٥٪) من السقف الائتمانى المحدد لكل مصرف من مصارف القطاع الخاص .

٣ - تحديد التسهيلات قصيرة الاجل فى حدود (٦٥٪) من السقف الائتمانى المحدد لكل مصرف خاص ليتم توزيعها على :

- (٣٠ ٪) لتمويل المصادرات .
- (٢٥ ٪) رأس المال العامل فى الصناعة .
- (١٠ ٪) الواردات والتجارة المحلية .

٤ - فى حالة اخفاق مصارف القطاع الخاص فى الاحتفاظ بنسبة التمويل ———
التموى فى الحدود المقررة وهى (٢٥ ٪) من اجمالى السقف الائتمانى المحدد لها ينبغى الا تتجاوز تمويلاتها قصيرة الاجل نسبة (٦٥٪) ويعنى ذلك تشديد الضغط على تمويل النشاط التجارى وتقليصه فى ———
(١٠ ٪) فقط من السقف المحدد .

ونظرا لقلّة المشروعات التنموية المدروسة ولعدم تمكن المصارف الاسلامية السودانية من الدخول فى تمويل متوسط وطويل الاجل ———
سنواتها الاولى فقد كان ذلك يعنى عمليا قفل منافذ التحرك التجارى وتعطيل استخدام ما يزيد عن ثلث المبلغ المسموح لها باستخدامه ———
ولا نقول ارسدها التى تزيد عن ذلك كثيرا .

٥ - رفع الهامش على الاعتمادات المستندية الى (٤٠ ٪) من قيمة السلع الاساسية المسموح باستيرادها وتعرف بالسلع ذات الاسبقية الاولى ومحددة ب ٢٢ سلعة . اما السلع الاخرى فيرفع الهامش على اعتماداتها ———
المستندية الى (١٠٠ ٪) من الموارد المحلية الخاصة بالعميل .

٦ - محظور على المصارف التجارية تقديم اى تمويل للانشطة التالية :-

- أ - تمويل شراء العملات الاجنبية .
- ب - الاراضى والعقارات .
- ج - الاغراض الشخصية (١) .

(١) بنك السودان منشورات السياسة الائتمانية فى التواريخ التالية :

- ١٧ اكتوبر ١٩٨٤م - ١١ فبراير ١٩٨٥م - ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥م -
- ٨ نوفمبر ١٩٨٦م - ٢١ نوفمبر ١٩٨٧م .

أولاً: المجالات الأساسية والقطاعات الاقتصادية وأجال التمويل في المصارف
الاسلامية السودانية

١٩٧٩م ، ص ٣٠ .

وبصفة عامة استهدفت هذه السياسة التركيز على التمويل قصير الاجل
الاقل مخاطرة الذى يتسم بارتفاع معدل الربحية وسرعة دوران رأس المال فى
المجاليين التجارى ورأس المال العامل فى الصناعات القائمة .

وفى عام ١٩٨٠ م بدأ بنك فيصل الاسلامى السودانى الدخول فى مجال
التمويل متوسط الاجل لقطاع الحرفيين وصغار المستثمرين . وقد كانت اهم
معالم سياسته التمويلية فى تلك الفترة مايلى :-

- (أ) تتراوح فترة التمويل من سنتين الى ثلاث سنوات .
(ب) يتقاضى المصرف ارباحا تتراوح ما بين (١٠ ٪) و (١٥ ٪) من حجم
التمويل (١) .

اما فى عام ١٩٨٣ م وما تلاه فقد بدأت سياسته التمويلية تتجه للتوسع
فى التمويل متوسط وطويل الاجل وتقليص حجم التمويل التجارى . وقد كانت
مكونات سياسته التمويلية فى تلك الفترة وحتى الان كما يلى :-

- (أ) تخفيض السقف الفرعى المخصص للتجارة المحلية استجابة لمتطلبات
السياسة الائتمانية فى منع تمويل او تخزين كثير من السلع وتحجيمها
للتحويل فى هذا القطاع .

- (ب) تخصيص (٥٠ ٪) من جملة التمويل للاستثمارات قصيرة الاجل ، (٤٠ ٪)
منها لمتوسطة الاجل ، و (١٠ ٪) من الاجمالى لتمويل الحرف
والصناعات الصغيرة (٢) .

- (ج) تم تحديد مدى زمنى او دورة استثمارية لتنفيذ مختلف عمليات الاستثمار
على النحو التالى

- ١ - المحاصيل (تجارة محلية ، شراء وبيع) من ٤ الى ٦ أشهر .
- ٢ - تمويل تشغيلى (رأس مال عامل) وبصفة خاصة معاصر ومصانع الزيوت
من ٦ - ٨ أشهر .
- ٣ - الاستيراد على اساس تسليم مستندات ٤ أشهر .
- ٤ - داخل القطر ٦ أشهر .

(١) بنك فيصل الاسلامى السودانى ، تقرير مجلس الادارة للاجتماع السنوى العادى

للمساهمين ، ١ مايو ١٩٨١ م ، ص ٩ .

(٢) بنك فيصل الاسلامى السودانى ، التقارير السنوية للاعوام ، ١٩٨٤ م ، ص ٧ ،

١٩٨٧ م ، ص ١٣ .

٤ - تجارة داخلية اخرى (تخزين - جملة الى تجزئة)

من ٤ الى ٦ أشهر .

(د) زيادة السقف التمويلي المخصص لتمويل الحرفيين لربحيته العالية

وتمشيہ مع سیاسة بنك السودان •

(هـ) بما ان لبنك فيصل الاسلامى السودانى مصلحة كبيرة فى الارتباط بحركة

المصادر لتحصيل ديونه على بنك السودان استقر العزم على تصدير الذرة

والسمسم والاهتمام بتصدير السلع الهامشية .

(و) تمويل مشروعات زراعية مطرية صغيرة يمتاز اصحابها بالامانة والخبرة .

(ز) توزيع الاستثمار الزراعي على مناطق مختلفة لتوزيع المخاطر . وذلك

بتنوع الاستثمار الزراعي بتمويل المشروعات المروية بالرى الصناعى

والمحاصيل البستانية ومزارع الخضر وتسمين الماشية لضمان دخل ثابت

يغطي اضطراب ايراد الزراعة المطرية .

(ح) لارتباط قطاع رأس المال التشغيلي لمصانع ومعارض الزيوت بقطاع التجارة

المحلية ونظرا لتوفر المواد الخام المحلية وامكانية التسويق الكبيرة

فيجب الدخول في تمويل شراء الحبوب الزيتية (السمسم - البذرة -

القول السوداني) على اساس المشاركة مع مراعاة دخول اسواق المحاصيل

مبكرين للاستفادة من انخفاض الاسعار فى مواسم الحصاد. (١)

٢ - مجالات التمويل الاستثماري وآجاله في بنك التضامن الاسلامي .

تم وضع اول سياسة تمويلية لبنك التضامن الاسلامى فى عام ١٩٨٥م تدور

حول المحاور التالية :-

(١) السقف الاشتمايى المحدد له من بنك السودان .

(ب) سرعة ومتابعة تصفية العمليات الاستثمارية القائمة بقصد تدوير رأس

• ماں العمليات الاستثمارية

(ج) الاستجابة للاولويات التي تحددها السياسة الائتمانية لبنك السودان

• حسب الامكان

(د) الموازنة بين الاستثمارات التنموية متوسطة وطويلة الاجل والاستثمارات

التجارية • لان النوع الاول بطبيعته بطيء الدوران كبير المخاطر

(١١) بنك فيصل الاسلامى السودانى ، خطة الاستثمار لعام ١٩٨٧ م .

فيما يتميز النوع الثانى بسرعة دورانه وضمان عوائده .
وقد تم توزيع السقف التمويلي المحدد له بين القطاعات المختلفة على النحو
التالى :-

١ -	التجارة المحلية (٤٠ ٪)	٠
٢ -	الصادر (٢٥ ٪)	٠
٣ -	القطاع الصناعى (رأس مال عامل) (١٠ ٪)	
٤ -	القطاع الزراعى (١٠ ٪)	٠
٥ -	قطاع الخدمة بما فيها النقل (١٥ ٪)	
	الجملة (١٠٠ ٪)	(١)

وفى السنوات الاخيرة اخذت السياسة التمويلية فى بنك التضامن الاسلامى
تحدد فترات زمنية لتنفيذ مختلف العمليات الاستثمارية على النحو التالى :
(أ) العمليات التجارية (تجارة محلية - صادر - وارد) فى حدود ٣ أشهر .
(ب) رأس المال العامل (صناعى - زراعى - خدمات) فى حدود ٦ أشهر .
(ج) العمليات التنموية أكثر من عام .

٣ - مجالات التمويل الاستثمارى وآجاله فى بنك التنمية التعاونى الاسلامى .

ان الهدف الاساسى من التمويل الاستثمارى الذى يسعى له هذا المصرف
هو دعم وتنمية وتطوير القطاع التعاونى فى السودان . وذلك بتقديم الاموال
والعون الفنى والادارى فى نشاطاته الاقتصادية المختلفة .

وانطلاقا من هذا الهدف الاستراتيجى فان السياسة التمويلية لبنك

التنمية التعاونى الاسلامى تتشكل كما يلى :-

(أ) استغلال كل الموارد المتاحة حتى تصبح كل الاستخدامات موجهة نحو
التمويل التعاونى بنسبة (١٠٠ ٪) حسب تدرج الاهمية مع توفر مقومات
تنويع الانشطة الاقتصادية والالتزام بتوجيهات المصرف المركزى .

(١) بنك التضامن الاسلامى ، ادارة الاستثمار ، تقرير النشاط الاستثمارى
فى الربع الاول من العام الاستثمارى ١٩٨٦ م .

(ب) تنوع الأنشطة الممولة لتشمل : الزراعة - الصناعة - النقل والترحيل والتخزين - الحرف - الخدمات - الاستيراد والتصدير - التجارة المحلية .

(ج) الى ان يصل التمويل للقطاع التعاونى بنسبة (١٠٠ ٪) من الاستخدام المتاحة يدخل المصرف فى استثمارات مع القطاع الخاص ويركز على تلك الاستثمارات التى تخدم الحركة التعاونية فى اى صورة . وان تكون تلك الاستثمارات قصيرة الاجل وذات عائد كبير وقليلة المخاطر وبضمانات معقولة لتقوية قاعدة المصرف المالية .

(د) التركيز على تمويل الصادرات مع القطاع الخاص لجلب النقد الاجنبى للاستفادة منه فى استيراد احتياجات الحركة التعاونية ولاسيما المعدات والالات الزراعية والصناعية والحرفية ومدخلات الانتاج الزراعى والصناعى .

(هـ) توفير السلع والخدمات الاساسية للمواطنين وبصفة خاصة للتعاونيين .
(و) الموازنة بين الاستثمارات قصيرة الاجل والاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل بحيث لا تزيد الاستثمارات طويلة الاجل عن نصف رأس مال المصرف .
بالاضافة الى الموازنة بين الاستثمارات الاقل ربحية وأكثر مردودا اجتماعيا بالافر ربحية ، وبين الاستثمارات ذات المخاطر الكبيرة وذات المخاطر المنخفضة ، وبين الاستثمارات فى المناطق والاقاليم المتخلفة والمتقدمة .

(هـ) يكون المدى الزمنى لتنفيذ العمليات كما يلى :-

١ - المواد التموينية ومواد البناء : لاتتعدى فترة السداد ٣ أشهر مع تجنب التخزين خوفا من ارتفاع الاسعار .

٢ - مدخلات الانتاج : ترتبط فترة السداد بميعاد الانتاج (الحصاد فى الزراعة - تجهيز المنتج النهائى فى الصناعة والحرف) .

٣ - المعدات والالات والسيارات ترتبط فترة السداد بصافى التدفق النقدى للاصل . (١)

(١) بنك التنمية التعاونى الاسلامى ، سياسة الاستثمار ، اغسطس ١٩٨٣ م .

٤ - مجالات التمويل الاستثمارى وآجاله فى البنك الاسلامى السودانى .

- اجاز مجلس ادارة البنك الاسلامى السودانى لائحة السياسة الاستثمارية للمصرف فى فبراير ١٩٨٥ م وتستهدى بالموجهات التالية :-
- (أ) الاسهام فى دعم وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية والمناطق .
- (ب) الموازنة بين الاستثمارات الاقل ربحا واكثر مروءة اجتماعياً
- بالاستثمارات الاوفر ربحاً وعائداً اقتصادياً .
- (ج) مراعاة التوازن والتنوع فى الاستثمارات بين :-
- ١ - قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ... الخ .
 - ٢ - اقاليم ومناطق السودان المختلفة .
 - ٣ - الريف وشبه الريف والحضر .
 - ٤ - احتياجات التمويل التجارى والتشغيلى والاستثمارى متوسط الاجل وطويله .
- (د) دعم السياسات الاقتصادية والمالية للدولة .
- (هـ) الاهتمام بمغار الحرفيين وصغار المستثمرين واصحاب الاعمال الصغيرة لتحسين ظروف معيشتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية . (١)

٥ - مجالات التمويل الاستثمارى وآجاله فى بنك البركة السودانى .

تم وضع واقرار الخطة الاستثمارية لبنك البركة السودانى فى ديسمبر من عام ١٩٨٤ م بواسطة مجلس الادارة . وفى نهاية عام ١٩٨٥ م قام مجلس الادارة بمراجعة الخطة على ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية واصدار توجيهاته بالاستمرار فيها مع اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حسن التنفيذ . ولا نعرف الكثير عن هذه الخطة (٢) سوى عبارة عامة وردت فى أحد

(١) البنك الاسلامى السودانى ، السياسة الاستثمارية والمشاريع التنموية ،

١٤٠٥/٦/٤ هـ - ١٩٨٥/٢/٢٤ م .

(٢) وذلك لرفض ادارة المصرف التعاون فى مجال اعطاء المعلومات الخاصة بسياسته الاستثمارية .

التقارير عن تأكيد الخطة على الدخول فى مجال تنفيذ المشروعات الانتاجية ذات المدى المتوسط والطويل فى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية. (١)

٦ - مجالات التمويل الاستثمارى وآجاله فى البنك الاسلامى لغرب السودان .

وضعت أول سياسة تمويلية فى أغسطس ١٩٨٤م وقد كانت أهم معالمها ومجالاتها كما يلى :-

(أ) التركيز على النشاط التجارى فى بداية العمل على ان تكون الافضلية الاولى لتجارة الصادر ثم المشاركات فى التجارة المحلية ثم تجارة الوارد . ولا بد من اقتصرها كلها على السلع الضرورية فقط .

(ب) الدخول فى تمويل رأس المال التشغيلى لمعاصر ومصانع الزيوت عن طريق اسلوب المشاركة .

(ج) الدخول فى تمويل المخازن والورش الحرفية والصناعات الخفيفة الاخرى وادى صناعة يتطلب تمويلها فترة سداد سنة واحدة .

(د) عدم الدخول فى تمويل العمل الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى فى المرحلة الاولى من بداية العمل . ورغم ذلك دخل المصرف فى تمويل مشروعات زراعية عن طريق اسلوب المشاركة .

(هـ) عدم تمويل وسائل النقل فى المرحلة الاولى من العمل ، لان تمويلها يحتاج لفترة سداد تزيد عن السنة الواحدة .

(و) يقتصر العمر الزمنى للعمليات التجارية على ثلاثة أشهر والا تزيد عن ستة أشهر فى المرحلة الاولى .

(ز) اعادة النظر فى هذه السياسة كل ستة أشهر من بداية تطبيقها. (٢)

(١) انظر بنك البركة السودانى ، تقرير مجلس الادارة للمساهمين ، لعام ١٩٨٥ م ، ص ٥٥ .

(٢) البنك الاسلامى لغرب السودان ، السياسة الاستثمارية ، أغسطس ١٩٨٤م .

- (ح) طرأ تعديل على هذه السياسة فى عام ١٩٨٨م يشتمل على الآتى :-
- ١ - الدخول فى مشروعات استثمارية ذات تأثير واسع ، مثل مشروعات تحسين البذور وتحسين النسل الحيوانى، وذلك بالاتصال والتعاون الوثيق مع الحكومات الاقليمية واجهزتها الفنية المختصة .
 - ٢ - اللجوء لبنك السودان لتمويل بعض النشاطات الحيوية خارج السقف الائتمانى المحدد .
 - ٣ - الاهتمام بصغار العملاء لاسيما صغار المزارعين والحرفيين ، والتركيز على تمويل رأس المال العامل فى الزراعة والصناعة .
 - ٤ - توجيه المزيد من الاهتمام بمناطق غرب السودان فى اطار ما امكن استكشافه من مشروعات . (١)

(ثانياً) توزيع الموارد المالية فى المصارف الاسلامية السودانية وفقاً لاساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى بنسب محددة

بصفة عامة يلاحظ عدم وجود سياسة محددة ومكتوبة لهذه المصارف تلتزم بتوزيع التمويل وفق نسب محددة حسب الصيغ الشرعية المعروفة (المضاربة ، المرابحة ، المشاركة ... الخ) وذلك باستثناء تقريباً بنك التضامن الاسلامى . وان كانت هذه المصارف تعلن فى نشراتها العامة عن التزامها باستخدام وتجريب معظم الاساليب الممكنة . وهذا بالطبع لا يمنع من وجود سياسة ما وان كانت غير مكتوبة . وهى السياسة المتبعة فعلاً والتي تظهر نتائجها فى التقارير المالية الختامية فى نهاية كل عام . واهم مكونات هذه السياسة الفعلية هى التركيز بصورة واضحة على المشاركة والمرابحة مع نسب ضئيلة جداً للمضاربة والسلم فى بعض المصارف . والاستثناء الوحيد من ذلك هو بنك التنمية التعاونى الاسلامى الذى ليس لديه سياسة معلنة فى هذا الشأن ولكن يعمل على توزيع موارده المالية على نحو متوازن وفق الاساليب الشرعية المطبقة وهى المضاربة والمشاركة والمرابحة .

(١) البنك الاسلامى لغرب السودان ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٨م ، ص ١٩ ، ٢٠

التقرير السنوى لعام ١٩٨٩ م " ص ١

وقبل الدخول فى عرض مناقشة سياسة المصارف الاسلامية السودانية فى هذا الجانب لابد من التعليق على السياسة الائتمانية لبنك السودان التى كان لها أثرها الواضح فى تشكيل ملامح السياسات التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية فى مجال اساليب التمويل الاستثمارى المطبقة فى هذه المصارف .

ولقد واجه تطبيق بعض السياسات المباشرة لبنك السودان على المصارف الاسلامية السودانية بعض الصعوبات . وذلك مثل سياسة رفع الهامش على الاعتمادات المستندية للاستيراد . اذ ألزمت هذه السياسات العملاء بدفع ما لا يقل عن (١٠٪) من قيمة الاعتماد لاستيراد مدخلات الانتاج الاساسية ، وما لا يقل عن (٤٠٪) من القيمة فى حالة استيراد السلع الغذائية الضرورية وما لا يقل عن (١٠٠٪) من قيمة الاعتماد لسلع اخرى غير مسموح باستيرادها من موارد المصارف .

ومن المعلوم فقها ان المضارب لا يجوز ان يشارك فى رأس مال المضاربة . ولذلك فان الزام العميل (المضارب) بدفع قيمة الهوامش المذكورة اعلاه يصطدم باحكام عقد المضاربة . وقد ادى ذلك فعلا فى نهاية الامر الى ايقاف العمل بالمضاربة فى مجال الاستيراد وحصرها فى مجال التجارة المحلية (١) ولما كان تمويل التجارة المحلية محصورا فى نسبة (١٠٪) فقط لا تتعداها وفق توجيهات السياسة الائتمانية لبنك السودان فقد كان ذلك يرمى ايضا لتضييق نطاق العمل بالمضاربة . وذلك فضلا عن ان اسلوب المضاربة يحتاج لعملاء موثوقين وأمناء وهى عوامل قد لا تتوفر فى الوقت الحاضر . وقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى تقليص العمل بالمضاربة فى معظم المصارف الاسلامية السودانية .

وسوف نستعرض فيما يلى أهم معالم السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية تجاه أعمال مختلف الصيغ الشرعية حسب المعلومات المتوفرة .

(١) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٨ م .

١ - اساليب التمويل الاستثمارى فى بنك فيصل الاسلامى السودانى •

كان بنك فيصل الاسلامى السودانى فى سنوات عمله الاولى يوازن فى استخدام موارده بين الاساليب الثلاثة المعروفة فى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ م وقد بلغت نسبة الموارد الموجهة عن طريق المضاربة فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ م (٨ ٪) ، (٥ ٪) من الاجمالى على التوالى (١) ولكنه ركز بعد ذلك على المشاركة والمراوحة حتى السنوات الاخيرة ، مع ادخال بيع السلم فى طور التجربة كما سوف نفصل فيما بعد •

٢ - اساليب التمويل الاستثمارى فى بنك التضامن الاسلامى •

تنص سياسة بنك التضامن الاسلامى فى هذا الشأن على مراعاة توزيع التمويل المتاح بين الاساليب الاسلامية المختلفة (المشاركة ، المراوحة ، المضاربة ، السلم ٠٠٠ الخ) وتوصى بالتركيز على اسلوب المشاركة لمزاياها العديدة ، وذلك بالنسب التالية : (٦٥ ٪) للمشاركة ، (٢٥ ٪) للمراوحة ، (١٠ ٪) للمضاربة •

وتذكر ان دواعي هذه السياسة تتمثل فيما يلى :-

١ () اهمية اعمال كل اسلوب بالقدر المناسب تعميقا للتجربة الاسلامية فى التمويل •

ب () تنوع الاساليب يوجد المرونة اللازمة لتغطية اشكال الاستثمار المختلفة •

ج () وجود عدد من الاساليب يزيل حرج بعض العملاء المتحفظين على صيغ بعينها (كالمراوحة مثلا) (٢) •

واتجه المصرف للتوسع فى المشاركة وتضييق نطاق المراوحة ولكن مع تخفيف المضاربة وقد كانت النسب الفعلية لهذه الاساليب حتى عام

١٩٨٨ م هي (٦٥ ٪) ، (٣٠ ٪) ، (٥ ٪) على التوالى •

٣ - اساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى فى بنك التنمية التعاونى الاسلامى •

بالرغم من عدم وجود سياسة مكتوبة يلتزم بنك التنمية التعاونى

(١) بنك فيصل الاسلامى ، مركز البحوث والاحصاء والاعلام •

(٢) بنك التضامن الاسلامى ، تقرير النشاط الاستثمارى لعام ١٩٨٥ م ، ص ٥ ،

تقرير النشاط الاستثمارى فى الربع الاول من العام الاستثمارى ١٩٨٦ م •

بمقتضاها بتقديم التمويل وفق اساليب محددة الا انه يعد المصرف الاسلامى السودانى الوحيد تقريبا الذى يلتزم جانب التوازن فى هذا المجال . ولا سيما فى مجال المضاربة ويبدو ان ذلك راجع لاسباب خاصة تتعلق بالتزام هــذا المصرف بتمويل الجمعيات التعاونية الانتاجية التى تحتاج لرأس المال التشغيلى وهو تمويل نقدى يلائم المضاربة اكثر من المراهجة والمشاركة ولاسباب اخرى سوف نفضلها عند مناقشة هذه الاساليب وتطبيقاتها فى المصارف الاسلاميـــــة السودانية فى الابواب التالية .

٤ - اساليب التمويل الاستثمارى فى البنك الاسلامى السودانى .

السياسة المعلنة فى هذا الشأن ان المصرف يعمل باربعة اساليب هى : المشاركة العادية ، والمشاركة المنتهية بالتمليك ، والمراهجة ، والمضاربة . وذلك دون تركيز على اسلوب معين (١) . ولكن فى التطبيق العملى يلاحظ تركيز واضح على اسلوبي المراهجة والمشاركة مع نسبة قليلة جدا للمضاربة .

٥ - اساليب التمويل الاستثمارى فى بنك البركة السودانى .

السياسة المتبعة فى هذا المجال هى التركيز على المراهجة ثم المشاركة مع قليل من عمليات المضاربة فى السنوات الاولى من بداية العمل ، وبالذات فى عام ١٩٨٤ م . (٢)

٦ - اساليب التمويل الاستثمارى فى البنك الاسلامى لغرب السودان .

نتلخص اهم معالم سياسة البنك الاسلامى السودانى فى مجال اساليب التمويل الاستثمارى فيما يلى :

- أ - تفضيل المشاركة فى عمليات التجارة المحلية وفى معظم العمليات التجارية على ان تكون كاملة حتى تصفية العمليات .
- ب - تفضيل المشاركة فى تمويل رأس المال العامل فى الصناعات على الرغم من ان ربحية المراهجات مضمونة مالم يحدث انقلاط زمنى فى عمر العملية .
- ج - حصر المضاربة فى نطاق ضيق جدا وان تكون مع عملاء يتسمون بقدر كبير من الامانة وخاصة فى السنوات الاولى من العمل .
- د - ضرورة مراعات التوازن بين الاساليب المختلفة وتجريب اساليب جديدة مثل السلم فى الصناعة والزراعة . (٣)

(١) دليل التعامل مع البنك الاسلامى السودانى ، ص ١٣ - ١٧ .
 (٢) بنك البركة السودانى ، ادارة الاستثمار (الاستاذ عمر محبوب على) ، تقارير النشاط الاستثمارى لالعوام ١٩٨٧ - ١٩٨٩ م .
 (٣) البنك الاسلامى لغرب السودان ، السياسة التمويلية ، أغسطس ١٩٨٤ م .

ثالثاً : حصص المشاركة فى رأس المال بين المصارف والعملاء وحوافز الادارة فى عمليات

المشاركة و المضاربة وهوامش المراجعة فى المصارف الاسلامية السودانية .

تقوم المصارف الاسلامية السودانية بوضع نسب محددة لمشاركة العملاء فى رأس مال العمليات الاستثمارية تختلف من قطاع الى آخر . وذلك بالاضافة الى تحديد حوافز للادارة فى عمليات المشاركة و المضاربة فضلا عن تحديد هوامش للأرباح فى عمليات المراجعة تختلف باختلاف السلع أو باختلاف القطاع الاقتصادى الممول . و على وجه العموم فان الإدارات المعنية فى المصارف الاسلامية السودانية تتحفظ فى منح معلومات عن هذه النسب . وذلك باعتبارها تخضع للمنافسة بين المصارف المشابهة وعلى مستوى الجهاز المصرفي . و من ثم تعتبرها سرا من أسرار عملها التجارى . ولهذا السبب لم نحصل على معلومات عن هذا الجانب باستثناء بنك التضامن الاسلامى وبنك فيصل الاسلامى السودانى وبنك التنمية التعاونى الاسلامى .

وقد درج بنك السودان على التدخل فى هذا الجانب من حين لآخر باصدار توجيهات وأوامر للاهتداء بها فى بعض الأحيان وللالتزام الصارم بها فى أحيان أخرى كما رأينا فى حالة رفع الهامش على الاعتمادات المستندية للاستيراد .

وقد تأثرت سياسة المصارف الاسلامية السودانية فى مجال تحديد حصص المشاركة وهوامش الأرباح بالسياسة الائتمانية التى يصدرها بنك السودان من حين لآخر .

وقد كانت أهم ملامح هذه السياسة ما يلى :-

١- ضرورة تحفيز المصدّرين عند تحديد نسبة العميل من الأرباح نظير الادارة فى حالة التمويل وفق اسلوبى المشاركة و المضاربة ، وعند احتساب هامش المراجعة

فى حالة التمويل باسلوب المراجعة .

٢- وفى مجال تمويل رأس المال العامل أن تراعى المصارف التجارية تطبيق صيغة تفضيلية عند تحديد نسبة العميل من الأرباح نظير الادارة فى حالتى التمويل وفق اسلوبى المشاركة و المضاربة ، وعند احتساب هامش المراجعة فى حالة التمويل وفق اسلوب المراجعة .

٣- فى مجال تمويل الواردات يجب ألا تقل نسبة مشاركة العميل فى رأس المال عن

(٧٤٠) من قيمة السلعة المستوردة حدا أدنى ومن موارده الذاتية فى حالة استيراد

السلع ذات الأسبقية الأولى عند فتح الاعتمادات المستندية . ويسمح بتخفيض

الهامش المذكور الى (٧١٠) من قيمة السلعة ليساهم بها العميل فى حالة استيراد السلع

الاساسية .

عـ فى مجال تمويل التجارة المحلية وفق اسلوب المشاركة يجب ألا تقل نسبة مساهمة

العميل فى رأس المال عن (٢٥ ٪) من حجم العملية . (١)
والذى يجدر ذكره أن السياسات المذكورة أعلاه قد صدرت فى الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧)م ولم تصدر كلها فى عام واحد . ولذا كانت المصارف الاسلامية السودانية تضيع حصصا للمشاركة و هوامش للادارة والأرباح تختلف عما ورد فى السياسة الائتمانية وتقوم من حين لآخر بتعديل سياستها لتواكب هذه السياسات .

وبصفة عامة تلتزم المصارف الاسلامية السودانية فى هذا المجال بما يرد فى منشورات بنك السودان الذى أصبح فى السنوات الأخيرة يحاول ادخال آليات جديدة بديلة لأسعار الفائدة بعد تزايد أعداد المصارف الاسلامية .

أما فيما لم يرد فيه نص من بنك السودان فيضع كل مصرف الحصص والهوامش التى يراها مناسبة بالاتفاق مع العملاء . والمعلومات المتوفرة لدينا عن هذه الحصص والهوامش نخص كلا من بنك فيصل الاسلامي السوداني و بنك التضامن الاسلامي وبنك التنمية التعاوني الاسلامي . وسوف نستعرضها فيما يلى :-

١- حصص المشاركة فى رأس المال و حوافز الادارة وهوامش المراجعة فى بنك فيصل

الاسلامي السوداني .

(١) حصص المشاركة فى رأس المال بين المصرف و العميل :

الحد الأعلى لمساهمة المصرف

الحد الأدنى لمساهمة العميل



١/ العمليات التجارية (الصادر - الوارد -

التجارة المحلية) .

(٨٠ ٪)

لا تقل عن (٢٠ ٪) فى حالة السلع المستقرة .

(٧٠ ٪) (٢)

وإلا " " (٣٠ ٪) " " ذات المخاطر .

ألا تزيد عن (٧٠ ٪)

٢/ رأس المال التشغيلي

ألا تقل عن ٣٠ ٪

(١) بنك السودان ، منشورات السياسة الائتمانية فى ١١/٢/١٩٨٥م ، ٢٩/٩/١٩٨٥م ، ٨/١١/١٩٨٦م ، ٢١/١١/١٩٨٧م .

(٢) هذه النسب حددت فى سياسة بنك فيصل الاسلامي السوداني قبل صدور منشورات بنك السودان المذكورة سابقا الخاصة بتحديد الهوامش على الاعتمادات المستندية .

ويلاحظ هنا أن بنك فيصل الاسلامي السوداني وفى مراحله الأولى فى ممارسة العمل المصرفى كان لا يشترط مساهمة مالية من الشريك . اذ أن مساهمته فى هذه الحالة تكون الأصول الثابتة التى يقدمها (مصنع - معصرة .. الخ) الى جانب جهده الاداري . ولكن فى السنوات الأخيرة استحدثت صيغة جديدة لتحل محل الممارسة السابقة . يتم فيها تحديد أجرة مقطوعة للأصول الثابتة يدفعها طرفا المشاركة نظير استخدامهم لهذه الأصول لمدة عام أو لموسم انتاجي واحد . وذلك باعتبارهم شخصية اعتبارية منفصلة تمثل الشراكة . أما رأس المال العامل (التشغيلي) فيشتركان فيه بالنسب المحددة أعلاه .

٣- أما التمويل طويل الأجل فى العمليات التنموية فتخضع كل حالة لظروفها الخاصة وحسب الاتفاق .

(ب) هوامش الادارة (نصيب الادارة)

يحدد نصيب الادارة (من صافى الأرباح) عادة على ضوء العيب الاداري الذي تتطلبه ادارة عملية المشاركة فى مراحل الشراء والترحيل و التخزين . وقد حددت النسب التالية ويتم مراجعتها دوريا من وقت لآخر حسب التجربة العملية وصولا للمستوى المناسب .

وهذه النسب حسب كل قطاع على النحو التالى :-

- ١- التجارة الداخلية من (١٥ ٪) الى (٣٠ ٪)
- ٢- المصــــــادر تصل الى (٣٥ ٪)
- ٣- الاســــــتيراد من (١٠ ٪) الى (١٥ ٪)
- ٤- رأس مال تشغيلي فى الصناعة من (٢٠ ٪) الى (٣٠ ٪) .

(ج) هوامش الأرباح فى عمليات المراجعة .

تحدد هوامش المراجعة (نسبة أرباح المصرف من ثمن السلعة مع تكاليفها ابتداء من التخليص حتى دفع القيمة النهائية) بحيث لا تقل ربحية المصرف عن (٣٠ ٪) على أساس سنوى أو ما لا يقل عن (٢٥ ٪) فى الشهر . (١)

(١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، مداوات الندوة الخاصة بسياسات وأنشطة البنك الاستثمارية ١٩٧٩م ، ص ٤٧ ، أيضا ورقة عن أشكال وأساليب الاستثمارات الاسلامية ومجالاتها من واقع تجربة بنك فيصل الاسلامي السوداني ، جدة - نوفمبر ١٩٨٠ م أعداد عبد الرحيم محمود حمدي ، ص ٤ ، ٧ .

٢- حصص المشاركة في رأس المال وحوافز الإدارة وهوامش المراجعة في بنك التضامن

الاسلامي .

يلتزم المصرف في ذلك بما يرد في منشورات بنك السودان ولكن فيما لم يرد فيه

نص من بنك السودان تكون الحصص على النحو الآتي :-

(أ) حصص المشاركة في رأس المال بين المصرف والعميل :

<u>الحد الأدنى لمساهمة العميل</u>	<u>الحد الأعلى لمساهمة المصرف</u>
١- في التجارة المحلية (٢٠ ٪)	(٨٠ ٪)
٢- في الصادر (١٠ ٪)	(٩٠ ٪)
٣- في التخزين يقصد الصادر (٣٠ ٪)	(٧٠ ٪)
٤- في الوارد (٤٠ ٪)	(٦٠ ٪)

(ب) هوامش الإدارة (نصيب الإدارة) :-

- ١- في التجارة المحلية من (٢٠ ٪) الى (٣٠ ٪) في المشاركة .
- ٢- في الصادر من (٢٥ ٪) الى (٥٠ ٪) " " .
- ٣- في الواردات من (١٠ ٪) الى (٢٠ ٪) " " .

ويلاحظ أن التدرج في هامش الإدارة يتوقف على الجهد الذي يبذله الشريك

و طبيعة السلعة وظروف تسويقها وظروف المنافسة بين المصارف المشابهة .

وتجيز السياسة التمويلية في بنك التضامن الاسلامي النزول عن الحد الأدنى

ولكن لا تسمح بتجاوز الحد الأعلى .

٤- أما في المضاربة فيتحدد هامش الإدارة ما بين (٢٥ ٪) الى (٥٠ ٪) من

صافي الأرباح . وينطبق على التدرج في هذا المدى ما أوردناه في عملية

المشاركة من جهد المضارب المبذول وطبيعة السلعة وظروف تسويقها .

(ج) هوامش الربح في المراجعات .

١- في التجارة المحلية يترك تحديدها لظروف السلعة والسوق والمنافسة بين المصارف

على ألا تقل عن (٢ ٪) شهريا .

٢- في الواردات (تسليم مستندات) ألا تقل عن (١١ ٪) اذا كانت الفترة من ٣- ٤ أشهر -

٣- في الواردات (تسليم بضاعة) في فترة ٣- ٤ أشهر ألا تقل عن (١٣ ٪) . (١)

(١) بنك التضامن الاسلامي ، السياسة التمويلية لعام ١٩٨٥ م ، ص ٣ - ٤ .

- والهدف من تحديد الحصص والهوامش أعلاه هو توحيد الأداء في رئاسة المصرف وفروعه مع مراعاة المرونة الى المدى الذى يتيح تصرفا متدرجا .
- ٣- هوامش الأرباح و عوائد الاستثمار فى بنك التنمية التعاوني الاسلامي .

وضعت سياسة الأرباح وعوائد الاستثمار فى بنك التنمية التعاوني الاسلامي فى شكل خطوط عريضة وعامة . وذلك الى أن يضع بنك السودان (المصرف المركزي) الحدود الدنيا لعائد الاستثمارات وفقا لأساليب التمويل الاستثماري الاسلامي المختلفة .

والى أن يتم ذلك فان المصرف يعمل وفقا للاعتبارات التالية :-

- ١- اذا كان التمويل الاستثماري متعلقا بسلع تموينية وبضمان معقول وفترة السداد مؤكدة يحسب العائد على أساس معدل سنوي لا يقل عن (٢٥ ٪) بالنسبة للقطاع التعاوني تقديرا لظروفه ، ولا يقل عن (٣٠ ٪) للقطاع الخاص .
- ٢- فى التمويل الزراعي و الصناعي و الحرفي وفي الخدمات يحسب العائد على أساس معدل سنوي لا يقل عن (٢٠ ٪) بصفة عامة . على أن يكون (٢٥ ٪) للقطاع التعاوني ، و (٣٠ ٪) للقطاع الخاص .
- ٣- بالنسبة لتمويل الصادر يقبل المصرف العائد المتاح ما دام سيوفر له الصـلـد نقدا أجنيا يستطيع أن يستخدمه فى الاستيراد الذى يدر له عائدا مجزيا لا يقل عن (٢٥ ٪) من رأس المال المستثمر فى العملية . (١)

(رابعاً): سياسة الضمانات المقبولة لتغطية أعمال التعدى و التقصير فى المصارف

الاسلامية السودانية .

و المقصود بالضمانات التى ندرسها هنا تلك الاجراءات التى تطلبها المصارف الاسلامية السودانية من عملائها حتى تتجنب مخاطر الوقوع فى خسائر ناتجة عن أعمال التعدى و التقصير واخلال العملاء بالعقود الموقعة معهم ، وهى التى تطلب بعد اتخاذ قرار الاستثمار . (١)

اذ أن المصارف التجارية عموما وحتى تسهل عملياتها التمويلية وتقلل من المخاطر المحيطة بها تسعى الى وضع بعض الأنظمة و المقاييس النمطية التى يعمد المنفذون الى استخدامها مرشدا للعمل والتنفيذ .

- (١) بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، سياسة الاستثمار ، ص ٢ ، ٣ .
- (٢) نصر الدين فضل المولى ، المصارف الاسلامية ، ص ١٣٨ .

لذا فان المصارف تحدد بصفة عامة الضمانات التي يمكن قبولها و التي تختلف من وقت لآخر تبعا لمدى قبولها في السوق وحسب النشاط الاقتصادي .

كما تحدد المصارف عادة هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة للحصول على التمويل أو الائتمان . وهامش الضمان هو الفرق بين القيمة السوقية المتوقعة للضمان وبين التمويل أو الائتمان الممنوح . (١) ولذلك تحرص المصارف التجارية بصفة عامة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض أو التمويل حتى اذا انخفضت قيمة الضمان في السوق فان المصرف التجاري لا يخسر اذا تطلب الأمر بيع الضمان . وما يسميه المختصون بالضمان هو ما يسمى في الفقه الاسلامي بالكفالة بالمال والرهن التي سبق تعريفها . (٢)

وبصفة عامة تتأثر سياسة المصارف الاسلامية السودانية في مجال الضمانات بالسياسات الداخلية لهذه المصارف التي توضع على ضوء مواردها المالية والموجهات العامة المستمدة من قوانينها وأنظمتها الأساسية . كما تتأثر بالضوابط والتوجيهات التي يصدرها بنك السودان من وقت لآخر لتحديد أسس الضمانات وشروطها . وقد كانت أهم معالم السياسة الائتمانية لبنك السودان في السنوات الأخيرة في مجال الضمانات على النحو التالي :-

- ١- على المصارف التجارية مراعاة الحصول على الضمانات الكافية والمناسبة نظرا لسهولة التسهيلات الممنوحة للعملاء باعتبارها تمثل الملاذ الأخير للمصرف في حالة تعسر العميل في السداد في التاريخ المحدد . وذلك مع اجراء الدراسة الدقيقة للتأكد من سلامتها و تغطيتها للتسهيلات الممنوحة .
- ٢- على المصارف التجارية في حالة التمويل بضمانة الرهن الحيازي على البضائع والمواد الخام والمحاصيل وغيرها التأكد من ملكية العميل للبضاعة وأنها خالصة القيمة ، ومؤمنة تأميناً شاملاً ، وجيدة التخزين ، سهلة التصريف ، مستقرة الأسعار ، سارية الصلاحية . على أن تتم تصفية التسهيل خلال فترة الصلاحية المحددة للبضاعة .
- ٣- أن يتم تقييم البضاعة المرهونة بسعر السوق أو سعر التكلفة أيهما أقل ، وألا يتم السحب منها الا بعد ايداع قيمتها نقداً أو بشيك معتمد . وأن تكون ذات علاقة مباشرة بالغرض الذي منح من أجله التسهيل ونوعية نشاط العميل .

(١) د . طلعت أسعد عبدالحميد ، ادارة البنوك ، ص ١٣٣/١٣٤ ، د . سيّد الهواري

، ادارة البنوك ، ص ١٣٣ .

(٢) انظر ، ص ٧٤ من هذا البحث .

٤- فى الضمانات العقارية ورهن الماكينات والمعدات أن يتم تقييمهما بواسطة جهة متخصصة . وأن تغطى قيمة الرهن التسهيلات المطلوبة بعد استيفاء هامش مناسب .
٥- نظرا لضعف الضمانات باقرارات الثقة يجب على المصارف عدم استخدامه الا فى الحالات التى يتعذر فيها عمليا تخزين وتحويل البضائع باسم المصرف التجارى وتحت اشرافه المباشر .

٦- على المصارف التجارية الاحتفاظ بهامش مناسب يمثل الفرق بين قيمة الضمانة (فى كافة أنواع الضمانات) ورصيد التمويل القائم فى أى لحظة . وذلك فى حالة عدم تحديد الهامش بموجب منشورات السياسة الائتمانية .

٧- على المصارف فى حالة انخفاض قيمة الضمانة نتيجة لانخفاض الأسعار أو غيرها من الأسباب مطالبة العميل بتوفير ضمانات اضافية أو تخفيض رصيد التمويل فورا وفى حالة ارتفاع قيمة الضمانة يجب أن لا يتم الافراج عن أى جزء من السلع المرهونة للمصرف أو زيادة رصيد التمويل نتيجة لذلك .

٨- على المصارف عدم قبول شيكات آجلة باعتبارها الضمان الاول لأى تسهيل ، ويمكن قبول مثل هذه الشيكات ضماناً اضافياً فقط . (Collateral) . (١)
ويلحظ أن الضوابط التى يفرضها بنك السودان للضمانات تعد متشددة الى حد كبير ولاسيما بالنسبة للمصارف الاسلامية السودانية التى ينبغى أن تغطى ضماناتها فقط الحالات المحتملة للتعدى والتقصير والاخلال بالعقود من جانب العملاء . (٢)

والمصارف الاسلامية السودانية بحكم طبيعتها المختلفة عن طبيعة المصارف التجارية البريوية لا تلتزم - كما سنرى - بحرفية نصوص هذه السياسة ولكنها تتأثر بها بطريقة أو بأخرى .

وسوف نستعرض فيما يلى المعلومات التى أمكن جمعها عن مكونات سياسة

الضمانات فى المصارف الاسلامية السودانية .

(١) بنك السودان ، منشور ضوابط وأسس منح التمويل المصرفي بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٨٧م - الموافق ١٤٠٨/٤/١٣ هـ .

(٢) وذلك لأن عقود التمويل الاسلامى مبنية على الوكالة والأمانة ، والأمين لا يضمن الا اذا تعدى أو قصر فى حفظ المال فى المضاربة والشركة . فلا يجوز حينئذ مطالبة الشريك (العميل) بضامن أو رهن يغطى ما يحتتمل أن يضيع بدون تعمد أو تقصير ، ولأن المال هنا لا يكون مضمونا على العميل فلا يكون مضمونا على ضامنه وهو الكفيل ، انظر المغنى لابن قدامة ، ٧٦/٥ ، شرح منتهى الارادات ٣/

٣٢٦ ط رئاسة البحوث العلمية - الرياض - ٢٢٧/٣ .

١- سياسة الضمانات فى بنك فيصل الاسلامى السودانى .

(أ) يتقاضى المصرف ضماناته فى شكل رهن عقارى أو حيازي (١) أو ضامن (كفيل)

يرتضيه المصرف يضمن الشريك ويؤخذ الضمان فى حالات المشاركة و المضاربة ولا

يؤخذ فى المراهبة الا اذا كان الثمن مؤجلا و يسدد على أقساط .

(ب) حسب سياسة مجلس الادارة يجب أن تكون الضمانات الخاصة بأى عملية كافية

لتغطية الجزء الأكبر من المخاطر فى حالة العمليات الاستثمارية المستقرة .

(ج) فى حالة العمليات ذات المخاطر العالية وغير المستقرة يجب أن تغطى الضمانات

كل المخاطر بنسبة (١٠٠٪) كما فى حالة تمويل السلع التى تتعرض لتقلبات

حادة و مستمرة فى أسعارها .

(د) تؤخذ ضمانات عينية مستقلة (رهن عقارى) فى حالة المشاركة لضمان التزام

العميل (الشريك) بنصوص العقد وادارة العملية ادارة حسنة دون تعداوتقصير

فيرهن بنك فيصل الاسلامى السودانى جزءا من قيمة العقار مما يُمكّن العميل من

رهنه عدة مرات . ولهذا تكون الضمانات فى هذه الحالة ضمانات جزئية

ويكون الضمان الباقي هو وجود السلعة أو الأصول فى حيازة المصرف .

وقد كان من نتيجة ذلك أن الضمانات التى درج المصرف على أخذها تقل فى معظم

الأحيان عن مستوى التمويل المقدم مما يترك هامشا غير مغطى هو فى الواقع

هامش المخاطرة فى كل عملية . ويمثل مجموع هذه الهوامش المستوى الكلى

لمخاطرة المصرف . وتهدف هذه الناحية (أى التساهل فى الضمانات) الى إدخال

عناصر جديدة من المستثمرين ما كان لها أن تلج باب التمويل المصرفى

بضوابطه التقليدية المعروفة نظرا لضآلة امكاناتهم فى تقديم الضمانات

العينية المطلوبة والتى قد تصل أحيانا الى (١٣٠ ٪) أو أكثر .

(١) الرهن الحيازي من شروطه أن يكون المرهون فى حوزة المرتهن أو تنقل حيازته الى

يد عدل يرتضيه الطرفان ، أما الرهن التأمينى أو الائتماني فيكون الشئ المرهون

فى حوزة الراهن وله الانتفاع به دون أن يؤثر ذلك على حقوق المرتهن . انظر ،

قانون المعاملات المدنية السودانى لسنة ١٩٨٤م ، المواد (٧٣٩) ، (٢٦٧) . أيضا محمود

على (مستشار الفتوى والشئون القانونية) البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات

المصرفية ، الأوراق المالية فى البنوك ، ١٩٧٠ / ١٩٧١ م ، ص ٢٧ . أيضا فضيلة الشيخ

عبدالجبار المبارك ، مدير الفتوى والبحوث ، البنك الاسلامى السودانى ، المعاملات

الاسلامية فى البنك الاسلامى السودانى ، ص ١٤ .

(هـ) فى حالة المرابحة اذا كان الدفع يتم باقساط تؤخذ ضمانات مثل الرهن العقارى أو ضمان البضاعة نفسها بوضعها تحت التخزين المشترك لضمان الوفاء بالأقساط .

(و) لا تقبل الضمانات الشخصية الا فى نطاق محدود وبعد تدقيق شديد فى شخصية

الضامن (الكفيل) . (١)

٢- سياسة الضمانات فى بنك التضامن الاسلامي .

تتشكل الضمانات فى بنك التضامن الاسلامي من ثلاثة أنواع أساسية وهى ضمان البضاعة ، وضمانات شخصية ، وضمانات الرهن العقارى التأميني والحيازي . وذلك بالإضافة الى ضمانات أخرى بنسب قليلة . وثفاصيلها كما يلى :

(أ) ينقسم الرهن العقارى الى رهن عقارات سكنية ورهن أراضى زراعية .

١- واذا كانت العقارات السكنية ملكا حرا فلا يوجد تحفظ حول رهنها .

٢- أما اذا كانت العقارات السكنية حكرا فتوجد تحفظات تجاه رهنها . وذلك مثل مراعاة موافقة الأسرة كلها أو الزوجة على الأقل على رهنها لأنها

منحت للمواطن على أساس أسرته .

٣- هنالك تحفظات حول رهن الأراضى الزراعية لاحتمال أن تكون هذه الأراضى

ضمن الخطة الاسكانية .

(ب) ضمان البضائع .

يشترط فى ضمان البضائع عدة شروط هى :-

١- أن تكون البضاعة موجودة بمخازن المصرف أو تحت اشرافه بمخازن العميسل

فى حالة عدم سعة مخازن المصرف .

٢- أن تكون غير معرضة للتلف .

٣- أن تكون مؤمنة تأميناً اسلامياً .

(ج) الضمانات الشخصية .

ويعني الضمان الشخصي كما سبق أن ذكرنا التزام الجهة الضامنة بدفع المبالغ

التي يعجز المضمون عن سدادها نتيجة لعملية استثمارية مع المصرف . وهو

عقد الكفالة بالمال المعروف فى الفقه الاسلامى .

وتشترط سياسة الضمانات فى بنك التضامن الاسلامي عدة شروط فى الضامن الشخصي

يمكن ايجازها فيما يلى :-

(١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، أهدافه ومعاملاته ، ص ١٠ ، ١١ تقرير مجلس الادارة

للمساهمين أول مايو ١٩٨١م ، ص ٩ ، مداولات ندوة أنشطة البنك الاستثمارية ١٩٧٩م ،

ص ٤٠ ، ٤٨ ، أشكال وأساليب الاستثمارات الاسلامية - جدة - ١١/٣٠ - ١٢/١٢ - ١٩٨٠م ، ص ٩

- ١- أن يكون الضامن مقيما بالمدينة التي بها الفرع المتعاقد معه وذلك تسهيلا للتقاضي.
- ٢- أن يكون مليئا وذا سمعة تجارية حسنة . وألا يكون مشهورا بالاحتتيال أو ارتداد الشيكات . وألا يكون ممن أشهر افلاسه .
- ٣- ألا يكون موظفا لعدم امكانية الحجز على مرتبات الموظفين ولأنهم معرضون للنقل والعزل والاستقالة .
- ٤- أن يكون له حساب مع بنك التضامن الاسلامي . وهذا الشرط يتم التقيد به بنسبة (٧٠ ٪) .

- ٥- أن يكون معروفا لعدد من العاملين بالمصرف .
 - ٦- أن يكون بحالة صحية جيدة .
 - ٧- أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا .
- وقد وضع الحد الأعلى للضمان الشخصي فى عام ١٩٨٤ م فى حدود ١٠٠ ألف جنيهه سودانى لا يتجاوزها ثم قلص الحد الأعلى الى ٥٠ ألف جنيهه سودانى فى عام ١٩٨٥ م .
- وقد كانت التجربة العملية حتى ١٩٨٤/٧/٢٨ م على النحو التالي :-

نسبة التعامل بالضمان الشخصي	(٦٥ ٪)	من مجموع العمليات .
" " تخزين البضاعة	(٣٠ ٪)	" " "
" " الشيكات (يحررها العميل)	(٥ ر ٤ ٪)	" " "
" " العقساري	(٥ ر ٥ ٪)	" " (١)

- (د) اتضح حسب تجربة بنك التضامن الاسلامي أن الضمان الشخصى أسهل وأسرع من غيره من أنواع الضمانات الأخرى وخاصة الضمانات العقارية (الرهن) .
- وذلك للأسباب التالية :-

- ١- الصعوبات التي تواجه تمفية العقارات أو بيعها وتعقيد الاجراءات القانونية .
- وهى أمور لا تتناسب مع العمليات التجارية التي تتسم بطابع السرعة ومحدودية المدى الزمنى لتنفيذها .
- ٢- تكلفة الرهن العقاري (٤ ٪ من قيمة الرهن) لا تكافئ الإيرادات المتوقعة من عمليات يبلغ متوسط حجمها ٥٠ ألف جنيهه سودانى .
- ٣- يصطدم ضمان البضاعة أحيانا بعدم حرص العميل على تصريف البضاعة مما يجعل الضمان الشخصى هو الأول من حيث السهولة والسرعة .

(هـ) ولكن ومن جانب آخر تتميز الضمانات الأخرى بالضمان البنكي والرهن العقاري بقوتها وقبولها ولذا أوصت إدارة الاستثمار بتقليص الضمانات الشخصية والاتجاه للضمانات القوية المذكورة .^(١) وهذا الاتجاه يتمشى مع سياسة بنك السودان التى سبق ذكرها .

(و) وفى السنوات الأخيرة أخذت دائرة الضمان الشخصي تتقلص وأخذ ضمان البضاعة يأخذ دوره الأساسى فى العمليات حسب أهداف السياسة الائتمانية لبنك السودان كما يتضح من تقويم سياسة التمويل لعام ١٩٨٨ م كما يلى :-

نسبة	نوع الضمان
(٧٥.٧ ٪)	١- ضمان تخزين البضاعة
(٨.٦ ٪)	٢- " الشخصى
(٥.٥ ٪)	٣- " الرهن العقاري
(٢.٩ ٪)	٤- " " الحيازي
(٠.٩ ٪)	٥- ضمان المستندات
(١.٥ ٪)	٦- " الشيكات
(٤.٩ ٪)	٧- " أخرى (غير مبوبة)
(١٠٠ ٪)	الاجمالى
(٢)	

٣- سياسة الضمانات فى بنك التنمية التعاونى الاسلامى .

تشكل أهم ملامح سياسة الضمانات فى بنك التنمية التعاونى الاسلامى على النحو التالى :

(أ) يعمل المصرف ما أمكنه ذلك بأخذ ضمانات معقولة على كل الاستثمارات مسجعة الأخذ فى الاعتبار أن معظم الوحدات التعاونية لا يتوفر لها أى نسجوع من الضمانات العينية .

(ب) فى حالة الوحدات التعاونية المذكورة أعلاه وفى الحالات المشابهة يكتفى المصرف بضمن مراقبة استخدام التمويل الاستثمارى وإيراداته . وذلك باستنباط وسائل فعالة لمراقبة صحة الاستثمار عن طريق التفتيش والمراقبة الميدانية اللصيقة لجميع مراحل العملية الاستثمارية بمجرد البدء فى عمليات التنفيذ .

(١) بنك التضامن الاسلامى ، التقرير نصف السنوي للعام الاستثمارى ١٩٨٦ م ، ص ٣ .

(٢) بنك التضامن الاسلامى ، تقويم سياسة الاستثمار للعام المالى ١٩٨٨ م ، ص ٦ .

(ج) عندما يكون الضمان فى شكل بضاعة ، لابد أن يكون هنالك هامش معقول يغطس

احتمال أى انخفاض فى أسعار البضاعة .

(د) يجب أن يكون العميل ذا سمعة طيبة ومشهود له بالأمانة والوفاء بالتزامات

وآلا يكون مدينا للغير فى معاملات سابقة أخفق فى سدادها . وأن يكسسون

ذا درايسة وخبرة بالعمل الذى يقوم به . (١)

٤- سياسة الضمانات فى البنك الاسلامي السوداني .

تتكون الضمانات فى البنك الاسلامي السوداني مما يأتى :- (٢)

(أ) يستحسن أن يكون الضمان الأساسى رهنا عقاريا . وذلك لأن قيمته ثابتة

ولا يتعرض كثيرا للمخاطر .

(ب) تتخذ ادارة المصرف الضمان الشخصى فى بعض العمليات .

(ج) يستخدم ضمان الأوراق المالية بشرط أن يكون العميل مليئا فى هذه الحالة

وأن يكون حسابه متحركا وآلا يقل رصيده عن (٦٥ ٪) من قيمة التمويل .

(د) يستخدم فى بعض الحالات الرهن الصناعى أو رهن الناقلات رهنا حيازيا أو تأمينيا .

٥- سياسة الضمانات فى بنك البركة السودانى :

تتكون الضمانات فى بنك البركة من الأنواع الآتية :-

(أ) الرهن العقارى .

(ب) رهن البضاعة

(ج) ضمان الشيكات .

(د) الكفالة أو الضمان الشخصى .

ولا تشترط سياسة المصرف أن تكون كل عملية مغطاه بنوع واحد من الضمان، بل

يمكن تغطيتها بأكثر من واحد من أنواع هذه الضمانات . (٣)

٦- سياسة الضمانات فى البنك الاسلامي لغرب السودان .

يستخدم البنك الاسلامي لغرب السودان الضمانات التالية لتغطية عملياته :-

(أ) الرهن العقارى . (ب) تخزين البضائع .

(ج) ايصالات ثقة من العميل .

(د) ضمان شخص على أن يقوم الضامن بتحرير شيكات مطابقة لشيكات العميل .

(١) بنك التنمية التعاونى الاسلامى ، سياسة الاستثمار ، ص ٤٠

(٢) البنك الاسلامي السوداني ، المعاملات الاسلامية فى البنك الاسلامي السوداني ، ص ١٣ .

(٣) بنك البركة السودانى ، هيئة الرقابة الشرعية ، مذكرة عن فرض غرامات تأخير فى

سداد بعض العمليات بتاريخ ١٩٠٥/٥/١٩ هـ - ١٩٨٥/٢/٩ م .

(هـ) يستخدم أكثر من نوع من أنواع الضمان أعلاه لتغطية معظم العمليات مع وجوب مراعاة أفضل الضمانات حسب نوع التمويل لمعالجة ظاهسية الانفلات الزمني للعمليات . (١)

وفى ختام هذا المبحث يمكن تلخيص أهم مكونات السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية ولاسيما ذات الأثر على الاقتصاد السوداني فيما يلي :-

- ١- تراعى هذه المصارف توظيف الموارد المالية المتاحة لديها وفق أساليب المعاملات المالية الإسلامية المختلفة وهي المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم .
وتنبع أهمية هذا التنوع من حرص إدارات هذه المصارف على أعمال كل أسلوب استثماري في المجال المصرفي بالقدر المناسب لتعميق التجربة الإسلامية في هذا المجال وتنويعها وعدم حصرها في أساليب أو معاملات قليلة و محدودة .
و من جانب آخر لأن هذا التنوع في الأساليب يوفر المرونة اللازمة لتغطية احتياجات التمويل الاستثماري المتنوعة والمتجددة بما يلائم مختلف الظروف والمتغيرات المحيطة بالعملية الاستثمارية .
- ٢- تستهدف بالأهداف العامة و الضوابط الأساسية التي تحددها السياسة الائتمانية التي يرسمها بنك السودان باعتباره المصرف المركزي والتي سوف يتم بيانها و مناقشتها وآثارها على القطاع المصرفي بالتفصيل اللازم . وتتلخص الملامح الأساسية لهذه السياسة - كما سبق أن رأينا بإيجاز - في تحديد سقف ائتماني لكل مصرف من المصارف التجارية العاملة في البلاد . ثم في توزيع هذا السقف الى سقف ائتمانية فرعية لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة في السودان بنسب مئوية محددة . وتتغير هذه النسب في فترات دورية غالبا ما تكسبون غير منتظمة . والقطاعات الأساسية التي تستحوذ على التمويل المصرفي هي القطاع التجاري بفروعه المختلفة كالصادرات والواردات والتجارة المحلية ، و القطاعات الانتاجية أو قطاع رأس المال التشغيلي في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية ، بالإضافة الى التمويل التنموي متوسط و طويل الأجل .
- ٣- تعمل على تنويع استثماراتها بين استثمارات قصيرة الأجل غالبا في المجال التجاري ، واستثمارات متوسطة وطويلة الأجل في المشروعات التنموية .

(١) البنك الإسلامي لغرب السودان ، السياسة الاستثمارية ، أغسطس ١٩٨٤م ، التقرير السنوي

٤- تتأثر بتجربة وخبرة كل مصرف من هذه المصارف المستمدة من أدائه الفعلى فى سنواته الماضية وجملة ارتباطاته القائمة فى العام المالى المعنى وارتباطاته التمويلية المرحلة من الأعوام السابقة . كما تتأثر بحجم رأس المال و الودائع الموجودة لدى كل مصرف من هذه المصارف . فضلا عن تأثرها بالقوانين وعقود التأسيس والأنظمة الأساسية التى أنشأت بموجبها .

وعلى ضوء هذه الأسس والعوامل التى تعد المحددات الأساسية لسياسة التمويل فى المصارف الاسلامية السودانية سوف نعمل على دراسة تفاصيلها و مكوناتها ومن ثم آثارها فى مجال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى السودان . وذلك بالإضافة الى دراسة آثارها الفعلية و المتوقعة فى مجال تطبيق السياسات الاقتصادية لسياسة المختلفة فى السودان .

و بتفصيل أكثر سوف تشتمل هذه الدراسة على أثر السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية فى المجالات التالية :-

(أ) أساليب التمويل الاستثماري الأساسية المطبقة وحجم الموارد المالية الموظفة عن طريق كل أسلوب من هذه الأساليب و الكيفية التى يتم على أساسها هذا التوظيف .
(ب) القطاعات الاقتصادية الأساسية التى توجه اليها التمويل وفق المدى الزمني مسن قصير و متوسط و طويل الأجل . ومدى المساهمة النسبية التى قدمتها المصارف الاسلامية السودانية فى التمويل المصرفي الكلي لكل قطاع من تلك القطاعات .
(ج) الكيفية التى يتم على أساسها تقديم التمويل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية و المشكلات الأساسية فى هذا المجال و الآثار الاقتصادية للتمويل المقدم فى كل مجال من المجالات .

(د) مجال تطبيق السياسات الاقتصادية المختلفة فى السودان كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية و سياسات التنمية الاقتصادية .
(هـ) سوف تشتمل الدراسة على الآثار الفعلية بالإضافة الى الآثار المتوقعة على الاقتصاد السوداني وعلى الآثار الكمية والآثار النوعية .
(و) سوف تقتصر الدراسة على المجالات التى يمكن فيها اجراء مقارنات مفيدة بين أسلوب عمل المصارف الاسلامية السودانية وأسلوب عمل المصارف التجارية التقليدية السودانية .

و على المجالات التى يمكن من خلالها قياس واظهار أثر السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية على الاقتصاد السودانى فى المجالات المختلفة .

(ز) ونظرا لغياب معلومات أساسية واحصاءات تفصيلية عن بعض جوانب السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية فى مجال تحديد السلطات التقديرية للمستويات الادارية المختلفة لمنح التمويل وفى مجال تحديد حصص المشاركة فى رأس المال و هوامش الأرباح ، وفى مجال الضمانات فى أغلب السنوات محصل الدراسة سوف تقتصر الدراسة على المجالات المذكورة أعلاه .

الفصل الثالث

السياسات النقدية والإئتمانية
والإستثمارية وأثرها على الجهاز المصرفي
والمناخ الإستثماري
في السودان

الفصل الثانى

السياسات النقدية والائتمانية والاستثمارية وآثارها على الجهاز

المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : هيكل الجهاز المصرفى السودانى خصائصه وتطوره كما تحددها

الأوضاع السياسية للبلاد .

المبحث الثانى : سياسة سعر صرف الجنيه السودانى وأثرها على القطاع

المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان .

المبحث الثالث : السياسة الائتمانية لبنك السودان وأثرها على القطاع

المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان .

المبحث الرابع : سياسة تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى وأثرها على القطاع

المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان .

المبحث الأول

هيكل الجهاز المصرفي السوداني خصائصه وتطوره كما تحددها

الاضاع السياسية للبلاد

مر الجهاز المصرفي السوداني بثلاث مراحل أساسية أثرت على طبيعته وملكيته ونشاطه . والمرحلة الأولى هي مرحلة فروع المصارف التجارية الأجنبية في الفترة (١٩٠٣ - ١٩٦٩ م) . وامتدت المرحلة الثانية خلال الفترة (١٩٧٠ م - ١٩٧٧ م) وهي مرحلة تأمين وسدنة المصارف التجارية الأجنبية والوطنية . أما المرحلة الثالثة الراهنة فهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبداية التحول نحو النظام المصرفي الاسلامي وقد امتدت في الفترة (١٩٧٨ م - ١٩٩٠ م) .

ويمكن التعرف على هيكل الجهاز المصرفي السوداني وخصائصه خلال هذه المراحل على النحو التالي (مع التركيز على المرحلة الراهنة) :
المرحلة الأولى : مرحلة فروع المصارف التجارية الأجنبية ونشأة المصارف

المتخصصة السودانية ١٩٠٣ م - ١٩٦٩ م :

كان هيكل الجهاز المصرفي السوداني يتكون في هذه المرحلة من فروع

المصارف الأجنبية التالية :

- ١ - البنك الاهلي المصري - ١٩٠٣ م .
- ٢ - بنك باركليز البريطاني (دى . سى . آو) - ١٩١٣ م .
- ٣ - البنك العثماني - ١٩٤٦ م .
- ٤ - بنك الكريرى ليوينيه الفرنسى - ١٩٥٣ م ، وقد تحول في عام ١٩٦٣ م بعد مشاركة الحكومة السودانية بـ (٦٠ ٪) من رأس ماله الى بنك النيلين .
- ٥ - بنك مصر - ١٩٥٣ م .
- ٦ - البنك العربي الأردني - ١٩٥٦ م .
- ٧ - البنك التجارى الأثيوبي - ١٩٥٦ م .

وقد تم خلال هذه الحقبة انشاء المصارف السودانية المتخصصة والمصارف

التجارية التالية :

- ١ - بنك السودان (١٩٥٩ م) باعتباره مصرفاً مركزياً مسئولاً عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية للدولة . ولم تخرج وسائله للتحكم فى الائتمان عن الوسائل والادوات التقليدية القائمة على سعر الفائدة .
 - ٢ - البنك الزراعى السودانى (١٩٥٩ م) لتمويل العمليات الزراعية فى القطاع الخاص والتعاونى .
 - ٣ - البنك الصناعى السودانى (١٩٦١ م) لدعم القطاع الصناعى الخاص والعام انشاءً أو تجديدًا وتوسيعاً .
 - ٤ - البنك العقارى السودانى (١٩٦٧ م) لتوفير السكن المناسب للمواطنين .
 - ٥ - البنك التجارى السودانى (١٩٦٠ م) وهو أول مصرف تجارى وطنى فى القطاع الخاص . (١)
- وبلاحظ على هذه الفترة أن الهياكل المصرفية خلالها لم تقم على أسس تتسم بالقبول العام من جمهور الأمة بل صممت على أسس رأسمالية خالصة فى مجال الاقتراض والاقتراض والضمانات مع ادخال تغييرات قانونية شكلية اشهر الاستقلال السياسى للبلاد فى عام ١٩٥٦ م .
- وكان لهذا العامل أثره فى ابعاد السواد الأعظم من الشعب السودانى عن التعامل مع الجهاز المصرفى وبالتالى فى اضعاف العادة المصرفية وعدم الاهتمام بتعبئة الادخار الوطنى .

(١) د . عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السودانى ، ص ١٥٩ ، أيضا عبد الله المرضى كريم الدين وآخرين ، الجديد فى ادارة المصارف ، المطبعة الحكومية السودانية ، بدون تاريخ ، ص ١٣ .

المرحلة الثانية : تأمين وسدنة المصارف التجارية (١٩٧٠م - ١٩٧٧م) :

في ١٩٦٩/٥/٢٥ م أعلنت السلطة السياسية الجديدة عن رغبتها في تغيير كيان المجتمع السوداني الاقتصادي والاجتماعي فاعلنت تأمين وسدنة جميع المصارف الأجنبية والوطنية ومعظم الشركات والمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية . (١)

وقد أعيدت تسمية المصارف المؤممة على النحو التالي :

- ١- بنك باركليز سمي بنك الدولة للتجارة الخارجية ثم حول فيما بعد إلى بنك الخرطوم .
- ٢- البنك العربي الأردني سمي بنك البحر الأحمر التجاري .
- ٣- البنك التجاري الآسيوي سمي بنك جوبا التجاري .
- ٤- بنك مصر سمي بنك الشعب التعاوني .
- ٥- بنك الكريدي ليونييه ظل باسم بنك النيلين .
- ٦- البنك العثماني سمي بنك أمدرمان الوطني ثم أدمج في بنك جوبا التجاري فيما بعد وسمى بنك الوحدة .

٧- البنك التجاري السوداني ظل محتفظا بعد التأمين باسمه . (٢)

وإذا كان لهذه المرحلة بعض الايجابيات التي تمثلت في إنهاء النفوذ الأجنبي في الاقتصاد السوداني وارساء مقوماته الأساسية بإصدار الدستور الدائم للبلاد لسنة ١٩٧٣م إلا ان لها الكثير من السلبيات التي يمكن ايجازها فيما يلي :

- ١- لم يتخلص النظام المصرفي السوداني من الأدوات الربوية التقليدية للسياسة النقدية والائتمانية .

(١) بلغ مجموع الشركات والمؤسسات المؤممة بخلاف المصارف التجارية أكثر من اثنتي عشرة مؤسسة وشركة ، وبلغت المؤسسات والشركات المصادرة أكثر من ثلاث وعشرين مؤسسة وشركة كبيرة . انظر ، حسن أحمد مكي ، التموييل الصناعي السوداني ، ص ٩٦ ، د. عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ص ١٦٠ .

(٢) انظر ، بنك السودان ، الجهاز المصرفي بعد التأمين ، ٢٥ مايو ١٩٧١م ، ص ١٥ ، أيضا قانون البنوك لسنة ١٩٧٠م ، قانون رقم (٤٢) مايو ١٩٧٠م .

٢ - ظلت بعض السلبيات في المرحلة السابقة باقية مثل التردد في تمويل صغار المنتجين والتركيز على كبار أصحاب رأس المال من ذوى الذمة المالية المليئة . (١)

٣ - أصابت حركة التأميم والمصادرة رجال المال والاعمال بصدمة كبيرة خلفت آثارها حتى اليوم على الاقتصاد السودانى . لاسيما ان هذه الحركة قد وصلت الى حد تأميم ومصادرة بعض المطاعم والاعمال التجارية الصغيرة ورافقتها حملة تشهير اعلامية عنيفة شملت الكثير من رجال المال والبيوتات التجارية السودانية ذات السمعة والتقاليد التجارية الحميدة . (٢)

ولكن بعد عام تقريبا ، ماكان من الدولة عندما شعرت بالفجوة ففى ميدان الاعمال والاستثمار الخاص الا أن اعلنت عن مراجعتها لسياستها تلك . وذلك باعادة بعض المؤسسات والشركات المصادرة لاصحابها وتعويض المؤسسات المؤممة تعويضا عادلا .

وقد كانت اعادة النظر فى مسألة التأميم والمصادرة وتغيير سياسة الدولة فى اتجاه تحسين المناخ الاستثمارى بداية لمرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادى . وقد بدأت هذه السياسة الجديدة باصدار مجموعة من قوانين الاستثمار القطاعية فى منتصف السبعينات وتوجت باصدار قانون الاستثمار الموحد لعام ١٩٨٠ م .

(١) بنك السودان ، الجهاز المصرفى بعد التأميم ، ص ١٤ .

(٢) يسرى محمد جبر ، العون الأجنبى والتنمية الاقتصادية فى السودان ،

المرحلة الثالثة : مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبداية التحول نحو النظامالمصرفي الاسلامي (١٩٧٧م - ١٩٩٠م) :

احتوت قوانين تشجيع الاستثمار التي صدرت في هذه الفترة على السياسات التي تهدف للانفتاح الاقتصادي واستقطاب رأس المال سواء أكان محلياً أو أجنبياً لاستثماره في السودان .

وقد شهدت الفترة بين عامي (١٩٧٧م) و (١٩٨٢م) في إطار هذه السياسة منح رخص لمصارف أجنبية ومصارف ذات رأس مال مشترك لتعمل في البلاد حتى بلغ عدد فروع المصارف الأجنبية ستة فروع وعدد فروع المصارف ذات رأس المال المشترك ستة مصارف .

وقد وافقت هذه السياسة جملة مبادرات عربية وإسلامية من الخارج وأخرى من الداخل لتأسيس مصارف وشركات تأمين واستثمار إسلامية . فتأسست مجموعة من المصارف الإسلامية وشركات التأمين والتنمية والاستثمار الإسلامي اقتناعاً بالفكرة وتأسست أخرى مثلها على سبيل المنافسة لها أو الاقتداء بها . وقد مهد النجاح الذي حققه أول مصرف إسلامي (بنك فيصل الإسلامي السوداني عام ١٩٧٧م) لالغاء الفوائد الربوية من معاملات المصارف المتخصصة في عام ١٩٨٠م والبحث عن بدائل مشروعة للطريقة السابقة في التمويل ^(١) ، بالإضافة إلى التعديق بفتح مصارف إسلامية أخرى حتى بلغت في الفترة (١٩٧٧م - ١٩٨٣م) سبعة مصارف إسلامية (ستة مصارف عاملة وواحد حديث التكوين) .

وفي هذه المرحلة أخذ هيكل الجهاز المصرفي السوداني وضعه النهائي الحالي على النحو التالي : (٢)

(أ) المصارف الحكومية المتخصصة :

- ١- بنك السودان (المصرف المركزي) . ٢ - البنك الزراعي السوداني .
- ٣ - البنك الصناعي السوداني . ٤ - البنك العقاري السوداني .
- ٥ - بنك الادخار السوداني .

(١) العرض الاقتصادي ، ٨٠/١٩٨١م ، ص ١٣٥ ، ١٣٩ .

(٢) بنك السودان التقرير السنوي ١٩٨٧م ، ص ٦٣ ، العرض الاقتصادي ، ٨٧/١٩٨٨م

(ب) مصارف القطاع العام التجارية :

- ١- بنك الخرطوم .
- ٢ - بنك الوحدة .
- ٣ - بنك النيلين .
- ٤ - البنك التجارى السودانى .
- ٥ - البنك القومى للاستيراد والتصدير .

(ج) المصارف الأجنبية التجارية :

- ١- بنك أبو ظبى الوطنى .
- ٢ - بنك الاعتماد والتجارة الدولى .
- ٣ - بنك سىتى .
- ٤ - بنك عمان المحدود .
- ٥ - بنك حبيب المحدود .
- ٦ - بنك الشرق الأوسط .

(د) المصارف المشتركة التجارية :

- ١- بنك النيل الأزرق المحدود .
- ٢ - البنك العالمى السودانى .
- ٣ - البنك الوطنى للتنمية الشعبية .
- ٤ - البنك الاهلى السودانى .
- ٥ - البنك الاهلى المصرى .
- ٦ - البنك السعودى السودانى .

(هـ) المصارف الاسلامية التجارية :

- ١- بنك فيصل الاسلامى السودانى .
- ٢ - بنك التضامن الاسلامى .
- ٣ - البنك الاسلامى السودانى .
- ٤ - بنك التنمية التعاونى الاسلامى .
- ٥ - بنك البركة السودانى .
- ٦ - البنك الاسلامى لغرب السودان .

ظلت المصارف الاسلامية الستة تعمل جنباً الى جنب مع المصارف التجارية التقليدية التى تعمل بنظام الفوائد الربوية (سبعة عشر مصرفاً تجارياً) الى أن صدرت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م الاسلامية والتى تم بموجبها تحويل النظام المصرفى السودانى بأكمله للنظام المصرفى الاسلامى بالتدرج .

وقد جاء هذا التحول نحو النظام المصرفى الاسلامى فى هذا الطور فى اطار تحولات سياسية واجتماعية وقانونية بدأت بسن تشريعات فى الجنايات والمعاملات والاثبات وأصول التقاضى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم فى اطار تحول فى الحياة الاقتصادية بدأ بتكوين صناديق للزكاة والتكافل الاجتماعى الاختيارى وخروج القطاع العام الحكومى من صناعة الخمر وتحويلها تدريجياً الى أغراض أخرى (١) وانتهى بسن قوانين فائضة للزكاة وموانعة للربا فى الميدان المصرفى .

والجدير بالذكر أن التوجه الاسلامي في النظام المصرفي كان قد سبق التوجه الاسلامي في النظام القانوني للدولة ثم جاء التوجه في النظام القانوني أخيراً معزراً ومسانداً ومكملاً للتحويل في النظام المصرفي وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة حتى كاد الاقتصاد الاسلامي أن يكون خيار الدولة في السودان .

والقوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية التي صدرت في هذه الفترة هي:

- ١- القانون الجنائي الاسلامي لسنة ١٩٨٣ م .
- ٢ - قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ م .
- ٣ - قانون الاثبات (المرافعات) لسنة ١٩٨٣ م .
- ٤ - قانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤ م .
- ٥ - قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٦ - قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لسنة ١٩٨٤ م .

وقد كان لتطبيق هذه القوانين آثار سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة جداً على المجتمع وعلى الاقتصاد السوداني . وقد كان أهم أثر من آثار تلك القوانين في المجال الاقتصادي أنها بتقنينها لأحكام الفقه الاسلامي في مجال المعاملات والاجراءات وبتوفيرها للأساس القانوني لمحاكمة بعض الجرائم الاقتصادية المتعلقة بالتعامل الربوي^(١) قد مهدت الطريق لأسلمة النظام المصرفي السوداني في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤ م . وذلك بعددور منشور البنك السوداني المتضمن ايقاف التعامل بنظام الفوائد الربوية ووضع ترتيبات لمعالجة المديونيات الربوية القديمة ابتداءً من تاريخ فاصل حدده ذلك المنشور وهو ١٤ فبراير ١٩٨٤ م (١٢/٥/١٤٠٤ هـ) في جميع المصارف التجارية العاملة في السودان .

وقد انحصرت تلك المعالجة باختصار فيما يلي :

- ١- عدم قبول أى ودائع لأجل أو ودائع ادخار بأسعار فائدة ابتداءً من تاريخ صدور المنشور والاتفاق مع أصحاب الودائع الآجلة والادخار القائمة لتحويلها الى حسابات استثمار .

(١) وذلك مثل قضية التاجر الهندي الجنسية لاليت رانتلال شاه صاحب المصارف السرية التي وصلت أسعار الفائدة فيها الى (١٠٥ ٪) على القــــروض والسلفيات ، انظر د. المكاشفي طه ، تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان ، ص ١٠٢ .

- ٢ - مديونيات القطاع الخاص الثامنة قبل أو بعد ١٤/٢/١٩٨٤م وحتى ١٠/١٢/١٩٨٤م تتم معالجتها بالاتفاق مع العملاء لتحويلها الى أحد اساليب الاستثمار الاسلامية المعروفة أو تصفيتها وديا . وفي حالة تعسر الاتفاق بين العملاء تقوم ادارة المصرف المعنى بتحويلها الى المحكمة الخاصة التى ستنشأ لهذا الغرض .
- ٣ - أما مديونيات القطاع العام المتعسرة فترفع الى بنك السودان للبت فيها بالتشاور مع جهات الاختصاص المعنية .
- ٤ - جاءت هذه التوجيهات (اعلاه) وفقا لقرارات اللجنة المكلفة من قبل السيد رئيس الجمهورية للبحث في وضع الجهاز المصرفي في ظل القوانين الاسلامية . (١)
- وهكذا سارت سياسة التحول من النظام المصرفي الربوى السابق الى النظام المصرفي الاسلامي بعض الاشواط . ولكن هذه السياسة لم تستكمل جميع مراحلها وأطوارها حتى اعترتها بعض المشكلات الانتقالية

وقد اشتدت الحملة على المصارف الاسلامية في هذا الطور وأثـرت بدورها على برنامج التحول في النظام المصرفي . ولم تخل هذه الفترة من نكسات واضطرابات وتحولات سياسية واقتصادية تركت أثـارا سلبية على الجهاز المصرفي بشقيه الاسلامي والتقليدى وعلى المناخ الاستثمارى في البلاد . ويمكن تلخيص أهم تلك التطورات وآثارها فيما يلي :

- ١- بالرغم من مراجعة الدولة لسياستها في مجال التأمين والمصادرة والقطاع العام الا انها تحت شعارات (الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع) و (سيادة وريادة القطاع العام) (٢) تورطت في التوسع في القطاع العام وانزلت في تسيير الاعمال الكبيرة والصغيرة مما لاطاقة لدولة أو قطاع عام القيام به .

(١) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية الخاص بالتحول الفوري للتعامل وفق الصيغ الاسلامية رقم ب س / ر ع م / ١١ مكرر ب س / قروص / ٢٦ وتاريخ ١٧/٣/١٤٠٥هـ الموافق ١٠/١٢/١٩٨٤م .

(٢) المادة (٣٢) من الدستور الدائم لجمهورية السودان لسنة ١٩٧٣م .

واذا حرصنا الحديث في الاداء المالي للمصارف التجارية الحكومية الاربعة (بنك الخرطوم - بنك النيلين - بنك الوحدة - البنك التجارى السودانى) نجد ان تلك المصارف قد واجهتها مصاعب واخفاقات عديدة. خلال عقد الثمانينات فبنك النيلين فرع أبر ظبي تعرض لانهييار كامل نتيجة لفشل عملائه في سداد مديونياتهم فتحمل البنك تلك الخسائر وتقرر شطبها من حساب الارباح بمــــا يعادل ٦٧ مليون جنيه سودانى مما شكل عبئا على ايرادات الميزانية العامة للدولة لاسيما وأن المبلغ المشطوب لم يخضع لاي ضريبة .

وبوجه عام بلغت مديونيات المصارف الاربعة المملوكة للدولة على بعض مؤسسات وشركات القطاع العام والخاص مايعادل ١٤٠٩، ٢٠٩٣ بليون جنيهه سودانى في عامي ١٩٨٦ م ، ١٩٨٧ م على التوالى . (١) وقد ظلت هذه المديونيات راکدة منذ فترة وأصبحت تشكل عبئا على موارد تلك المصارف لاسيما أن تلك المديونيات ليست لها ضمانات تذكر سوى بعض ايمالات الثقة بالاضافة الى ضمان وزارة المالية وبنك السودان .

وقد أدت ضخامة حجم المديونيات المجمدة الى امتصاص جزء كبير من سيولة تلك المصارف بل أن بعض هذه المديونيات (مديونيات قطاع النسيج الخاص) قد تسبب في وجود حالة اعسار كامل لبنك الشعب التعاوني (بنك مصر قبل التأميم) مما أدى الى افلاسه ودمجه فى بنك الخرطوم بموجب الأمر المؤقت الصادر من رئيس الجمهورية في ١٨ ابريل ١٩٨٣ م . (٢)

وبصفة عامة واجهت الدولة بسبب اتساع نطاق القطاع العام مشكلة انخفاض الانتاجية والخسائر المتلاحقة في مؤسساتها فاتجهت للحل السهل وهو تغطية العجز من خزانة الدولة بالاستدانة الداخلية من المصرف المركزى ومصارف القطاع العام التجارية والمتخصصة ، وبالاستدانة الخارجية بالعملات الصعبة . وقد كان لهذه السياسة اثرها الكبير في ازدياد معدلات التضخم المالي وارتفاع تكاليف المعيشة الى الحد الذى أصبح فيه الوضع الاقتصادى يئذر باحتمال تهديد الاستقرار السياسى للنظام .

-
- (١) تقرير المراجع العام المقدم لنواب الشعب في الجمعية التأسيسية في الاسبوع الاول من شهر رجب من عام ١٤٠٩هـ الموافق فبراير من عام ١٩٨٩ م . ومنشور بصحيفة الراية السودانية بتاريخ ٩ رجب ١٤٠٩هـ - ١٥/٢/١٩٨٩ م .
- (٢) وزارة المالية، العرض الاقتصادى ٨٢/١٩٨٣ م ، ص ١٣٦ ، انظر أيضا تقريري المراجع العام امام الجمعية التأسيسية في الاسبوع الاول من رجب ١٤٠٩هـ .

٢ - اتهمت المصارف الاسلامية السودانية بأنها قامت بشراء سلعة الذرة من مناطق الانتاج (منطقة القضارف بشرق السودان) وتخزينها وبيعها بأسعار مضاعفة فى مناطق أخرى من البلاد .

فقد قامت هذه المصارف برفع دعاوى قضائية ضد منتقديها وأبرزت المستندات التى تثبت براءتها مما نسب اليها . وقد أدان القضاء السودانى من وجهوا اليها هذه الانتقادات واضطروهم للاعتذار لادارات هذه المصارف فى الصحف اليومية .

٣ - أخذت الحملة على المصارف الاسلامية السودانية فى المرحلة التالية (ما بعد عام ١٩٨٥ م) تركيز على انتقاد قوانين الشريعة الاسلامية باعتبار أن هذه المصارف قد استفادت منها لالغائها لقوانين الضرائب وفرض الزكاة .

وقد حاولت بعض الجهات أن توهم الرأى العام السودانى أن المستفيد من القوانين الاسلامية (التى اسمها قوانين سبتمبر تجنباً للحرع من تسميتها الحقيقية) انما هو المصارف وشركات الاستثمار الاسلامية . وقد زعم أن هذه المصارف والشركات كانت تدفع قبل صدور قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٩٨٤ م ما يقارب الستين فى المائة من أرباحها وأصبحت بعد تطبيقه تدفع اثنين ونصف فى المائة من أرباحها (١) .

(١) انظر نص الرسالة التى بعث بها المجلس العام لما عرف بالتجمع الوطنى لانقاذ الوطن الى مجلس الوزراء الانتقالى يطالبه فيها بالغاء القوانين الاسلامية ونشرتها جريدة الايام الصادرة فى يوم الجمعة ٢٥/ صفر / ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٥/١١/٨ م .

وهكذا وقع التجمع فى لبس كبير حول تشريع الزكاة وهو —
 يقرر فى مذكرته المشهورة أن الزكاة تؤخذ من الأرباح فقط كما
 تؤخذ منها الضريبة متجاهلا أن الزكاة كما تؤخذ من الأرباح
 كذلك تؤخذ من رأس المال حتى لو خسر ، مادام يبلغ النصاب
 وأن المصارف الاسلامية تدفع زكاة أموالها بمعدل (٢٥ ٪) فى
 العام وتدفع الضريبة أيضا على أرباحها بنسبة (٦٠ ٪) حسب
 قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧١ م ، ونسبة (٧٠ ٪) حسب قانون
 ضريبة الدخل العام ١٩٨٦ م السارى المفعول الآن .

٤ - ومن أمثلة الانتقادات التى وجهت للمصارف الاسلامية السودانية
 فى هذه الفترة مايلى : أن الربا هو فائدة الاقتراض المحسوبة
 على قوة شرائية ثابتة للعملة) ، وأن (للبنوك أن تتقاضى
 رسوما على خدماتها ، وفوائد ، مالم تتجاوز نسبتها نسبة
 التضخم ونسبة الهبوط فى قيمة العملة ، وهى نسبة تحددها
 الدولة ، كما أن للبنوك أن تتعامل بوسائل المشاركة والمضاربة
 والمراوحة بموجب قانون جديد يجعل هذا التعامل اقرب الى
 الخدمات المصرفية وينقيه من المعاملات الاسلامية شكلا الربوية
 حقيقة (١) .

(١) فقرات من برنامج نهج الصحة الذى خاض على اساسه حزب الأمة
 القومى الجديد المعركة الانتخابية لعام ١٩٨٦ م وفاز بثلاث
 مقاعد الجمعية التأسيسية . انظر تاريخ الانتخابات البرلمانية
 فى السودان ، اصدار بنك المعلومات فى السودان ، ص ١٧٥ ، انظر
 أيضا الصادق المهدي ، العقوبات الشرعية وموقعها من النظام
 الاجتماعى الاسلامى ، منشورات الأمة ١٩٨٣ م ، ص ١٩٨ .

ولا شك أن هذا التعريف الجديد للربا كان دعوة صريحة
للمصارف التجارية التقليدية - التي تحولت للعمل بالاساليب
الاستثمارية الاسلامية بموجب منشور بنك السودان الصادر فى
١٠/١٢/١٩٨٤ م الى النكوص والارتداد الى التعامل الربوى فى
المجال المصرفى ليس فقط بأسعار الفائدة الثابتة التى كان
يحددها بنك السودان ويغيرها فى فترات متباعدة جدا ، بل
بأسعار فائدة عائمة تتغير فى فترات متقاربة جدا وتتناسب
طرديا مع معدلات التضخم فى السودان وعكسيا مع سعر صرف الجنيه
السودانى .

هـ - وفى سبيل المزيد من اشاعة العداء للعمل التجارى الخالص
والحاق كل صفة رذيلة بالقطاع المصرفى أمرت الحكومة بتحريك
الاجراءات القانونية والقضائية ضد مصارف القطاع الخالص
التجارية أولا ثم المصرف المركزى أخيرا متهمة اياها بتخريب
الاقتصاد السودانى . وقد تم تشكيل لجان تحقيق لهذا الغرض
فيما أسموه " بمخالفات المصارف " مع العلم أن بنك السودان
هو المستشار المالى والضامن الأساسى لحكومة السودان فيمما
يصدر عنها من التزامات .

وقد كان التوقيت الذى اختاره وزير المالية آنذاك لاعلان تشكيل لجان التحقيق في ما اسماه مخالفات بنك السودان غير موفق لانه جاء متزامنا مع ارسال وفد السودان (برئاسة محافظ البنك) للتفاوض مع مجموعة نادى باريس للنظر في اعادة جدولة ديون السودان ومن ثم منحه المزيد من الدعم الخارجي ولم يحسب الوزير الاثر الخارجي المترتب على هذا التصرف . (١)

وكما أن الحملة على المصرف المركزى لم تكن موفقه ولم تنته الى شئ يذكر كذلك الحال بالنسبة للتحقيق مع مصارف القطاع الخاص . وقد اتضح أن الضجة التى اثيرت حول تهمة تخريب المصارف للاقتصاد السوداني كانت منصبه على تجاوز السقوف الائتمانية المحددة من بنك السودان ، وهي مخالفة لاترقى الى تهمة تخريب الاقتصاد السوداني حسبما أفتى النائب العام ووزير العدل مؤخرا . (٢)

يريدون أن الهدف من كل ما حدث هو محاربة من الاحزاب اليسارية وذات العفة العلمانية للتأثير على رأى العام السوداني وتحويله في اتجاه العداء للعمل المصرفي الخاص والاسلامي منه على وجه الخصوص ومحاولة تجريمه بمحاكمته اعلاميا وسياسيا واخيرا قضائيا ، وبالتالي ارباب اصحاب رأس المال المحلى والاجنبي المستثمر فيه وايهامهم أن الحكومة على وشك معاداة أو تأميم هذا القطاع .

٦ - وفي نقلة أخرى وكبيرة في اتجاه زعزعة النظام المصرفي واشاعة عـدم الاستقرار في المناخ الاستثمارى والاقتصادى أصدر بنك السودان - تنفيذا لقرار سابق من مجلس الوزراء (٣) - منشورا بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٨٧ م موجها لجميع المصارف التجارية العاملة في البلاد يقرر فيه ادخال أسلوب جديد أسماه (الفئات التعويضية على الحسابات الدائنة والمدينة) ويقضي هذا المنشور باعطاء عوائد للأموال المودعة لدى المصارف (الحسابات الدائنة) وأخذ عوائد من الاموال المقرضة منها (الحسابات المدينة)

(١) انظر ، محمد الحسن احمد ، (رئيس تحرير صحيفة الاضواء السودانية) التحليل السياسي الاسبوعي ، بعنوان : الحكومة تتهم ضامناتها وتفقد ثقة الدائنين في أواخر عام ١٩٨٧ م ، ص ٣ .

(٢) انظر تهريجه لصحيفة القرات المسلحة في العدد رقم (١١٠٥) بتاريخ ١٩٨٩/٩/٨ م ، ص ٧ .

(٣) قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٥ بتاريخ ٧ صفر ١٤٠٨ هـ - الموافق ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ م الخاص بنظام الفئات التعويضية على الحسابات الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية .

بفئات متفاوتة . (١) وقد تفاوتت الفئات التعويضية على نوعي الحسابات كما يلي :

(أ) من (٢٤ ٪) الى (٢٧ ٪) في العام على الحسابات المدينة (السلفيات والقروض .

(ب) من (٢٠ ٪) الى (٢٤ ٪) في العام للحسابات الدائنة (الودائع لأجل والادخار) .

(ج) (٢٠ ٪) في العام لاموال المعاشات والتأمين .

وقد ادعى المنشور المذكور أن الاسلوب يعتبر صيغة اسلامية جديدة. وأنه أشراء للتجربة الاسلامية في العمل المصرفي .

ولا يحتاج المرء الى كثير عناء لبيان أن ماجاء بهذا المنشور ليس أسلوبا مصرفيا اسلاميا جديدا وإنما هو عين سعر الفائدة الذى ظل بنسك السودان يصدره في قائمة بالتعريفه المصرفية قبل اعلان التشريعات الاسلامية التى حظرت التعامل الربوى في المجال المصرفي .

وقد جاء هذا المنشور منافيا للقوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية والمعمول بها في البلاد . فهو مناقض لنص المادة (٨٢) من قانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤م التى لا تعتد بتغير قيمة النقود ارتفاعا أو انخفاضاً عند الوفاء بها . وهو كذلك مناقض للمادة (١١٠) من قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣م التى تمنع المحاكم السودانية من الحكم بالفائدة عند التقاضى وتجرد العقود الربوية من الحماية القانونية . والمنشور بهذا الاعتبار يعتبر ردة صريحة عن احكام الشرع ومحاولة جريئة لنسخها والعود الى نظام الثنائية في الجهاز المصرفي (مصارف ربوية ومصارف اسلامية) الذى كان سائدا قبل اعلان تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في عام ١٩٨٣م .

وبخلاف الاعتراضات التى تركز على عدم شرعية اسلوب العائد التعويضى ، فهناك بعض الدواعي والاسباب المرضوعية التى يعصب معها ان لم يكن المستحيل تعايش أو انسجام هذا الاسلوب مع اساليب الاستثمار الاسلامية المعروفة وتبدو هذه الاستحالة اكثر وضوحا فيما يتعلق بالعائد التعويضي على الحسابات الدائنة (الودائع الاجلة) التى لايمكن عمليا الجمع بينها وبين حسابات

الاستثمار الاسلامي . اذ كشفت تجربة المعارف الاسلامية في السودان ان العائد على ودائع الاستثمار لا يتعدى (١٠ ٪) في العام . ويقل هذا العائد بكثير في ظل السياسة الائتمانية الانكماشية الحالية عن الفئات التعويضية على الحسابات الدائنة والتي تتراوح بين (٢٠ ٪) و (٢٤ ٪) في العام . واستنادا على هذه الحقيقة وعلى مبدأ شرعية وحرية التعامل بأى من الاسلوبين المذكورين ، فانه من المتوقع وحسبما يملئ المنطق أن يعزف العملاء كلياً عن ودائع الاستثمار ، ويحصرون كل تعاملهم في الودائع الاجلة والتوفير (الادخار) مدفوعين في ذلك بمؤشرات الربحية والضمان . وهذا يعني - بالاضافة للاسباب السابقة - أن العائد التعويضي يعتبر في حقيقته بديلاً موازياً لاساليب الاستثمار الاسلامي .

ومهما يكن من أمر الآثار التي يمكن أن يخلقها العائد التعويضي على العمل المصرفي فان المناخ غير الملائم للعمل الاستثماري الذي ساهم (مع العوامل الأخرى) في اشاعته قد مكن الحكومة من اصدار قانون الضرائب لعام ١٩٨٦م وتطبيقه بأثر رجعي على قطاعي المعارف والتأمين . بالاضافة الى اصدار بنك السودان لسلسلة من السياسات الائتمانية ذات الاثر الانكماشى على النشاط الاستثماري كان اخرها رفضه السماح بتحويل أرباح المساهمين الاجانب في المعارف التجارية الاسلامية .

المبحث الثاني

سياسة سعر صرف الجنيه السوداني وأثرها على القطاع المصرفي

والمناخ الاستثماري في السودان

لم يستخدم السودان سياسة سعر الصرف كأداة لاصلاح العجز في ميزان المدفوعات واحداث التوازن الخارجى والداخلى للاقتصاد السودانى الا فى نهاية السبعينات . وهى الفترة التى شهدت اللجوء الى صندوق النقد الدولى و اعلان ماعرف ببرنامج التركيز الاقتصادى والاصلاح المالى (١) الذى تم فى اطاره تخفيض سعر صرف الجنيه السودانى الرسمى لأول مرة من ٢٨٧ دولارا أمريكيا للجنيه الى ٢٥ دولارا . وتوالت بعد ذلك سلسلة من التخفيضات فى قيمة الجنية السودانى وسوف نستعرض فيما يلى بايجاز سياسات سعر الصرف التى اتبعت منذ عام ١٩٧٨م وحتى الآن ثم نناقش بعد ذلك فعالية تلك السياسات وآثارها الاقتصادية وذلك على النحو التالى :

١ - فى ١٩٧٨/٦/٨ م حدث أول تخفيض مباشر فى سعر الصرف الرسمى للجنيه السودانى من ٢٨٧ دولارا أمريكيا للجنيه الى ٢٥ دولارا فيكون الجنيه السودانى قد تم تخفيضه بنسبة (١٧٦٪) مقابل الدولار الأمريكى . (٢) وقد ارتفع الدولار الأمريكى بذلك من ٣٤ قرشا الى ٤٠ قرشا سودانيًا . (الجنيه السودانى = ١٠٠ قرشا) .

(١) تعرف برامج التركيز هذه على أنها مجموعة سياسات توضع لتجنب الخلل فى التوازن فيما بين الطلب الكلى والعرض الكلى الذى يتيح الاقتصاد المعين ، والذى يعبر عن نفسه فى عجز ميزان المدفوعات وارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار ، ولذلك تهدف هذه البرامج الى تخفيض الضغوط التضخمية وتقوية ميزان المدفوعات . وترجع أسباب الاختلال فى التوازن فى الاقتصاد السودانى الى دخول البلاد فى خطة تنمية طموحه منذ أوائل السبعينات (٧٠ - ١٩٧٥ م) فى ظروف عالمية غير مواتية (ارتفاع أسعار البترول وبالتالى السلع الصناعية " تم توجيه الاستثمارات فيها الى مشروعات جديدة واهملت المشروعات القديمة التى تعتمد عليها البلاد فى انتاج الصادرات بوزارة المالية ، الآثار الاقتصادية لتخفيض الجنية السودانى ص ٣٤ .) (٢) جمهورية السودان ، وزارة التخطيط ، برنامج الاستثمار الثلاثى للأعوام

١٩٨١/٨ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣ م ، يناير ١٩٨١ م ، ص ١٤ .

- ٢ - في ١٥/٩/١٩٧٩م طبق نظام الحافز على صادرات القطن (١) بعد أن ثبت أن تدنى الانتاجية كان بسبب سعر صرف الجنيه غير العادل لمنتجي القطن ، وبذلك أصبح السعر الرسمي دولارين للجنيه الواحد (الدولار = ٥٠ قرشا) بدلا من دولارين ونصف للجنيه (الدولار = ٤٠ قرشا) وتم استحداث سعر صرف جديد سمي السعر الموازي ليعادل الجنيه السوداني ١٢٥ دولارا أمريكيا (أى أن الدولار يساوى ٨٠ قرشا سودانيا) . وتم تحديد ١٩ سلعة يتـــم استيرادها بالسعر الرسمي وماعدا ذلك يتم استيراده بالسعر الموازي (٢) . وبذلك تكون نسبة تخفيض السعر الرسمي للجنيه تجاه الدولار (٢٥٪) .
- ٣ - خلال عام ١٩٨١م تم تحويل كل الصادرات والواردات (عدا البترول والسكر والقمح والأدوية) الى السوق الموازية وتوحيد سعرى صرف الجنيه السوداني ليعادل الجنيه السوداني ١١١ دولارا . (أى أن الدولار الأمريكي يعادل ٩٠ قرشا . ويمثل هذا تخفيضا بلغت نسبته (٨٠٪) من القيمة الرسمية^(٣) للـجنيه السودانى مقابل الدولار الامريكى و (١٢٥٪) في السعر .
- ٤ - في ١٥/١١/١٩٨٢م تم تخفيض سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني من ١١١ دولارا امريكيا الى ٧٧.٠ دولارا أمريكيا . أى أن الدولار الأمريكي أصبح يعادل ١٣٠ قرشا سودانيا . وهذا تخفيض بلغ قدره (٤٤.٤٪) بالنسبة للجنيهــــ السودانى . (٤)
- ٥ - في ٦/٣/١٩٨٣ م تم استحداث سعر صرف جديد يسمى السعر الحر ويعادل فيه الجنيه السوداني ٥٦.٠ من الدولار (الدولار = ١٨٠ قرشا) . ويتم استيراد جميع السلع بالسعر الحر مع ابقاء السعر الرسمي على ما هو عليه ١٣٠ قرشا للدولار . (٥) بلغت نسبة تخفيض السعر الحر (٣٨.٥٪) .

(١) بهذا الحافز يحصل معدرو القطن السوداني على جنيه سوداني مقابل كل دولارين بدلا من حصولهم في السابق على جنيه سوداني واحد مقابل كل دولارين ونصف .

(٢) برنامج الاستثمار الثلاثي للاعوام ٨٠/١٩٨١م - ١٩٨٢/١٩٨٣م ، ص ١٤ .

(٣) بنك السودان ، التقرير السنوى ، ١٩٨١م ، ص ٦٤ .

(٤) بنك السودان ، التقرير السنوى ، ١٩٨٢م ، ص ٦٥ .

(٥) بنك السودان ، التقرير السنوى ، ١٩٨٣م ، ص ٦٤ .

- ٦ - في أكتوبر ١٩٨٤ تم تعديل سعر الصرف الحر ليعادل الجنيه السوداني ٠.٤٧ ر.
دولاراً أمريكياً (الدولار = ٢١٠ قرشا) بينما ظل السعر الرسمي كما هو . (١)
وقد بلغ التخفيض في السعر الحر (١٦٦ ٪) من الجنيه السوداني .
- ٧ - في ١٤/٢/١٩٨٥م تم تعديل السعر الرسمي للجنيه السوداني ليعادل ٠.٤٠ دولاراً أمريكياً (الدولار = ٢٥٠ قرشا) (٢) كما تم تعديل السعر الحر للجنيه السوداني ليعادل ٠.٣٣ دولاراً أمريكياً (الدولار = ٣ جنيهاً سودانية) وتقرر تحديد السعر الحر حسب ظروف العرض والطلب بإشراف اتحاد المصارف التجارية . (٣)
وبذلك تبلغ نسبة التخفيض في سعر الصرف الرسمي والحل للجنيه (٩٢٣ ٪) و (٤٣ ٪) على التوالي .
- ويحكم السعر الرسمي المعاملات الحكومية التي تتم عبر بنك السودان وتشمل الواردات الاستراتيجية كالمحروقات والأدوية والقروض الحكومية وأعباء خدمة الدين للقطاع العام وكل المصادرات .
- أما السعر الحر الذي يحدده اتحاد المصارف التجارية فيحكم تقييم بعض السلع الضرورية الأخرى والقروض السلعية وبعض المدفوعات غير المنظورة .
- ٨ - في ٢١/٤/١٩٨٥م طرأ تعديل آخر على السعر الحر ليصبح الجنيه السوداني — معادلاً لـ ٠.٣٠ دولاراً أمريكياً . (الدولار = ٣٣٠ قرشا) (٤) وبلغت نسبة التخفيض هذه (١٠ ٪) .
- ٩ - في ٢٥/٢/١٩٨٦م أصدرت لجنة التعامل في موارد السوق الحر من النقد الاجنبي التي شكلت خصيصاً لهذا الغرض قراراً بزيادة أسعار العملات الحرة في السودان وبموجب ذلك أصبح سعر شراء الدولار ٤٢٥ قرشا (الجنيه السوداني = ٠.٢٤ دولاراً) وسعر بيع الدولار ٤٣٠ قرشا (الجنيه السوداني = ٠.٢٣ دولاراً) (٥) وقد بلغت نسب التخفيض للجنيه السوداني في سعر الشراء والبيع (٢٨٧ ٪) ، (٣٠٣ ٪) على التوالي . وتقرر أن يظل السعر الرسمي للدولار ٢٥٠ قرشاً (الجنيه السوداني = ٠.٤٠ دولاراً أمريكياً) .

(١) بنك السودان التقرير السنوي ١٩٨٤ ، ص ٥٣ .
(٢) منشور الادارة العامة للنقد الاجنبي بينك السودان ، برقم (٨٥٧) وتاريخ ١٢ فبراير ١٩٨٥م بناءً على لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي لسنة ١٩٧٩م .
(٣) بنك السودان ، التقرير السنوي ، ١٩٨٥م ، ص ٣٩ ، وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ، ١٩٨٥/٨٤ ، ص ١٢ .
(٤) بنك السودان ، التقرير السنوي ، ١٩٨٥م ، ص ٣٩ .
(٥) بنك السودان ، التقرير السنوي ، ١٩٨٦م ، ص ٤٠ ، وايضا وزارة المالية العرض الاقتصادي ، ١٩٨٦/٨٥ ، ص ١٣ .

١٠ - في أول أكتوبر ١٩٨٧م صدرت سياسة جديدة تم بموجبها توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات بما يعادل ٥٠ جنيهات سودانية للدولار الجنيه السوداني = ٢٢.٠ دولاراً (١) وتضمنت هذه السياسة تخفيضاً بلغت نسبته (٨٠ ٪) من الجنيه السوداني في السوق الرسمية .

١١ - في ٢٥/١٠/١٩٨٨م تقرر انشاء سوق مصرفية حرة للنقد الاجنبي بجانب السوق الرسمي القائم الذى يعادل فيه الدولار ٤٥٠ قرشا . أما سعر السوق المصرفية الحرة فيتحدد على أساس واقعية يومية بواسطة لجنة مكونة لهذا الغرض من المصارف التجارية والجهات المختصة الأخرى . (٢)
وقد تحدد سعر السوق المصرفية وقتها ب ١٢٢٢ جنيه للدولار الأمريكى (٠.٨ دولاراً أمريكياً للجنيه السودانى) (٣)
وبناء على هذه السياسة فان أهم موارد السوق الرسمية للنقد الاجنبى تتمثل فيما يلى :

- أ - (٧٠ ٪) من حصيله جميع المصادرات .
ب - القروض والمنح والاعانات المقدمة للحكومة وهيئات القطاع العام .
ج - رؤوس أموال المصارف التجارية الأجنبية والمختلطة .
أما أهم استخدامات هذه السوق فتتمثل فيما يلى :
- ١ - واردات السلع الاستراتيجية التى حددت ب ٢٨ سلعة أساسية تعذر لها رخص استيراد من وزارة التجارة .
٢ - تحويلات خدمة الديون الحكومية .
أما أهم موارد واستخدامات السوق المصرفية الحرة من النقد الأجنبي فتتمثل فيما يلى :

(أ) المـوارد :

- ١ - (٣٠ ٪) من حصيله جميع المصادرات .
٢ - رؤوس أموال الشركات الأجنبية والمساهمات الأجنبية في شركات سودانية .

(١) بنك السودان ، التقرير السنوى ، ١٩٨٧م ، ص ٤٢ ، وزارة المالية العرض والاقتصادى ، ١٩٨٨/٨٧م ، ص ٦ .
(٢) منشور ادارة النقد الاجنبى ببنك السودان رقم (٨٨/١٧) الخاص بالسوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٨م .
(٣) جريدة الراية السودانية ، العدد (٨٣٤) بتاريخ ١٩/٣/١٤٠٩هـ - ٣٠/١٠/١٩٨٩م .

(ب) الاستخدامات :

- ١- تمويل الواردات وفقا لقوائم السلع التي يصدرها بنك السودان حسبما تقرره لجنة ترشيد الاستيراد في وزارة التجارة والتعاون والتمويل ، ويقدمها العملاء لمصارفهم التجارية وتقوم هذه المصارف بدورها بتقديمها لبنك السودان لاستخراج التعاديق اللازمة من ادارة النقد الاجنبي وفق الضوابط التي تحددها السياسة الائتمانية .
 - ٢ - تحويلات أمل وفوائد القروض للقطاع الخاص وقيمة الأسهم الاجنبية والأرباح (١) وقد تضمنت هذه السياسة تخفيضا في سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المصرفية الحرة بلغت نسبته (١٧١ ٪) .
- تلك هي مجمل التخفيضات التي تمت في سعر صرف الجنيه السوداني في اطار برنامج التركيز الاقتصادي والاصلاح المالي المعلق في ١٩٧٨/٦/٨ م .
- والسؤال الذي يطرح الآن : ماهي آثار سياسة سعر صرف الجنيه السوداني في مجال اعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني وعلى القطاع التجاري والمصرفي والمناخ الاستثماري ؟
- سوف نحاول فيما يلي الاجابة على هذا التساؤل باستعراض الآثار المترتبة على هذه السياسة في مجال التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني والمناخ الاستثماري من جانب وعلى المصارف الاسلامية من جانب آخر .

(أولاً): آثار سياسة سعر صرف الجنيه السوداني على التوازن الخارجي والداخليللاقتصاد السوداني .

يفترض أن تؤدي سياسة التخفيض (من الناحية النظرية) بما تزاوله من تأثير على كل من الطلبين الداخلي (على السلع والخدمات الأجنبية) والخارجي (على السلع والخدمات الوطنية) الى استعادة التوازن في ميزان المدفوعات .

ولكن فعالية هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف في الدول النامية أمر مشكوك فيه لاعتماده على توفر العديد من الشروط ومن أهمها درجة مرونة العرض

(١) منشور ادارة النقد الاجنبي ، بنك السودان ، برقم (٨٨/١٧) وتاريخ

والطلب لكل من الصادرات والواردات ، وهي شروط لا تتوفر في الاقتصاد السوداني .
فالذى ينظر الى حركة الصادرات والواردات في السودان في السنوات العشر
الآخيرة منذ تطبيق سياسة تخفيض قيمة الجنية السوداني يجد أن هذه السياسة
لم تنجح في زيادة الصادرات الا في نطاق محدود وفشلت في تخفيض الواردات
وتقليل العجز في الميزان التجارى .

فبينما انخفضت قيمة الجنية السوداني في الفترة مابين (١٩٧٩م - ١٩٨٩)
بنسبة (٢٣٤٠٪) زادت حصة الصادرات بنسبة (١٠١٤٪) وارتفعت جملة
الواردات بنسبة (٦٦٣٪) وزاد عجز الميزان التجارى بنسبة (٦٣٨٪) (١)
ومن ناحية أخرى . اذا نظرنا الى هيكل الصادرات السودانية نجد انه
يتكون مما يلي :

- ١- القطن (بنسبة ٤٤٦٪ من الاجمالي) .
 - ٢- السمسم (١١٪) .
 - ٣- الصمغ العربي (١٠٤٪) .
 - ٤- الذرة (٩٨٪) .
 - ٥- المواشي (٦٣٪) .
 - ٦- الفول السوداني (٠٩٪) .
 - ٧- الجلود (٣٨٪) .
 - ٨- سلع هاشمية أخرى (١٣٢٪) (٢)
- ويلاحظ على سلع الصادرات أنها منتجات أولية تخضع انتاجيتها للظروف
الطبيعية وتتميز بضالة مرونة العرض منها عندما تتغير الاسعار بالمقارنة
بالمنتجات الصناعية . كما أن الطلب عليها يتسم هو الآخر بعدم الاستقرار،
وهي مشكلة تواجه كل الدول النامية لاسباب تتعلق بالطلب في الدول المستوردة
للمواد الأولية .

واذا نظرنا الى الجانب الآخر وهو جانب الواردات السودانية لوجدنا
أنه ليس من السهل تخفيضها وهي تتمثل فيما يلي :

- ١- المواد البترولية (بنسبة ٢٢٣٪) .
- ٢- المواد المصنوعة (١٩٪) .
- ٣- المواد الغذائية الضرورية (١٩٪) .
- ٤- المعدات والآلات (١٥٨٪) .

(١) وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٨٩ م ، ص ٢٢٠ .

(٢) وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٨٩ م ، ص ٢٢٢ .

٥ - رسائل النقل (١٠٠٪) • ٦ - الكيماويات (٩٨٪) •

٧ - المنسوجات (٢٥٪) • ٨ - التبغ (١٠٠٪) (١)

ويلاحظ أن الغالبية العظمى لهذه السلع لا يستطيع الاعتماد السوداني بحكم هيكله وتكوينه الحالي انتاج سلع بديله لها وبالتالي الاستغناء عن الاستيراد • كما ان الكثير من سلع المصادرات يعتمد انتاجها على الواردات من الاسمدة والمبيدات والمعدات ومختلف مدخلات الانتاج الزراعي والصناعي ، ومن ثم فانه لم ينخفض ولايتوقع أن ينخفض الطلب المحلي عليها مع ارتفاع اسعارها عقب سياسة التخفيض • كما أن استهلاك السلع الاساسية (كالبترو - القمح - دقيق القمح - السكر ١٠٠٠) كان ومايزال يخضع لنظام التموين بالحصص والبطاقات لفترة طويلة قبل سياسة التخفيض •

ومن جانب آخر أدت زيادة أسعار مدخلات الانتاج الاساسية المستوردة (نتيجة لسياسة التخفيض) الى زيادة تكلفة الانتاج المحلي وامتعت بالتالى جزءا كبيرا من هامش الربح الذى يعود على منتجى سلع المصادرات • (٢) واذا وضعنا في الاعتبار تأثير التخفيض على المستوى العام للأسعار فان الحافز المتوقع للمصدرين ربما يكون قد زال تماما عقب سياسة التخفيض •

لهذه الاسباب ولاسباب أخرى تتعلق ببعض الثغرات في النظام المصرفي التقليدى لم تسفر سياسة التخفيض عن تخفيض الواردات وبالتالي معالجة مشكلة ميزان المدفوعات • بل كانت هذه السياسة من ضمن الاسباب الاساسية التى أدت الى التدهور الخطير في الميزان التجارى خلال فترة تطبيقها •

أذ أن أسعار الواردات قد زادت مباشرة بمقدار التخفيض على الاقل • وبالتالي ارتفعت نفقات المعيشة نتيجة لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الاساسية المستوردة كما ارتفعت أسعار السلع الوسيطة كالمواد الخام والوقود وقطع الغيار والاسمدة والمبيدات الامر الذى أدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار النهائية • (٣)

(١) بنك السودان ، التقرير السنوى ١٩٨٨ م ، ص ٢١ •

(٢) سياسات سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد القومى والقطاع المصرفي ، د. محمد خير الزبير ص ٣٢ ، ضمن بحوث ندوة تنظيم سوق النقد الاجنبى في السودان التى نظمها بنك فيصل الاسلامي السوداني بالخرطوم في أغسطس ١٩٨٥ م •

(٣) بنك السودان ، التقرير السنوى ، ١٩٨٢ م ، ١١ •

وقد أدت الضغوط التضخيمية الاضافية الناتجة عن سياسة التخفيض الى اختلال في توزيع الدخل القومي بأعادة توزيعه لصالح الاغنياء وأصحاب عوامل الانتاج حيث ترتفع معدلات الارباح باستمرار (انخفاض قيمة النقود وتزايد قيمة السلع والخدمات) وتنخفض الدخل الحقيقية لذوى الدخل المحدود كالعمال والموظفين وأرباب المعاشات وهم الغالبية العظمى من الشعب السوداني .

وكما هو مقترص اقتصاديا فان زيادة دخول أصحاب الاعمال الحرة وتركيز الثروة في أيديهم يؤدي الى زيادة المدخرات الوطنية وارتفاع مستوى الاستثمار بسبب ضالة الميل الحدى للاستهلاك عند هؤلاء . ولكن - رغم غياب الاحصائيات في هذا المجال - من الواضح ان هذه الاموال قد ذهب معظمها للاستثمارات المالية والاستهلاك وليس للاستثمارات الاقتصادية (الانتاجية المباشرة) (١) . وهذه الظاهرة مصاحبة للفترات التي يزداد فيها معدل التضخم .

وبصفة عامة كان لسياسة التخفيض آثار اقتصادية واجتماعية ضارة بالاقتصاد السوداني بمختلف المقاييس ومنها معيار سعر الصرف .

فاذا كان سعر صرف العملة لاية دولة يعتبر مقياسا لحالة الاقتصاد الوطنى فان سعر صرف الجنيه السودانى قد شهد خلال فترة وجيزة انخفاضا يقارب المائة في المائة في العام بالنسبة للعملات الحرة . ففي ثلاث سنوات (١٩٨٦ - ١٩٨٨ م) هي عمر التجربة الحزبية الثالثة في السودان انخفض سعر العملة السودانية في مقابل الدولار الأمريكى - وحدة قياس النظام النقدى الدولى الذى يتبع له الاقتصاد السودانى بنسبة - (٤٠ ٪) . اذ انقضى عهد الحكومة الانتقالية (أبريل ١٩٨٥ م - أبريل ١٩٨٦ م) وسعر الجنيه السودانى في السوق الحرة يعادل $\frac{1}{5}$ الدولار الأمريكى ولم ينته عهد الحكم الحزبى (في ٣٠ يونيـو ١٩٨٩ م) الا وسعر صرف الجنيه السودانى يساوى بالكاد $\frac{1}{٢٥}$ من الدولار الأمريكى ، فإى تدهور وصل اليه الاقتصاد السودانى يدل على سعر الجنيه؟ (٢) ولاشك ان القطاع المصرفى قد تأثر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى سلبا بسياسة سعر الصرف والسياسات الأخرى المصاحبة لها التى اتخذتها الدولة لضمان نجاح سياسة التخفيض .

(١) د. محمد هاشم عوض ، رؤية اسلامية للاقتصاد السودانى ، من أوراق المؤتمر الثانى لجماعة الفكر والثقافة الاسلامية تحت عنوان الفكر الاسلامى ومشكلات الاقتصاد السودانى ، العدد الثالث من مجلة الفكر الاسلامى بيناير ١٩٨٧ م ، ص ١٦ ، د . محمد خير أحمد الزبير ، سياسات سعر الصرف ، ص ٣٣ .

(٢) الجدير بالذكر أن سعر صرف الجنيه السودانى أصبح يساوى الان وبعد الانتهاء من كتابة هذا البحث $\frac{1}{5}$ من الدولار الأمريكى في السوق غير الرسمية للعملات .

(ثانياً): آثار سياسة التخفيض على القطاع المصرفي الاسلامي وعلى المنـ

الاستثماري .

من أهم آثار سياسة التخفيض وأشدّها على القطاع المصرفي نشوء ما يعرف بالسوق غير الرسمي للعملات الأجنبية أو السوق السوداء . ولكن مفهوم السوق غير الرسمية للعملات الأجنبية التي نشأت في السودان مفهوم واسع لا يقتصر على السوق السوداء بمعناها التقليدي بل يشمل كذلك المرافقات الخاصة للأفراد والشركات التي رخص لها بالعمل خارج إطار الجهاز المصرفي في ١٥ يوليو ١٩٨١م وظلت تمارس نشاطها رسمياً حتى فبراير ١٩٨٥م (١) ولم تلتزم تلك المرافقات بلوائح النقد الأجنبي التي كان يصدرها بنك السودان من وقت لآخر لتنظيم نشاط تلك السوق فهي تبيع وتشتري العملات الأجنبية بغير الأسعار التي تعلنها من ناحية وتقدم لبنك السودان بيانات مضلّة عن حجم تعاملها اليومي في سوق العملات الحرة . ولهذا استطاعت هذه الأسواق جرف العملات الحرة النادرة بعيداً عن القنوات الرسمية الى استخدامات ثانوية تحاول ضوابط الصرف المختلفة تقييدها . ونتيجة لذلك شحت العملات الحرة فسي المصارف التجارية المقيدة. بالتعامل فيها بأسعار غير واقعية لاتشجع أحداً بالتعامل معها .

وقد صاحب تطبيق برامج التركيز الاقتصادي والاصلاح المالي (التي تمركزت حول سياسة التخفيض) ضوابط الصرف الكمية ، التي شملت حظر استيراد (٣٩) سلعة في عام ١٩٨٤م ، وفرض قيود شديدة على استيراد بعضها الآخر من الموارد الرسمية للنقد الأجنبي (٢) .

وعندما تطورت سياسات التكييف المذكورة الى ضوابط الصرف الكمية المشار اليها ازداد نشاط السوق السوداء لتمويل استيراد السلع التي تم حظرها أو تلك التي شمل تمويلها من الموارد الرسمية قيود معينة . إذ أن طلبات تمويل استيراد السلع أو الخدمات التي لاتحظى بالتعديق من قبل بنك السودان بأسعار الصرف الرسمية أو أسعار صرف المرافقات المصارف التجارية

(١) وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ١٩٨٢/٨١ ، ص ١٣٥ ، ١٩٨٥/٨٤ ، ص ١٢ .

(٢) العرض الاقتصادي لوزارة المالية ، ١٩٨٤/٨٣ ، ص ١١ .

يكون أصحابها على استعداد دائم لدفع أسعار أعلى لشراء تلك العملات من خارج نطاق الجهاز المصرفي طالما كانت مخاطر زتكاليف التهرب من لوائح رقابة النقد الأجنبي ليست فادحة . وسيكون من بحوزتهم عملات حرة (وهم هنا العاملون بالخارج وعدد قليل من المصدرين مقابل نصيبهم من عمليات التمدير والمضاربون في سوق العملة) مستعدين أيضا لبيعها مقابل الحافز الذي يجدونه في علاوة سعر صرف السوق السودا .

ولم تكن هذه العلاوة (حتى يوليو ١٩٧٨ م) في بداية تطبيق برنامج التركيز الاقتصادي كبيرة ولم يكن نشاط السوق غير الرسمية محسوسا . ولكن في الفترات التالية وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتوالي التخفيضات في قيمة الجنيه السوداني ارتفعت علاوة سعر الصرف بالسوق غير الرسمية ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته في عام واحد أكثر من ٣٠٠٪ (نوفمبر ١٩٨١م - نوفمبر ١٩٨٢م) . وذلك عندما تم تخفيض الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ليصبح السعر الرسمي للدولار ١٣٠ قرشا بدلا من ٩٠ قرشا فارتفعت علاوة سعر صرف السوق غير الرسمية من ٣ قروش الى ١٠٠ قرش (انظر الجدول المرفق) .

جدول رقم (١٢)

اسعار صرف الجنيه السوداني والدولار الأمريكي في السوق الرسمي والسوق السودا وعلاوة سعر الصرف في الفترة (١٩٧٦م - ١٩٨٩م) (١)

التاريخ	السعر الرسمي		سعر الدولار في السوق غير الرسمية بالجنيه	علاوة سعر صرف السوق غير الرسمية بالجنيه
	للجنيه	للدولار		
يوليو ١٩٧٦م	٢٨٧ دولارا	٣٤ قرشا	٧٢ قرشا	٣٨ قرشا
يونيو ١٩٧٨م	٢٥ دولارا	٤٠ قرشا	٧٨ قرشا	٣٨ قرشا
سبتمبر ١٩٧٩م	٢ دولارا	٥٠ قرشا	٨٥ قرشا	٣٥ قرشا
نوفمبر ١٩٨١م	١١ دولارا	٩٠ قرشا	٩٣ قرشا	٣ قروش
نوفمبر ١٩٨٢م	٧٧٠ دولارا	١٣٠ قرشا	٢١٠ قرشا	٨٠ - ١٠٠ قرش
فبراير ١٩٨٥م	٤٠ دولارا	٢٥٠ قرشا	٣٣٥ - ٥٠٠ قرشا	٨٥ - ٢٥٠ قرشا
اكتوبر ١٩٨٧م	٢٢٠ دولارا	٤٥٠ قرشا	٢٢٥ جنيها	١٨ جنيها
يونيو ١٩٨٩م	٢٢٠ دولارا	٤٥٠ قرشا	٢٥ جنيها	٢٠٥ جنيها

(١) المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان في السنوات المذكورة بالاضافة الى د. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان أشر السياسات المالية والنقدية في جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج ، اكااديمية السودان للعلوم الادارية أغسطس ١٩٨٥م ، الخرطوم ، ص ٢٤ .

وقد كانت الفترة التي اعقبت عام ١٩٨٢م قد شهدت التعديق بالعمل لخمسـة
مصارف اسلامية جديدة . بالاضافة الى بنك فيصل الاسلامي السوداني الذي تــــم
التعديق له من قبل . وبالتالي كان أثر سياسة التخفيض عليها كبيرا باعتبارها
مؤسسات مصرفية تحت التأسيس يبلغ رأس المال الاجنبي المساهم فيها مايقرب
من ٩٥ مليون دولار امريكي يتوقع له الزيادة في شكل اكتتابات في الاسهم
الجديدة . التي تطرح للمصارف الاسلامية . (انظر الجدول المرفق رقم (١٣))
وقد كان من أخطر نتائج وأشار هذه السياسة على القطاع المصرفي الاسلامي
أن اصبح سعر الصرف المقرر لجذب رؤوس الاموال المصرفية والاستثمارية سعرا غير
واقعي بالمقارنة مع سعر التبادل في السوق الحر . اذ ليس من العدل أن يحسب
سعر الدولار القادم في شكل رأس مال مصرفي بـ ١٣٠ قرشا للدولار الواحد بينما
سعره في السوق الحر ٢٣٠ قرشا فيخسر بذلك جنيها كاملا فور دخوله السودان .
وتتوالى هذه الخسائر كلما تم تخفيض قيمة الجنية السوداني في السوق الرسمي
وما يترتب عليها من تخفيضات في السوق غير الرسمي وبالتالي ارتفاعات متوالية
في سعر الدولار الأمريكي وذلك عند طرح الاكتتاب في الاسهم الجديدة لهــــذه
المصارف . كما انه ليس من تشجيع انسياب رأس المال الاجنبي في شيء احتساب
رأس المال المصرفي عند دخوله البلاد بسعر الدولار ١٣٠ قرشا ثم يتم تحويل
أرباح المساهمين الاجانب على أساس سعر الدولار يعادل ٤٥٠ قرشا .

جدول رقم (١٣)

رؤوس أموال المصارف الاسلامية المدفوعة بملايين الدولارات الامريكية بنهاية
عام ١٩٨٤م . (١)

اسم المصارف	رأس المال المدفوع
١- بنك البركة السوداني	٤٢٢٤ دولار امريكي
٢ - بنك فيصل الاسلامي السوداني	٣٧١ " "
٣ - بنك التضامن الاسلامي	٩٨ " "
٤ - البنك الاسلامي السوداني	٣٢ " "
٥ - الاسلامي لغرب السودان	٢٠ " "
الجمـــــلة	٩٤٥ " "

(١) بنك البركة السوداني ، التقرير السنوي في ١٢/٣١/١٩٨٥م ، ص ٦ ، البنك
الاسلامي لغرب السودان التقرير السنوي في ١٢/٣١/١٩٨٥م ، ص ٢ ، التقارير
السنوية لبنك فيصل الاسلامي في السنوات ١٩٨٠م - ١٩٨٤م ، بنك التضامن
الاسلامي ، تقرير مجلس الادارة في ١٢/٨/١٩٨٩م ، ص ١٩ .

وبصفة عامة نجمت عن سياسة التخفيض آثار وظواهر اقتصادية سلبية على الجهاز المصرفي بشقيه الاسلامي والتقليدي أثرت على فعاليته في تمويل التنمية ومقدرته على تنفيذ السياسات الائتمانية التي تفرضها الدولة ولاسيما فى مجالى المبادى والوارد وأثرت بالتالى سلبيا على مناخ الاستثمار فى السودان . ونذكر فيما يلى أهم تلك الظواهر والآثار باختصار .

١ - تهريب سلع الصادرات وخاصة عن طريق المغالاة فى خفض قيمة رخص الصادرات (Under Invoicing) وبيع حصيلتها بسعر السوق السوداء مما زاد من الضغط على موارد السوق الرسمية المخصصة لاستيراد السلع اللازمة للتنمية والاساسية للاستهلاك . (١)

٢ - الجمود النسبى فى مشتريات الأسهم الجديدة للمصارف الاسلامية (الاكتتابات الجديدة) عند تسارع مزجة التخفيضات فى قيمة الجنيه السودانى وارتفاع سعر الدولار ولاسيما فى الفترة التى اعقبت عام ١٩٨٢م وظهرت آثارها واضحة فى الفترة التى تلت فبراير ١٩٨٥م . إذ تم تخفيض قيمة الجنيه السودانى بنسبة تقارب المائة فى المائة (٩٤ ٪) ومن ثم ارتفع سعر الدولار فى السوق غير الرسمية للنقد الأجنبى بنسبة (١٣٨ ٪) .

وعلى سبيل المثال لا الحصر وللتدليل على أثر هذه السياسة على المصارف الاسلامية نذكر أن نسبة الريادة فى رأس مال بنك فيصل الاسلامى السودانى قد بلغت فى الفترة (٨٢ - ١٩٨٥ م) ٢٠٤ ٪ ، بينما بلغت فى الفترة (١٩٨٥ م - ١٩٨٩ م) أقل من الواحد الصحيح فى المائة . وقد كانت هذه النسب فى المصارف الاسلامية الأخرى تتجه نفس الاتجاه فى الفترتين المذكورتين كما هو واضح من الجدول رقم (١٤) المرفق .

وعليه إذا كان مناخ الاستثمار يعرف بأنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء المشروعات الاستثمارية فى بلد ما ، فان من أهم عناصر

(١) المغالاة فى خفض قيمة رخص الصادرات عملية يمارسها بعض التجار عن طريق تقديم فواتير ومستندات للتصدير لدى السلطات الرسمية أقل فى قيمتها من تلك التى تم تصديرها حقيقة حتى يمكنهم من بيع الفرق بين القيمتين بأسعار السوق السوداء أو تهريبها الى الخارج .
انظر ابراهيم آدم حبيب ، السوق غير الرسمية للعملات الأجنبية ، بنك السودان ، (معلقة البحوث الاقتصادية والاحصاء) النشرة الاقتصادية الشهرية العدد (٢٥) بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٢ ص ٤٠ .

هذا المناخ المتعددة والمتداخلة السياسة النقدية في ذلك البلد . وبصفة خاصة مدى مواثاة سياسة النقد الأجنبي والرقابة عليه واستقرار أسعار الصرف ، وقوة العملة المحلية ومدى ما يعكسه سعر صرفها من قيمتها الحقيقية . وأخيراً مدى توفز حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار الى الخارج . (١)

وكل هذه العناصر المذكورة تعد في السياسة النقدية في السودان سلبية ومثبطة لحركة الاستثمار ومعوقه لانسياب رأس المال الأجنبي للداخل .

ومن شروط نجاح التنمية والاستثمار ايجاد سياسات اقتصادية تتميز — بالوضوح والثبات لتوفير الاستقرار النفسي والثقة لدى جمهور المدخريين — والممولين والمستثمرين في الداخل والخارج . وهذه العوامل لن تتوفر — في وضع يكتنفه أى غموض أو اضطراب في سياساته الاقتصادية كما هو الشأن في السودان .

جدول رقم (١٤)

نسبة الزيادة المئوية في رؤوس أموال المصارف الاسلامية في الفترتين — (٨٢ - ١٩٨٥ م) ، (٨٥ - ١٩٨٩ م) (٢)

اسم المصرف	الفترة (٨٢ - ١٩٨٥ م)	الفترة (٨٥ - ١٩٨٩ م)
١ - بنك فيصل الاسلامي	(٢٠٤ ٪)	(٣٠٣ ٪)
٢ - بنك التضامن الاسلامي	(٧١٢ ٪)	(١٣ ٪)
٣ - البنك الاسلامي السوداني	(٥٠ ٪)	(١٢٦ ٪)
٤ - بنك البركة السوداني	(١٠٠ ٪)	(٠٤٤ ٪)
٥ - " غرب السودان الاسلامي	(١٠٠ ٪)	(٣٩ ٪)

(١) د . عبد الرحمن على طه (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - الكويت) ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومناخ الاستثمار في السودان ، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت العاشر (العون الأجنبي والتنمية - الخرطوم ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨٦ م) ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ م ، وبنك التضامن الاسلامي في السنوات ١٩٨٤ م ، ١٩٨٩ م والبنك الاسلامي السوداني للسنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ م ، وبنك البركة السوداني للسنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ م ، والبنك الاسلامي لغرب السودان ، للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ م .

المبحث الثالث

السياسة الائتمانية لبنك السودان وأثرها على القطاع المصرفي والمناخ

الاستثمار في السودان

يعد بنك السودان (المصرف المركزي) السلطة النقدية المسؤولة عن رسم السياسة الائتمانية والمشفرة على تنفيذها بما يتفق والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد السوداني بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية . وفي سبيل ذلك يستخدم الأسلحة والأدوات النقدية التقليدية المعروفة .

وتعرف وسائل المصرف المركزي في الادارة النقدية ، أى اجراءات تخفيض أو زيادة مقدار عرض النقود والائتمان لتحقيق الاستقرار النقدي بالسياسة النقدية أو الائتمانية . (١)

وسوف نستعرض فيما يلي أهم هذه الوسائل والاجراءات التي يستخدمها بنك السودان لادارة عرض النقود في الاقتصاد السوداني لعلتها المباشرة بموضوع الرسالة مع بيان المخالفات الشرعية ان وجدت في أدوات هذه السياسة والتي لاتنسجم مع السعى نحو نظام اقتصادى اسلامي .

(أولاً): تحديد حصة الائتمان أو سياسة السقف الائتمانية .

ويقصد بتحديد حصة الائتمان أن يضع المصرف المركزي حداً أعلى لاجمالي التمويل الذى تمنحه المصارف التجارية لعملائها ويجب ألا تتجاوز القروض والسلف هذا الحد الاقصى . (٢)

والمادة - ٤٥ - فقرة - ١ - من قانون بنك السودان هي التى تعطيه سلطة تحديد الحدود القصوى لحجم القروض والسلفيات الممنوحة من كل مصرف تجارى لأوجه النشاط المختلفة .

(١) د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، ص ٦٣٥ .

د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ١/٤٩٤ - ٤٩٥ .

(٢) د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، ص ٦٢٤/٦٢٥ .

النشاط الاقتصادي ربما إذا كانت تضخمية أو انكماشية .

الكافي للمصادر والقطاعات الانتاجية الأخرى من الاقتصاد .

ومحاربة التضخم . (٢)

مساهمته في حل ضائقة النقد الأجنبي بالنسبة لبنك السودان . (٣)

المعنى عقوبة تتمثل في دفع سعر فائدة جزائي أعلى بمقدار معين من سعر

لمجموعة من المؤلفين . ص ٤ - ٥ .

ص ٧٨ ، ٩٤ ، ١٠١ على التوالي .

الاقتصاد السوداني ، ص ٤ - ٥ .

الفائدة الذى يحدده بنك السودان . (١)

ولا يخفى أن هذه السياسة تحتوى على مخالفة شرعية واضحة تتمثل في سعر الفائدة الاصلى علاوة على سعر الفائدة الجزائي الذى يفرضه بنك السودان حال تجاوز أى مصرف تجارى للسقف الائتماني المحدد له .

والذى لاشك فيه أن هذه السياسة وما تحتوى عليه من مخالفة واضحة لاحكام الشريعة الاسلامية التى جاءت بتحريم الربا (فضلا ونسيئة) ولتعيد للنقد دوره الايجابى في تسهيل التداول وتحريك العمليات الانتاجية وحفزها ، لاتتمشى مع التحول نحو الاقتصاد الاسلامي الذى يشهده السودان .

لقد أصبحت سياسة السقوف الائتمانية تشكل الاطار العام للسياسات الائتمانية لبنك السودان وأكثر أدوات هذه السياسة تأثيرا على أداء المصارف التجارية . فغدت مشار جدل وشكوى في الاوساط المصرفية والتجارية خلال السنوات الأخيرة . ويتضح ذلك من خلال سردنا لتلك السياسات على النحو التالي :

١- في أكتوبر ١٩٨٤ صدرت سياسة ائتمانية جديدة. هدفت الى الحد من سيولة المصارف التجارية كما تضمنت توجيهات بخصوص ضبط الائتمان المصرفي وترشيده. تمثلت في الاتي :

أ - اعطاء أولوية قصوى لتمويل المصادرات وذلك في اطار السقوف الائتمانية المقررة .

ب - اعفاء مصارف القطاع العام (المملوكة للحكومة) من التمويل متوسط وطويل الأجل للاستثمارات الرأسمالية ، وأن تحصر هذه المصارف نشاطها في التمويل قصير الأجل لكل الأنشطة الانتاجية .

ج - توجيه مصارف القطاع الخاص (ومنها الاسلامية) بالدخول في التمويل التنموى متوسط وطويل الأجل بما لا يقل عن (١٠ ٪) من اجمالى السقف المحدد لها .

د - تقرر أن ترفع مصارف القطاع الخاص لبنك السودان للموافقة كل طلبات التمويل التى ترد اليها من عملائها للحصول على تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل . (٢)

(١) حسب المادة - ٤٥ - فقرة - ٢ - من قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩م التي تحدد سعر الفائدة الجزائي ب (٥ ٪) علاوة على سعر الفائدة الاصلى محسوبة على مقدار التجاوز .

(٢) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية برقم ب س / محافظ / سرى / ٦٥ / ٩ (ب) بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٤م .

٢ - في فبراير ١٩٨٥ م صدرت سياسة ائتمانية أخرى اعتمدت على نفس موجهات السياسة السابقة فيما يتعلق بالحد من السيولة وضبط الائتمان المصرفي وترشيده ، مع تعديلات مهمة في التوجيهات لتناسب الأساليب الإسلامية في الاستثمار كالمشاركات والمرابحاث والمضاربات بالإضافة الى بعض المتغيرات الأخرى كان أهمها :

أ - رفع نسبة مساهمة المصارف التجارية الخاصة في التنمية من (١٠ ٪) الى (٢٥ ٪) من اجمالي السقف المحدد لها ، وأن تشارك المصارف التجارية الحكومية بما لايزيد عن (٥ ٪) من السقف المحدد لها في التمويل التنموي . (١)

٣ - وفي سبتمبر من نفس العام (١٩٨٥ م) صدرت سياسة ائتمانية جديدة تسيّر في نفس اتجاه السياسات الائتمانية السابقة الرامية الى الحد من سيولة المصارف التجارية والى ضبط الائتمان المصرفي وترشيده . وكانت أهم خطوط هذه السياسة كما يلي :

أ - وزعت السقف الائتماني المحدد للمصارف التجارية الى تمويل قطاعي يتم بموجبه توجيه (٣٠ ٪) من اجمالي السقف المحدد لى مصرف تجارى لتمويل قطاع الصادرات ، (٢٥ ٪) لتمويل رأس المال العامل في الصناعة ، مالا يقل عن (١٥ ٪) للتمويل التنموي متوسط وطويل الأجل ، وتوجيه مالايزيد عن (٣٠ ٪) من اجمالي السقف المحدد لكل مصرف لتمويل التجارة المحلية والاغراض الأخرى .

ب - ألا تزيد نسبة التمويل التنموي متوسط وطويل الأجل من اجمالي السقف المحدد لكل مصرف تجارى حكومي عن (٥ ٪) . وبعبارة أخرى تعمل جملة تسهيلات المصارف الحكومية قصيرة الأجل الى (٩٥ ٪) من اجمالي السقف المحدد لكل مصرف حكومي . (٢)

(١) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية برقم ب س / محافظ / سرى / ٦٥

/ ٩ (ب) ، مكرّر ب س / محافظ / سرى / ١١ / ٦٥ / بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٥ م .

(٢) منشور السياسة الائتمانية لبنك السودان بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ م .

٤ - وفي نوفمبر ١٩٨٦م صدرت سياسة ائتمانية جديدة. تسير على نفس خطى السياسات السابقة الرامية الى الحد من سيولة المصارف التجارية وضبط الائتمان المصرفي وترشيده . وقد اتخذت اجراءات أكثر تشدداً من السياسات السابقة وقد تم في هذا الشأن :

أ - رفع نسبة مساهمة المصارف الخاصة في التمويل التنموي (متوسط وطويل الاجل) من (١٥ ٪) الى ما لا يقل عن (٢٥ ٪) من اجمالي السقف الائتماني المحدد لكل مصرف وفي حالة اخفاقها في تحقيق هذه النسبة يجب عليها الاحتفاظ بمستوى تسهيلات قسيرة الاجل في الحدود المقررة وهي (٦٥ ٪) من السقف .

(٣٠ ٪) صادر + (٢٥ ٪) رأس مال عامل في الصناعة + (١٠ ٪) تجارة محلية و واردات = ٦٥ ٪) .

ب - ألا تزيد نسبة مساهمة المصارف الحكومية في التمويل التنموي متوسط وطويل الاجل عن (٢٠ ٪) من اجمالي السقف الائتماني المحدد لكل مصرف .

ج - توجيه ما لا يزيد عن (١٠ ٪) من السقف التمويلي المحدد لكل مصرف من المصارف الخاصة لتمويل التجارة المحلية والاغراض الأخرى . أما مصارف القطاع العام الحكومي فقد تقرر ألا يتعدى حجم تسهيلات الممنوحة لتمويل التنمية والتجارة المحلية نسبة (٤٥ ٪) من اجمالي السقف المقرر . وبعبارة أخرى ألا يتعدى حجم تسهيلات لتمويل التجارة المحلية والاستيراد نسبة (٢٥ ٪) من اجمالي السقف المقرر (١) .

هـ - في نوفمبر ١٩٨٧م جرت تعديلات على السياسة السابقة هدفت الى توجيه الائتمان المصرفي الى الأنشطة ذات الأولوية وهي :

- ١ - قطاع الصادر .
- ٢ - رأس المال العامل في الصناعة .
- ٣ - رأس المال العامل في الزراعة .
- ٤ - تمويل الحرفيين .
- ٥ - التمويل التنموي متوسط وطويل الاجل .

فتقرر توحيد السقوف الفرعية لهذه الأنشطة في سقف فرعي واحد لا يقل عن (٨٠ ٪) من السقف المقرر لكل مصرف تجارى وفي حالة اخفاق اى مصرف في الالتزام بالحد الادنى لتمويل الأنشطة ذات الاولوية المقررة يجب ألا تزيد جملة التسهيلات الممنوحة للأغراض الأخرى خلاف القطاعات المذكورة عن نسبة (٢٠ ٪) من السقف المقرر له . (١)

ملاحظات على سياسة تحديد حصة الائتمان :

تلقى هذه السياسة معارضة من المصارف التجارية - بصفة عامة لانها قد تؤدي الى التمييز ، كما أنها لاتعطي للمصرف حرية اتباع سياسة مستقلة لتوزيع استثماراته ، وذلك لان منافذ الاستثمار تكون محددة مسبقا . كما أن هذه السياسة تتعارض مع وظيفة المصرف المركزى باعتباره المقرض الأخير . على اساس ان السقف الائتماني سوف يكون دائماً أقل من موارد المصرف التجارى ولن يكون بالتالى في حاجة الى الاستفادة من تسهيلات المصرف المركزى . (٢)

أما بصفة خاصة من واقع الاقتصاد السودانى فان هذه السياسة يمكن أن يلاحظ عليها الآتى :

١- ان المصارف التجارية السودانية غير مهيأة للدور الجديد الذى يراود لها ان تقوم به وهو التمويل الاستثمارى الانمائى . اذ أن السقف الائتماني المحدد للقطاع المصرفي ونصيب كل مصرف من هذا السقف لا يتيح له تقديم تمويل تنموى متوسط وطويل الأجل بحجم معتبر ينتظر عائدته بعد سنوات وفي الوقت ذاته يتيح فرصة للاستثمارات قصيرة الأجل ذات العائد السريع لتسهم في تحقيق عائد مجز للمساهمين والمستثمرين يكون حافزاً لهم لجذب مساهماتهم وودائعهم الاستثمارية . (٣)

٢ - لم تعد هذه السياسة تناسب التوسع الأفقى والرأسى الذى طرأ على القطاع المصرفي وزيادة الوعي الادخارى والاستثمارى لاسيما بعد قيام المصارف الاسلامية .

(١) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٧ م .

(٢) د . سامي خليل ، النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر ١٩٨٢ م ص ٦٢٥ .

- ٣ - لم تعد هذه السياسة بأوضاعها الحالية تناسب ارتفاع الأسعار في متطلبات العمل الاستثماري نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الجنيه السوداني (١) خلال السنوات الأخيرة وارتفاع معدلات التضخم المالي . تتراوح معدلات التضخم في السودان في السنوات الأخيرة ما بين (٢٥٪) و (٧٠٪) في العام وهي تقديرات رسمية . (٢) وما بين (٧٠٪) و (٨٠٪) وهي تقديرات شبه رسمية . (٣) وقد كان ثمن الجرار الزراعي على سبيل المثال عام ١٩٨٣ م (٢٨) ألفاً من الجنيهات السودانية بينما بلغ سعره الآن مايربو على المليون ونصف المليون جنيه سوداني (السعر الرسمي) (٤) وبالتالي فإن الزيادات في السقوف الائتمانية التي كانت تحدث فترة بعد أخرى يمتصها ارتفاع الأسعار ، ولا تشكل إضافة حقيقية في الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية .
- ٤ - أصبحت هذه السياسة لاتناسب حجم مدخرات القطاع الخاص بالعملات المحلية والأجنبية التي أخذت تزداد عاماً بعد عام في شكل ودائع بأنواعها المختلفة والتي أصبحت تشكل المورد الأساسي للمدخرات في الاقتصاد السوداني . انظر جدول رقم (١٥) . وتحتاج هذه المدخرات الى منافذ استثمارية تستوعبها لاسيما بعد تزايد الوعي بأهمية الادخار والاستثمار والا سيترتب على ذلك اثار ضارة بالاقتصاد .

-
- (١) الذي انخفض خلال الفترة (١٩٧٩ م - ١٩٨٩ م) بنسبة (٢٣٤٠٪) .
- (٢) انظر الجدول رقم (١٧) ص ١٩٣ .
- (٣) جمهورية السودان ، خطاب وزير المالية والتخطيط الاقتصادي عن مشروع ميزانية العام المالي ١٩٩٠/٨٩ م ، ص ١٣ . ومشروع ميزانية العام المالي ١٩٩١/٩٠ م ، ص ١٢ .
- (٤) انظر ، مساعد محمد أحمد ، السقوف الائتمانية وأثرها على الادخار والاستثمار الندوة السنوية المتخصصة ، نظمها بنك التضامن الاسلامي السوداني في سبتمبر ١٩٨٧ م ، ص ٥٩ .
- أيضا د . محمد هاشم عوض ، مقال بعنوان : هل المصارف الاسلامية عازفة عن التمويل الانمائي ، مجلة المقتصد (بنك التضامن الاسلامي) العدد الثاني رجب ١٤٠٥ هـ ، ص ٤٤ .

جدول رقم (١٥)

(١) الودائع حسب المودعين خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٩م "بملايين الجنيهات السودانية"

عام	ودائع الجمهور	(%)	الودائع الحكومية	(%)	اجمالي الودائع
١٩٧٩	٥٢٨ر٨٠٥	٪٩٦	١٩ر٤٧١	٪٣٦	٥٤٨ر٢٧٦
١٩٨٠	٦٩٤ر٨٢٤	٪٩٦٥	٢٥ر١٨٩	٪٣٦	٧٢٠ر٠١٣
١٩٨١	٩٠٨ر٥٠٠	٪٩٦٤	٣٤ر٠٥١	٪٣٥	٩٤٢ر٥٥١
١٩٨٢	١٣٠٥ر٠٤٤	٪٩٧٤	٢٤ر٥١٣	٪٣٦	١٣٣٩ر٥٥٧
١٩٨٣	١٧٠٩ر٠١٥	٪٩٥٤	٧٢ر٣٤٢	٪٢٦	١٧٨١ر٣٥٧
١٩٨٤	١٩٦٤ر٠٣٣	٪٩٥٢	٩٩ر٥٢٩	٪٤١	٢٠٦٣ر٦٠٢
١٩٨٥	٣٢٨٠ر٨١٧	٪٩٠٥	٣٤١ر٧٣٥	٪٤٨	٣٦٢٢ر٥٧٠
١٩٨٦	٤٢٤٣ر٧١٢	٪٨٢٦	٨٩٣ر٢١٧	٪١٧٤	٥١٣٦ر٩٢٩
١٩٨٧	٥٧٨٦ر١٦٠	٪٨٠٧	١٣٨١ر٦٠٥	٪١٩٣	٧١٦٧ر٧٦٥
١٩٨٨	٧٢٠٠ر٣١٤	٪٨٣٧	١٣٩٩ر٠٦٠	٪١٦٣	٨٥٩٩ر٣٧٤
١٩٨٩	١١٦٨٢ر٩٠٤	٪٨٩	١٤٣٣ر٧٩٨	٪١١	١٣١١٦ر٧٠٢

هـ - لم يؤد فرض هذه السياسات على القطاع الخاص الى تقليل عرض النقود ،
 (انظر الجدول رقم (١٧)) وخفض نسبة التضخم كما كان
 منتظرا ، وذلك لان التضخم الناتج لم يكن وليدا لتسهيلات القطاع الخاص
 التي تقدمها المصارف التجارية ، لانها تسهيلات مرسودة ومحددة بضوابط كثيرة
 رأيناها عند استعراض تفاصيل السياسة النقدية الخاصة بتحديد حصص الائتمان .
 ولان تسهيلات القطاع الخاص مهما كبرت فانما تأتي من وفورات قطاع الجمهور
 (الودائع) والمصدر الأساس للتضخم هو التمويل بالعجز الذي غرقت فيه
 الحكومة ومؤسسات القطاع العام منذ أمد بعيد كما يتضح من الجدول (١٦) .
 فعلى سبيل المثال يلاحظ من النظر الى الجدول رقم (١٧) أن عرض
 النقود قد زاد زيادات سنوية كبيرة ومستمرة طوال الفترة المذكورة . فقد
 بلغ عرض النقود في عام ١٩٨٩م أكثر من ١٨ ضعفا مما كان عليه عام ١٩٨٠م
 وهذا التزايد المستمر في عرض النقود يعكس الى حد كبير الاتجاه التضخمي
 في الاقتصاد السوداني .

(١) بنك السودان ، التقارير المالية السنوية للسنوات المذكورة .

وزارة المالية العروض الاقتصادية من ٨٠ - ١٩٨٩م .

ففي ظل صعوبة تعبئة موارد رأسمالية كافية عن طريق الضرائب والقروض الأجنبية ، مع انخفاض مستوى الادخار الاختياري لجأت كثير من البلاد المتخلفة اقتصاديا (والسودان واحد منها) الى تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق اتباع سياسة عجز الميزانية أو ما يطلق عليه أحيانا " التمويل بالعجز " أو التمويل التضخمي . وينصرف هذا المصطلح الى عجز الميزانية العامة المبني على التوسع النقدي المحلي . (١)

جدول رقم (١٦)

استدانة الحكومة المركزية ومؤسسات القطاع العام ، وسلفيات القطاع الخاص من الجهاز المصرفي بملايين الجنيهات السودانية في الفترة مابين ٧٨-١٩٨٩ م (٢)

السنة	استدانة الحكومة ومؤسساتها	نسبة الزيادة السنوية	استدانة القطاع الخاص	الزيادة السنوية
١٩٧٨	٧٧٤٠٦	٪ ٢٦٨	٣٣٦٠٢	٪ ٢٩٧
١٩٧٩	٩٣٠٠٣	٪ ٢٠	٤٨٣٠٩	٪ ٤٣٩
١٩٨٠	١١٢٠٤	٪ ٢٠٤	٦١٥٠٨	٪ ٢٧٢
١٩٨١	١٣٤٠٤	٪ ١٩٦	٨٠٧٠٥	٪ ٣١
١٩٨٢	١٢١٤٠١	٪ ٩٤	١١٧٣٠١	٪ ٤٥٣
١٩٨٣	١٦٥٩٠	٪ ٣٦٧	١٤٢١٠٩	٪ ٢١٢
١٩٨٤	٣٣١٥٠	٪ ٩٩٧	١٦٦٥٠٨	٪ ١٧١
١٩٨٥	٥٨٨٢٠٣	٪ ٧٧٥	١٨٤٣٠٣	٪ ١٠٧
١٩٨٦	٧١٦٦٠٢	٪ ٢١٨	٢٧١٦٠٢	٪ ٤٧٤
١٩٨٧	٨٢٨٩٠٤	٪ ١٥٦	٣٠٣٣٠٩	٪ ١١٧
١٩٨٨	١١٤٥٢٠	٪ ٣٨٢	٣٥٩٦٠	٪ ١٨٢
١٩٨٩	١٩٩٢٠٠	٪ ٧٤	٤٥٣٨٠٢	٪ ٢٦٢

ومعلوم بطبيعة الاوضاع الاقتصادية لدولة نامية كالسودان أن إيراداتها لاتنمو بمعدلات كبيرة تحقق فائضاً كبيراً بالنسبة لمعروفاتها الجارية والصرف المطلوب على التنمية الاقتصادية . ولعدم وجود سوق واسعة لرأس المال والاوراق المالية بالسودان فقد اتجهت الحكومة السودانية للاستدانة من الجهاز المصرفي وفي ذات الوقت عجزت عن سداد مديونياتها قصيرة الأجل بموجب المادة ٥٧ (أ) من

(١) انظر ، د . كامل فهمي بشاي ، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي ،

الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨١ م ، ص ١٠٠/٩٩ .

(٢) المصدر بنك السودان - التقارير السنوية للسنوات المذكورة ، والعرض

الاقتصادى لوزارة المالية والاقتصاد لنفس السنوات .

قانون بنك السودان ، ومن ثم تحولت الى مديريات طويلة الأجل لازالت معلقة وترتب على ذلك اصدار المزيد من العملة الورقية بما يتعدى الحدود التي يتسنى في نطاقها المحافظة على استقرار الاسعار مما أدخل البلاد في دوامة التضخم كما يظهر ذلك من الجدول رقم (١٧) .

وقد ساعدت المادة المذكورة الحكومة على توسيع نطاق استدانتها عن النظام المصرفي واستمرار هذه الاستدانة حتى اضحت المصدر الاساسي للتمويل الداخلي ومن المعلوم أن مديونية القطاع العام من الجهاز المصرفي تعتبر العامل الأكثر أثرا على عرض النقود وبالتالي على معدلات التضخم (١) كما انها دالة عكسية لاستدانة القطاع الخاص من الجهاز المصرفي .

جدول رقم (١٧)

تطور عرض النقود ومعدلات التضخم خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩ م) بملايين الجنيهات السودانية (٢)

السنوات	عرض النقود	نسبة الزيادة في عرض النقود	معدلات التضخم
١٩٨٠	١٢٣٢	-	-
١٩٨١	١٥٧٠	٪ ٢٧ر٤	٪ ٢٤
١٩٨٢	٢١٦١	٪ ٣٧ر٦	٪ ٢٦ر٢
١٩٨٣	٢٨٣٧	٪ ٣٠ر٨	٪ ٣١ر٢
١٩٨٤	٣٢٦١	٪ ١٥ر٣	٪ ٣٢ر٥
١٩٨٥	٥٢٧٤	٪ ٦١ر٧	٪ ٤٦ر٣
١٩٨٦	٧٧٥٦	٪ ٤٧ر١	٪ ٢٩ر١
١٩٨٧	١٠٤٠٧	٪ ٣٤ر٢	٪ ٢٥
١٩٨٨	١٤٢٠٨	٪ ٣٦ر٥	٪ ٤٧ر٦
١٩٨٩	٢٢٧٠٨	٪ ٥٩ر٨	٪ ٧٠

(١) انظر ، د . عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، الرياض ، اكتوبر ١٩٨١ م ، ص ١٦٣/١٦٢ . وزارة المالية العرض الاقتصادي ١٩٨٧/٨٦ م ، ص ١٠٢ . أيضا ، دليل تصحيح مسار الاقتصاد السوداني ، ص ٧ . أيضا د . كامل فهمي بشاي ، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي ص ١٠٠ - ١٠٥ .

(٢) المصادر : وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ، ١٩٩٠/٨٩ ، ص ١٢٣ ، بنك السودان ، التقارير السنوية للسنوات ١٩٨٦ ، ص ٢٧ ، ١٩٨٧ م ، ص ١١ ، ١٩٨٨ م ص ١٠ ،

خطاب السيد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي عن مشروع الميزانية العامة للعام المالي ١٩٩٠/٨٩ وللعام المالي ١٩٩١/٩٠ ، ص ١٢ .

٦ - أدت هذه السياسة الى تعطيل جزء كبير من المدخرات المتمثلة في موارد المصارف التجارية وحجبها عن الاستثمار ، في وقت يعد فيه الاقتصاد السوداني في أشد الحاجة الى انسياب الاستثمارات الى القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتضح ذلك من المعدلات العالية للاحتياطي النقدي للمصارف التجارية لدى بنك السودان . انظر جدول رقم (١٨)

جدول رقم (١٨)

معدلات الاحتياطي النقدي القانوني والفعلي للمصارف التجارية السودانية لدى بنك السودان (١٩٨٣ - ١٩٨٩ م) (١)

السنوات البيان	١٩٨٣م	١٩٨٤م	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩م
نسبة الاحتياطي القانوني	٨٪	١٠٪	١٢٫٥٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٨٪
نسبة الاحتياطي النقدي الفعلي	٤٤٫١٪	٤٢٫٥٪	٤٦٫٥٪	٤٣٫٧٪	٤٢٫٦٪	٣٤٫٤٪	٥٢٪

وبالنظر الى الجدول اعلاه يتضح لنا أن قدراً كبيراً من موارد المصارف التجارية مجمد في بنك السودان بسبب سياسة تحديد حصة الائتمان الضيقة المفروضة على القطاع المصرفي ، وأن نسبة الأرصدة النقدية المجمدة هذه تزداد عاماً إثر عام .

٧ - أدت هذه السياسة الى عزوف المصارف التجارية عن قبول ودائع الاستثمار (الودائع لأجل) باعتبار أن السقوف الائتمانية المقررة لاتمكنها من استثمارها وحتى لاينخفض معدل العائد من الارباح على الودائع الموجودة بكل مصرف من هذه المصارف . (٢) وفي هذا دليل كاف على أن هذه السياسة أصبحت عائقاً للعمل الاستثماري والتنموي ، وبالتالي أدت لحرمان الاقتصاد القومي من مصدر تمويل وطني رخيص يقلل من اعتماده على التمويل الأجنبي

(١) المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٩٨ م
ص ١٧١ ، ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٢) على سبيل المثال توقف بنك فيصل الاسلامي السوداني عن قبول ودائع الاستثمار منذ مايو ١٩٨٣ م ، انظر التقرير السنوي لعام ١٩٨٤ م ، ص ٧ ، والبنك الاسلامي السوداني خلال عام ١٩٨٥ م ، انظر التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ م ، ١٩٨٧ م
ص ٨ ، ص ٧ على التوالي .

وماينجم عنه من ديون وفوائد تثقل كاهل الاقتصاد القومي . وسوف تجد هذه الأموال طريقها للاستثمار خارج الجهاز المصرفي وغالبا ماتتجه (مثل هذه الاستثمارات) الى عمليات المضاربة في العملات الأجنبية والعقارات والانشطة الهامشية ، وبالتالي ستمعب السيطرة عليها كما يصعب توجيهها لخدمة أهداف اقتصادية محددة كما لو كانت ضمن موارد الجهاز المصرفي فتهدم بذلك أغراض السياسة الائتمانية .

هذا فضلا عن أن عدم قبول ودائع الاستثمار قد يؤدي الى هروب مثل هذه المدخرات الى خارج البلاد بحثاً عن القنوات الاستثمارية ، كما سيلجأ الذين يملكون فوائض خارج السودان (وهم المغتربون على وجه الخصوص) الى استثمار مداخراتهم خارج الحدود .

(ثانياً): سياسة تعديل نسب الاحتياطي النقدي القانوني

يعتبر تعديل النسب القانونية للاحتياطي النقدي من أقوى الوسائل والادوات الحديثة التي تستخدمها البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وتنص التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة الى خصوم تلك المصارف سواء أكانت التزامات اطلاق أم التزامات لأجل .

وهذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به المصارف التجارية من أرصدة مقابل ودائعها . وبالنسبة لبنك السودان فقد نصت المادة ٤٤ - ١ من قانونه المعدل حتى ١٩٨٣/٦/٢٣م على أنه " يجوز للبنك أن يطلب من البنوك أن تحتفظ بمقادير من الاحتياطي في صورة ودائع لدى البنك أو في أية صورة يحددها على أن يكون الاحتياطي بنسبة معينة الى خصوم تلك البنوك سواء أكانت التزامات اطلاق أو التزامات لأجل " ويقوم البنك المركزي بتعديل تلك النسبة تبعاً لبوادر النشاط الاقتصادي ففي حالة البوادر التضخمية يرفع النسبة القانونية للاحتياطي ، وفي حالة البوادر الانكماشية يخفض النسبة القانونية للاحتياطي .

وقد مارس بنك السودان بالفعل سياسة تعديل نسبة الاحتياطي في مرات كثيرة للحد من السيولة الزائدة لدى البنوك التجارية وبالتالي محاولة التخفيف من الأعراض التضخمية في الاقتصاد السوداني ، وذلك عندما رفع نسبة الاحتياطي النقدي

في نوفمبر ١٩٨٣م من ٨٪ الى ١٠٪ ، ومرة أخرى من ١٠٪ الى $\frac{1}{4}$ ١٢٪ في اكتوبر ١٩٨٤م ، وأخيرا من $\frac{1}{4}$ ١٢٪ الى ٢٠٪ في نوفمبر ١٩٨٦م . (١) وقد نصت الفقرة ٤ - من المادة ٤٤ من قانون بنك السودان على أنه يجوز للبنك " أن يغير من وقت لآخر نسبة الاحتياطي اللازمة ، وأن يحدد نسبة مختلفة للالتزامات الاطلاع والتزامات الأجل " (٢)

وتعتبر هذه السياسة من أقوى الاسلحة النقدية في البلدان النامية تأثيرا في حجم الائتمان نظرا لعدم فعالية عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) لضيق أسواق النقد والمال في هذه البلدان أو لعدم وجودها أصلا ، وكذلك لعدم مشروعية ولمحدودية أثر تعديل سعر إعادة الخصم لضيق أسواق الخصم في تلك البلدان .

واذا حاولنا تقييم فعالية " نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في التحكم في حجم الائتمان وعرض النقود ، نجد أن النظام المصرفي السوداني يستطيع - نظريا - خلق ودائع مصرفية قدرها ١١٥٠٠ جنيها سودانيا من وديعة أولية قدرها ١٠٠٠ جنية سوداني فقط وذلك عندما كانت نسبة الاحتياطي النقدي التي يطلبها بنك السودان من المصارف التجارية مقابل ودائعها في الحسابات الجارية والودائع لأجل لا تتعدى ٨٪ من تلك الودائع . وهذا يعني أن حجم الودائع المصرفية الناتجة من الوديعة الأولية بلغ ١١٥٠٪ من حجم الوديعة الأصلية . وذلك كما يظهره الجدول رقم (١٩) . إلا أننا نجد مقدرة النظام المصرفي في خلق الودائع وزيادة عرض النقود قد قلت من ١١٥٠٪ الى ٤٠٪ عندما عدل بنك السودان نسبة الاحتياطي القانوني من ٨٪ الى ٢٠٪ وهذا يشير بوضوح الى فعالية سلاح (نسبة الاحتياطي القانوني) في إدارة السياسة النقدية وخاصة في البلاد النامية كالسودان .

ولابد أن نشير هنا الى أن قدرة الجهاز المصرفي التقليدي على خلق نقود الائتمان تعتمد في الأساس ، بالإضافة الى الوعي المصرفي الجماهيري ووجود عدد كبير من المصارف التجارية ، ونسبة الاحتياطي المطلوبة من البنك

(١) انظر ماسبق جدول رقم (١٨) ، ومنشورات السياسة الائتمانية المذكورة سابقا .

(٢) قانون بنك السودان .

جدول رقم (١٩)

أثر تعديل نسبة الاحتياطي النقدي على مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع المصرفية (١) (*)

التاريخ	نسبة الاحتياطي	الوديعة الأصلية بالجنييه السوداني	الودائع المشتقة	الودائع الكلية	نسبة الزيادة في الودائع
حتى ١٩٨٣/١٠/٣١	٪٨	١٠٠٠	١١٥٠٠	١٢٥٠٠	٪١١٥٠
حتى ١٩٨٤/١٠	٪١٠	١٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	٪٩٠٠
من ١٩٨٤/١٠	٪١٢.٥	١٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٪٧٠٠
من ١٩٨٦/١١	٪٢٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٪٤٠٠

المركزي ، على أسلوبه التقليدي في الاستثمار والتمويل عن طريق الاقتراض والاقتراض بأسعار فائدة محددة ، وعدم ممارسته لاساليب التمويل والاستثمار بالمشاركات إلا في نطاق محدود جدا .

ولأهمية أداة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وفعاليتها في إدارة السياسة النقدية والتحكم في عرض النقود كما أوضحنا سابقاً ، ولعدم معارضته - من حيث المبدأ - لمبادئ الشريعة الإسلامية في استثمار المال وإدارة الشؤون النقدية فإن علماء الاقتصاد الإسلامي يتفقون تقريباً على جواز استخدام هذه الوسيلة من وسائل البنك المركزي الإسلامي للتحكم في حجم الائتمان ضمن وسائله الأخرى - وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومي عند مستوى التوظيف الكامل مع أسعار مستقرة ونمو اقتصادي متزن . (٢)

ويؤكدون على أهمية استخدام هذه الوسيلة في الدول النامية عامة ، والإسلامية على وجه الخصوص حيث تقل فعالية (كما لا يجوز شرعاً) استخدام الوسائل الأخرى

(١) يمكن التوصل الى معرفة حجم الودائع المشتقة بتطبيق المعادلة التالية :

$$و م = \frac{و}{أ} - و$$

حيث و م : الودائع المشتقة

و : الوديعة الأصلية .

أ : نسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

(*) أرقام افتراضية .

Muhammed N. A. Siddigi, Banking and Monetary Policies in (٣)

Islamic Economics, p. 11 — Abdin Salama, Islamic Banks, p. 14 -

كسعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة في تنفيذ السياسات النقدية . (١)

ويرى بعض الاقتصاديين الاسلاميين أن إمكانية الأخذ بهذه السياسة تنعدم تماماً أو تقل الى حد كبير ، وذلك انطلاقاً من اعتراضهم على عملية ايجاد النقود بحسبانها عملية تضخم للقوة الشرائية بلا جهد ولأنها في نظرهم تخدم مصالح البنوك وعملائها وحدهم دون سائر المجتمع ويقترحون لمعالجة الامر بأن تحتفظ البنوك الاسلامية باحتياطي نقدي يعادل ١٠٠٪ من الودائع الجارية . (٢)

بينما يرى آخرون أن ما يسمى بخلق الائتمان والنقود المصرفية عمل لا يخالف الشريعة الاسلامية ، ويمكن القيام به باستخدام الودائع الجارية التي يضمنها المصرف ويتحمل الخسارة التي يمكن أن تقع تطبيقاً للمفهوم الاسلامي " الخراج بالضمان " (٣)

ويرى بعض الاقتصاديين الاسلاميين أن يكون توظيف ايجاد النقود قسمة بين المصارف التجارية المملوكة للقطاع الخاص وتمويل النشاط الحكومي . (٤)

هذا وبالرغم من الاتفاق المبدئي بين الاقتصاديين على إمكانية استخدام المصرف المركزي لأداة نسبة الاحتياطي النقدي تجاه المصارف الاسلامية للتأثير على حجم النقود المتداولة إلا أن هناك خلافاً حول نوع الودائع التي يمكن ان تشملها نسبة الاحتياطي النقدي . فيرى بعض الاقتصاديين أن نسبة الاحتياطي النقدي يجب ألا تشمل حسابات ودائع الاستثمار بالمصارف الاسلامية وذلك لاختلاف طبيعتها التعاقدية عن حسابات الودائع بالمصارف التجارية التقليدية فحسابات ودائع الاستثمار بالمصارف الاسلامية تحكمها عقود المضاربة والمشاركة ولا يجوز في فقه المضاربة أن يحجز المضارب (أى البنك) جزءاً من مبلغ المضاربة عن الاستثمار أى نسبة الاحتياطي النقدي .

(١) انظر ، د . محمد عبد المنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بهما في الاقتصاد الاسلامي ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ص ٨٥ - ٨٦

(٢) معبد على الجارحي ، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي ، المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي ، ص ٢٣ - ٢٧ ، وكذلك احمد مجذوب احمد ، السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي رسالة ماجستير مقدمة في كلية الشريعة - جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م غير منشورة ، ص ٢٦٧ .

(٣) د . كوثر عبد الفتاح الابجي ، نقلاً عن د . أبو بكر الصديق عمر متولى ود . شوقي اسماعيل شحاته - اقتصاديات النقود في اطار الفكر الاسلامي مكتبة وهبة - القاهرة - ط (١) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٤) الدكتور عمر شبرا ، نقلاً عن : د أبو بكر متولى ود . شوقي شحاتة اقتصاديات النقود السالف الذكر ص ٨٩ - ٩٠ .

واذا كان الهدف من حجز هذه النسبة مقابل حسابات الاستثمار هو التحكم في حجم الائتمان لمحاربة الظواهر التضخمية والانكماشية في الاقتصاد القومي فان اساليب الاستثمار والتمويل الاسلامي - كما يرى هؤلاء الاقتصاديين - انما تتعامل مع القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطنى

(The real sector of the national economy.)

ولذلك فهي اساليب غير تضخمية (١) (Anti-Inflationary)

ويؤكد كل من الدكتور أبى بكر الصديق والدكتور شحاته هذا السرى بقولهما : " ومن المتصور أن يكون دور البنوك الاسلامية أو النظام المصرفى الاسلامى محدود فى خلق واشتقاق النقود والودائع حيث أن الركيزة الاساسية فى خلق هذه النقود هو الاقتراض ، والبنوك الاسلامية لاتقدم قروضا بالمفهوم السائد (الذى يمكن من وضعها كودائع أو ايداعات) فى بنوك أخرى ، بل ان سبلها هو عقد مشاركات ومضاربات ٠٠٠ وهذا اتجاه مما لاشك فيه حميد ، حيث يقلل من دور البنوك فى المبالغة فى الاتجاهات التضخمية والانكماشية ، كما يتضح فى ممارستها فى ظل الأنظمة الاقتصادية المعاصرة) ٠ (٢)

أما اذا كان الغرض من نسبة الاحتياطي النقدى مقابل حسابات الاستثمار هو لضمان السحوبات فى الاوقات الطارئة التى قد تواجهها المصارف الاسلامية أو لضمان استرداد هذه الودائع فى حالات الافلاس من ناحية أخرى ، ففي هذه الحالة أيضا نجد أن وداائع الاستثمار بالمصارف الاسلامية لايجب ولايجوز ضمانها عند الافلاس ، وذلك لان هذه الودائع قد أودعت بغرض الاستثمار فى اطار قاعة الغنم بالغرم أو الربح بالخسارة ٠ (٣) هذا فضلاً عن أن الحكمة من وجود احتياطي نظامى مقابل الودائع الحالة (تحت الطلب) فقط دون وداائع المضاربة

-
- (١) ابراهيم آدم حبيب ، (بنك السودان ، مصلحة البحوث والاحصاء) دور بنك السودان فى اطار الاقتصاد الاسلامى (١) ، النشرة الاقتصادية الشهرية لبنك السودان العدد (١) بتاريخ ١٥/١/١٩٨٥م ، ص ٢١ .
- (٢) اقتصاديات النقود ، ص ٨٧ - ٨٨ ، وانظر هذا الرأى كذلك عند : عبد الرحيم حمدى ، لمحات من تجربة بنك فيصل الاسلامى السودانى محاضرة قدمها فى بنك السودان ، ص ١١ .
- (٣) انظر ، د . بكرى عبد الرحيم ، تأثير السياسات النقدية والائتمانية لبنك السودان على البنوك الاسلامية ، من مطبوعات بنك فيصل الاسلامى السودانى السلسلة العربية (٢) ، ص ٣٠ .

هو أن هذه الأخيرة تعد جزءاً من رأس مال المصرف ٠٠٠ ولا يطلب احتياطي نظامي مقابل حقوق الملكية ، فلا مبرر له أذن مقابل ودائع المضاربة . (١)

ويرى البعض أن " لهذا المفهوم نتائج ضرورية على موقف جهاز مراقبة البنوك من البنك الاسلامي ، وذلك في تحديد نسبة السيولة ونسب الودائع الى رأس المال ونسب الاصول الى رأس المال ، وما الى ذلك من النسب ، وذلك لان ودائع الاستثمار في البنك الاسلامي ذات طبيعة أقرب الى رأس المال (من حيث عدم ضمان البنك الاسلامي أو البنك المركزي لهما) . ولذا نرى أن تضاف الى رأس المال وليس الى الودائع الجارية عند تحديد نسبة الودائع الى رأس المال وعند حساب نسبة السيولة) (٢) ومهما يكن من أمر فإن المسألة الجوهرية هنا هي امكانية الافادة من سياسة " نسبة الاحتياطي النقدي النظامي " ولا سيما اذا جاءت مقترنة مع الغاء التعامل الربوي وتعديل هيكل سياسة السوق المفتوح والأوراق المتعامل فيها . أما التفاصيل المتعلقة بحسابات الودائع التي يمكن ان تشملها نسبة الاحتياطي والمشاكل الفقهية والفنية المتعلقة بعقود المضاربة والمشاركة وبقية الاساليب الاستثمارية الاسلامية فيمكن الوصول الى حلول بشأنها بطرق عديدة .

فيمكن مثلاً تصميم هذه العقود بواسطة المصارف الاسلامية أو المصرف المركزي مع تخصيص فقرة في استمارة العقد تخول المصرف الاسلامي حجز أى نسبة من الاحتياطي النقدي مقابل حسابات الاستثمار وقتما يطلبها المصرف المركزي بشرط ان يوضح باقي المبلغ القابل للاستثمار (Investable) بعد خصم نسبة الاحتياطي (ان وجدت) بطريقة واضحة ومعلومة للطرفين . (٣)

وينبغي على البنك المركزي ان يراعي أن اساليب الاستثمار الاسلامية انما هي تفصيلية تساعد على تنفيذ السياسات المتعلقة بالرقابة على الائتمان وحماية التضخم وسياسة توجيه التمويل المصرفي عموماً كما سوف نفصل فيما بعد .

فاذا أخذ بنك السودان جميع الاعتبارات المذكورة سابقاً عند تحديد نسبة الاحتياطي النقدي فانه (وبعد فترة كافية من التطبيق لاختبار مميزات اساليب التمويل الاسلامية) ربما يقرر تحديد نسب مختلفة من الاحتياطي النقدي مقابل

(١) عمر شيرا ، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي - العدد الثاني - المجلد الاول ،

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ٢٢ .

(٢) عبد الرحيم حمدي ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، ١٧ .

(٣) انظر ابراهيم آدم حبيب ، بنك السودان ، النشرة الاقتصادية الشهرية مصلحتا البحوث الاقتصادية والعلاقات الدولية ، العدد (٢١) ص ٢٣ - ٢٤ . والذي يجرى عليه العمل في المصارف الاسلامية السودانية هو خصم نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهي (١٨٪) الان من جملة ودائع الاستثمار عند توزيع الارباح بين اصحاب الودائع والمصرف الاسلامي . انظر بنك التضامن الاسلامي (مثلاً) التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ م ، ص ١٥ .

حسابات الودائع بالمصارف التجارية يكون الحد الأدنى فيها لحسابات الاستثمار بالاسلوب الاسلامي . وقد يقرر بنك السودان في ظروف معينة إعفاء هذه الحسابات من نسبة الاحتياطي النقدي حسبما تمليه الأوضاع الفعلية للاقتصاد السوداني . ومهما يكن من أمر سياسة تعديل نسب الاحتياطي النقدي فليس ثمة مخالفة شرعية في هذه الأداة ، ولكن بنك السودان قد درج على فرض جزاءات معينة على المصارف التجارية التي تخفق في الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي المقررة وغالبا ماتكون تلك العقوبة بسعر فائدة جزائي يزيد بمقدار (٥ ٪) سنويا على أعلى نسبة يحددها بنك السودان لأي من عملياته في ذلك الوقت (١)

ولاشك أن التحول الى النظام المصرف الاسلامي يتطلب تغيير هذا النظم بما يتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية . ويمكن لبنك السودان أن يمارس مع المصارف الاسلامية كل وسائل التحكم الكمية دون اصطدام باحكام الشرع الحنيف وذلك باستبدال فرض الفائدة الجزائية على التجاوزات في الائتمان بغرامات مالية غير مرتبطة بحجم ومدة التجاوز . (٢)

وقد أجرى بنك السودان مؤخرا تعديلا في مضمون الفقرة (٥) من المادة (٤٤) المذكورة حدد بموجبه الجزاءات المنصوص عليها في تلك المادة الى غرامة مناسبة يحددها بنك السودان ، وذلك بموجب منشور السياسة الائتمانية الموجه للمصارف التجارية في أكتوبر ١٩٨٤ م .

(ثالثاً): سياسة سعر البنك أو سعر إعادة الخصم

سعر البنك هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم

-
- (١) موجب المادة (٤٤) من قانون بنك السودان ، فقرة (٥) .
 (٢) انظر بروفسير محمد هاشم عوض ، دليل العمل في البنوك الاسلامية من مطبوعات بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، سبتمبر ١٩٨٥ م ، ص ٣١ .
 انظر أيضا تقرير مجلس الفكر الاسلامي بشأن الغاء الفائدة من اقتصاد باكستان ، المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية ، ويمثل أيضا سعر الفائدة على القروض والسلفيات التي يقدمها للمصارف التجارية .

وتعتبر سياسة تعديل " سعر البنك " من اقدم الوسائل التي تستخدمها المصارف المركزية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي . وتقوم هذه السياسة على أساس أن المصرف المركزي يستطيع رفع سعر الخصم على الأوراق التجارية والمالية وسعر الفائدة لمحاربة التضخم مثلا ، كما انه يستطيع القيام بأجراء العكس اذا مارغب في انتهاز سياسة ائتمانية توسعية .

والهدف الذي يرمي اليه البنك المركزي من رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للمصارف التجارية هو أن يقلل من اقتراضها منه ، لتضطر بدورها لرفع مستوى أسعار الفائدة واعادة الخصم بالنسبة للجمهور المتعاملين معها مما يقلل من الخصم والاقتراض منها ويضع حدا للتوسع في الائتمان لمعالجة أعراض التضخم النقدي ويقوم المصرف المركزي بخفض تكلفة الائتمان الذي يقدمه للنظام المصرفي عندما يرغب في تشجيعه على التوسع في تقديم الائتمان للجمهور في حالات الكساد التجارى .

وواضح أن سياسة سعر البنك انماتنتج من وظيفة المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير للاقراض . ولاشك أن سعر البنك يختلف عن سعر الفائدة السائد في السوق . فالاول هو سعر الخصم للمصرف المركزي ، أما الثاني فهو سعر الخصم السائد في سوق النقود بين المؤسسات التي تقوم بعملية الاقراض وعادة مايكون سعر البنك أقل من سعر السوق .^(١) والتغيرات في سعر البنك أو (سعر الخصم) تحرك تغييرات مماثلة في اسعار الفائدة في سوق النقود وذلك يجعل الائتمان أكثر كلفة أو أرخص مما كان عليه ، ويؤثر بالتالى على عرض وطلب الائتمان . (٢)

ويمكن القول بصفة عامة أن فعالية سياسة تعديل سعر اعادة الخصم أو سعر الفائدة أصبحت محل شك عند كثير أو عند معظم الاقتصاديين حيث يرون ان ماسبق ذكره صحيح نظريا كسلاح هام في تنظيم كمية الائتمان وازالة الاختلال وتحقيق

(١) انظر ، د . سامي خليل ، اقتصاديات النقد والبنوك ، الكتاب الاول ، النقود والبنوك ، ص ٥٨٨ ، ذكر د . خليل أن سعر البنك غالبا مايكون أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق وهو غير صحيح وغالبا قد يكون خطأ مطبعيا ، انظر هذه النقطة عند بارى سيجيل النقود والبنوك والاقتصاد ، ص ١٢٢ .

(٢) بارى سيجيل ، المصدر السابق نفسه ، ص ١٢٢ .

التوازن بين معدلات الادخار والاستثمار . فرفعه (أى سعر البنك) يشجع الادخار ويشبط الاستثمار والعكس في حالة انخفاضه . هذا فضلاً عن تصحيح وضع ميزان المدفوعات وتحقيق سعر صرف مستقر .

ومن الناحية العملية نجد أن أهمية سياسة سعر البنك كأداة للرقابة على الائتمان قد تدهورت مع تدهور أهمية الكمبيالات كوسيلة لتمويل التجارة وقد قلل من أهمية هذه السياسة أيضاً إمكان اتباع سياسات أخرى غيرها للتأثير في سوق النقد والائتمان . هذا فضلاً عن أن فعالية سياسة سعر الفائدة تعتمد بشكل كبير على مدى اتساع السوق النقدي وخاصة سوق الخصم ، ويظهر ذلك واضحاً في البلدان النامية بعدم توفر اسواق نقدية ومالية يجرى فيهما خصم الاوراق التجارية . كما لا تعتمد المصارف التجارية كلها - على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية اضافية نظراً لما لديها من موارد وأرصدة نقدية فائضة . (١)

ليس هذا فحسب بل ان قرارات المنظمين ورجال الاعمال حول الاستثمار لاتتوقف على سعر الفائدة بقدر ارتباطها بتوقعاتهم لربحية الاستثمار ومدى تشاؤمهم أو تفاؤلهم باتجاهات الأسعار والأرباح في المستقبل لاسيما وأن تكلفة الائتمان لاتمثل سوى نسبة ضئيلة من النفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية التى تستخدم التمويل المصرفي وعليه فليس ثمة علاقة مباشرة بين سعر الفائدة والاستثمار كما تفترض نظرية سعر البنك . هذا بالإضافة الى أن استثمارات القطاع العام انما تكون مستقلة عن سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال . كما أن الادخار لايتأثر كثيراً بسعر الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً بل هناك عوامل أخرى تتحكم فيه مثل مقدار الدخل ودوافع الاحتياط والامان . (٢)

هذا ، وبالنظر الى العوامل المؤثرة في فعالية سعر الفائدة المذكورة

(١) انظر د . عبد المنعم السيد على ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، ص ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٣٠ د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٢٩٨ .

(٢) انظر د . محمد عبد المنعم عفر ، السياسات النقدية والمالية ، ص ٦٤ - ٦٦ . د . سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك الكتاب الاول ، ص ٥٩٥ - ٥٩٨ ، انظر ايضاً د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ انظر أيضاً د . محمد عارف ، السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي ولا ريبوى مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي جده ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٧ وما بعدها ؛ ايضاً : Muhammed N. A. Siddiqi, Banking and Monetary Policies in

سابقا نجد أن أغلبها لا تتوفر في اقتصاديات الدول النامية ، والسودان على وجه الخصوص ، بالصورة التى تزيد من فعالية سياسة سعر البنك . ونتيجة لضعف العوامل المساعدة في استخدام سعر الفائدة كسلاح للتأثير على حجم الائتمان لم يعتمد بنك السودان كثيرا على أداة سعر الفائدة الا قليلا ورغم ذلك فقد برزت عدة مشكلات تطبيقية في علاقة بنك السودان (بحسابه المصرف المركزى المنوط به ادارة الجهاز المصرفي السوداني) بالمصارف الاسلامية السودانية عند ممارسة بنك السودان لسياسته النقدية والائتمانية الخاصة بأسعار الفائدة .

وقد أشارت العديد من المواد من قانون بنك السودان الى التعامل بسعر البنك أو سعر اعادة الخصم . فالمادة (٤١) الفقرة (أ) تخول بنك السودان أن يشتري أو يخصم أو يعيد خصم الكمبيالات أو السندات الأذنية المسحوبة أو المعدرة للأغراض التجارية أو الصناعية أو الزراعية ... الخ . كما تخوله الفقرة (ج) من نفس المادة أن يمنح المصارف التجارية قروضا وسلفيات وتسهيلات لفترات لا تتجاوز ستة أشهر وذلك لمعالجة أزمات السيولة الطارئة .

ولعل أبرز المواد مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية هي المادة (٤٢) التى تخول بنك السودان تحديد وإعلان أسعار الخصم وإعادة الخصم وأسعار الفائدة على القروض والسلفيات بحسب أنواع العمليات المختلفة وتواريخ الاستحقاق . ونظرا لان شراء الاوراق التجارية وإعادة خصم الكمبيالات وكذلك تقديم السلفيات كان لا يتم حتى وقت قريب الا على اساس أسعار فائدة محددة فان المصارف الاسلامية السودانية لاتتعامل - بطبيعة تكوينها - في مثل هذا السوق . وينشأ عن هذا التناقض الكثير من السلبيات والمعوقات لعمل هذه المصارف والذى سوف نتعرض له بتفصيل أكثر في موضعه .

وبالرغم من أن بنك السودان ، كغيره من المصارف المركزية في الدول النامية لا يعتمد كثيرا في ادارة السياسة النقدية والائتمانية على الوسائل غير المباشرة كأسعار الفائدة ، بسبب غياب سوق نقدي متقدم بالسودان ولأسباب التى سبق ذكرها الا أنه لجأ الى هذه السياسة منذ مطلع الثمانينات حيث تم رفع أسعار الفائدة على الحسابات الدائنة والمدينة المصارف التجارية الربوية بنقطتين في

في فبراير ١٩٨١ م وبنقطتين أخريين في نوفمبر ١٩٨١ م كما تم رفعها بثلاث نقاط أخرى في يناير ١٩٨٣ م . انظر جدول رقم (٢٠) وذلك بهدف الحد أو التقليل من اللجوء للجهاز المصرفي في التمويل ، ولتعبئة المدخرات وتشجيع ————— القطاعات الاقتصادية المهمة .

جدول رقم (٢٠)

تطور أسعار الفائدة على الحسابات المدينة والدائنة بالمصارف التجارية (١)

البيان	التاريخ	أغسطس ١٩٧٥	فبراير ١٩٨١	نوفمبر ١٩٨١	يناير ١٩٨٣
(أ) الحسابات المديونة					
١ - خصم الكمبيالات والسلفيات الأخرى		٪ ١٢	٪ ١٤ - ٪ ١٨	٪ ١٦	٪ ١٧ - ٪ ٢١
٢ - السلفيات الصناعية والمهنية والشخصية		٪ ١٤	٪ ١٤	٪ ١٤	٪ ١٧
(ب) الحسابات الدائنة					
١ - ودائع الادخار		٪ ٨	٪ ٩	٪ ١٠ (أقصى)	٪ ١٣
٢ - الودائع لاجل		٪ ٨			
٣ شهور			٪ ٨	٪ ١٠	٪ ١٣
٦ شهور			٪ ٩	٪ ١١	٪ ١٤
٩ شهور			٪ ٩	٪ ١١	٪ ١٤
١٢ شهر			٪ ١٠	٪ ١٢	٪ ١٥

ومرة أخرى نجد أن هذه السياسة لا يمكن تطبيقها على القطاع المصرفي الإسلامي لاشتمالها على الربا المحرم ، وهو ما يعرف بربا الديون ، وذلك أن البنك التجاري يقرض ويتلقى الودائع ويدفع نظير ذلك عائدًا معلومًا ، وهو الفوائد الربوية . ويختلف هذا العائد بحسب نوع القرض ومدته . كما أن المصرف التجاري باعتباره دائنًا يقرض رأس ماله وجزءًا كبيرًا من الأموال المودعة لديه ، ويتقاضى نظير ذلك فوائد وعمولات مختلفة . وكما هو معلوم فإن العمل الأساسي للمصارف

(١) المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للسنوات ١٩٧٧ م ، ١٩٧٨ م ، ١٩٧٩ م ، ١٩٨٠ م ، ١٩٨١ م ، ١٩٨٢ م ، ١٩٨٣ م ، العرض الاقتصادي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٩٧٨/٧٧ م ص ١٨٦ ، انظر ايضاً :

التجارية هو الاتجار في الديون . (١)

فالعمل المصرفي الحديث ممتزج كلياً بعملية الديون الربوية من طرفيه الاقتراض والاقتراض . فالشق الاول وهو عملية الاقتراض تتم في صورة مايعـرف بالايـداع المصرفي . فالمورد الرئيس والأهم لتأمين حاجة المصرف التجاري من الاموال اللازمة لممارسة نشاطه هي الودائع بأنواعها المختلفة . وهذه الودائع باختلاف انواعها - ونظرة الفقهاء والقانونيين لها - تعتبر قروضا وليسـت ودائع بالمعنى المعروف في الفقه الاسلامي وذلك اعتماداً على القاعدة الفقهية التي تقول أن العبرة بالمعاني وليسـت بالالفاظ والمباني (٢) وحسب رأى الفقهاء أن الوديعة المأذون في استعمالها تصبح عارية مضمونة وكل عارية لايمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها فهي قرض حقيقة وان سميت عارية مجازاً . (٣) وعليه فاذا كانت الوديعة المصرفية عبارة عن قرض ، فان هذا معناه أن يدفعه المصرف التجاري من زيادة على مقدار الوديعة (القرض) يكون ربا . وتتفاوت الفوائد الربوية حسب مقدار الوديعة وحسب المدة المودع فيها مبلغ الوديعة كما سبق أن رأينا في تعريفه أسعار الخدمات المصرفية للمصارف التجارية التي يصدرها بنك السودان .

أما الشق الربوي الاخر من العمل المصرفي ، فهو أعمال القروض والتسيـ تشكل جانبا مهما من جوانب العمل المصرفي . والاقتراض المصرفي ليس محصوراً فقط في اعطاء النقود ولكنه يشمل أيضا بسط الثقة ومنح الائتمان ، ولذلك جرى العرف بتسميته بالائتمان المصرفي .

ويكون الاقتراض المصرفي اما بطريق القرض العادى ، وهو تسليم النقود للعميل ، أو بطريق الاعتماد الذى يشمل اعطاء المستلف الحق في أن يكون مدينا للمصرف الى المدى الذى يتفق عليه بينهما . كما يمكن أن يكون الاقتراض المصرفي عن طريق خصم الاوراق التجارية وذلك قبل تاريخ استحقاقها بناء على تظهيرها

(١) انظر د . محمد زكى شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ١٩٧ .

(٢) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، ج ٣ ، ص ٩٥ .

(٣) انظر في ذلك : الكاساني ، بدائع الصنائع ، ج ٦ ، ص ٢١٥ ، البهوتي كشف القناع ، ج ٤ ، ص ١٨٨ ، وانظر أيضا : المادة ٤٥٨ من قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤ م .

لأمر المصرف ذى العلاقة تظهيرا ناقلا للملكية . (١)
ومهما تكن الصورة التى يتم بها الاقراض أو حتى فى حالات الاقراض العرضى
غير المقصود مثل اصدار خطابات الضمان والقبول المصرفى للكمبيالات وفتح
الاعتمادات (٢) ، فان علاقة الدائنية والمديونية تكون قائمة بين المصرف من
جهة ، والمقترض من جهة أخرى . ويحرص كل مصرف تجارى أن يتقاضى عائدا على
السلفيات والقروض أعلى مما يدفع لأصحاب الودائع ليحقق لنفسه نسبة من الارباح.
وتشكل هذه العائدات النسبة العظمى من الإيرادات ، وتعد القروض والسلف
أوفر أصول المصارف أرباحا وتتميز بزيادة أسعار الفائدة المفروضة عليها
عن متوسط أسعار الفائدة التى تدرها سائر الأصول الأخرى . (٣)

هذا ، وتعرف الفائدة بأنها (الثمن المدفوع نظير استعمال النقود) (٤)

(٥) (Interest, The price paid for the use of money.)

وهذه الفائدة التى تدفع نظير استخدام النقود تعد محرمة باعتبارها
ربا فى كل من اليهودية والنصرانية (٦) والاسلام . وقد نهى الاسلام عن الربا
وحرمه أشد مايكون النهى والتحريم . وذلك فى عدة مواضع فى القرآن الكريم
وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ
الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله . . . وإن
تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون (٧)

-
- (١) انظر ، د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، ص ٢٧١ / ٢٧٢ .
(٢) فى حالات الاقراض العرضى الثلاث متى ما أصبح العميل مدينا للمصرف بمبلغ
ما ، نتيجة عدم وجود تغطية كافية مما يكون قد دفعه من تأمين أو دعه
فى حسابه لدى المصرف ، فان علاقة الدائنية والمديونية تبدأ بالسريان
وبالتالى حساب الفائدة يوما بيوم .
(٣) انظر ، د . محمد زكي شافعي ، مقدمة فى النقود والبنوك ، ص ٢١٥ ، وانظر
أيضا ، مصطفى أحمد الزرقا ، الصارف : معاملاتها ، ودائعها ، وفوائدها
المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الاسلامي ، ١٤٠٤ هـ - ١٣٨٣ م ، ص ١٠ ،
الدكتور شوقي الفنجري ، رسالته نحو اقتصاد اسلامي ص ٥٩ - ٦٠ .
(٤) ، (٥) د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، ص ٢٦٧ .

- (٦) انظر ، د . محمد عبد الله دراز ، الربا فى نظر القانون الاسلامي ، الاتحاد
الدولى للبنوك الاسلامية ، ص ٥ ، انظر ايضا د . حسين توفيق رضا ، الربا
فى شريعة الاسلام تنوعه واختلافه عن ربا اليهود ، ص ٢٠ .
(٧) سورة البقرة ، الآيتان ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

وفي الآية جاء النهي الحاسم والقاطع عن أخذ كل مايزيد عن رأس المال في مقابل الاجل ، سواء كان ذلك ناشئاً عن عقد قرض ، أو عن عقد بيع أو غير ذلك من أسباب الدين . (١)

ومهما كانت مستويات الفائدة منخفضة أو مرتفعة ومهما كانت مسمياتها (كالعائد التعويضي أو فائدة الاقراض المحسوبة على قوة شرائية ثابتة للعملة أو غيرها) فان سياسة أسعار الفائدة قد ثبت عدم فعاليتها فى إدارة السياسة النقدية في الدول النامية بصفة خاصة نظراً لضيق الاسواق النقدية والمالية أو لعدم وجودها . والسودان باعتباره دولة نامية ليس استثناءً ممن تلك القاعدة .

وخلاصة القول أن سياسة تغيير أسعار الفائدة كأداة من أدوات ادارة السياسة النقدية والائتمانية ، انما هي سياسة محدودة الأثر على المدخرات وحجم الائتمان وبالتالي فى التحكم فى السيولة ومحاربة التضخم . وعليه ، فان سياسات بنك السودان غير المباشرة المتعلقة بتوجيه الائتمان وترشيده وتشجيع الادخار والتحكم فى عرض النقود وبالتالي محاربة التضخم والانكماش تكون غير ذات جدوى أو فعالية كبيرة فى الاقتصاد السودانى بصفة عامة ولاتتلاءم مع التحول نحو النظام الاقتصادى الاسلامى بصفة خاصة ، وذلك من عدة نواح نجلها فيما يلي :

أولاً : لأن الائتمان الذى تقدّمه المصارف التجارية لافراد الجمهور فى السودان محدود بسبب أن السواد الأعظم من السكان يشكل القطاع الاعاشى الذى لايتعامل مع المصارف . أما الافراد الذين يتعاملون مع المصارف فانهم لا يتأثرون فى الواقع ولايتفاعلون كثيراً مع التغييرات التى تحدث فى أسعار الفائدة . (٢)

ثانياً : كلما زادت السلطة النقدية أسعار الفائدة كلما ابتكر التجار ورجال الأعمال أساليب جديدة لتمرير اسعار الفائدة باعتبارها تكلفة يدفعها المستهلك النهائي ، وذلك فى ظل رقابة حكومية ضعيفة ومتهاونة على الاسعار وبالتالي لن يكون لرفع (أو خفض) أسعار الفائدة أثر يذكر على حجم الائتمان .

(١) الجصاص ، احكام القرآن ٢/ ٣٢٤ .

(٢) انظر عبد الله المرضى كريمة الدين ، محمد فرح عبد الحليم ، الجديد فى ادارة المصارف ، المطبعة الحكومية بالسودان ، بدون تاريخ ، ص ٢٤ .

ثالثاً : مهما ارتفعت اسعار الفائدة فانها أكثر ملاءمة للمستثمرين الذين يقترضون بأسعار فائدة وذلك في ظل ظروف التضخم المالي الذي يشهده السودان والتي تجعل سعر الفائدة سلبياً ، اذ أن قيمة السلفية حين ترد بفوائدها تكون أقل من قيمتها الأصلية بالنسبة للمصارف التقليدية حيث تترك هذه المصارف معظم الأرباح للمستثمرين في ظل الظروف المذكورة ولتأخذ حقيقةً إلا سعر الفائدة السلبي الثابت . (١)

رابعاً : تتزايد مشكلة عدم فعالية سياسة تغيير أسعار الفائدة بسبب وجود قطاع كبير من الجهاز المصرفي لاتشمله هذه السياسة وهو قطاع المصارف التجارية الاسلامية . فالسياسة النقدية التي انتهجها بنك السودان في مطلع الثمانينات لكبح جماح التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وحسابات التوفير بالمصارف التجارية ليست لها فعالية مباشرة على حسابات الادخار بالمصارف الاسلامية . لأن هذه الحسابات لاتدفع عليها هذه بالمصارف فوائد من الأساس . كذلك لاتؤثر مثل تلك السياسات على حجم الائتمان بالمصارف الاسلامية . الا أن هنالك ناحية غير مباشرة قد تتأثر بها حسابات الادخار والاستثمار بالمصارف الاسلامية ، نتيجة لرفع أسعار الفائدة بالمصارف التجارية التقليدية . وذلك بافتراض أن جميع المصارف التجارية اسلامية أو تقليدية تتنافس فيما بينها لجلب الموارد وتوسيع قاعدة نشاطها . فيعتبر قرار رفع سعر الفائدة في معاملات المصارف الربوية قراراً غير عادل بل ومجحفاً في حق المصارف الاسلامية والمستثمرين فيها . لاسيما اذا نظرنا اليه مع بقية السياسات الانكماشية التي تؤدي الى نقصان ملحوظ في عائد المستثمرين في هذه المصارف .

وفي اطار التحول نحو الاقتصاد الاسلامي (أو اسلمة الاقتصاد السوداني) يمكن لبنك السودان أن يستبدل أداة تعديل أسعار الفائدة الذي ثبتت عدم فعاليته في ادارة سياسة الائتمان من ناحية وعدم مشروعيتها من ناحية أخرى . والاداة البديلة التي يمكن لبنك السودان استخدامها في الرقابة على الائتمان في الاقتصاد السوداني هي "نسبة المشاركة في الارباح والخسائر " .

(١) د . محمد هاشم عوض ، مجلة المقتصد ، العدد (٢) ، ص ٤٤ ، رجب ١٤٠٥ هـ .

وإذا استخدم المصرف المركزي هذه الوسيلة فيمكنه في هذه الحالة أن يحدد نسبة أو نسب مشاركته في الربح عن السلفيات التي يقدمها للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى ، مع قيامه بمراجعتها وتغييرها من وقت لآخر حسب الضرورة .

وفي هذا الإطار يمكن للمصرف المركزي تقرير الحدين الأقصى والأدنى لنسب المشاركة في الأرباح من التمويلات المقدمة من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى للجمهور الذين يأخذون وضع الشركاء ويمكن تعديل هذه النسب من وقت لآخر حسب الحاجة . (١)

وعلى سبيل المثال ، إذا تبين للمصرف المركزي أن شروط التمويل من المصارف التجارية للنشاطات الاقتصادية المختلفة غير متيسرة بدرجة كافية فإنه يستطيع القيام في هذه الحالة بمراجعة نسب المشاركة في الأرباح بين المصارف التجارية من جهة وجمهور العملاء من جهة أخرى بحيث تكون هذه المراجعة في صالح جمهور المستثمرين . ويمكن القيام بنقيض ذلك في حالة رغبته في تخفيض الطلب على الائتمان .

وفي هذا الإطار يمكن لبنك السودان أن يحدد نسبة مختلفة للمشاركة في الأرباح حسب نوع النشاط الذي يراد تمويله بحيث يعطي بعض النشاطات شروطاً ميسرة في التمويل دون غيرها .

وكذلك يمكن للمصرف أن يحدد نسبة معينة للمشاركة في الأرباح بالنسبة لودائع الاستثمار . ثم يقوم بمراجعة هذه النسب ، وتعديلها حسب مصلحة الاقتصاد الوطني . فقد يكون التعديل في نسب المشاركة في الأرباح لصالح المودعين في حسابات الاستثمار لتشجيعهم على الادخار أو لصالح المصارف حسب مقتضيات السياسة النقدية والائتمانية للبلاد . (٢)

(١) انظر ، تقرير مجلس الفكر الاسلامي بباكستان ، ص ١١٢/١١١ .

(٢) على حسب قواعد شركة العنان (المشاركة) يمكن للأطراف الاتفاق على أية نسبة للمشاركة في الأرباح ، أما الخسارة فيشارك فيها كل طرف بنسبة مساهمته في رأس المال .

انظر في ذلك ، ابن قدامة ، المغنى ، ج ٥ ، ص ١٢٤ ، البهوتي ، شرح منتهي الارادات ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ .

والجدير بالذكر أن بنك السودان قد بدأ في ادخال هذه الآلية البديلة لسعر البنك في العمل كما يظهر من السياسات الائتمانية للسنوات القليلة الماضية .

هذا ويعتبر ادخال هذه الأداة (نسبة المشاركة في الارباح أو الخسارة) من أهم الآثار الاقتصادية لسياسة التمويل المصرفي الاسلامي على الاقتصاد السوداني ، والتي سوف نناقشها في الباب الثالث من هذا البحث .

(رابعاً): الرقابة المباشرة والنوعية على الائتمان :

بناءً على الآثار الضعيفة لسياسة تغيير اسعار الفائدة على حجم الاستثمار حيث أن سياسة رفع أسعار الفائدة لم تستثمر كثيراً في الحد من الائتمان المصرفي . كما أن سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني لم تؤد الى تقليص حجم الواردات أو زيادة الصادرات . كما ظل عرض النقود في الاقتصاد السوداني في ازدياد مطرد دون أن تواكبه زيادة في معدلات الانتاج ، حيث بلغت هذه الزيادة (٧٥٩٨ %) في العام المالي ١٩٨٩ م .

بناءً على كل ماتقدم أخذ بنك السودان في السنوات القليلة الماضية يلجأ بصفة متزايدة الى السياسات النوعية والمباشرة للحد من الائتمان المصرفي .

وتهدف الرقابة الكيفية أو النوعية بصفة أساسية للتأثير على توزيع موارد الائتمان على مختلف وجوه الاستعمال . (١) ومن ذلك مثلاً اشتراط الحصول على تصديق المصرف المركزي على القروض التي يتجاوز مقدارها مبلغاً معيناً . وتعيين الوجوه التي يمتنع على المصارف التجارية استثمار الاموال فيها . ومن ذلك أيضاً سياسة السقوف الائتمانية (٢) التي تحدثنا عنها فيما سبق . ومن وسائل الرقابة الانتقائية أن يفرض المصرف المركزي أسعار فائدة ومتطلبات ضمان منخفضة على انواع معينة من القروض التي تحبذ السلطة النقدية

(١) انظر د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٢٩٥ .

(٢) انظر د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٢٩٨ .

تشجيعها كالقروض الصناعية والزراعية والانتاجية ، وأخرى مرتفعة على قروض لاترى تشجيعها مثل القروض التجارية الممنوحة لتمويل استيراد السلع غير الضرورية . ومنها توجيه المصارف التجارية بتقديم طلبات عملائها الخاصة بطلب قروض والتي تزيد عن مقدار معين ليصدق عليها المصرف المركزي ، ومنها اشتراط ايداع هوامش عالمية نسبيا أو منخفضة نسبيا في حالة تمويل مستوردات معينة عن طريق خطابات الاعتماد المفتوحة بغرض الاستيراد . (١)

ويدخل ضمن هذه الوسائل المباشرة رقابة المصارف اداريا عن طريق التفتيش الدورى لفحص كل مايتعلق بتنفيذ التوجيهات الصادرة من المصرف المركزي وهو مايعرف بحق طلب المعلومات ، وتحدددها في قانون بنك السودان المادة (٤٦) ومن وسائل هذه السياسة اعطاء اسبقيات في التمويل لقطاعات معينة .

ويدخل ضمن مفهوم الرقابة الانتقائية مايعرف بالرقابة المباشرة ، التي تشمل بمفهومها الواسع مايتفق للمصرف المركزي من التأثير أو السلطان الادبي على المصارف التجارية . وقد يتخذ هذا التأثير صورة التوجيهات والنصائح للمصارف التجارية بما يجب عليها انتهاجه من سياسات . (٢)

هذا ، وكثيرا مايعتمد المصرف المركزي على الرقابة المباشرة في تعزيز الرقابة الكمية أو النوعية على الائتمان .

ووفقا للسياسة الائتمانية المعلنة مؤخرا فقد قام بنك السودان ابتداء من عام ١٩٨٣م وحتى آخر سياسة ائتمانية في العام ١٩٨٩م بمراجعة شاملة لهذه السياسة والوسائل الكفيلة لتخفيض معدل ازدياد عرض النقود ، ومحاولة استغلال الموارد المتاحة للأنشطة الانتاجية وتمويل الضروريات والحد من استيراد السلع غير الاساسية .

وقد كانت أهم معالم وأهداف هذه السياسة مايلي :

١ - تشجيع الصادرات وتمويل احتياجات رأس المال العامل في الصناعة والقطاعات

الانتاجية الأخرى كالزراعة والخدمات . (٣)

(١) انظر ، د . عبد المنعم السيد على ، دراسات في النقود والنظرية النقدية

ط ١ ، بغداد الجامعة المستنصرية ، ص ٤٥٥ - ٤٥٨ .

(٢) د . عبد الحميد الغزالي ، د . محمد خليل برعي ، مقدمة في الاقتصاديات

الكلية (١ - النقود والبنوك) القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص ٣٠٠

(٣) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤م ، وحتى

آخر منشور في نوفمبر ١٩٨٧م .

- ٢ - الحد من استيراد السلع غير الأساسية ، وعدم تخزين السلع التموينية —
وقد حددت السلع الضرورية ذات الاسبقية الاولى في الاستيراد بحوالى ٢٢ سلعة
يقوم العميل بدفع (٤٠ ٪) من موارده الخاصة جدا. يحد أدني في شكل هامش
يسمح بتحفيض هذا الهامش الى (١٠ ٪) حدا أدني في حالة تمويل مدخلاته
الصناعة المحلية من مواد خام وقطع غيار . (١)
- ٣ - في حالة استيراد السلع غير الأساسية يرفع الهامش على الاعتمادات المستندية
الى (١٠٠ ٪) من الموارد الخاصة للعميل . وفي حالة التمويل وفق اسلوبي
المضاربة والمراوحة تقوم المصارف التجارية بوضع قيمة الهامش النقدي
المحدد في حساي خاص ببنك السودان .
واذا كان من التمويل وفق اسلوب المشاركة يجب الا تقل مشاركة العميل عن
(٤٠ ٪) من القيمة . على أن يدفع كل شريك (المصرف التجارى أو العميل)
من موارده الهامش المقرر عليه بنسبة مشاركته في العملية . (١)
- ٤ - وضع ضوابط على تمويل التجارة المحلية تهدف الى عدم اعادة تمويلها —
والحد من تخزينها . (٢) ثم ذهبت هذه السياسة الى أبعد من ذلك حيث ألزمت
المصارف التجارية بتصفية عمليات التجارة المحلية خلال فترة أقصاها —
ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البضاعة وعدم السماح باعادة تمويلها بواسطة
أى مصرف تجارى آخر . (٣)
- ٥ - بناءً على الفقرة السابقة أعلاه يجب على تجار الجملة والتجزئة الحصول على
احتياجاتهم من المستوردين من مواردهم الخاصة . وقد استثنيت هذه السياسة
السلع التالية (المواد الخام - المعدات اللازمة للصناعة - المعـدات
الزراعية - مدخلات الانتاج الزراعي الاخرى - المعدات الطبية والأدوية - الورق
ومدخلات الطباعة) بشرط ان يكون تمويل السلع المذكورة بغرض الانتاج المحلي
ويشترط على المصرف التجارى مراعاة ذلك بشدة مع الحصول من العميل طالب
التمويل على تعهد كتابي بذلك .

(١) نفس المنشور السابق الذكر .

(٢) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٩٨٤م .

(٣) منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١م .

٦ - ماعدا السلع المستثناة المذكورة في الفقرة - ٥ - أعلاه فيحظر تقديم أى تمويل من المصارف التجارية لاستيرادها ، ويجب تمويلها من موارد العميل الذاتية . كما يجب أن تلتزم المصارف التجارية عند تمويل شراء السلع المنتجة محليا لصالح عملائها أن يكون شراؤها من الوحدات المنتجة مباشرة أو من وكالاتها الموزعين لتلك السلع بموجب الشهادات والفواتير اللازمة . (١)

٧ - حظر تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية مثل شراء العملات الأجنبية وتمويل الصرافات الخاصة وتقديم سلفيات لشراء الاراضى أو العقارات أو للأغراض الشخصية . ومن جانب آخر تشجيع التمويل ، التنموى متوسط وطويل الأجل بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الانتاجية الزراعية والحيوانية وقطاع الانتاج الصناعي وقطاع نقل المحاصيل والبضائع . (٢)

٨ - رفع الحد الأدنى لطلبات التمويل التى يجب عرضها على بنك السودان للتعديق الى ٢٥٠ الفا بدلا من ١٥٠ الف جنيه سوداني . ثم رفع هذا الحد الى ٣٠ الف جنيه سوداني في سبتمبر ١٩٨٥ م . (٣)

وقد كانت هنالك لجنة مكونة للنظر في هذه الطلبات عند بداية سن هذه السياسة في مارس ١٩٨٠ م . (٤)

٩ - أصدر بنك السودان في ١٢/٥/١٩٨٧ م منشورا حدد فيه الأسس والضوابط الجديدة التى يتم بموجبها منح التسهيلات الائتمانية . ومن هذه الاسس :

أ - التأكد من الاوضاع المالية والضريبية والقانونية لعملاء المصارف التجارية للوثوق من مدى امكانية سداد التسهيلات الممنوحة لهم دون تعريض المصارف للمخاطر .

ب - مراعاة الضمانات الكافية المأخوذة نظير التسهيلات للعملاء باعتبارها الملاذ الاخير للمصارف في حالة المسار العميل . مع التأكد من جودة البضائع المرهونة وجودة تخزينها مع ضرورة تأمينها تأميناً شاملاً وتحديد مدة صلاحيتها والتأكد من قيمتها .

-
- (١) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١١/٨/١٩٨٦ م .
- (٢) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤ م وحتى آخر منشور صدر في السياسة الائتمانية .
- (٣) منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٥ م . أيضا منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٧ م .
- (٤) بنك السودان ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ م ، ص ٩٤ .

ج - التشديد في تحديد مبالغ التسهيلات المطلوبة والغرض منها في ضوء الاحتياجات الفعلية للعملاء ، واجراء المتابعة الدقيقة للتأكد من استغلال التسهيلات في الواجهة الممنوحة من أجلها . وذلك باجراء زيارات شهرية مفاجئة للبضائع المرهونة للمصرف الممول المعنى الموجودة طرف العميل للتأكد من وجودها وسلامتها . (١)

ويظهر من الاسس والضوابط التي وضعتها هذه السياسة انها استهدفت السيطرة على اتجاهات التمويل المصرفي وتوجيهها اتجاهات معينة . كما استهدفت الحد من حجم هذا التمويل بالاضافة الى ضبط حركة السلع والاسعار ولاسيما في مجال التجارة المحلية والاستيراد ولكن يبدو ان هذه الضوابط لم تؤت أكلها ومن ثم لم يظهر اثر واضح لهذه السياسة في معظم المجالات التي استهدفتها . ومن جانب آخر كان لهذه السياسة اثار سلبية كثيرة على المناخ الاستثماري والقطاع المصرفي ولاسيما جانب المعارف الاسلامية السودانية .

١ - هدفت الضوابط السابقة الى محاربة التخزين والوسطاء حيث ان اعادة تمويل السلع المستوردة أو المنتجة محليا يعنى تبادل السلعة بواسطة عدة اشخاص قبل وصولها للمستهلك النهائي مما يضاعف من سعرها الحقيقي ، ولكن لم يظهر أى أثر في الواقع لهذه السياسة في توفير السلع في الاسواق بأسعار منخفضة .

٢ - ترتب على سياسة فتح باب الاستيراد عن طريق الموارد الذاتية ان عمود التجار ورجال الاعمال الى شراء حاجتهم من العملات الاجنبية من السوق السوداء وتوريدها للمصارف على أساس انهم لايسألون من مصدرها . وهو امر أدى الى ارتفاع اسعار العملات الاجنبية ارتفاعا كبيرا ومن ثم الى تدهور في قيمة الجنية السوداني . وتؤدي هذه السياسة في النهاية الى تغطية التجار لفروقات سعر صرف العملة الاجنبية عن طريق بيع السلع المستوردة بأسعار عالية . (٢) وهو ما حدث بالفعل فكانت هذه السياسة هي اعتراف غير مباشر من الحكومة بالسوق غير الرسمية للنقد الاجنبي .

(١) بنك السودان ، منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٧ م .
(٢) صحيفة الانقاذ الوطني ، العدد (١٤١) ، ١٤١٠/٨/٥ هـ - ٢ / ٣ / ١٩٩٠ م مقال بعنوان الموارد الذاتية الرأي الآخر بقلم سعيد ابو كمبال ، ص ٣ .

٣ - تواجهه السياسة الائتمانية المباشرة عموما صعوبات وثغرات ينفذ منها بعض الافراد والمشروعات الذين يحصلون على قروض لتمويل قطاعات معينة تشجعها السياسة العامة للدولة ولكن هذا التمويل ينحرف ويذهب الى قطاعات أخرى تحظرها السياسة العامة ولا تشجعها . (١) وهذا مرهون بمدى الرقابة على استخدام القروض من قبل السلطة النقدية والائتمانية ثم بواسطة الجهاز المصرفي . ويعاني القطاع المصرفي التقليدي القائم على اساس التمويل باسعار الفائدة من جانب ضعف وقصور واضح في هذا الجانب نابع من نقص في درجة المرونة والخصوصية التي يتمتع بها هذا الاسلوب في التمويل بالمقارنة باساليب التمويل التي تطبقها المصارف الاسلامية السودانية . (٢)

٤ - واجه تطبيق بعض السياسات المباشرة لبنك السودان على المصارف الاسلامية السودانية بعض الصعوبات وذلك مثل سياسة رفع الهامش على الاعتمادات المستندية للاستيراد . اذ ان دفع مالا يقل عن (١٠٪) أو (٤٠٪) أو (١٠٠٪) من قيمة الاعتمادات بواسطة العملاء باعتبارها هامش على هذه الاعتمادات تنفيذا لتوجيهات بنك السودان يعد مخالفة صريحة لشروط المضاربة الشرعية التي لايجوز فيها للمضارب ان يشارك في رأس مال العملية الاستثمارية .

كما ان استقطاع (٢٥٪) من قيمة السلع المحولة بدفعها العميل مقدما باعتبارها هامش جدي تنفيذا لتوجيهات السياسة الائتمانية يعد مخالفة واضحة لاحكام بيع المرابحة للأمر بالشراء الذي يعد فيه الأمر بالشراء غير ملزم بشراء السلعة بناء على المواعدة التي يجريها مع المصرف الاسلامي . وقد أدت هذه الضوابط والتوجيهات المباشرة في نهاية الامر الى ايقاف العمل باسلوب المضاربة الشرعية في مجال الاستيراد . وقد تزامن ايقاف هذا الاسلوب الاسلامي في التمويل للأسف مع ادخال اسلوب تمويل اسمته السياسة الائتمانية " بالعائد التعويضي " (٣) لايخرج في حقيقة الامر عن اسلوب

(١) انظر د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٢٩٦ .

(٢) منشور السياسة الائتمانية لبنك السودان بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢١ م .

الفوائد الربوية الذى سبق الغاؤه في عام ١٩٨٤م .
وعليه فان الضوابط المباشرة المذكورة تؤدي الى تنفير العملاء من التعامل
مع المصارف الاسلامية السودانية وبالتالي تضيق الفرص امامها في التمويل
الاستثماري ، ومن ثم اضافة عقبات وعوامل جديدة تعد سلبية ومثبطة للعمل
الاستثماري في السودان .

المبحث الرابع

سياسة تشجيع الاستثمار المحلى والأجنى فى السودان فى الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٠م)
وأثرها على المناخ الاستثمارى والقطاع المصرفى .

أثرت سياسات التنمية والاستثمار وغيرها من السياسات الحكومية التى طبقت منذ السنوات الأولى للاستقلال تأثيراً سلبياً كبيراً على مناخ الاستثمار فى السودان وذلك بزيادة معدلات التضخم المالى والغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة والانتاج . وهو أمر أثر سلبياً على مستوى الادخار وعلى نمط الاستثمار على المستويين العام والخاص وشجع على تفشي الظواهر المصاحبة للتضخم كالتجارة فى السلع والخدمات التى تزداد قيمتها باستمرار فى الاقتصاد التضخمى . وقد تقلص نتيجة لذلك الاستثمار فى القطاعات الانتاجية المباشرة ولاسيما فى المجالين الزراعى والصناعى واتجه المستثمرون لتوظيف مدخراتهم فى المجالات المذكورة على أمل ارتفاع الاسعار وتحقيق أرباح رأسمالية .

وبغرض تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمارات المحلية وانسياب رأس المال الاجنبى لجأت الدولة الى اصدار العديد من القوانين التى تحتوى على إعفاءات جمركية وضريبية وتسهيلات وضمانات ضد المخاطر غير التجارية فى السنوات ١٩٧٣م ١٩٧٤م ، ١٩٧٦م .

وقد كانت المحصلة النهائية لمجهودات الحكومة فى هذا الجانب هي اصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م الذى ألغيت بموجبه قوانين الاستثمار القطاعية السابقة . ويشترط هذا القانون توفر بعض الشروط حتى تتمتع المشروعات الاستثمارية بالمزايا والمساعدات والضمانات التى يوفرها . وبصفة عامة يستهدف القانون تشجيع الاستثمار فى المشروعات التى تتجه لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية لجمهورية السودان .

وبصفة خاصة تشجيع الاستثمار فى المشروعات التى :

- أ - تساهم فى زيادة الدخل القومى وتوسيع قاعدة الاقتصاد القومى .
- ب - تساهم فى ازالة أى اختناقات تعوق سير التنمية الاقتصادية فى البلاد .
- ج - يعتمد انتاجها على المواد الأولية المحلية أو يشجع قيامها على انتاج تلك المواد .

د - تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي وإيجاد فوائض للتصدير ودعم ميزان

المدفوعات وتوفير فرص العمالة للمواطنين . (١)

أما المزايا والمساعدات التي تقدمها الحكومة للمشروعات الاستثمارية

التي ينطبق عليها قانون تشجيع الاستثمار فتتمثل باختصار فيما يلي :

أ - الإعفاء الكلي أو الجزئي من ضريبة أرباح الأعمال .

ب - الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات والمواد

الخام اللازمة للمشروع .

ج - الإعفاء الكلي أو الجزئي لمنتجات المشروع من ضرائب الصادرات ورسوم

الانتاج المحلي .

د - تخصيص الأرض اللازمة لإقامة المشروع بشروط ميسرة .

هـ - توفير الحماية الجمركية لمنتجات المشروع .

و - خفض نفقات القوة الكهربائية والنقل . (٢)

أما الضمانات التي تمنحها الحكومة للمشروعات بموجب قانون تشجيع

الاستثمار لسنة ١٩٨٠م فتتمثل فيما يلي :

أ - ضمان عدم المصادرة أو نزع الملكية وكذلك عدم التأميم إلا إذا اقتضت

المصلحة العامة ذلك وبموجب قانون بشرط أن يمنح المستثمر تعويضاً

عادلاً .

ب - ضمان عدم التحفظ أو فرض الحراسة أو المصادرة إلا بقرار من محكمة

مختصة وفقاً للقوانين السارية .

ج - ضمان تحويل الأرباح والفوائد ورأس المال الأجنبي للخارج . وذلك فى

الحالات العادية أو في حالة تصفية المشروع أو بيعه ، وبالعملة التي

استورد بها . (٣)

هذه باختصار أبرز الحوافز والضمانات التي تمنح لتشجيع المشروعات

الاستثمارية في السودان لمدد تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وتكون قابلة

للتجديد وفقاً لأهمية المشروع للاقتصاد الوطني وحجم الاستثمار فيه وحسب

صلاحيات وزير المالية المختص الذي يجوز له بالاستناد على قانون تشجيع

(١) المادة (٦) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م .

(٢) المواد (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م .

(٣) المواد (١٩) ، (٢٠) من القانون .

الاستثمار الغاء الترخيص أو الميزات الممنوحة للمشروع الاستثمارى وذلك كما لو قصر المستثمر في اقامة المشروع في المدة المحددة له في الترخيص بدون سبب مقبول أو أخل بأى من الشروط التى منح الترخيص أو الميزات علي أساسها .

وقد أنشأ القانون جهازاً موحداً يسمى الامانة العامة للاستثمار يخضع للإشراف الإدارى والمالى لوزير المالية ويتكون من عدة لجان يحدد القانون كيفية تكوينها وصلاحياتها .

ولضمان حقوق المستثمرين في حالة نشوب نزاع حول الاستثمار الاجنبى ينص القانون على خضوع ذلك النزاع لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطنى الدول العربية الاخرى لسنة ١٩٧٤م (١) وبعد مضي عشرة أعوام تقريبا على صدور قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م تشير الدلائل الى قصوره تجاه المعوقات التى أرهقت جميع أوجه الاستثمارات المنتجة في المجالات التجارية والصناعية والزراعية .

وان كانت المعوقات كثيرة ويرجع بعضها لاسباب وعوامل هيكلية في طبيعة الاقتصاد السودانى النامي الا ان من بينها ضعف القانون الذى يوجه مسار ومستقبل الاستثمار في السودان . وتتمثل أبرز المعوقات والتى لايزال القانون قاصراً حيالها فيما يلي :

(أ) قلّة الحماية الجمركية :

بالرغم من النص الواضح بقانون الاستثمار لحماية الناتج المحلى الا أن باب الاستيراد ظل مفتوحاً على مصراعيه لكثير من الواردات التى تنافس المنتجات المحلية وذلك باستثناء سلع قليلة جداً تكاد لاتذكر . (٢) كما أن التهريب قد أثر بدوره السالب في هذا المجال .

وفي أحسن الأحوال تتم التسوية بين ما هو مستورد وما هو منتج محلياً بالنسبة لضرائب الاستهلاك . (٣) وقد أدى هذا الوضع الى توقف الكثير من

(١) المادة (٣٢) من البند (٢) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م .
 (٢) وزارة المالية ، العرض الاقتصادى ١٩٨٥/٨٤م ، ص ١٨٦ المؤتمر الاقتصادى القومى الثانى الخرطوم مارس ١٩٨٦م التقرير الختامى وملخص التوصيات ، ص ٣٣ .
 (٣) خطاب وزير المالية والتخطيط الاقتصادى عن مشروع الميزانية العامة وميزانية التنمية للعام المالى ١٩٩٠/٨٩ م .

الصناعات المحلية وابعادها من السوق رغم أهميتها ومابذل فيها من جهود ورؤوس أموال أو تعمل بأقل من طاقتها القصوى . وعلى سبيل المثال تعمل صناعة الزيوت والصابون في القطاع الخاص بحوالى (٣٢٪) من طاقتها الانتاجية السنوية القصوى وتعمل الصناعات الغذائية بطاقة فعلية سنوية لاتتعدى (٣٠٪) . (١)

(ب) مشكلة ندرة النقد الأجنبي :

تعاني الصناعات المحلية من صعوبة الحصول على العملات الحرة لتوفير احتياجاتها من المواد الخام وقطع الغيار وسداد القروض الأجنبية الأمر الذى أصبح يهدد بقاء كثير من تلك الصناعات ؛ فبنك السودان لا يستطيع ان يمول حاجة الصناعات من العملات الأجنبية مما يضطرهم للشراء من السوق السوداء وبأى سعر حتى يستمر الانتاج . والمشكلة التى تواجه الانتاج في هذه الحالات من الجهات المختصة هي اخضاع التكلفة (تحديد سعر البيع) للسعر الرسمي لبنك السودان بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر أقل من السعر الحقيقي بكثير . وقد أوصى المؤتمر الاقتصادى القومي الأول باعادة النظر في أسس التسعير ليتمشى مع السعر الواقعي للعملة . (٢)

(ج) صعوبة تحويل أرباح المستثمرين الاجانب للخارج :

يعتبر تقييد حرية المستثمر في تحويل أصل استثماره أو دخله أو التأخير الطويل في الاستجابة لطلب التحويل من أعظم المخاطر غير التجارية التى تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية في بلد ما . ولهذا السبب نص قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م على ضمان تحويل الأرباح ورأس المال الاجنبي لخارج السودان وبالعملة التى استورد بها . ولكن بالرغم من هذا النص المريح بضمان التحويل الا أن عدم السماح بتحويل أرباح المستثمرين الأجانب من قبل بنك السودان ظل هو السياسة المتبعة في السنوات الأخيرة . وقد أدى ذلك الى عرقلة انسياب رأس المال الاجنبي للسودان واحجام المستثمرين عن الدخول في عمليات استثمارية جديدة . وقد اشر ذلك بدوره على القطاع المصرفي الاسلامي بوجه خاص .

(١) وزارة المالية ، العرض الاقتصادى ٩٨٨/٨٧ م ، ص ٤٢ .

(٢) المؤتمر الاقتصادى القومي الاول ، التقرير الختامي ، الخرطوم ديسمبر

اذ أن رفض بنك السودان السماح بتحويل أرباح المساهمين في المصارف الإسلامية من غير السودانين ومن السودانين العاملين بالخارج قد أدى الى عرقلة حملات الاكتتاب في رؤوس أموال المصارف الإسلامية الناشئة . حتى أن هذه المصارف لم تتمكن من سداد القسط الثاني من رؤوس أموالها بالرغم من فتح باب الاكتتاب مرات عديدة وملاحقة بنك السودان وتهديده لها باتخاذ اجراءات ضدها كان آخرها الرفض بتصديق فتح فروع جديدة لها مالم تقم باكمال رؤوس أموالها . (١)

(د) مشكلات القوة الكهربائية المحركة واختناقات النقل :

أصبح الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مشكلة أساسية تعاني منها الصناعات في السودان وكثيرا ما تؤدي الى خسائر في الماكينات والمواد الخام كما تؤدي الى فاقد في الانتاج والى تراكم في المصروفات الثابتة وبالتالي خسائر واضرار مالية .

ويضاف الى هذه المشكلة مشكلات النقل بالسكك الحديدية واختناقاتها التي تعاني منها كل مناشط التنمية الاقتصادية في البلاد والصناعة بوجه خاص . (٢) لكل هذه الاسباب مجتمعة أصبحت اقامة صناعة ناجحة تجاريا تفي باغراض التنمية وتدر ارباحا في الوقت ذاته شيئا شبه مستحيل في ظل الظروف الاستثمارية الحالية . وهذا السبب وحده كفيل بابعاد المصارف التجارية الإسلامية أو التقليدية عن مجال تمويل الصناعة في السودان . والمصارف الإسلامية التي تعتبر - بحكم طبيعتها - مشاركة في هذه المخاطر لهي أكثر تضررا من الوضع الحالي للاستثمار الصناعي في السودان .

(هـ) مشكلة النقص في مدخلات الانتاج الزراعي :

في بلد كالسودان تمثل الزراعة مصدر الرزق الوحيد (٨٠٪) من سكانه تتدهور

(١) انظر ، بنك التضامن الاسلامي ، تقرير مجلس الادارة للاجتماع السنوي السادس للمساهمين في ١٩٨٩/٨/٣١ م ، ص ١٨ - ١٩ . وأيضا التقرير السنوي لمجلس الادارة في ١٩٨٨/١/٩ م ، ص ١٢ . بنك غرب السودان الاسلامي ، التقرير السنوي في ١٩٨٦/١٢/٣١ م ، ص ٨ ، البنك الاسلامي السوداني ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ م ، ص ٦ .

(٢) المؤتمر الاقتصادي القومي الاول - الخرطوم ديسمبر ١٩٨٢م التقرير الختامي ص ٣٠ ، ايضا التقرير الختامي وتوصيات المؤتمر الاقتصادي القومي السوداني ٨ - ١٨ مارس ١٩٨٦ م ، ص ٣٥ .

العمليات الزراعية باستمرار نتيجة النقص في المدخلات الزراعية من آليات وقطع غيار وأسمدة ومبيدات . بالإضافة الى نقص مياه الري بسبب ضعف كفاءة الترع وقنوات الري وضعف برامج صيانتها . وترجع هذه المشكلات الى أسباب وعوامل اقتصادية وبشرية . وتتخلص العوامل الاقتصادية في عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لاستبدال أو صيانة الأصول الثابتة ومدخلات الانتاج الزراعي الأخرى كالمواد البترولية والأسمدة والمبيدات . ومن البديهي أن الزراعة التي تتم في مواسم محددة لا تتحمل مثل هذه المشكلات .

وبسبب المشكلات الاقتصادية في القطاع الزراعي برزت عوامل وأسباب بشرية تمثلت في عزوف كثير من المزارعين عن العمل بالزراعة ليلجأوا للعمل في حرف ومهن جديدة ذات عائد ودخل أعلى أو الهجرة خارج البلاد . وقد ساعد في انتشار هذه الظاهرة واستمرارها ضعف وكساد المناخ الاستثماري والاقتصادي ومستوى الأداء في الاقتصاد بوجه عام . (١)

وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه الأوضاع احجام المصارف التجارية والمؤسسات التمويلية الأخرى عن تمويل مشروعات التنمية والنشاط التنموي بسبب المخاطر العالية التي تعاحب مثل هذا النوع من التمويل . وأصبحت السياسات الائتمانية التي يمارسها بنك السودان ويحاول عن طريقها إلزام هذه المصارف والمؤسسات بالدخول في تمويل الأنشطة التنموية غير مجدية . وذلك بسبب عدم واقعية هذه السياسات من جهة ولمقدرة المؤسسات الممولة على تفادي تلك السياسات وضوابطها التي يفرضها المصرف المركزي من جهة أخرى .

(١) التقرير الختامي للمؤتمر الاقتصادي الاول ، الخرطوم ديسمبر ١٩٨٢ م ، ص ٢٦ .

الفصل الرابع
السياسة المالية وأثرها على أداء
القطاع المصرفي والمناخ الاستثماري
في السودان

الفصل الرابع

السياسة المالية واثرها على اداء القطاع المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان.

تمهيد :

تعد السياسات المالية فى اى دولة من الوسائل الاساسية التى تستهدف بها تلك الدولة التأثير فى مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق تكييف مستويات الانفاق العام والايادات العامة والتأثير فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار والعدالة الاجتماعية .

وتختلف السياسات المالية فى مفهومها واهميتها واهدافها تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادى الذى يسود فى المجتمع كما تختلف فى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات النامية . الا ان السياسات المالية تستهدف بصفة عامة تحقيق المستويات المرغوبة من الاسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الانتاجية وعدالة توزيع الدخل وتستخدم فى سبيل الوصول الى هذه الاهداف ادوات عديدة كالانفاق العام والضرائب والرسوم والتسعير والاعانات والاقتراض العام ... الخ .

وهذا الفصل يشتمل على عرض ومناقشة لبعض السياسات المالية ذات الاثر على اداء القطاع المصرفى السودانى بشقيه التقليدى والاسلامى وعلى المناخ الاستثمارى فى السودان بصفة عامه - وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الاول : السمات العامة للنظام الضريبى السودانى واثرها على المناخ الاستثمارى والقطاع المصرفى .

المبحث الثانى : سياسة الاسعار القانونية والرقابة على السلع واثرها على القطاع المصرفى والمناخ الاستثمارى فى السودان .

(١) انظر ، د. محمد عبدالمنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية ومدى

امكانية اخذيهما فى الاقتصاد الاسلامى ، ص ٥ - ٧ .

المبحث الأول

السمات العامة للنظام الضريبي السوداني وأثرها على المناخ الاستثماري

ان من اهم العوامل التى تصاحب عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتتسبب في الكثير من المشكلات الاقتصادية فيها هي عدم مرونة النظام الضريبي بالنسبة لمعدلات نمو الدخل القومي . اذ ان الايرادات الضريبية لاتتحقق بالمستوى اللازم لتمويل المنصرفات العامة والصرف المراد على التنمية وبذلك تلجأ الدول من أجل تدعيم معدل النمو المطلوب الى التمويل العجزى أو التضخمي وهو أمر لـه مضاره على المناخ الاستثماري وعلى الاقتصاد القومي في مجموعه .

ومن جانب آخر يعتبر النظام الضريبي غير المرن وغير الملائم واحداً من أهم المؤثرات التى تعمل على تشويه المناخ الاستثماري في البلدان النامية . والسودان كغيره من البلدان النامية يتسم نظامه الضريبي بضعف المرونة بسبب طبيعة وجمود النظام المالي ، والمشكلات الفنية والادارية التى تقف أمام اتجاهات تطويره ليعمل بكفاءة عالية ويواكب التغيرات في مستوى الدخل القومي .

ويتم تقييم الاداء الضريبي أساساً بالنسبة الضريبية أو نسبة الايرادات

الضريبية الى اجمالي الناتج المحلي . (١)

ونستطيع أن نتبين جزءاً من ملامح هذا النظام من القاء نظرة على الجدول

رقم (٢١) الذى يكشف لنا عن مدى مرونة هذا النظام .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢١) ان نسبة الموارد الضريبية

(مباشرة وغير مباشرة) الى الناتج القومي الاجمالي قد بلغت (٩٥ ٪) في

المتوسط خلال الفترة (١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨٩/٨٨) . وتعد هذه النسبة متدنية

للاغاية اذا قورنت بمثيلاتها في الدول النامية والتى تتذبذب حول (١٥ ٪) ،

(١) جمهورية السودان ، وزارة المالية والتخطيط ، التقرير النهائي وملخص

التوصيات والتشريعات الضريبية المقترح للجنة مراجعة قوانين ضرائب

الدخل فبراير ١٩٨٣ م ، ص ٣٩ .

جدول رقم (٢١)

نسبة الضرائب الى الناتج القومي الاجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٨٠/٧٩ م

- ١٩٨٩/٨٨ م) بملايين الجنيهات السودانية . (١)

البيان السنوات	الناتج القومي السوداني الاجمالي	الضرائب ونسبتها الى الناتج القومي الاجمالي				اجمالي الضرائب	نسبتها الى الناتج القومي السوداني (%)
		مباشرة	(%)	غير مباشرة	(%)		
١٩٨٠/٧٩ م	٤٠٧٢	٧٩٩	(١٩)	٣١٣٩	(٧٧)	٣٩٣٨	(٩٦)
١٩٨١/٨٠ م	٤٧٩٢	١٠٩٧	(٢٣)	٤٠٨	(٨٥)	٥١٧٧	(١٠٨)
١٩٨٢/٨١ م	٦٠٦٣	١٤١	(٢٣)	٥٣٧	(٨٨)	٦٧٨	(١١٢)
١٩٨٣/٨٢ م	٩١٣٥	٢٠٩	(٢٣)	٨١٤	(٨٩)	١٠٢٣	(١١٢)
١٩٨٤/٨٣ م	١٠٤٣٠	٢٧٣	(٢٦)	٨٩١	(٨٥)	١١٦٤	(١١٢)
١٩٨٥/٨٤ م	١١٧٧٧	٣٠٢	(٢٥)	٩٦٦	(٨٢)	١٢٦٨	(١٠٧)
١٩٨٦/٨٥ م	١٦٤٢٥	٣١٩	(١٩)	١٢٠٠	(٧٣)	١٥١٩	(٩٢)
١٩٨٧/٨٦ م	٢٠٧٦٣	٤٦٩	(٢٢)	١٣٠٥	(٦٢)	١٧٧٤	(٨٥)
١٩٨٨/٨٧ م	٤٢٩٦٨	٤٨٨	(١١)	١٧٤٥	(٤)	٢٢٣٣	(٥٢)
١٩٨٩/٨٨ م	٦٦٠٢٦	٩٢٢	(١٤)	٣١٨٢	(٤٨)	٤١٠٤	(٦٢)

وفي الدول المتقدمة التي تصل فيها الى (٣٠ %) (٢)

ويمكن اسناد هذه الظاهرة الى عوامل عديدة تسهم بشكل مباشر في تدنى مستوى الموارد الضريبية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، منها عدم خضوع بعض مصادر الدخل لوعاء الضريبة وضعف مساهمة بعض القطاعات الانتاجية المهمة في الضرائب كالقطاع الزراعي والقطاعي الخدمي وما يعرف بالقطاع الطفيلي وصعوبة تحديد حجم نشاطه وايراداته . بالاضافة الى بعض العيوب في نظام التحصيل الاداري للضرائب المباشرة بسبب صعوبة وضع التقديرات المناسبة (٣)

(١) المصدر : بنك السودان التقارير السنوية في الفترة ١٩٨٩/٨٠ م .

وزارة المالية العرض الاقتصادي ١٩٨٨/٨٧ م ، ص ١٣ ، ٩٩ .

وزارة المالية العرض الاقتصادي ١٩٨٩/٨٨ م ، ص ١٣ ، ١١١ .

(٢) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي ١٩٩٠/٨٩ م ص ١٣٢ - ١٣٤

أيضا وزارة المالية ، ديوان الزكاة والضرائب التقرير السنوي الاول للضرائب المباشرة ١٩٨٧/٨٦ م ، ص ١٠ ، انظر ايضا د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر

ص ٨٩ ، أيضا د . عادل حشيش ، أصول الفن المالي ، ص ٣٠٥ .

(٣) د . عثمان ابراهيم السيد الاقتصاد السوداني ص ٥٥ ، ص ٥٨ ، أيضا د . عادل

حشيش ، أصول الفن المالي ، ص ٣٠٦ .

وتدل احصائيات الجدول رقم (٢١) على أن الأداة الضريبي المباشر في السودان معبرا عنه بنسبة الضرائب المباشرة الى الناتج القومي الاجمالى يعد أقل من المتوسط اذ لم ترد فيه هذه النسبة عن (٢٦ ٪) في أى سنة من السنوات محل الدراسة .

وتعد قياسات المرونة أعلاه مزيجا من المرونة الذاتية بالاضافة الى مرونة اضافية من تأثير التدخل الادارى من الدولة بتغيير أسعار الضريبة ووعاظها وادخال ضرائب أخرى جديدة من بينها ضريبة على السودانين العاملين بالخارج . ولولا التغييرات المتوالية ورفع فئات الضرائب لهبطت حصيلتها ومرونتها اكثر مما هي عليه الآن .

وسوف يتضح مدى تأثير المرونة الاضافية من استعراض قوانين الضرائب في السودان والتغييرات التى طرأت عليها في السنوات ١٩٧١م ، ١٩٨٤م (١٤٠٥هـ) ١٩٨٦م .

وتغطى هذه القياسات النظام الضريبي كله مباشرا وغير مباشر في السودان وتتكون الضرائب المباشرة في السودان من ضريبة أرباح الاعمال التجارية وضريبة الدخل الشخصى وضريبة الدمغة والمبيعات وضريبة العقارات وضريبة الارباح الرأسمالية .

وسوف يكون التركيز في هذا المبحث على ضريبة أرباح الاعمال التجارية على الشركات المحدودة العامة والخاصة والمهن الحرة ، وذلك لصلتها المباشرة بموضوع المقدرة الاقتصادية للمكلف بأداء الضريبة ولتأثيرها الكبير على المناخ الاستثمارى في السودان الذى يعمل من خلاله القطاع المصرفي بشقيه الاسلامي والتقليدى .

صدر أول قانون لضريبة أرباح الاعمال في عام ١٩١٣م . وقد كانت أهم الحجج التى ساققتها الغرفة التجارية السودانية للاعتراض على فرض هذه الضريبة آنذاك هي أن فرض مثل هذه الضريبة ربما يمكن بعض التجار ورجال الاعمال المتنافسين من معرفة ارباح البعض الآخر ، كما أن هذه الضريبة تجعل من حفظ دفاتر حسابية أمرا ضروريا مع العلم بالمعوقات التى تحول دون ذلك . وقد رد السكرتير الادارى بأنه لايشترط ان يحفظ كل تاجر دفاتر حسابية ،

وان من لا يقدر ان يحفظ دفاتر حسابية عن نشاطه لا يدفع ضرائب اعلى من غيره . (١)
وقد تطور قانون ضريبة الارباح التجارية منذ عام ١٩١٣م وارتفعت فئات
الضريبة نظرا لارتفاع الاسعار وازدياد حجم وعدد المؤسسات التجارية في السودان
الامر الذى جعل من الضرورى رفع الفئات وحد الاعفاء وكذلك الحد الاقصى الذى
يشمله جدول الفئات في القوانين التى صدرت بعد ذلك .

وقد صدر بعد ذلك قانون التجار وضرائب ارباح الاعمال لسنة ١٩٢٩م ، وقد
ادخلت تعديلات كثيرة على هذا القانون في عهد الاستعمار واستمرت التعديلات
الى ما بعد الاستقلال . وفي عام ١٩٦٧م صدر قانون ضريبة الدخل وبموجبه تم توحيد
ثلاثة قوانين هي : قانون ارباح الاعمال - الدخل الشخصى - دخل ايجار العقارات ،
وقد تم الغاؤه في عام ١٩٧١م بصدر قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧١م . وقد
تعرض هذا القانون للعديد من التعديلات أهمها تعديل سنة ١٩٨١م . الذى أخضع
دخول السودانيين العاملين بالخارج الى الضريبة . وفي ١ / ٨ / ١٩٨٠ م تم
تقنين البطاقة الضريبية بموجب المادة (٨٠) - أ - من قانون ضريبة الدخل
لسنة ١٩٧١م . وفي عام ١٩٨١م صدر قانون صندوق الزكاة لسنة ١٩٨١م . وهو يعنى
بدعوة المسلمين باداء حق الزكاة واعطاء المدقات بصفة اختيارية على سبيل
التطوع لا الالتزام في محاولة لحياء فريضة الزكاة . وقد عهد بدارته للشئون
الدينية والاقواف . (٢)

وفي عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) صدر قانون الزكاة والضرائب في يوم ١٤٠٤/٥/١ هـ
الموافق ١٩٨٤/٣/٤م وعمل به ابتداءً من يوم ١٤٠٥/١/٥ هـ . وألغى بموجب هذا
القانون قانون صندوق الزكاة لسنة ١٩٨٠م السابق وأصبحت الزكاة الزامية
على المسلمين ، كما فرض ضريبة تكافل اجتماعي على غير المسلمين بما لا يزيد
عن مقدار الزكاة على المسلمين .

وقد تم بعد ذلك فصل ادارة الزكاة عن ادارة الضرائب بصدر قانون
الزكاة لسنة ١٤٠٦ هـ مستقلا ومنفصلا عن قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٤٠٥ هـ
وقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦م . (٣)

-
- (١) د . على أحمد سليمان ، الضرائب في السودان ، ص ١١٨/١١٧ .
(٢) المؤتمر القومى الاول للزكاة ١٦ - ١٩ يناير ١٩٨٨م ، تجربة الزكاة فى السودان
ورقة من اعداد د . أحمد على الساعورى ، ادارة الزكاة ، الخرطوم ، ص ٤ .
(٣) وزارة المالية ، ديوان الضرائب والزكاة ، التقرير السنوى الاول للضرائب
المباشرة ، ص ٦ - ٩ .

والجداول التالية توضح الحد الأدنى للاعفاء وفئات الضرائب طبقاً لقوانين الدخل لعام ١٩٧١ م ، ١٩٨٦ م علماً بأن قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) قد ألغى عشرين قانوناً من قوانين الضرائب منها قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧١ م وفرض بالإضافة إلى ضريبة التكافل الاجتماعي ضريبة تنمية واستثمار بمقدار ١٠٪ على جميع رؤوس الأموال السودانية والاجنبية والمشاركة المستثمرة في السودان زيادة على أداء الزكاة . (١)

جدول رقم (٢٢)

فئات ضريبة أرباح الأعمال ودخول ايجار العقارات على :

(أ) الشركات المحدودة العامة حسب قانون ١٩٧١ م (٢)

الدخل	الفئة
عن ال ١٠٠٠ جنيه سوداني الاولى	٢٥ ٪
عن ال ٩٠٠٠ جنيه سوداني التالية	٤٠ ٪
عن ال ١٠٠٠٠ جنيه سوداني التالية	٤٥ ٪
عن ال ٣٠٠٠٠ جنيه سوداني التالية	٥٠ ٪
عن الرصيد الباقي	٦٠ ٪

(ب) الشركات المحدودة الخاصة

الدخل	الفئة
عن ال ١٠٠٠ جنيه سوداني الاولى	٢٥ ٪
عن ال ٩٠٠٠ جنيه سوداني التالية	٤٠ ٪
عن ال ١٠٠٠٠ جنيه سوداني التالية	٥٠ ٪
عن الرصيد الباقي	٦٠ ٪

- (١) المادتان ٢ - (أ) ، ٥٩ (أ) من قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٩٨٤ م .
 (٢) قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧١ م ، الجدول الثالث ، فئات الضريبة ، القسم (أ) (المادة ٢٩) ، والمعدل حتى ١٥/٦/١٩٧٥ م ، والقسم (ب) (المادة ٣٠) .

(ج) الاشخاص المقيمون بخلاف الشركات أو الامناء أو منفذى الوصايا أو مديرى الشركات .

الدخل	الفئة
عن ال ٢٠٠ جنيه سوداني الاولى	لا شيء
عن ال ١٠٠ جنيه سوداني التالية	٥٠٪
عن ال ٢٠٠ " " " "	١٥٪
عن ال ٥٠٠ " " " "	٢٠٪
عن ال ٣٠٠٠ " " " "	٣٠٪
عن ال ٦٠٠٠ " " " "	٤٠٪
عن ال ٢٠٠٠٠ " " " "	٥٠٪
عن الرصيد الباقي	٦٠٪

(د) تدفع الضريبة على الدخل الشخصي بالفئات الآتية :

الدخل	الفئة
عن ال ٢٠٠ جنيه سوداني الاولى	لا شيء
عن ال ١٠٠ " " " " التالية	١٪
عن ال ٣٠٠ " " " "	٥٪
عن ال ٤٠٠ " " " "	١٠٪
عن ال ١٠٠٠ " " " "	١٥٪
عن ال ١٠٠٠ " " " "	٢٠٪
عن ال ٢٠٠٠ " " " "	٣٠٪
عن ال ٢٠٠٠ " " " "	٤٠٪
عن ال ٣٠٠٠ " " " "	٥٠٪
ما زاد عن ١٠٠٠٠ جنيه سوداني	٦٠٪
على أن يكون الحد الادنى المعفى للمتزوج والأرمل الذى يعول أولاده ٣٠٠ جنيه .	

وكما هو واضح من جداول فئات ضريبة أرباح الاعمال حسب قانون ١٩٧١م المعدل فان فئة الضريبة القصوى تصل الى (٦٠٪) عندما يزيد حجم الارباح على ٣٠٠٠٠ جنيه سوداني في العام للشركات المحدودة العامة ، وعن ١٠٠٠٠ جنيه

سوداني للشركات المحدودة الخاصة . أما في حالة الدخل الشخصي فان الفئة القصوى تصل الى ٦٠ ٪ عندما يزيد حجم الدخل ١٠٠٠٠ جنية سوداني في السنة ولكن يلاحظ أن ضريبة الدخل في السودان عادة أخف على الدخل المكتسب (الناتج من العمل) مما هي على الدخل من الارباح . فالغان من الدخل تدفع ٢٠٦ جنيها ضريبة دخل شخمي بينما تكون ضريبة الارباح عليها (أى على الالفين) ٤٣٥ جنيها ولهذه الظاهرة أسباب عديدة ولكن في ظروف السودان الحالية يمكن اضافة سبب آخر لتبرير تخفيف عبء الضريبة على الدخل المكتسب . وهو أن اخفاء الدخل المكتسب أصعب نسبيا من اخفاء الدخل من الارباح وخصوصا ان معظم التجار لا يحفظون سجلات تهربا من أداء الضريبة ، بينما أن معظم الدخول الشخصية تأتي في شكل راتب محدد ومعروف ولا مفر من دفع الضريبة القانونية عليه عن طريق " الدفع عند الكسب " أو " الحجز عند المنبع " (١)

أما قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦م السارى المفعول الآن فقد فصل وفرق في فئات الضريبة بين الشركات المحدودة العامة والخاصة والمصارف وشركات التأمين وذلك فيما يتراوح بين ٦٥٪ و ٧٠٪ من أرباح الاعمال كما في جدول رقم (٢٣) كحدود قصوى .

جدول رقم (٢٣)

فئات الضريبة الواجبة السداد عن أرباح الاعمال وايجار العقارات بالنسبة الى :
(أ) الشركات المحدودة العامة والخاصة والشركات الاجنبية . (٢)

الدخل	الفئة
عن ال ٥٠٠٠ جنية سوداني الاولى	٢٥ ٪
عن ال ٢٠٠٠٠ " " " " التالية	٣٥ ٪
عن ال ٧٥٠٠٠ " " " " " "	٤٥ ٪
عن ال ٩٠٠٠٠٠ " " " " " "	٥٠ ٪
ما زاد عن المليون جنية سوداني	٦٠ ٪

(١) د . على أحمد سليمان ، الضرائب في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر

ط ٢ ، ١٩٧٨م ، ص ١٤٨ .

(٢) قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦م ، الجدول الثالث ، فئات الضريبة ، القسم

(أ) المادة (٢٩) .

(ب) شركات التأمين :

الدخل	الفئة
عن ال ٥٠٠٠ جنيهه سوداني الاولى	٢٥٪
عن ال ٢٠٠٠٠ " " " " الثانية	٣٥٪
عن ال ٧٥٠٠٠ " " " " "	٤٥٪
عن ال ٩٠٠.٠٠٠ " " " " "	٥٠٪
ما زاد عن المليون جنيهه	٦٥٪

(ج) البنوك :

الدخل	الفئة
عن ال ٥٠٠٠ جنيهه سوداني الاولى	٢٥٪
عن ال ٢٠٠٠٠ " " " " الثانية	٣٥٪
عن ال ٧٥٠٠٠ " " " " "	٤٥٪
عن ال ٩٠٠.٠٠٠ " " " " "	٥٠٪
عن ١.٠٠٠.٠٠٠ ر " " " " "	٦٠٪
عن ال ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه " " " " "	٦٥٪
ما زاد عن ذلك أى ثلاثة مليون جنية	٧٠٪

ويلاحظ أن فئات الضرائب في قانون ١٩٨٦م مرتفعة جدا ولاسيما بالنسبة للمصارف اذا قورنت بفئات الضريبة في قانون ١٩٧١م الذي لم تتعد أقصى فئة فيه ٦٠ ٪ من حجم الارباح وبقانون ١٩٨٥/١٤٠٥ هـ الذي لاتزيد الفئة القصوى فيه عن ٣٠ ٪ من الارباح . وقد ارتفعت في هذا القانون الأخير الى ٧٠ ٪ وفرقت بين الشركات المحدودة العامة والخاصة والمصارف وشركات التأمين مع انها نشأت كلها تحت سقف قانون واحد هو قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م وهو امر أشعر بلا شك على الادخار والاستثمار وخاصة انسياب رأس المال الاجنبي .

وبالنسبة لانسياب رأس المال الاجنبي فان رفض بنك السودان تحويل ارباح المستثمرين الاجانب بالاضافة الى هذه الضرائب الباهظة من أهم أسباب عرقلة انسياب هذا الرأس مال واحجام هؤلاء المستثمرين عن الدخول في عمليات استثمارية جديدة في السودان ، حتى أن بعض المصارف الاسلامية لم تتمكن من

سداد القسط الثاني في رؤوس أموالها بالرغم من فتح باب الاكتتاب مرات عديدة وملاحقة بنك السودان وتهديده باتخاذ اجراءات كان آخرها رفضه التصديق لها بفتح أية فروع جديدة مالم تقم باكمال رؤوس أموالها . (١)

والادهي من ذلك أن قانون الضرائب الجديد قد أجاز في نهاية عام ١٩٨٦ م على أن يعمل به بأثر رجعي ، أى ليتم تطبيقه منذ بداية عام ١٩٨٥ م . وتعنى فئاته المرتفعة ان كل جنيه سوداني تربحه شركة من الشركات تقتطع منه الحكومة سبعين قرشا في شكل ضريبة أرباح . وقد كان أثر تطبيق هذا القانون واضحا في توزيع الارباح ونسب العائد على المساهمين في المصارف الاسلامية كما يعكسها جدول رقم (٢٤) .

جدول رقم (٢٤)

نسب أرباح المساهمين في المصارف الاسلامية السودانية قبل تطبيق قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦ م وبعده . (٢)

المصارف	١٩٨٥ م	١٩٨٧ م
بنك فيصل الاسلامي	(١٦٥٪)	(١)
بنك التضامن الاسلامي	(٩٥٪)	(٦)
البنك الاسلامي السوداني	(١٣٪)	(٢٥٪)
بنك البركة	(٢٦٪)	(٢٨٪)
بنك غرب السودان	(٦٢٪)	(٦٢٪)
بنك التنمية التعاوني	(٧٪) *	(١٧٥٪) *

وقد استنكرت الجمعيات العمومية في معظم المصارف الاسلامية السودانية قانون الضرائب الجديد وتطبيقه بأثر رجعي وقرر بعضها رفع قضية دستورية ضد الحكومة لرفعها نسب الضرائب من ٣٠٪ (حسب قانون الزكاة والضرائب

(١) بنك التضامن الاسلامي ، تقرير مجلس الادارة للاجتماع السنوى للمساهمين السادس ١٩٨٩ م ، ص ١٩

(٢) التقارير السنوية للمصارف الاسلامية في السنوات المذكورة .

(*) بنك التنمية التعاوني الاسلامي معفى من الضرائب .

لسنة ١٤٠٥ هـ) الى ٧٠ ٪ (حسب القانون الجديد) وبأثر رجعي ، وذلك باعتباره أمرا يخالف الدستور ولأن المساهمين قد تسلموا ارباحهم لعام ١٩٨٥ م . (١)

وبصفة عامة فان ارتفاع فئات الضرائب مع ضعف الجهاز الضريبي يعني ارتفاع نسبة التهرب الضريبي (٢) واذا ارادت الحكومة وضع سياسة ضريبية واقعية وعملية وعادلة فالواجب تخفيض فئات ضريبة الارباح على أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية جهاز الضرائب حتى ينفذ القانون على كل المكلفين بأداء الضريبة أما الآن فان المؤسسات التجارية التي تحفظ حسابات صحيحة بارباحها والتجار الأمناء هم الذين يتحملون عبء الضريبة الثقيل .

ولكن اذا حاولت السلطات المالية أن ترفع من مستوى مرونة النظام الضريبي برفع فئات الضرائب المباشرة عموما وضريبتى الدخل الشخصي وارباح الاعمال بصفة خاصة فان هذا الاجراء يكون سلاحا ذا حدين . فهو قد يزيد من حصيلة الضرائب عن طريق مضاعفة الجهد الضريبي على ذوى الدخل المحدود الذين تستقطع منهم الضريبة عند المنبع يدفعونها شهريا أولا باول وعلى بعض التجار والشركات والمهنيين الملتزمين بينما تغلت من الضريبة أعداد كبيرة من العاملين في الحقل التجارى ومن المشتغلين بتجارة التوزيع الداخلى بشتى الوسائل والاساليب واعداد كبيرة من مستوردى السلع الكمالية وغيرهم من القائمين باعمال المسمرة والوساطة ممن لا يستطيع الديوان حصرهم بوسائله المحدودة مما يعد اجحافاً بالمواطنين واخلاقا بمبدأ العدالة الضريبية في عالم يسعى لتخفيف الضرائب والحد منها وتسعى فيه السلطات المالية في السودان الى زيادة الاعباء الضريبية على الافراد . ومن جانب آخر فان محاولة رفع مستوى مرونة النظام الضريبي عن طريق رفع فئات الضرائب (المرونة الاضافية) (٣) مع بقاء نطاق الممولين على حاله سوف يجعل هذا النظام يلعب دورا معوقا على الاستثمار وعلى الادخار وزيادة الى المعوقات الموجودة أصلا في المناخ الاستثمارى في السودان .

(١) الجمعية العمومية لبنك فيصل الاسلامي السوداني ، انظر التقرير السنوى للبنك ١٩٨٦ م ، ص ٢١ ، والجمعية العمومية لبنك التضامن الاسلامي ، انظر صحيفة السودان الدولية ، السودان العدد ٤٨ ، السنة الثانية بتاريخ ١٩/٥/١٤٠٨ هـ الصفحة الاولى .

(٢) د . على أحمد سليمان ، الضرائب في السودان ، ص ١٢٧ ، أيضا ديوان الزكاة والضرائب ، مذكرة عن التهرب الضريبي ، اعداد بابكر مكي اسماعيل ، ص ٤ .

(٣) المرونة الاضافية للضرائب هي المرونة التى تأتي من التدخل الادارى المباشر من الدولة عن طريق تغيير فئات (أسعار) الضرائب وأوعيتها وادخال ضرائب جديدة وتقابلها المرونة الذاتية التى تأتي نتيجة الاستجابة لزيادات الدخل القومي بنفس الفئات القديمة للضرائب وبنفس الاوعية السابقة دون تدخل من الدولة ، انظر التقريرالنهائى ، لجنة مراجعة ضرائب الدخل في السودان ص ٤٣ ، ٤٧ .

المبحث الثاني

سياسة الاسعار القانونية والرقابة على السلع وأثرها على القطاع المصرفي والمناخ الاستثمارى في السودان

عندما تسود المنافسة وروح التعاون في السوق فلن يكون هنالك مايدعو
لتدخل الدولة في السوق بصورة مباشرة لتحديد الأسعار أو التحكم في كميات
السلع . لان أسعار السلع وكمياتها تتحدد في ظل هذا الاقتصاد عن طريق تفاعل
عاطلي العرض والطلب . ولكن افتراض الالتزام الأخلاقي والدينى في جميع الوحدات
الاقتصادية العاملة في السوق افتراض غير واقعي لاسيما عندما يضعف البـوازع
في النفوس . كما ان افتراض انتظام الاحوال الاقتصادية في كل الاوقات بصفة
لا تستدعي التدخل افتراض غير واقعي ايضا . ففي الظروف الاقتصادية الاستثنائية
التي تعيشها معظم الدول النامية أصبح من المفروغ منه تقريبا ان تتدخل
الحكومة في مسار العوامل الطبيعية للسوق لتحديد الاسعار والتحكم في حركة
الكثير من السلع .

وقد كان أول قانون وضعته الدولة للرقابة على السلع واسعارها وتحديد
الأرباح التجارية القانونية في السودان هو قانون الرقابة المتبقية على
السلع لعام ١٩٣٩م والذي لإيزال معمولا به حتى الآن مع بعض التعديلات التي
لاتمس جوهر القانون . ويعطي هذا القانون سلطة التحديد لوزير التجارة أو من
يفوضه . (١)

وبمقتضى القانون يجوز لوزير التجارة أو السلطة المخولة تحديد الكمية
أو الكيفية التي تورد أو تصدر أو توزع بها بعض السلع وأسعارها وفئات
الأرباح القانونية الخاصة بها . ويفوض هذا القانون السلطة المخولة محاربة
احتكار وتهريب السلع .

وفي سبيل ممارسة الرقابة المنصوص عليها في القانون فان السلطات
المحلية المخولة في كل اقليم تملك جهازا نظاميا للرقابة على الاسعار ،
كما ان هذه السلطات تصدر من حين لآخر جداول بأسعار المواد والسلع التي

(١) المادة - ٥ - من قانون الرقابة على السلع لسنة ١٩٧٨ م ، ويمكن ان يكون
ذلك التفويض لوزير أو وكيل أو لمحافظى المديرىات أو مساعدتهم .

تحدد أسعارها أو تمنع احتكارها وتلزم كل تاجر تجزئة بوضع ديباجات توضح أسعار كل سلعة . (١)

وكأجراء أكثر صرامة أسست الحكومة محاكم أسعار مدنية بسلطات استثنائية وبقضاة من القوات المسلحة وذلك للفصل الفوري في التهم المتعلقة بمخالفات الاسعار أو الخاصة بمخالفة أمر الرقابة على السلع .
وسوف نتناول فيما يلي أهم معالم سياسة الاسعار والرقابة على السلع كما يحددها قانون الرقابة المتبقية على السلع لسنة ١٩٣٩م المعدل حتى ١٠/١٢/١٩٧٧م وقانون الأسعار والاجور لسنة ١٩٥٥م . (٢)

تجيز المادة - ٤ - في البند (١) من قانون الرقابة على السلع لوزيـر التجارة والتعاون والتموين بموجب أمر يصدره ولغرض حماية الاقتصاد السودانى وتركيز الاحوال الاقتصادية أو لضمان وجود كمية وافرة من السلع لحياة المجموعة بأسعار معتدلة أو لتوزيع تلك السلع توزيعا عادلا أن :

(أ) يطلب بيانات عن الكمية المخزونة من أى سلعة أو يمنع منعاً قاطعاً أو مقروناً بشرط أو ينظم انتاج أو توريد أو تصدير أو نقل أو توزيع أى سلعة .
(ب) يحدد سعر أى سلعة وأن يفرض رقابة على ذلك السعر .
(ج) يطلب من أى شخص في حيازته أو في ملكيته كمية مخزونة من أى سلعة أن يبيع كل تلك السلعة أو أى جزء منها للحكومة أو لأى شخص بالسعر القانونى لتلك السلعة .

(د) يطلب بغرض تنفيذ أى أمر صادر بمقتضى أى من الفقرات في (أ) أو (ب) أو (ج) من أى شخص يملك أى سلعة أو يكون له الحق في بيعها أو التصرف فيها أو تكون في حيازته أى سلع صدر بشأنها الأمر أن :
١ - يبرز لأى شخص معين في الامر المذكور أى دفاتر أو حسابات أو بيانات يطلبها عن تلك السلع .

٢ - يكون لذلك الشخص المعين في الامر الحق دون اذن من قاض أن يدخل ويفتـش أى مبان توجد بها أو يعتقد ان بها سلع صدر بشأنها أمر .

(١) المادة - ١٤ - البند أ من قانون الرقابة على السلع لسنة ١٩٧٨ م .
(٢) ينبغي ان تكون التسمية الصحيحة لهذا الامر هي أمر التكاليف والاسعار ترجمة للمصطلح له وهو : (Act of Charges and Prices)

(هـ) يمنع تخزين أو أخفاء أى سلعة تبين في الأمر وذلك بالشروط التى

يتضمنها الأمر المذكور .

والتخزين يقصد به حسب هذا القانون : أن توجد في حيازة أو ملكية أى شخص بغرض الاستهلاك أو البيع أى سلع يفيض مقدارها عما تتطلبه الحاجة العادية أو المعقولة لذلك الشخص .

أما الاخفاء فيقصد به حيازة أى سلعة بطريقة تبرر الاستنتاج أو الافتراض بان حائزها أو مالكها يخفيها عن الجمهور أو يمتنع عن بيعها له .

(و) يستولى على أى سلعة تبين في الأمر وذلك بالشروط التى يتضمنها الأمر المذكور على ان يدفع عنها تعويضا لا يقل عن السعر القانوني لتلك السلعة .

(ز) يحدد وزير النقل والمواصلات اسعار النقل البرى للسلع من أى جهة في السودان الى أى جهة أخرى فيه وذلك عدا أسعار النقل بالسكك الحديدية .

(ح) يحدد السلع التموينية ويجوز له أن يعدل في ذلك الأمر كلما اقتضت الضرورة ذلك .

وفيما يختص بتنظيم الاستيراد والتصدير تنص المادة - ٨ - من القانون على

أنه :

(١) لايجوز لاي مستورد أن يخفض صوريا بأى شكل من الاشكال سعر أى سلعة يستوردها .

(٢) لايجوز لاي مصدر ان يخفض صوريا بأى شكل من الاشكال سعر أى سلعة يصدرها .

وفي المادة - ٩ - في البند - ١ - اذا طلب وكيل وزارة التجارة ذلك فيجب :

أ - على كل مستورد أن يخطر بوصول السلعة من الخارج قبل التصرف فيها أو البدء في توزيعها .

ب - على كل مستورد أن يرسل له بيانا بآماكن تخزين السلعة المستوردة أو كيفية التصرف فيها .

ج - على كل تاجر جملة ان يبين له كيفية التصرف في السلع المستوردة .

وفي البند - ٢ - من المادة - ٩ - نص القانون على أنه يجب :

(أ) على كل مستورد وكل تاجر جملة أن يحتفظ من تاريخ الشراء بمستندات وحسابات

تبين السعر الذى اشترى به أى سلعة ، ومن تاريخ البيع السعر الذى باع به ،

وتحتفظ جميع هذه المستندات لمدة لاتقل عن خمس سنوات من تاريخ البيع .

(ب) على كل تاجر تجزئة أن يحتفظ من تاريخ الشراء بمستندات وحسابات تبين السعر الذى اشترى به أى سلعة ومن تاريخ البيع السعر الذى باعها به وتحفظ جميع هذه المستندات لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ البيع .

أما البند - ٣ - من المادة - ٩ - فيلزم كل مستورد أو تاجر جملة الا يبيع أى سلعة مستوردة دون اعطاء فاتورة تبين على وجه التحديد السعر الذى باع به .

وتفصل المادة - ١٠ - من أمر الاسعار والاجور لسنة ١٩٥٥م الصادر بموجب قانون الرقابة على السلع موضوع التعامل بالفواتير أكثر . فتتضمن على وجوب الاحتفاظ بفاتورة من صورتين تبين جميع البيوع بخلاف بيوع تجار القطاع (التجزئة) الى الجمهور وبيوع المزارعين . وأن تتضمن الفاتورة البيانات الآتية :

- أ - اسم البائع والمشتري عنوان كل منهما .
 - ب - تاريخ البيع .
 - ج - وصف البضاعة وماركتها ومكان تسليمها .
 - د - قيمة كل صنف من البضاعة ومقدار أى خصم من القيمة . (١)
- وفي مجال تنظيم التجارة المحلية في البضائع السودانية تنص المادة - ١٠ - في البند - ١ - من قانون الرقابة على السلع على أنه :
- (١) يجب على كل منتج لسلعة مصنعة أو منتجة محليا أن يقدم لوكيل وزارة التجارة حسبما يقرره الوزير قوائم بالانتاج اليومي بالنسبة الى تلك السلع وسعر تكلفتها الحقيقي .
 - (٢) أن يلتزم بالمواصفات التى تحددها وزارة الصناعة .
 - (٣) ألا يبيع بالتجزئة الا باذن من الوكيل .
 - (٤) الا يتصرف في السلع المنتجة محليا بالبيع أو خلافه أو استعمالها كسلعة وسيطة الا باذن من الوكيل .
 - (٥) لايجوز لاي تاجر جملة ان يبيع سلعة دون اعطاء فاتورة تبين على وجه التحديد السعر الذى باع به .

أما لأغراض مكافحة تهريب السلع المنتجة محليا وبموجب المادة - ١١ -
فيعد مرتكبا جريمة بموجب هذا القانون كل من يهرب أو توجد في حيازته
أو ملكيته سلعة تموينية وفقا لما يقرره الوزير بأمر - في ظروف يستنتج
منها انه يصدد تهريبها خارج السودان .

ويقصد بالتهريب في هذا القانون : نقل السلع خارج السودان أو تصديرها
بقصد تغاى أى حظر أو قيد على تصديرها ويشمل ذلك الشروع في التهريب . (١)
وفيما يتعلق بالمحاكم والاجراءات والجزاءات تنص المادة - ١٢ - من
قانون الرقابة على السلع على أن الأفعال المعاقب عليها بموجبه يطبق عليها
قانون العقوبات على أن تسرى على الاجراءات احكام قانون الاجراءات الجنائية .
وتعطي المادة - ٦ - من القانون لى ضابط تموين أو لى شرطي يكون لديه
اشتباه معقول بأن سلعة مخزونة او مخفأة في أى مكان أن يدخل ذلك المكان
بغرض التفتيش والكشف عن تلك السلعة وتوقيع الحجز والقبض على ذلك الشخص
المشتبه في ارتكابه المخالفة لاحكام القانون .

وتختص المحاكم التى يعينها رئيس القضاء بالنظر في مخالفات أحكام
قانون الرقابة على السلع أو أحكام أى أمر صادر بموجبه حسب البند - ١ -
من المادة - ١٥ - ويجوز لرئيس القضاة أن يمنح سلطات المحكمة المختصة
بموجب البند - ١ - من المادة - ١٥ - لأى قاضٍ او موظف عام أو أى شخص يراه
مناسبا . وتستند المحاكم الخاصة التى تشكل من حين لآخر للنظر في قضايا
قانون الرقابة ومخالفة أمر الاسعار والاجور على هذه المادة .

هذه أهم سمات قانون الرقابة على السلع المحلية والمستوردة الذى
يستهدف حظر تصدير أو توزيع أى سلعة أو التصرّف فيها اذا اتضح للسلطات أن
ذلك التصرّف يؤثر على حجم الاستهلاك الداخلى منها أو اسعارها . كما يمكن
بموجبه فك الحظر عن أى سلع في الظروف التى يرى وزير التجارة انها تتطلب
ذلك . وذلك بالإضافة الى هدف تركيز اسعارها ووصولها الى المستهلك باسعار
معقولة في حدود التكاليف التى يتحملها المنتج زائدا هامش ربح مجزٍ يحدده
القانون .

(١) المادة - ٣ - من قانون الرقابة على السلع لسنة ١٩٧٨م ، والذى يجدر ذكره
أن السلع المدعومة في السودان مثل السكر والدقيق وبعض الصادرات الاساسية
كالصمغ العربي يغرى ارتفاع اسعارها في الدول المجاورة مثل تشاد وأفريقيا
الوسطى بتهريبها وتأخذ تجارة الحدود شكل المقيضة .

والقانون الذى يحدد هوامش الارباح هو امر الاسعار والاجور الذى يصدره وزير التجارة بموجب المادة - ٤ - الفقرة - ب - من البند - ١ - ويحدد فيه أسعارا قصوى للبضائع التى يعلن عنها ويجوز أن تكون تلك الاسعار مختلفة باختلاف الجهات كما يجوز ان تكون مختلفة في جهة واحدة لانواع مختلفة من المبيعات (استيراد - جملة - تجزئة ٠٠٠) ويكون أقصى سعر منشور بالنسبة لأى بيع هو السعر السارى في جهة تسليم البضائع المبيعة ٠ (١)

وبصفة عامة تنقسم السلع التى يشملها أمر الاسعار والاجور الى قسمين ٠

١ - سلع مستوردة من الخارج ٠ ٢ - سلع منتجة محليا ٠

ولكل قسم من هذه الاقسام جهة تتولى تسعيره على التفصيل التالي :

القسم الأول : السلع المستوردة :

وتتولى تحديد تكاليفها وهوامش ارباحها وبالتالي اسعارها وزارة التجارة وفق أسس يحددها أمر الاسعار والاجور ٠ فالمادة - ٥ - في البند - ١ - منه تنص على أن الاسعار القصوى المصرح بها لاية بضاعة في حالة البيع من المستورد هي قيمة البضائع الموضحة بفاتورة الاستيراد في البلاد التى أرسلت منها البضاعة زائداً :

(أولاً) : تكاليف النقل والتأمين التى تكبدها المستورد حتى وصول البضاعة

الى مكان الدخول الى السودان ٠

(ثانياً) : فائدة قدرها ٦ ٪ في السنة على أى جزء من قيمة البضاعة يكون

المستورد قد تكبدها قبل دخولها السودان ٠

(ثالثاً) : العمولة والرسوم التى يتقاضاها المصرف التجارى فعلا خلاف الفوائد ٠

(رابعاً) : الموائد الجمركية والرسوم والعوائد الأخرى التى تدفع عن استيراد

البضائع للسودان ٠

(خامساً) : التكاليف الاعتيادية المعقولة غير أجور التخزين التى صرفت لتأمين

وترحيل البضائع من الميناء أو مكان الوصول الى حين تسليمها للمشتري

وتشمل أجور التسليم ٠

(١) البند - ١ - من المادة - ٤ - من أمر الاسعار والاجور لسنة ١٩٥٥ م ٠

على أنه اذا أُرْجِيء تسليم أية بضاعة بموجب امر من الوزير لمدة تزيد عن ستين يوما من تاريخ تخليصها من الجمارك فيجوز أن يضاف الى ثمن شراء تلك البضاعة أجور التخزين وفائدة قدرها ٦٪ سنويا محسوبة من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة الى التاريخ الذى يتم فيه الافراج عن البضاعة بأمر الوزير .

(سادساً) أية أجور أخرى يسمح بها وزير التجارة .

(سابعاً) المقدار او الفئة التى يقررها الوزير للارباح بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية لجمهورية السودان بالنسبة لاي قسم أو عدة أقسام من البيع ، واذا لم يقرر مقدارا أو فئة ، أو قرر مقدارا أو فئة عامة لأكثر من قسم واحد من اقسام البيع - دون أن يكون مقدارا أو فئة معينة لاي قسم خاص من اقسام البيع - فمقدار أو فئة أو نسبة معقولة من أى مقدار أو فئة عامة حسبما يقتضي الحال . (١)

ولايضاح الفقرة الأخيرة نسوق المثالين التاليين :

المثال الاول : (أ) اذا قرر المدير مثلا الفئات الاتية كفئات قصوى للارباح من اقسام البيع :

من المستورد لتاجر الجملة ١٠٪

من تاجر الجملة لتاجر القطاعي ٥٪

من تاجر القطاعي للجمهور ٢٠٪

فيجوز لمستورد البضائع المذكورة أن يتقاضى الارباح الاتية :

اذا باع لتاجر الجملة لغاية ١٠٪

اذا باع لتاجر القطاعي لغاية ١٥٪

اذا باع للجمهور لغاية ٢٥٪

المثال الثاني : (ب) اذا قرر المدير مثلا الفئة الاتية كفئة قصوى عامة

للارباح لبضائع معينة عن كل الاقسام الثلاثة :

من المستورد للجمهور ٢٥٪

فيجوز لمستورد البضائع المذكورة أن يتقاضى الارباح الاتية :

إذا باع لتاجر الجملة - نسبة : معقولة من ال - ٢٥ ٪

إذا باع لتاجر القطاعي - نسبة معقولة من ال - ٢٥ ٪

إذا باع للجمهور - لغاية ٢٥ ٪

والحالات المشروحة اعلاه تتعلق بالارباح في حالة البيع من المستورد ،

أما في أى بيع يعقب البيع الصادر من المستورد بما في ذلك البيع الأول للجمهور يكون السعر الاقصى لاية بضاعة حسب أحكام البند - ٢ - من المادة - ٥ - هو السعر المدفوع عن البضائع او السعر الاقصى عن البيع الأول ايهما أقل زائدا :

(أولا) التكاليف الاعتيادية المعقولة - غير أجور التخزين - التى صرفت لتأمين وترحيل البضائع من الميناء أو مكان الدخول الى حين تسليمها للمشتري بما في ذلك أجور التسليم .

(ثانيا) أية أجور أخرى يسمح بها الوزير .

(ثالثا) المقدار أو الفئة التى يقرها الوزير للارباح باعلان ينشر فى الجريدة الرسمية لحكومة السودان بالنسبة لى قسم من اقسام البيع - على انه اذا حصل بيع ثان أو بيع لاحق في قسم من اقسام البيع فلا يجوز أن يزيد المقدار أو الفئة الاجمالية للارباح من جميع هذه البيوع على المقدار أو الفئة المقررة للارباح من هذه الاقسام ولايجوز لى بائع ان يتقاضي في أى قسم من هذه الاقسام اكثر من نسبة معقولة لهذا المقدار أو الفئة واذا لم يقرر الوزير مقدارا أو فئة من الارباح أو قرر مقدارا أو فئة عامة للارباح دون أن يكون مقدارا أو فئة معينة لى قسم من اقسام البيع الخاصة - فئة معقولة من الارباح أو نسبة معقولة من المقدار أو الفئة العامة حسبما يقتضى الحال (١) ولايضاح هذه الفقرة نسوق الامثلة التالية :

(أ) اذا قرر المدير مثلا الفئات الآتية كفئات قصوى للارباح لبضائع

معينة عن كل قسم من اقسام البيع :

من المستورد لتاجر الجملة ٥ ٪

من تاجر الجملة لتاجر القطاعي ٥ ٪

(١) أمر الاسعار والاجور لسنة ١٩٥٥م ، ص ٤ ، ٥ .

من تاجر القطاعي للجمهور — ١٠ %
 فيجوز لتاجر الجملة الذى يشتري مثل هذه البضائع من المستورد ان يتقاضى
 الارباح الآتية :

اذا باع لتاجر قطاعي - لغاية ٥ %
 اذا باع للجمهور - لغاية ٢٥ %
 اذا باع لتاجر جملة آخر - نسبة معقولة من ال ٥ % وفي الحالة الأخيرة
 يجوز لتاجر الجملة الثاني عند البيع ان يتقاضى ربحا بنفس الفئة ناقصا
 الفئة التى اخذها من قبل تاجر الجملة الاول .
 (ب) اذا قرر المدير مثلا الفئات الآتية كفئات قصوى عامة للارباح لبضائع

معينة عن كل اقسام البيع الثلاثة :
 من المستورد للجمهور — ٤٠ %
 اذا باع المستورد هذه البضائع لتاجر
 الجملة بربح ١٥ %
 فيجوز لتاجر الجملة ان يتقاضى الارباح الآتية :
 اذا باع للجمهور لغاية ٢٥ %
 اذا باع لتاجر جملة آخر أو لتاجر
 قطاعي - نسبة معقولة من ال ٢٥ %

القسم الثاني : السلع المنتجة محليا :

وهي السلع والبضائع التى زرعت أو انتجت أو صنعت في السودان وتتولى
 وزارة الصناعة تحديد تكاليف انتاج وبالتالي أسعار بعض هذه السلع . اذ أن
 قانون تشجيع الاستثمار الصناعي لسنة ١٩٧٤م قد اعطي اختصاص تحديد اسعار
 السلع الصناعية المحلية لوزير الصناعة . أما السلع الزراعية كالحبوب
 وغيرها فتتولى وزارة الزراعة مايتعلق بأسعارها وتكاليفها . (١)
 وسواء كانت السلعة المنتجة محليا صناعية أو سلعة زراعية فان الأسس
 التالية هي التى تعتمد في تحديد تكاليف انتاجها وبالتالي سعرها

(١) بابر الفاضل حسن ، مذكرة عن خطوات تحديد التكاليف والاسعار ، مدير
 ادارة التكاليف الصناعية والاسعار وزارة الصناعة ص ١ .

يشمل السعر الأقصى المصرح به لآية بضاعة حسب البند - ٢ - من المادة

- ٦ - مايلى :

(أ) في حالة البيع الأول :

(أولا) : جميع التكاليف المعقولة التى صرفت على زراعة السلعة أو

إنتاجها أو صنعها .

(ثانيا) : المقدار أو الفئة التى يقررها الوزير للأرباح بموجب اعلان

ينشر في الجريدة الرسمية للحكومة ، وإذا لم يقرر مقدارا أو فئة كما ذكر

سابقا ففئة معقولة من الأرباح .

(ثالثا) : أجره معقولة عن التسليم إذا تكبد البائع مصاريف للتسليم .

(ب) في أى بيع لاحق بما في ذلك البيع الأول للجمهور يكون أقصى سعر هو

السعر الذى دفع عن البضائع أو السعر الأقصى المصرح به للبيع الأول أيهما

أقل زائدا الاضافات المشار اليها في الفقرة (أ) أعلاه .

أما قيمة التكلفة لاي صانع عن أية وحدة من بضاعته فتعتبر النسبة

العادلة المنطبقة على تلك الوحدة من :

أ- قيمة المواد الخام التى تستعمل في صناعة البضائع .

ب- أجور وآتعاب المستخدمين .

ج- مصاريف الوقود والانارة والقوة والماء .

د - مصاريف صيانة المصنع والماكينات والمباني .

هـ - تكاليف الادارة العمومية بما في ذلك فئات الاجور والعوائد والضرائب

التي تدفع عن المباني والمصنع .

و - مقدار الاستهلاك في قيمة الآلات والمكينات والمباني المستعملة في الصناعة

وذلك بالفئة التى يضعها وزير المالية والاقتصاد بقصد تقدير ضريبة

أرباح الأعمال .

ز - أقساط التأمين التى تدفع بالفعل عن المواد الخام والآلات والمباني

والبضائع المصنوعة . على أنه في الحالة التى يتعذر فيها التأكد من

هذه التكاليف وتحديدها بطريقة مباشرة بالنسبة للأدوات والخدمات

المذكورة آنفا يجب أن تحسب على أساس عمليات المصنع لمدة لا تقل عن

سنة أشهر متصلة تنتهي في خلال خمسة عشر شهرا قبل تاريخ البيع . (١)

هذه تقريبا هي الأسس العامة التي يتم على أساسها تقدير تكاليف كل من السلع المستوردة والبضائع السودانية . حيث تتحصل وزارة التجارة على المعلومات الخاصة بالتكاليف من المستوردين والتجار كالفاتورة الاصلية للبضاعة المستوردة وايصالات الجمارك وفاتورة المخلص وايصالات التأمين على البضائع ومنفستو الترحيل وكافة المصروفات المنصوص عليها قانونا وذلك لتقدير التكلفة النهائية التي تصدر على أساسها الاسعار القانونية للبيع . كذلك تحدث اجراءات مماثلة في وزارة الصناعة حتى تتحصل من المنتجين على المعلومات الخاصة بالتكاليف ثم تقوم بالاستعانة بما لديها من دراسات ميدانية في هذا الشأن بتحديد تكلفة انتاج وبالتالي اسعار السلع المصنعة في السودان تسليم المصنع . (٢)

والمرحلة النهائية في تحديد الاسعار القانونية للبيع بالنسبة لنوعي السلع هي مرحلة احتساب هوامش الارباح المنصوص عليها في القانون . وسوف نورد فيما يلي أمثلة لهوامش أرباح بعض السلع المستوردة حسبما وردت في أمر الاسعار والاجور وملحقاته .

جدول رقم (٢٥) أقصى فئات الارباح القانونية

لبعض السلع المستوردة . (٣)

المصنف	أقصى فئات الأرباح
(أ) سلع ضرورية :	
١ - الدقيق	م ١٠٪ ج ٥٪ ت ١٥٪ *
٢ - الارز	م ١٠٪ ج ٥٪ ت ١٥٪
٣ - الالبان	م ٧٪ ج ٥٪ ت ١٥٪
٤ - الادوية	م الى ت ١٥٪ ت الى هـ ٢٠٪
(ب) أجهزة كهربائية	
١ - المراوح بانواعها	م الى هـ ٣٣٪ ناقصا ١٠٪ لتاجر التجزئة
٢ - الثلاجات	م الى هـ ٣٣٪ ناقصا ١٠٪ " "
(ج) أدوات البناء	
١ - الاسمنت	م الى ت ١٠٪ ت الى هـ ١٠٪
٢ - الاخشاب	م الى ت ٢٥٪ ت الى هـ ١٠٪

- (١) المادة - ٦ - بند - ٢ - من أمر الاسعار والاجور لسنة ١٩٥٥م .
- (٢) مقابلة مع : نجم الدين داود ونفيسة الامين ، قسم الاسعار وزارة التجارة .
- (٣) المصدر: تشريع رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦م : أقصى فئات الارباح المقررة .
- (*) م : تعني المورد ، ج : تاجر الجملة ، ت تاجر التجزئة ، هـ : الجمهور .

وبعد فراغ كل من وزارتي التجارة والصناعة من مهمتها في تحديد اسعار السلع المحلية والمستوردة يرفع الامر الى الجهات المختصة والمسئولة عن مراقبة الالتزام بالاسعار القانونية . وذلك مثل معتمدية العاصمة القومية أو ادارة الصيدلة بوزارة الصحة (اذا كان الأمر يتعلق بالأدوية) أو أية جهة أخرى ذات اختصاص بالاسعار ومراقبتها .

ويلاحظ هنا أن الاجهزة الحكومية التي تضع تقديرات التكاليف وتحدد اسعار السلع المحلية أو المستوردة ليست هي الاجهزة التي تباشر مراقبة الالتزام والتقيد بهذه الاسعار بل يوكل الامر الى أجهزة أخرى . وغالبا ما يكون انسياب المعلومات وتدفقها عبر القنوات البيروقراطية لهذه الأجهزة عسيرا ومطولا مما يضر بالقطاعات الاقتصادية التي تقوم بالانتاج المحلى او الاستيراد كما يضر في الوقت نفسه بالقطاعات الاقتصادية (بما في ذلك الجمهور) التي تقوم بشراء أو استهلاك ذلك الانتاج المطلوب تسعير منتجاته .

ويحدث ذلك التأخير كثيرا أثناء تبادل المعلومات المتعلقة بالتكاليف والاسعار التي يفترض فيها أن تكون صحيحة ومعبرة عن الواقع (بين كل من وزارتي الصناعة والتجارة واللجنة العليا لاسعار من جانب والاجهزة الاخرى المنسوبة بها التنفيذ من جانب آخر . وقد تعاد الدراسات والتقديرات الى الجهات التي اعدتها للحصول على بعض الايضاحات فيحدث التأخير لهذه التعقيدات الادارية وهو أمر يضر بالمناخ الاستثمارى ويشكل عامل تثبيط لرأس المال والمستثمرين ولايتوقف الضرر على المنتج فقط بل يضر كذلك المستهلك . فالبيانات الخاصة بالتكاليف رغم وضوح البنود التي تقدر على أساسها إلا أنها في كثير من الاحيان لاتعبر عن حقيقة النشاط الاقتصادى وانما هي معلومات جزافية أو تقديرية يتبرع بها المنتج أو الشخص القائم بالنشاط للجهات المسئولة لكي يقوم على أساسها التسعير .

ولهذه الاسباب التي ذكرناها - ولاسباب أخرى يأتي بيانها - فإن الاجراءات التي تبنتها الحكومة والرامية الى توفير السلع الاستهلاكية والضرورية بالاسعار الرسمية والتحكم في كمياتها وحركتها والمحاكم التي أنشأتها لهذا الغرض لم تظهر اثارها الايجابية المتوقعة في تركيز الاسعار ، ومحاربة الاحتكار والتخزين غير المشروع والسوق السوداء ، ولا في تخفيض تكاليف المعيشة

ولاسيما في السنوات الاخيرة التى تصاعدت فيها معدلات التضخم وزاد فيها الاضطراب في الاقتصاد السوداني .

والجدير بالذكر أن اجراءات محاكم الاسعار تنشط في بعض المناسبات ثم تغبو بعد ذلك لفترات طويلة وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التى تمر بها البلاد . (١)

وبصفة عامة تعزى المشكلات الناتجة عن الأسعار وقضاياها من اخفاء للسلع ومغالة في الاسعار الى أسباب وعوامل عديدة فضلا عما ذكر من أسباب . منها مايتعلق بعدم كفاءة السياسة الائتمانية الانتقائية المتعلقة بالاستيراد أو الانتاج المحلي نظرا للأثر الضعيف لتغيير أسعار الفائدة على حجم الائتمان واتجاهاته . ومنها مايتعلق بمشكلات السياسة النقدية الخاصة بأسعار الصرف الأجنبي . حيث تعد أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنية السوداني والتى تضع السلطات الرسمية التكاليف على أساسها غير واقعية . اذ يشتري الموردون وأصحاب المصانع الدولار الأمريكي من السوق السوداء بأعلى من سعره الرسمي لأغراض استيراد السلع الجاهزة والمواد الخام للصناعة ولكن لا يكون تقديم التكاليف الا على أساس السعر الرسمي للدولار البالغ اربع جنيهات ونصف . وقد أدت هذه التعقيدات والسياسات الى تلاعب أصحاب المصانع ووكلائهم وتجار الجملة والموردين في فواتير البيع . فاصبح التعامل يتم بفاتورتين ، فاتورة خارجية (ظاهرة) على أساس السعر الرسمي للبيع لتفادى الوقوع تحت طائلة القانون (الاسعار والاجور) وأخرى داخلية (حقيقية) على أساس السعر الحقيقى الذى يكون اعلى بكثير من السعر الرسمي ولكنه بعيد عن أعين الرقابة فلا تمل اليه نظرا للتواطؤ الذى يتم بين طرفي المبايعه وعلى أساس نقل الزيادة في السعر للمستهلك النهائي .

وقبل أن نختم هذا المبحث لابد من كلمة عن هذه القوانين (الاجور والاسعار) والرقابة على السلع) ومدى صلاحيتها في الشريعة الاسلامية . فأقول أن العيب ليس في هذه القوانين في حد ذاتها ولكنه في الظروف التى يجرى فيها تطبيقها وفي الاجهزة التى تقوم على هذا التطبيق وسوء التنسيق وغياب المعلومات الحقيقية

(١) انظر بنك السودان ، التقرير السنوى الثانى والعشرون ١٩٨١ م ، ص ١٥ أيضا

د . المكاشفي طه الكباشى، تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان ، ١٩٨٦ م ،

عنها ، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - بالرغم من أن جمهور الفقهاء قد ذهب إلى أن التسعير لا يجوز لامتناع الرسول صلى الله عليه وسلم عنه في عهده ووصفه له بالمظلمة ، إلا أن متأخري الحنفية ذهبوا إلى جوازه في الأقوات في زمن الاضطراب والتعدى الفاحش في المبيعات ، وذهب بعض المالكية وبعض الشافعية والامامان ابن تيمية وابن القيم إلى جوازه في جميع الاموال والاعمال اذا احتاج الناس إليه . (١)
 - ٢ - بين أبو الوليد الباجي صفة التسعير والطريقة التي يتم بها نقلا عن ابن حبيب ، أنه ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد ، حتى يرضوا به . (٢)
- يتضح من هذا أن الفقهاء اهتموا في مسألة التسعير بتكاليف الانتاج وبالربح الذي يضمن استمرارية الانتاج ، وقد نص فقهاء المالكية على أنه (يجب على صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يجعل لهم ما يشبهه ويمنعهم من الزيادة عليه ، واجمعوا على أنه لا يقول لهم (للباعة) لاتبيعوا الا بكذا وكذا ربحتم أو خسرتم ، من غير أن ينظر إلى ما يشترون به (أي يراعي ثمن الشراء وهو جزء مهم من التكاليف) ولا يقول لهم لاتبيعوا الا بمثل الثمن الذي اشتريتم به (أي برأس مالهم) واذا ضرب لهم الربح على ما يشترون (أي حدد لهم هامش الربح نسبة من ثمن الشراء والتكاليف) منعهم ان يغلوا السعر لانهم يتساهلون في الشراء (لان هامش الربح قد حدد لهم سلفا) فان علم هذا التهاون منهم في الاجتهاد لتخفيض ثمن الشراء ضرب لهم الربح على ما يعلم من مبلغ السعر وقال لاتبيعوا الا بكذا وكذا ولا تشتروا الا عليه . (٣)

-
- (١) حديث امتناع الرسول صلى الله عليه وسلم عن التسعير أخرجه احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم عن أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما وصححه الترمذي وابن حبان والحافظ ، انظر سنن أبي داود ٢٧٢/٣ ، حديث رقم (٣٤٥١) سنن الترمذي ٣٨٨/٣ سنن ابن ماجه ٧٤١/٢ ، سنن البيهقي ٢٩/٦ ، نيل الاوطار للشوكاني ٣٣٤/٥ ، سبل السلام للصنعاني ٢٥/٣ وعن مذاهب الفقهاء عن التسعير انظر حاشية ابن عابدين ٤٠٠/٦ ، المحمكي الدر المختار ٤٠٠/٦ الرملی ، نهاية المحتاج ٥٦/٣ الشريبي الخطيب ، مغنى المحتاج ٣٨/٢ الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٦ ، ابن قدامة المغني ٢٨٠/٤ الشرح الكبير ٤٤/٤ المنتقى شرح الموطأ للباجي ١٨/٥ ، ١٩ ، المجيلدى التيسير ص ٤٩/٤٨ ابن القيم الطرق الحكمية ، ص ٢٩٧ ، ابن تيمية الحسبة ، ص ٢٦ .
 - (٢) المنتقى شرح الموطأ ١٩/٥ المجيلدى التيسير في احكام التسعير ٥٠/٤٩ .
 - (٣) المجيلدى ، التيسير في احكام التسعير ص ٤٩ .

٣ - تعتبر الحسبة في الاسلام من الولايات السلطانية التى تقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتهدف الى تطبيق المبادئ الاخلاقية والدينية والاجتماعية والصحية في المعاملات السوقية . فالمحتسب ينظر في سلوك المتعاملين في السوق ويبث أعوانه ومساعديه في كل جزء من اجزائها ، فان رأى منكرا قائما أمر بازالته وان رأى معروفا متروكا أمر بفعله ، ولولم يستعده أحد ، أو يرتفع اليه خصم في ذلك ، وتنفرد ولاية الحسبة وتتميز عن ولاية القضاء بأنه يجوز للمحتسب أن يستخدم فى دعوته (اذا لزم الامر) القوة والهيبة ، ولا يكون بذلك خارجا عن حدود ولايته وصلاحياته . (١)

واذا نظرنا لولاية الحسبة وما يقابلها في هذا العصر نجد أن اختصاصاتها موزعة في الدولة الحديثة بين عدة وزارات ومصالح حكومية ، فمن اختصاصاتها ماتقوم به البلديات ، ومنها ماتقوم به وزارة التجارة والتمويل أو وزارة الاقتصاد أو الصناعة ، ومنها ماتقوم به وزارة الصحة ، ومنها ماتقوم به الشرطة الى غير ذلك من ادارات . (٢)

وعلى ضوء كلام فقهاء المالكية عن التسعير وكلام فقهاء الحسبة يتبين أن قانون الاسعار والاجور وقانون الرقابة على السلع في السودان لاتخرج في الجملة عن الاطار الذى حدده الفقهاء للحسبة أو للتسعير مما يعني ان هذه القوانين يمكن أن تكون أساسا صالحا للعمل بمقتضاها ، اذا صلح المناخ الاقتصادى العام وصلحت الاجهزة الرسمية التى تعمل وتسهر على تطبيقها . وذلك بالاضافة الى بعض الاصلاحات الاخرى المرجوة في الجهاز المصرفي والنظام الائتماني الذى يقوم بتمويل كل الاستيراد من الخارج وجزءا كبيرا من الانتاج المحلي مما يؤهلـه ليلعب دورا مهما في الالتزام بالاسعار القانونية للمنتجات والسلع التى يمولها . ولكن هذه الاصلاحات وسد جميع الثغرات في جانب الالتزام بالاسعار ومحاربة احتكار السلع لن تكتمل الا بالتحول الكامل نحو النظام المصرفي الاسلامي والتخلى الكامل عن النظام المصرفي الربوى في كل الجهاز المصرفي السودانى .

(١) انظر ، الماوردى الاحكام السلطانية ، ص ٤٠ ، يحيى بن عمر ، احكام السوق

ص ١٣١ مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٢٦/٢٢٥ .

(٢) آراء ابن تيمية في الدولة ، تقديم محمد المبارك ، ص ٧٦/٧٥ .

الباب الثاني

السياسة التمويلية للمصارف
الإسلامية السودانية
ومساهمتها في تمويل
القطاعات الاقتصادية المختلفة
في السودان

الباب الثانى

السياسة التمويلية للمصارف الاسلامية السودانية ومساهمتها فى
تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى السودان.

تمهيد:

تقوم السياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية على اسس عديدة وتتأثر بعوامل مختلفة ، وقد سبق ذكر هذه الاسس والعوامل ، ويمكن ايجازها فيما يلى :-

١ - تراعى المصارف الاسلامية السودانية توزيع التمويل المتاح بين اساليب المعاملات الاسلامية المختلفة وهى المضاربة والمراوحة والمشاركة والسلم . وتنبع اهمية هذا التوزيع من حرص هذه المصارف على اعمال كـل اسلوب اسلامى فى المجال المصرفي بقدر مناسب لتعميق التجربة الاسلامية فى هذا المجال وتنويعها وعدم حصرها فى اساليب او معاملات قليلة ومحددة . ولان هذا التنوع فى الاساليب يوفر المرونة اللازمة لتغطية احتياجات التمويل الاستثمارى المتنوعة والمتجددة بما يلائم مختلف الظروف والمتغيرات المحيطة بالعملية الاستثمارية . كما يعمل من جانب اخر على ازالة حرج بعض العملاء المتحفظين على استخدام اساليب بعينها .

٢ - تستهدف بالاهداف العامة والضوابط التى تحددها السياسة الائتمانية التى يرسمها بنك السودان والتى سبق بيان معالمها وتفصيلها ، وتتلخص الملامح الاساسية لهذه السياسة فى توزيع السقف الائتمانى المحدد لكـل مصرف اسلامى على القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسب مئوية محددة . وتتغير هذه النسب فى فترات دورية غالباً ما تكون غير منتظمة .

والقطاعات الاساسية التى تستحوذ على التمويل فى هذه المصارف هى : القطاعات التجارية بجوانبها المختلفة (الصادرات - الواردات - التجارة المحلية) . وذلك بالإضافة الى رأس المال التشغيلى للقطاعات الانتاجية (الصناعية - الزراعية - الخدمات) والتمويل التنموى .

٣ - تتأثر بتجربة وخبرة كل مصرف من هذه المصارف المستمدة من ادائه الفعلى فى سنواته الماضيه وجمله ارتباطاته القائمه فى العام المالى المعنى وارتباطاته التمويلية المرحلة من الاعوام السابقة . كما تتأثر بحجم السقف الائتمانى المصدق به لكل مصرف منها والذى يتحدد بدوره بناءً على عدد من العوامل . منها رأس المال الخاص بكل مصرف من هذه المصارف وحجم ودائعه ومدى استجابته لتوجيهات بنك السودان .

وعلى ضوء هذه الاسس والعوامل التى تعتبر المحدودات الاساسية للسياسة التمويلية فى المصارف الاسلامية السودانية سوف يقسم هذا الباب الى الفصول التالية :-

الفصل الاول : توظيف الموارد المالية فى المصارف الاسلامية السودانية حسب اساليب التمويل الشرعية المطبقة .

الفصل الثانى : التمويل المقدم من المصارف الاسلامية السودانية ومدى مساهمته النسبية فى التمويل المصرفى للقطاع التجارى واساليبه ومشكلاته واشاره .

الفصل الثالث : التمويل المقدم من المصارف الاسلامية السودانية لرأس المال العامل فى القطاعات الانتاجية ومدى مساهمته النسبية فى التمويل المصرفى لهذه القطاعات واساليبه وآثاره .

الفصل الرابع : التمويل التنموى فى المصارف الاسلامية السودانية ، مفهومه واشكاله ومدى مساهمته النسبية فى التمويل المصرفى التنموى وآثاره .

الفصل الأول

توظيف الموارد المالية في المصارف
الإسلامية السودانية حسب أساليب
التمويل الشرعية المطبقة

الفصل الأول

توظيف الموارد المالية في المصارف الاسلامية السودانية حسب اساليب التمويل الشرعية المطبقة

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : تطبيقات المضاربة في المصارف الاسلامية السودانية وحجم

الموارد المالية الموظفة عن طريقها وضوابطها الشرعية .

المبحث الثاني : تطبيقات المشاركة في المصارف الاسلامية السودانية وحجم

الموارد المالية الموظفة عن طريقها وضوابطها الشرعية .

المبحث الثالث : تطبيقات المراوحة في المصارف الاسلامية السودانية وحجم

الموارد المالية الموظفة عن طريقها وضوابطها الشرعية .

المبحث الرابع : تطبيقات السلم في المصارف الاسلامية السودانية وحجم

الموارد المالية الموظفة عن طريقه وضوابطه الشرعية .

المبحث الأولتطبيقات المضاربة في المصارف الاسلامية السودانيةوحجم الموارد المالية الموظفة عن طريقها ووضوابطها الشرعية

لقد كانت المضاربة اساسا نظريا لنشأة المصارف الاسلامية . حيث تتم على اساسها تكييف علاقات المصرف الاسلامي بأصحاب رأس المال أو المساهمين فيه من جانب ، وعلاقته بالمستثمرين لديه من جانب آخر .

والمضاربة باعتبارها واحدة من صيغ التمويل الاسلامي حظيت باهتمام نظري واسع ، بل تعد المضاربة من دون باقي الاساليب الاستثمارية المعمول بها في المصارف الاسلامية الوحيدة التي أجمع العلماء والمجتهدون على صحتها وجواز العمل بها . الا أن هذه الصيغة تعد أقل حظا في مجال التطبيق العملي في الاستثمار المصرفي الحديث . وتأتي في مرتبة متأخرة في أساليب التمويل الاستثماري في أغلب المصارف الاسلامية السودانية وتحظى بدور صغير في نشاطها التمويلي والتجاري .

وسوف نتناول فيما يلي تطبيقاتها في المصارف الاسلامية السودانية والضوابط الشرعية لهذه التطبيقات بالإضافة الى مناقشة حجم الموارد المالية الموظفة عن طريقها لدى هذه المصارف . وذلك من خلال النقاط التالية :

(٢) الأسس العامة لتطبيقات المضاربة في المصارف الاسلامية السودانيةوضوابطها الشرعية :

لا يكاد يختلف تطبيق المضاربة من مصرف اسلامي الى آخر في السودان الا في بعض الحالات النادرة .

وتستخدم المصارف الاسلامية السودانية المضاربة المطلقة في علاقتها مع أصحاب ودائع الاستثمار ، وتتضمن استثمارات ودائع الاستثمار نصا يأذن فيه المودعون للمصارف في كل تصرف ترى فيه المصلحة . وذلك حتى تكون المضاربة شاملة للتصرفات التي ذكر الفقهاء انه لا يجوز للمضارب مباشرتها الا بالنص عليها او بتفويض من رب المال للمضارب ليعمل برأيه فيها (١) .

واطلاق المضاربة هنا يناسب العلاقة بين المصارف والعملاء المودعين لأن هذه المصارف تتعامل في مجالات عديدة ومع اناس مختلفين فكان من المناسب لها ان تترك لنفسها حرية واسعة في التصرف .

ومن الناحية الاخرى تقوم المصارف الاسلامية السودانية بالدخول في مضاربات مع عملائها وفي هذه الحالة ، وباعتبارها مؤتمنة على أموال المودعين ، كان من المناسب لها ان تستخدم صيغة المضاربة المقيدة فتشترط شروطا عديدة على العاملين الذين يدخلون معها في هذه المضاربات ، لضمان سلامة هذه الاموال وحسن استخدامها .

ومن الشروط الشائعة في معظم عقود المضاربة في هذه المجموعة من المصارف مايلي :

- ١ - تحديد نوع السلعة المراد المضاربة فيها .
- ٢ - المنطقة التي يتم فيها الشراء والبيع .
- ٣ - المدة التي تتم فيها المضاربة ومعدل الارباح المتوقعة ، وهو ما تتضمنه دراسة الجدوى التي يتقدم بها طالب التمويل بأسلوب المضاربة .
- ٤ - الزام المضارب باتتمام كافة العمليات المصرفية الخاصة بالمضاربة لدى المصرف المعني ذاته .
- ٥ - أن يتعهد المضارب بتمكين مندوبي المصرف الممول من الاطلاع على السجلات واجراء المراجعة للمستندات وحسابات المضاربة بما فيها جرد المخازن .
- ٦ - أن يؤمن على السلع موضوع المضاربة تأميناً اسلامياً .
- ٧ - اذا فشل المضارب في تسويق السلعة موضوع المضاربة يقوم المصرف بتسويقها حسب الاسعار السائدة في السوق .
- ٨ - مايقوم به المصرف من خدمات مصرفية لقاء أجر يعتبر من المصاريف الفعلية التي تخصم من الربح قبل توزيعه .
- ٩ - لضمان عدم التعدي والتقصير من جانب المضارب يلتزم بتقديم ضمان مقبول لدى المصرف المعني . وتختلف هذه الضمانات حسب كل حالة

وتتنوع ما بين كفالة ورهن . (١)

والضمان في حالة المضاربة يصح . وهو يصح في كل حق من الحقوق المالية الواجبة او التي تؤول الى الوجوب . والاصل في الاعيان المقبوضة على وجه الامانة كأموال الشركات والمضاربات انها غير مضمونة على من هي في يده مادام ملتزماً بشروط واحكام الامانة . الا انه قد يطرأ عليها الضمان اذا أخلَّ الأمين بشروطها فيصبح حينئذٍ ضامناً لما تحسنت يده (٢) .

وفي بعض الحالات لاتأخذ المصارف الاسلامية السودانية ضمانات على العملاء بل تكتفي بوجود البضاعة تحت اشراف المصرف او بمخازنه ، كما تستخدم أيضا آلية السحب والايداع . وهي الطريقة التي طورتها هذه المجموعة من المصارف لتنظيم عملية سحب المضارب لعمال المضاربة بحيث تمنع وجود فائض غير ضروري لديه ، كما تضمن أيضا تدفقا مستمرا للتوريدات . اذ يجب على المضارب في هذه الحالة تقديم مستندات الشراء أو الشحن أو التأمين قبل ان يتسلم اية مبالغ من المصرف الاسلامي كما يجب عليه ان يتعهد بتوريد كل حصيلة المبيعات في حساب المضاربة الذي يفتح في المصرف المعنى باسم العملية وليس باسم العميل .

ويبدو أن هذا الذي يجري عليه العمل في المصارف الاسلامية السودانية وهو التصرف في مال المضاربة مع بقاء يد رب المال عليه . يتمشى مع رأى الفقهاء الحنابلة الذين لا يشترطون تسليم رأس مال المضاربة الى العامل ليتم التصرف فيه . اذ يمكن للعامل التصرف فيه وان كان المال في يد صاحبه . بينما يرى جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وشافعية أن شرط بقاء المال في يد صاحبه يفسد المضاربة (٢) .

ويبدو ان الاخذ برأى الحنابلة في هذا الشأن يؤدى الى مصلحة حماية

أحوال الناس من احتمال تلاعب بعض المضاربين واهمالهم ، ولاسيما في زمان

(١) انظر هذه الشروط في نماذج عقود المضاربة في المصارف الإسلامية السودانية .
(٢) المعنى ٧٦/٥

(٣) أنظر بدائع الصنائع ٨٤/٦ ، المنتقى ١٥١/٥ ، مغنى المحتاج ٣١٠/٢-٣١١ ،

شرح منتهى الارادات ٣٢٧/٢ ، المغنى ٢٥/٥ .

شاع فيه الفساد وخراب الذمم والتعامل الربوى الذى يقوم على الغش والخداع .

وبالنسبة لبقية الشروط والبنود الاخرى الواردة في عقود المضاربة لدى المصارف الاسلامية السودانية مثل الشرط الخاص بتوضيح معدل الارباح المتوقعة ومدة تنفيذ العملية او ما يعرف بمعدل دورة رأس المال فهذا الشرط ينبغي ان يتضمنه العقد حتى يؤخذ في الاعتبار معدلات دوران السلع المختلفة التى يتم تمويلها . ولانه بدون ذكر هذا الشرط والعمل على مراقبة العميل بناءً عليه فان ذلك قد يدفع العميل الى حبس أموال المضاربة الناتجة من عملية المبيعات الاولى ليستخدمها في سلع اخرى او في دورة اخرى من دورات نشاطه التجارى دون اعلام المصرف الممول بذلك فينفرد بالتالي بمكاسبها وحده . او قد تطرأ خسائر في هذه الدورة الجديدة فينعكس أثرها على مقدرة العميل المضارب في السداد . ومن ثم فقد يخسر المصرف الاسلامي بعض امواله في عملية او عمليات لم يدرسها جيداً ولم يوافق عليها سلفاً .

أما بالنسبة للشروط المذكورة في البنود من ٤- الى ٧- اعلاه : فهذه الشروط تحقق كما سبق القول للمصرف الاسلامي الرقابة والمتابعة المستمرة لاعمال وتصرفات العملاء المضاربين . وهو أمر له أهميته في أداء القطاع المصرفي الاسلامي وبالتالي على أداء الاقتصاد القومي في مجموعة كما سوف نفصل فيما بعد . ✓

أما البند الخاص الذى ينص على أحقية المصرف الاسلامي المعنى في اخذ الاجر على الخدمات المصرفية وغيرها التى يقدمها للعملاء فيمكن القول انه جائز شرعاً . وذلك بناءً على مشروعية اخذ الاجر والعمولة في عقود الاجارة والوكالة في الفقه الاسلامي .

وتنص كل عقود المضاربة في المصارف الاسلامية السودانية على النسب التى يتم على أساسها توزيع الارباح الناتجة من العملية ، وتعتبر هذه النسب غير نهائية . أى أنه يجوز تعديلها باتفاق الطرفين وفقاً للنتائج التى يسفر عنها العمل .

وهذا التعديل في نسبة الربح في شركة المضاربة يجوز قبل نهاية الصفقة برضا الطرفين ولو لم يكن منصوصاً عليه في العقد ، كما نصَّ على ذلك الفقيه المالكي الشيخ خليل وهي فتوى هيئة الرقابة الشرعية — بينك فيصل الاسلامي السوداني (١) .

(ب) المجالات الاساسية لاستخدام المضاربة في المصارف الاسلامية السودانية

وحجم الموارد المالية الموظفة عن طريقها :

بصفة عامة لم تستخدم المصارف الاسلامية السودانية المضاربة على نطاق واسع لانها تعتبرها كبيرة المخاطر . ومن ثم فقد استخدمت هذه الصيغة بحذر شديد في عمليات تتم مراقبتها بدقة شديدة في أغلب المصارف الاسلامية السودانية .

وقد تم تضيق نطاق العمل بالمضاربة نظراً لخطورتها ولأسباب أخرى سوف نذكرها في مواضعها . وبالتالي قلت المجالات التي تستخدم فيها المضاربة في الوقت الراهن . وعموماً تستخدم المضاربة في مجالات عديدة منها : مجال تمويل الصادرات والواردات والتجارة المحلية وتمويل رأس المال العامل في القطاعات الانتاجية .

ففي مجال الصادرات والتجارة المحلية يقوم المصرف بتمويل عمليات الشراء المحلية ولاسيما المحاصيل الزراعية ودفع الرسوم والضرائب وتكاليف الترحيل والعمالة إلى أن يتم التصدير أو البيع في السوق المحلي بواسطة العميل .

وبالنسبة لاستخدام المضاربة في مجال الاستيراد فقد أدى الزام المستوردين من عملاء المصارف الاسلامية السودانية بدفع (٤٠٪) من قيمة الاعتمادات المستندية من مواردهم الخاصة الى ايقاف المضاربة في مجال

(١) مختصر خليل مع حاشية الدسوقي ٥٢٢/٣ ، فتاوى هيئة الرقابة الشرعية بينك فيصل الاسلامي السوداني ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ص ١٠٨ .

الواردات . اذ ان ذلك يعد مخالفة صريحة لاحكام المضاربة التي تقوم على اعطاء المضارب كل رأس المال اللازم للعملية ولايجوز له شرعاً أن يدفع جزءاً من رأس المال . وهو ما أدى الى ايقاف العمل بالمضاربة نهائياً في مجال الاستيراد حسب توجيهات السياسة الائتمانية لبنك السودان (١)

وقد تم ايقاف العمل بالمضاربة أيضاً في مجال الاتجار المحلي منذ ١٩٨٦/١١/٨ م (٢) .

أما في مجال تمويل رأس المال العامل بالمضاربة فقد كانت المصارف الاسلامية السودانية تقوم باعطاء المال اللازم لتشغيل المنشأة (زراعية - صناعية - خدمية) في الدورة الانتاجية على أن تقوم ادارة المنشأة بالمضاربة به في التشغيل . وقد وجدت معظم المصارف الاسلامية السودانية ان هذا الاسلوب غير ملائم لتمويل رأس المال التشغيلي لانها لاتستطيع ان تشارك مشاركة مباشرة في ادارة المنشأة وبالتالي لاتستطيع ان تتحكم في زيادة الارباح او تجنب الخسائر .

ومن ثم فقد وجدت هذه المصارف في المشاركة الاسلوب الامثل لتمويل هذا القطاع .

لكل الاسباب المذكورة اعلاه سوف نجد بعد استعراض البيانات أن المضاربة تأتي في مرتبة متأخرة في سلم صيغ التمويل الاسلامية وتحظى بدور صغير في نشاطها التمويلي . وسوف يتبين ذلك من استعراض البيانات الخاصة بذلك على النحو التالي :

١ - حجم المضاربة في بنك فيصل الاسلامي السوداني :

بالنظر الى الجدول رقم (٢٦) نلاحظ أن الموارد المالية الموظفة باسلوب المضاربة لم تتجاوز نسبتها - حسب المعلومات المتوفرة - (٣ ٪) في

كل السنوات خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) م .

(١) وذلك وفق منشور ١٩٨٧/١١/٢١ م .

(٢) منشور السياسة الائتمانية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٨ م ولعل الاستثناء الوحيد من تلك القاعدة هو بنك التنمية التعاوني الاسلامي لاسباب خاصة سوف نذكرها في موضعها .

التوظيف الاستثماري في المصارف الإسلامية السودانية وفق أسلوب المضاربة خلال الفترة (١٩٨٤م - ١٩٨٩م)

(١) (الأوراق بملابن الخبثات السودانية)

السنوات	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م	١٩٨٧ م	١٩٨٨ م	١٩٨٩ م	الاجمالي	المضاربة	حجم التمويل ونوعه اسم المعرف
١- بنك فيصل الاسلامي	٠.٣٦	١٢.٠٦	٠.٣	١٠٠	١٣٧	*	الاجمالي	المضاربة	
	(٠.٣)	(١٠٠)	(٣)	(١٠٠)	(١٠٠)	*	الاجمالي	المضاربة	
٢- بنك التفامن الاسلامي	٠.٢٤	١٨.٣٢	٠.٧٤	٢٢.٦١	٢٤	١٨.٣٢	الاجمالي	المضاربة	
	(٣)	(١٠٠)	(٣٣)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١)	الاجمالي	المضاربة	
٣- بنك التنمية التعاوني	*	*	٥	١٤.٧	٣٦.٨	٣٣	الاجمالي	المضاربة	
	*	*				١٢.٣٢	الاجمالي	المضاربة	
٤- البنك الاسلامي السوداني	٠.٤	١٣	٠.٧	٣٢.٧	٥٥.٧	٠.٢	الاجمالي	المضاربة	
	(٣)	(١٠٠)	(٢)	(١٠٠)	(١٠٠)	(٣)	الاجمالي	المضاربة	
٥- بنك البركة السودانية	٥٠	٤٦.٤	-	٤٨.٦	٥٠.٤	-	الاجمالي	المضاربة	
	(١)	(١٠٠)	-	(١٠٠)	(١٠٠)	-	الاجمالي	المضاربة	
٦- البنك الاسلامي غرب السودان	*	*	-	١٧.٣٢	٢٦.١	-	الاجمالي	المضاربة	
	*	*	-	(١٠٠)	(١٠٠)	-	الاجمالي	المضاربة	
الاجمالي والنسبية	٥٠.٥	١٩٨.٣	٦.٧٤	٢٣٥.٦	٣٢٠	١٢.٤	الاجمالي	المضاربة	
	(٥)	(١٠٠)	(٢٩)	(١٠٠)	(١٠٠)	(٤)	الاجمالي	المضاربة	

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السودانية وتقارير الاستثمار في الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٩م .

(*) عدم توفر بيانات .
(-) لا توجد عمليات مفصلة .

ولعله من الملفت للنظر ان تكون نسبة المضاربة في مجموع عمليات الاستثمار في هذا المصرف صغيرة جدا بالمقارنة بالاساليب الاخرى . وربما يعود ذلك في المقام الاول لاسباب تتعلق بالسياسة النقدية لبنك السودان التي اتبعها في السنوات محل الدراسة . اذ نجد ان نسبة المضاربة فـي السنوات الاولى من عمر هذا المصرف تعد مرتفعة الى درجة ما ، فقـد بلغت (٨ ٪) ، (٥ ٪) على التوالي في السنتين ١٩٨٢ م ، ١٩٨٣ م . (١)

٢ - حجم المضاربة في بنك التضامن الاسلامي :

بالرغم من أن السياسة التمويلية لبنك التضامن الاسلامي تنص صراحة على ضرورة تنويع وإعمال مختلف اساليب التمويل الاستثماري الاسلامي وتخصيص نسبة (١٠ ٪) من الموارد المالية لتوجه للمضاربات الا اننا نجد ان نسبة المبالغ المستثمرة عن طريق المضاربة تقل عن ذلك كثيرا . وذلك على الرغم من ارتفاعها النسبي بالمقارنة بالمصارف الاسلاميـة السودانية الاخرى باستثناء بنك التنمية التعاوني .

فقد ارتفعت نسبة المضاربة لاجمالي التمويل من (١٣ ٪) في عام ١٩٨٤ م الى (٥ ٪) في عام ١٩٨٨ م ، ثم انخفضت في العام الاخير ١٩٨٩ م الى (١ ٪) فقط من الاجمالي .

٣ - حجم المضاربة في البنك الاسلامي السوداني :

على الرغم من ان السياسة المعلنة لهذا المصرف هي عدم التركيز على اسلوب معين واهمال الاساليب الاخرى الا اننا نلاحظ انخفاض نسبة الموارد المالية المستثمرة عن طريق المضاربة . اذ انخفضت هذه النسبة من (٣ ٪) في عام ١٩٨٤ م الى (٠.٣ ٪) في عام ١٩٨٧ م واختفت تماما فـي العامين الاخيرين ١٩٨٨ م ، ١٩٨٩ م .

(١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، تقرير النشاط الاستثماري لعامي ١٩٨٢ م ، ١٩٨٣ م ، مركز البحوث والاحصاء .

٤ - حجم المضاربة في بنك البركة السوداني :

لم تتجاوز نسبة المبالغ المستثمرة بالمضاربة (٠.١٠ ٪) خلال الفترة محل الدراسة . وبالتحديد فقد خلت كل السنوات المالية من استخدام المضاربة باستثناء عامي ١٩٨٤م ، ١٩٨٩م .

٥ - حجم المضاربة في البنك الاسلامي لغرب السودان :

يلاحظ من الجدول رقم (٢٦) ان المضاربة لم تستخدم الا بنسبة قليلة جدا وفي العام المالي ١٩٨٦م حيث بلغت نسبتها الى اجمالي التمويل حوالي (٠.٥ ٪) فقط .

ولعل انخفاض نسبة المضاربة من اجمالي استثمارات المصرف يعكس الى حد كبير التعديلات التي طرأت على السياسة النقدية والائتمانية التي فرضت قيودا قاسية على استخدام المضاربة . وذلك بالاضافة الى الشروط والمواصفات النادرة التي تتطلبها المضاربة والتي قللت لانتوفر لدى الكثير من العملاء في الوقت الراهن وتجعل ادارات المصارف تتردد في استخدامها .

٦ - حجم المضاربة في بنك التنمية التعاوني الاسلامي :

يعد بنك التنمية التعاوني الاسلامي المصرف الاسلامي الوحيد في السودان الذي تشكل المضاربة جزءا كبيرا من جملة استثمارات . حيث بلغت نسبة ارتباطه عن طريق المضاربة : (٣٤ ٪) ، (٢٨.٥ ٪) ، (٣٧ ٪) ، (١٧ ٪) في الفترة ١٩٨٥م - ١٩٨٩م على التوالي من الاجمالي .

ويمكن ارجاع ارتفاع نسبة المضاربة في استثمارات بنك التنمية

التعاوني الاسلامي للأسباب التالية :

- (١) يعد هذا المصرف قطاعا مشتركا بين القطاع العام (٦٠٪ من رأس المال) والقطاع التعاوني (٤٠٪ من رأس المال) . وقد حدد قانونه أول غرض من أغراضه في دعم القطاع التعاوني وتطويره وتنميته وذلك بتوفير التمويل اللازم للجمعيات التعاونية المختلفة وعلى نطاق القطر .

وتعنى هذه الصفة التعاونية الالتزام الاخلاقي والقانوني لهذا المصرف تجاه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية .

وتحتاج معظم الجمعيات التعاونية الانتاجية لرأس المال التشغيلي في شكل سيولة نقدية كبيرة . وذلك لمقابلة التزاماتها المالية مثل الاجور والمرتبات وحوافز العاملين الاخرى ، ومثل تكاليف شراء الوقود وبعض مدخلات الانتاج الاخرى . وأغلب هذه النفقات ذات طبيعة نقدية لا يمكن تمويلها عن طريق المربحة من الناحية الشرعية فكان لابد من تمويلها عن طريق المشاركة او المضاربة .

(٢) أما المشاركة فيحتاج تطبيقها أكثر من غيرها الى كادر ادارى وفنى على مستوى عال من الكفاءة والتمرس ، والتوسع في عمليات المشاركة يحتاج الى المزيد من هذا الكادر وهو أمر قد لايتوفر لدى بنك التنمية التعاوني الاسلامي الذي يتسم نسبيا بصغر حجم رأس المال وحداثة النشأة.(١)

(٣) ومن ناحية اخرى فان الاسباب التي تعوق استخدام المضاربة في المصارف الاسلامية السودانية الاخرى ربما تكون غير موجودة في حالة بنك التنمية التعاوني .

وذلك لان اسلوب المضاربة يحتاج الى درجة عالية من الثقة بين العميل والمصرف . ومن أهم عناصر هذه الثقة قناعة المصرف الممول بقدرة العميل وخبرته وامانته وحسن تصرفه بصورة دقيقة ومنضبطة والتزامه بتفاصيل العملية حسب دراسة الجدوى المقدمة منه وبشروط المضاربة المنصوص عليها في العقد .

وهذه الشروط والضمانات ربما تعذر وجودها على نطاق واسع في بقية المصارف الاسلامية السودانية الاخرى باستثناء بنك التنمية التعاوني الاسلامي وذلك للأسباب التالية :

(١) سوف نجد عند مناقشة المشاركة ان نسبتها أقل من نسبة المضاربة والمربحة في معظم السنوات تقريبا في بنك التنمية التعاوني الاسلامي .

(أ) تعتبر الجمعيات التعاونية على مستوى القطر مساهمة في رأس مال بنك التنمية التعاوني الاسلامي - أى انها تملك اسهما يمكن ان تكون من اسباب الضمان والاطمئنان اليها باعتبارها شريكة للمصرف .

(ب) يحكم العمل التعاوني في السودان قانون التعاون لسنة ١٩٧٠م ولوائح التنظيمية . وهذه الانظمة لها صفة الزام قانونية وهي تعمم على ترشيد اتخاذ القرارات في العمل التعاوني وتضمن سيره في الاتجاهات الصحيحة والمرغوبة . وذلك في مختلف مجالات وميادين عمل الجمعيات التعاونية، مثل: وجوب انشاء هذه الجمعيات وفق أسس اقتصادية وإدارية ومالية محددة ومنضبطة . وكذلك مثل خضوعها لاسس محددة في المحاسبة والمراجعة لنتائج الاعمال ... الخ .

كل هذه الاسس والقواعد ربما وضعت العمل التعاوني تحت السيطرة وتحت دائرة الضوء وهي أمور قد لا تتوفر - على نحو واسع - في مجمل القطاع الخاص سواء كان في شكل افراد او شركات .

كل هذه الاسباب ربما سمحت لبنك التنمية التعاوني بالتوسع في المضاربة واعطاءها نفس القدر من الاهتمام وتوجيه الموارد عن طريقها . وعلى سبيل المثال فقد مول هذا المصرف الجمعية التعاونية للشحن والتفريغ بميناء بورسودان بتوفير رأس المال التشغيلي اللازم لها في حدود ٤ مليون جنيئة سوداني بنسبة (٨٠ ٪) من المبالغ المخصصة للمضاربة في العام المالي ١٩٨٥م . وقد بلغت نسبة عمليات المضاربة للحجم الكلي للتمويل في ذلك العام حوالي (٣٤ ٪) تقريبا . (١)

هذه هي الصورة التفصيلية لتطبيق المضاربة في كل مصرف اسلامي سوداني . اما اذا نظرنا الى اجمالي المبالغ المستثمرة من خلال المضاربة في كل المجموعة نجد ان نسبتها لحجم التمويل الكلي كانت (٢٩ ٪) (٣٨ ٪) ، (٤٠ ٪) ، (٣٦ ٪) ، (٢٩ ٪) في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩م) على التوالي . وهذا يؤكد النتيجة التي توصلنا اليها سابقا وهي ان المضاربة تأتي في مرتبة متأخرة في اساليب التمويل الاستثماري في المصارف الاسلامية السودانية .

(١) انظر ، بنك التنمية التعاوني الاسلامي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ م

المبحث الثانىتطبيقات المشاركة في المصارف الاسلامية السودانية وحجمالموارد المالية الموظفة عن طريقها وضوابطها الشرعية

عادة ماتستخدم المشاركة فى حالة العمليات التى يقدم فيها عميل المصروف الاسلامى (الشريك) مساهمة سواء كانت عن طريق تقديم جزء نقدى من التمويل او تقديم امكانيات انتاجية (فى حالة تمويل الصناعة) بالاضافة الى الجهد الادارى الذى يقوم به لادارة العملية الاستثمارية (مثل شراء المحاصيل للتجارة المحلية او التصدير او تشغيل الصناعة الى جانب بعض عمليات الاستيراد) .

فتطبيق المشاركة يكون اذا فى مجالين كبيرين و اساسيين (الاول) هو مجال العمليات التجارية (تجارة محلية - استيراد - تصدير) . (الثانى) مجال تمويل المشروعات الصناعية (رأس مال ثابت او رأس مال تشغيلى) .^(١) وهناك مجال اخر لتطبيق المشاركة وهو المشاركة عن طريق شراء أسهم فى شركات او مصارف صديقه

والعمليات التجارية التى تنفذ عن طريق اسلوب المشاركة متعددة ومتنوعة يصعب حصرها وتختلف حسب نوع السلعة المراد تمويل المشاركة فيها . وحتى يسهل تناول جوانب تطبيق المشاركة سوف تقتصر على المجالات الاساسية لدراسة جوانب التطبيق لهذا الاسلوب من اساليب التمويل . ويستخدم اسلوب المشاركة فى الغالب لتمويل شراء المحاصيل اما للتجارة المحلية فيها او لتصديرها للخارج . وعليه سوف نستعرض الخطوات الاساسية والنواحي الاجرائية^(١) والموضوعية فى هذا الجانب على النحو التالى :-

(أ) الاسس العامة فى تنفيذ عمليات المشاركة :

١ - توضح العقود المبرمة مع الشركاء التفاصيل الخاصة بعمليات الشراكة (موضوعها - مدتها - تاريخ بدأها وانتهائها - تحديد رأس مال المشاركة) . ومن اهمها تحديد نسب المساهمة لكل شريك فى رأس مال العملية مع تحديد نسبة الشريك المدير فى الارباح وهو ما يعطى

* هناك مشاركة بالاسهم (او مساهمات) فى شركات ومصارف صديقه .
(١) هناك بالطبع دراسات واجراءات سابقة تستوفى او تستكمل قبل الدخول فى أى مشروع او صفقة تجارية وهذه الخطوات سوف يتم التعرض لبحثها فى الجانب الاقتصادى اما هنا فالتركيز سوف يكون على الجوانب الفقهية حتى لاتتشعب او تتداخل الموضوعات .

المشاركة . وفى الحالات التى تحدد فيها نسبة معينة لإدارة المشاركة يحمل نصيب الإدارة (وهو جانب العميل) بالتكاليف التى يتكبدها المصرف فى دعم الإدارة او فى حالة تحمله مسئوليتها كاملة نتيجة تقاعس العميل او اهماله فيها (يعين مدير للمشروع فى بعض الاحيان) .

٧ - ينص فى معظم عقود المشاركة على حق الطرفين المتشاركين فى تعديل الشروط الواردة فى العقود او اضافة شروط اخرى يريان انها فى مصلحة الطرفين . كما ينص فيها فى حالات النزاع احوالة النزاع الى لجنة محكمين مكونة من ثلاثة اشخاص يختار كل طرف حكما واحدا والمحكم الثالث يختار بالاتفاق لرئاسة لجنة التحكيم وفى حالة عدم الاتفاق يحال الامر للقضاء للبت فيه والقانون الواجب التطبيق على النزاع هو الشريعة الاسلامية .

٨ - التأمين على البضاعة محل المشاركة كل مدة الشراكة .

٩ - ادارة المشاركة وتسويق البضاعة مسئولية العميل دون سلب المصرف حقه فى التدخل (١) .

١٠ - تسبق كل هذه الخطوات دراسات اقتصادية ومالية للعمليات المراد الدخول فيها مشاركة ويختلف عمق هذه الدراسات على حسب طبيعة كل عملية من حيث حجمها ... نسبة المساهمة فيها ... فقد تتطلب العمليات الكبيرة دراسات جدوى من بيوت خبرة ... الخ * .

(ب) طريقة تنفيذ المشاركة لأغراض التجارة المحلية او التصدير :

وتتم هذه الطريقة وفق الخطوات التالية :-

١ - يفتح ملف للعملية تحفظ به المستندات التالية (طلب التمويل او صورة منه ، صورة من دراسة جدوى العملية ، صورة من العقد ، خطاب التصديق ،

(١) نموذج عقد المشاركة فى كل من: بنك فيصل الاسلامى ، بنك التضامن الاسلامى ، البنك الاسلامى السودانى ، بنك التنمية التعاونى ، بنك البركة ، البنك الاسلامى لغرب السودان .

* هذه الجوانب سوف تتم دراستها فى الفصول القادمة المخصصة لدراسة الجوانب الاقتصادية

صورة من مستندات الضمان المقدّمة لتغطية العملية اذا نص عليه العقد ، صورة من عقد الصادر ورخصه^(١) مع التأكد من فتح خطاب الاعتماد) .

- ٢ - يتم فتح حساب مشاركة للعملية .
- ٣ - يقوم العميل (الشريك) بالشراء من مناطق الانتاج وتسليم المحصول لمندوب المصرف الاسلامي المعنى بمنطقة الشراء الذي يصدر اذن استلام بالكمية المشتراة ترفق مع الفاتورة وترسل للفرع المعنى بالتنفيذ.
- ٤ - يقوم فرع المصرف الاسلامي بمراجعة الفواتير مع اذونات التسليم مع الاسعار السائدة وقت الشراء ويسدد مساهمة المصرف في حساب الشريك الجارى اذا تطابقت الكميات مع اذونات التسليم مع النوعية المتفق عليها مع الاسعار السائدة وقت الشراء (يكون قد تم تخزين المحصول تحت الاشراف المشترك للطرفين) .
- ٥ - تستمر العمليات على هذا النحو طيلة فترة الشراء .
- ٦ - اذا اريد الافراج عن المحصول سواء للغربلة او الترحيل لاسواق اخرى او التصدير (للميناء) يتم ذلك وفق خطاب يصدر من الفرع المنفذ الى الفرع المشرف الذي يشرف على الترحيل سواء للغربلة بالصومعة ، أو لاسواق الاخرى او التصدير ويكون ذلك تحت اسم المصرف .
- ٧ - للتصدير يتم الشحن (للميناء) باسم المصرف ويخطر فرع الميناء للاشراف على عمليات التخليص والشحن وارسال المستندات للفرع المنفذ بعد تأكد المصرف من عقود البيع بين المصدر (المحلى) والمستورد (الاجنبى) وفحصها والتأكد من خلوها من الشروط المفسدة والتأكد من فتح خطاب اعتماد غير قابل للنقص مفتوح لصالح المصدر الاجنبى بواسطة مصرف من الجهة المستوردة وهكذا... ثم استلام (المصرف)

(١) يخضع الاقتصاد السودانى لنظام رخص الصادر وتمارس الحكومة السودانية رقابة محدودة على الصادرات ، انظر دليل الصادر السودانى ، وزارة التجارة والتعاون والتموين ، جمهورية السودان ، ص ١٨ ، ٢٢ .

لمستندات الشحن ومراجعتها وارسالها للتحصيل من المصرف المراسل
... الخ (١) .

- ٨ - يؤمن على المحصول المشتري بموجب بوليصة تأمين فى الفرع المنفذ .
- ٩ - تصفى العملية اما بتسويق المحصول المشتري كلياً واستخدام عائده بالعملة المحلية او تصديره واستلام حصيلته بالنقد الاجنبى او أوراق الشحن المستوفية التى ليست بها خلافات لما ورد فى خطاب الاعتماد .
- ١٠ - يتم اعداد الحساب الختامى للعملية على النحو التالى (٢) :-

البند	مساهمة المصرف	مساهمة الشريك	التكلفة الكلية
١- مشتري المحصول ٢- الضرائب المحلية ٣- الترحيل والتحميل ٤- الغرلة ٥- التأمين ٦- التخزين ٧- ايمصروفات أخرى			
٩ الجملة النسب	%	%	% ١٠٠

(١) دليل الصادر السودانى ، وزارة التجارة ، جمهورية السودان ، ص ٦١، ٦٢-٦٣

(٢) مرشد اعمال الاستثمار ، بنك فيصل الاسلامى السودانى ، ص ١٦ ، التاجر
الصدوق وبدائل الاستثمار الربوى ، ادارة الفتوى والبحوث ، بنك التضامن
الاسلامى (١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م) ، ص ١٧ - ١٨ ، دليل التعامل مع البنك الاسلامى
السودانى ، قسم البحوث والدراسات الاسلامية ، ص ١٣ (مع د. محمد هاشم
عوض (بنك التنمية التعاونى الاسلامى) ، ص ٣٩ - ٤٣ .

(ج) طريقة تنفيذ المشاركة فى عمليات الواردات .

- ١ - يفتح ملف للعملية تكون فيه المستندات كما فى حالة تنفيذ المشاركة فى التجارة المحلية والصادر مثل صورة من العقد - خطاب التصديق صورة مستندات الضمان المقدّم - صورة دراسة جدوى العملية - بالاضافة الى تفويض باستعمال رخصة استيراد البضاعة المعنية ، وتصدر مذكرة للقسم المختص بالتنفيذ ويرفق مع المذكرة رخصة الاستيراد، والفاتورة المبدئية السارية المفعول (١) .
- ٢ - يحدّد العقد السلعة المراد استيرادها (بالطن مثلاً) من البلد الفلانى ومواصفاتها التى يتفق عليها الطرفان . كما يحدّد المبلغ المراد الاستيراد به وهو قيمة فاتورة الاستيراد بالعملة الاجنبية . كما يحدّد المبلغ المدفوع من الطرفين بالعملة المحلية المخصّص لمقابلة المصروفات المحلية من جمارك وتأمين وتخفيض وتعبئة وتحويل وتخزين ومصاريف بنكية (مصرفية) واى مصاريف اخرى .
- ٣ - يحدّد فى العقد نسبة ما يدفعه كل طرف من المكوّن الاجنبى ، ونسبة ما يدفعه من المكوّن المحلى من قيمة المبلغ الذى تنفذ به العملية . ويقوم المصرف الاسلامى الشريك بدفع قيمة البضاعة نيابةً عن العميل (الشريك) اذا كانت وسيلة الدفع خطاب اعتماد معرّز ويستلم البضاعة محل الشركة .
- واذا كانت وسيلة الدفع كمبيالات مؤجلة يقوم المصرف الاسلامى الشريك بضمان سداد الكمبيالات ويستلم البضاعة كرهن مقابل الضمان الذى قدمه للمصدر (الخارجى) .
- ٤ - ينص فى العقد على التخزين المشترك بعد التخليص والتعبئة والتحويل بواسطة الطرفين .

(١) يخضع الاقتصاد السودانى لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات والسيطرة عليها ، انظر ، مرشد اجراءات معالجة طلبات الاستيراد ، وزارة التجارة والتعاون والتموين ، جمهورية السودان ص ٢ - ٤ ، دليل الصادر السودانى ، وزارة التجارة ، ص ١١٥ .

٥ - يشرف الطرفان على تسويق البضاعة على ألا يقل سعر بيع الوحدة (الطن مثلاً) عن ١١٥ ٪ من اجمالي التكلفة الكلية للطن الواحد .
ويمكن لاحد الشريكين شراء نصيب الاخر فى الشركة عن طريق بيع المساومة او المراجعة وتنتهى بذلك الشركة بينهما .

٦ - يتم تقسيم صافى الارباح الناتجة على ما اتفقا عليه .

٧ - تتم تصفية عمليات البضائع المستوردة غالباً خلال ٣ أشهر من وصول البضاعة .

٨ - ينص فى هذا العقد على أولوية أى من الطرفين فى شراء نصيب الطرف الاخر من البضاعة بعد الاتفاق على السعر . فاذا اشترى احد الشريكين نصيب الاخر واوفاه الثمن فان الشركة تنتهى بينهما . (١)

وهذه البنود تطبق على معظم الحالات وقد تكون هناك بعض الشروط تتعلق بطبيعة كل عملية وطريقة تنفيذها مما يكون له وضع خاص ولذا قد تحتاج الى عقد خاص يمكن صياغته ومراجعته من الناحية القانونية واعتماده من هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الاسلامية السودانية حتى يكون خالياً من المحظورات الشرعية .

(د) طريقة تنفيذ عمليات المشاركة فى رأس المال العامل (او رأس المال

التشغيلــــــــــــــــى) :

من اكبر التحديات التى واجهت المصارف الاسلامية السودانية عند نشأتها هى ادخال الاسلوب المناسب لتمويل المشروعات ذات الصيغة الانمائية حتى تكون مساهمتها مؤثرة وفعالة فى الانشطة التنموية المختلفة . ولكن بمرور الزمن تمكنت هذه المصارف من وضع الاستراتيجية المناسبة لدعم وتمويل رأس المال العامل فى المشروعات الصناعية والزراعية والخدمة .

(١) انظر المصادر السابقة الذكر مباشرة ، بالاضافة الى مرشد اعمال الاستثمار فى المصارف الاسلامية السودانية .

ومصطلح رأس المال العامل او التشغيلي* من الناحية الاقتصادية العامة يمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من اجمالي رأس مال المنشأة الذى يخصص لمتطلبات التشغيل من يوم لآخر وتسيير عملياتها واستمرار الدورة الانتاجية فيها . وهذه المتطلبات قصيرة الأجل من غير الاصول الثابتة تتكرر بتكرار التشغيل والعمل. (١)

او يمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية المتاحة للمشروع لمواجهة نفقاته الجارية (المتكررة) ويتمثل هذا الجزء فى أى لحظة من اللحظات فى الاصول المتداولة للمشروع . ومكونات رأس المال العامل تتمثل فى البنود التالية :-

- ١ - مدخلات الانتاج المتمثلة فى المواد الخام بمختلف انواعها (قطع الغيار - الوقود . . .) والمواد المساعدة من مواد تعبئة وتغليف وهلم جرأ .
- ٢ - تكلفة العمالة من رواتب واجور وحوافز .
- ٣ - مصروفات الخدمات كالكهرباء والمياه والايجارات .
- ٤ - المصروفات الادارية (مصروفات التوزيع - الدعاية - الاعلان - البريد - البرق - التأمين . . .)
- ٥ - نقد احتياطي لمواجهة المصروفات الطارئة (٢)

وقد كان رأس المال العامل فى المصارف التقليدية السودانية يتم تمويله عن طريق ما يعرف بالسحب على المكشوف او القروض الربوية . اما فى المصارف الاسلامية فيتم تمويل هذا النوع من التكلفة عن طريق الاساليب التمويلية الاسلامية المعروفة وهى المضاربة والمراصة والمشاركة .

وقد كانت المصارف الاسلامية السودانية ، فى بداية عملها تمول الاشياء العينية للمنشأة (قطع غيار - مواد خام . . .) عن طريق المراصة بان يقوم المصرف الاسلامى بشراء العين المطلوبة وامتلاكها ثم بيعها للمنشأة بهامش

* يطلق عليه احيانا التكلفة المتغيرة او التكلفة الجارية او رأس المال الدائرى او المتكرر .

- (١) حسن احمد مكي ، التمويل الصناعى السودانى ، ص ٧٢ ، ٩٤ .
- (٢) د. بكرى عبدالرحيم بشير ، د. محمد احمد فرج مالك ، احمد محمد على الفرجاني ، مجالات استثمار الجهاز المصرفى ، ص ٣٣ .

ربح يتفق عليه ولمدة معينة . وقد ثبت بالتجربة ان هذا الاسلوب واسلوب المضاربة كذلك غير ملائمين لتشغيل الوحدات الانتاجية للأسباب الآتية :-^(١)

- ١ - بالرغم من ان المصارف الاسلامية السودانية تأخذ الضمانات اللازمة لاسترداد مستحقّاتها، إلا أنّ المنشأة قد تفشل فى سداد الديون فى الوقت المحدّد نظراً لعدم انتظام الانتاج لاي سبب من الاسباب التى تعسّوق عملية الانتاج .
- ٢ - تحتاج المنشأة الى سيولة لمقابلة الالتزامات المالية كالمرتبات والاجور وتكاليف شراء بعض الوقود ودفع بعض الحوافز وهى نفقات ذات طبيعة نقدية لا يمكن تمويلها عن طريق المراجعة من الناحية الشرعية .
- ٣ - بعض المواد الخام (مثل بذرة القطن لمصانع الزيوت) تعطى للمنشأة بامتياز لها وفق نظام الحصص مما يجعل امتلاكها (لكى يتم بيعها مرابحة بعد ذلك) غير ممكن من قبل الجهة الممولة الامر الذى يعنى عدم شرعية تمويلها بالمرابحة .
- ٤ - اسلوب المراجعة لا يعطى المنشأة الحرية الكافية فى الانتاج والتسويق اذ تكون المنشأة حينئذ مقيدة بزمن محدد لتسديد الاقساط المستحقّة الدفع للمصارف الاسلامية .
- ٥ - هوامش المراجعة لتمويل رأس المال التشغيلى تكون عادة أقل من هوامش المراجعة لعروض التجارة مما يدفع كثير من اصحاب المشروعات الصناعية لآخذ المواد العينية بهوامش مرابحة لتمويل رأس المال العامل ثم يقومون بالمتاجرة فيها دون استخدامها فى عمليات الانتاج .
- ٦ - فيما يختص بأسلوب المضاربة فقد كان المصرف الاسلامى يقوم باعطاء

(١) المصادر: السعيد عثمان محجوب (ادارة الاستثمار ببنك فيصل الاسلامى) سراج الدين عثمان مصطفى (ادارة الاستثمار بالبنك الاسلامى السودانى) محمد احمد البشرى (البنك الاسلامى لغرب السودان - قسم الاستثمار) تقرير النشاط الاستثمارى ببنك التضامن الاسلامى لعام ١٩٨٥م ، عمر محجوب (قسم البحوث ببنك البركة السودانى) . المال والاقتصاد - مجلة اقتصادية اسلامية تعنى بالشئون المالية والمصرفية - ادارة البحوث والاحصاء بنك فيصل الاسلامى السودانى ، العدد الثالث ، فبراير ١٩٨٦م ،

رأس المال التشغيلي للمنشأة المطلوب للسنة المالية او لدورة انتاجية واحدة (او موسم واحد) على ان تقوم ادارة المنشأة بالمضاربة بسـه لتشغيل المنشأة . وقد وجدت المصارف الاسلامية السودانية ان هـذا الاسلوب ايضاً غير ملائم لتمويل رأس المال العامل فى الصناعة لانهمـا لا تستطيع ان تشارك مشاركة مباشرة فى ادارة المنشأة ومن ثم لا تتحكم فى زيادة الارباح او تجنب الخسائر .

وبناءً على هذه الاسباب كان الاسلوب التمويلي المطروح لتمويل رأس المال العامل فى الصناعة هو أسلوب المشاركة . وكانت الطريقة التى تتسم بها المشاركة ان يوفر المصرف الاسلامي رأس المال التشغيلي ويوظف صاحب المشروع منشأته لتشغيل المنشأة لانتاج السلعة المطلوبة . اى يشارك المصرف الاسلامى نقداً بالمال اللازم للتشغيل ويشارك صاحب المشروع باهلاك منشأته ويقوم الطرفان معا بادارة المنشأة وتسويق الانتاج وهذا الاسلوب همـسو الغالب فى المصارف الاسلامية السودانية .

مثال توضيحي :

نفترض ان آلات ومباني ومخازن منشأة معينة تساوى مليون جنيه سودانى حسب التقييم المتفق عليه من الطرفين المتشاركين (العميل والمصرف) . وبعد النقاش والتفاوض بين الطرفين وحسب الاسس المعروفة فى البيئة المحلية تم الاتفاق على ان اهلاك الاصول الثابته يقدر بحوالى (٢٠ ٪) من القيمة الكلية لها فى الدورة الانتاجية الواحدة او فى العام مثلا اى ما يعادل ٢٠ مليون جنيه سودانى .

فاذا تم الاتفاق بين الطرفين على ان رأس مال المشاركة هو مليون جنيه فان نسبة مساهمة العميل سوف تكون ٢٠ مليون جنيه سودانى (قيمة اهلاك الاصول الثابته ومساهمة المصرف سوف تكون فى حدود ٨٠ من المليون جنيه سودانى يدفعها نقداً لمقابلة بقية المصروفات والنفقات المطلوبة للانتاج فتكون نسب مساهمتها فى رأس المال على النحو التالى :-

٢٠٠ الف جنيه سودانى مساهمة العميل (٢٠٪ من رأس المال) .

٨٠٠ الف جنية سودانى مساهمة المصرف (٨٠ ٪ من رأس المال) •

فاذا تم الاتفاق بين الطرفين على ان تكون نسب توزيع الارباح على أساس :-

٨٠ ٪ من الارباح للعميل نظير قيامه بالجزء الاكبر من الاعباء الادارية •

٢٠ ٪ من الارباح للمصرف الاسلامى نظير قيامه بجزء من اعباء الادارة •

فان النسبة المخصصة للادارة من الارباح سوف تقسم على اساس النسب السابقة ولتفترض انها ٢٥ ٪ من الارباح •

اما بالنسبة المتبقية من الارباح (وهى ٧٥ ٪) منها سوف توزع بينها

بنسبة كل شريك فى رأس المال •

ولكن هيئة الرقابة الشرعية فى بنك فيصل الاسلامى السودانى افترضت ببطلان هذه الطريقة وذكرت فى فتواها : (١)

انه لا يمكن مشاركة العميل باشياء عينية غير معلومة القيمة تضاف الى رأس المال التشغيلى (هى اهلاك الاصول الثابتة) ورأى الهيئة انه اذا كان لابد من التمويل بهذه الطريقة فيجب ان تقوم الاصول الثابتة للمنشأة ويشارك بها العميل ليصبح رأس المال المستثمر هو رأس المال التشغيلى المدفوع من المصرف الاسلامى بالاضافة الى قيمة الاصول الثابتة كلها (وليس اهلاكها فقط) • على ان تسجل شراكة بين الطرفين وبعد انتهاء السنة المالية او المدة المتفق عليها للتشغيل يتم تقويم كل الاصول الثابتة والموجودات الخاصة بالشراكة فى نهاية المدة ويكون نصيب كل طرف من موجودات الشراكة بنسبة مساهمته فى رأس مالها ابتداءً • وقد وجد المصرف صعوبة فى تطبيق هذا الاسلوب للأسباب التالية :

١ - لا يقبل العملاء ان يكون المصرف الاسلامى شريكاً لهم فى اصولهم الثابتة لا لسبب سوى التمويل الذى يقدمه لهم لسنة مالية او لفترة محدودة •

(١) المصدر : ميرغنى عثمان ، ادارة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
بنك فيصل الاسلامى السودانى •

٢- حتى فى حالة قبول العميل بما ورد فى -١- أعلاه هنالك صعوبة للاتفاق حول

تقييم الأصول فى بداية التشغيل ثم فى نهاية السنة المالية أو الفترة المعينة^(١).

وأخيراً وبعد مداوات عديدة بين هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامى السودانى والجهات الفنية المختصة بإدارة الاستثمار فى المصرف تم التوصل الى أسلوب أعتبرته الهيئة أكثر قبولاً من الناحية الشرعية يجمع بين الشراكة والاجارة وأسسته أسلوب المشاركة فى رأس المال التشغيلى والاجارة ، وهو الأسلوب المعمول به الآن فى بنك فيصل الإسلامى السودانى (أما المصارف الإسلاميه السودانيه الأخرى فتعمل بالأسلوب السابق الذى تم شرحه) .

وتتم هذه الطريقة الأخيرة على حسب الخطوات التالية :-

١- بعد حساب رأس المال التشغيلى اللازم للمشروع (حسب ما ورد سابقاً) تنشأ شراكة بين المصرف الإسلامى وصاحب المنشأة لتمويل رأس المال اللازم للتشغيل ينسب يتفق عليها على ألا تكون مساهمة العميل صوريه ، وعلى ذلك فيجب ألا تقل مساهمته عن ١٠ ٪ من رأس المال اللازم لتشغيل المشروع .

٢- تعتبر الشراكة شخصية اعتبارية قائمة بذاتها .

٣- تقوم الشراكة حسب التعريف الوارد فى - ٢ - أعلاه بإيجار المشروع وتدفع هذه الأجرة لصاحب المنشأة وتحسم من العائد وليس لهذه الأجرة علاقة بربح المشروع أو خسارته إذ هى اجارة يتفق عليها قبل تشغيل المشروع ويمكن حسابها بطريقتين: (الأولى) أجرة معلومة لكل المشروع للسنة المالية المعينة أو الفترة الزمنية المتفق عليها ، وفى هذه الحالة تدفع الأجرة لو عمل المشروع بطاقته القصوى أو لم يعمل أصلاً لآى سبب من الأسباب ما دام قد وضعه صاحبه تحت تصرف الشراكة للسنة المالية أو الفترة المعينة .

(الثانية) أجرة معلومة لقدر معين من الانتاج ، وفى مصنع لزيت الطعام مثلاً يتفق الطرفان قبل بداية الانتاج أن تكون أجرة عصر وتكرير الطن من الحبوب الزيتية عشرين جنيهاً مثلاً تدفع للمعصرة بعد انتهاء عملية العصر ، وفى هذه الحالة لا اعتبار لربح أو خسارة المعصرة بل تؤخذ الأجرة حسب الاتفاق السابق

(١) ويمكن ارجاع هذا السبب الى الظروف التضخمية السائدة فى الاقتصاد السودانى الذى تزداد

فيه القيمة النقدية للأصول باستمرار وبمعدلات كبيرة جداً بدلاً من تناقصها نتيجة الاهلاك الفنى والاقتصادى ، ولهذا يجد العملاء أنه من غير الانصاف أن تشاركهم المصارف أرباحاً رأسمالية نقدية يعتبرونها غير حقيقية تأتى من انخفاض القوة الشرائية للنقد وليس بسبب ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول المعادية أو العينية .

وتحسب فى التكاليف، (١)

٤- اذا تم الاتفاق النهائى بين الشركاء يتم تنفيذ العملية وفقا للاسس العامة المتبعة فى تنفيذ عمليات المشاركة ، وفى حالات تمويل الصناعة يعين المصرف الاسلامى المعمول مندوباً من قبله يشارك فى ادارة المنشأة أو مديراً مالياً حتى يستطيع التحكم فى المسائل المالية للمشروع ويرفع تقارير دورية بذلك ، وعند انتهاء السنة المالية أو مدة المشاركة تصفى العملية بواسطة الطرفين أو بواسطة مراجع قانونى يوافق عليه الطرفان .

(هـ) تنفيذ المشاركة المنتهية بالتعليك فى رأس المال الثابت .

يشتمل التنفيذ على الخطوات التالية (٢)

- ١- تستوفى كل الاجراءات الاولى اللازمة كالتأكد من التصديق للمشروع وموافقة بنك السودان وزيارة الموقع للتأكد من مطابقة المواصفات الفنية المطلوبة واجراء الدراسات المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به ثم يصاغ العقد بين الشركاء (العميل الشريك والمصرف الاسلامى) عن طريق المستشار القانونى وهيئة الرقابة الشرعية لديه وتسجل الرهن العقارى المطلوب لتغطية التعدى والتقصير (من جانب العميل) ويتم التوقيع على العقد وتستكمل بقية الاجراءات والشروط حسب الاسس العامة المعمول بها فى سائر المشاركات .
- ٢- يتم وضع نظام ادارى ووظيفى للمشروع مثل تعيين مجلس للادارة ومدير عام للشركة وتعيين الموظفين ووضع نظام محاسبى .
- ٣- يفتح حساب جارى بالمصرف يوضع فيه المبلغ المصدق به من الطرفين ولا يتم السحب منه الا بتوقيعين أحدهما توقيع المصرف .

(١) المصدر : ادارتا الفتوى والرقابة الشرعية والاستثمار بينك فيصل الاسلامى

السودانى (السعيد عثمان محجوب - فاروق محمد أحمد - ميرغنى عثمان) ، فتوى هيئة الرقابة الشرعية بينك فيصل السودانى فى : مجلة المال والاقتصاد ،

اصداره ربع سنوية ، العدد الثالث ، فبراير ١٩٨٦ م ، ص ٦٥ .

(٢) مرشد أعمال الاستثمار فى كل من : بنك فيصل الاسلامى السودانى ، التاجر الصدوق :

بنك التضامن الاسلامى ، دليل العمل : بنك التنمية التعاونى الاسلامى السودانى .

٤- يشترك الطرفان فى شراء الاصول الثابتة حسب الضوابط المعمول بها فى هذا الشأن ويمكن الاستعانة ببيوت الخبرة المختصة .

٥- مع الدخول فى مرحلة الانتاج يتم وضع الميزانيات التقديرية ومتابعة المصروفات والايرادات وتحليل التقارير الواردة عن سير العمل ومشكلاته ان وجدت الخ ذلك مما يكون من أعمال الادارة فى الحالات العادية .

٦- بعد مرور فترة متفق عليها يبدأ العمل (الشريك) الحلول محل المصرف الاسلامى تدريجياً بتخصيص جزء من أرباحه السنوية الناتجة من المشروع لشراء جزء من أسهم المصرف فى الشركة وأصولها ، وهذه النسبة من الاسهم تكون معلومة مسبقاً ومحددة مسبقاً ومتفق عليها .

وفى كل سنة يقوم فيها الشريك بشراء نسبة من أسهم المصرف يصبح وضع الاسهم فى بداية السنة التالية قد تغير بارتفاع أسهم الشريك بالنسبة نفسها وانخفاض أسهم المصرف الاسلامى بها ، وهكذا دواليك حتى تصبح مساهمة المصرف الاسلامى صفراً فى نهاية السنة المتفق على انهاء المشاركة فيها. وحينئذ يخرج المصرف من الشركة ليصبح المشروع كله مملوكاً للعميل . وتوضح هذه الطريقة اليك المثال التالى من بنك التنمية التعاونى الاسلامى .

مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك مع مصنع (س) فى مشروع لصناعة تحويلية لفترة عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٨٤ وتنتهى فى يناير ١٩٩٤ يستغرق التشييد سنتين بعدها تستمر الشراكة بصورتها الطبيعية وتبدأ فى التناقص اعتباراً من السنة السابعة ، حيث تقوم الجمعية بدفع (٣٧٥) ألف جنيه تتناقص بقيمة مساهمة البنك وبسداد القسط الرابع يؤول نصيب البنك فى المشاركة الى الجمعية فتصبح مالكة للمصنع بمفردها :

الحجم الكلى للعملية	١١٧٤٩٠٠٠ جنيه
مساهمة الجمعية	١٠٢٤٩٩٧٥ جنيه
مساهمة البنك	١٥٠٠٠٠٠ " "
الربح المتوقع	١٣٥٧٣١ " "
نصيب البنك	١٢٨ ٪
نصيب العميل	٨٧٢ ٪

الشروط :

- (١) تتم العملية بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك بعد عشر سنوات .
- (٢) تساهم الجمعية بمبلغ (١٠٢٤٩٩٧٥) بنسبة ٨٧٢ ٪ من التكلفة الكلية

- ويساهم البنك بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠ر) جنيه بنسبة ٨ ر ١٢ ٪/٠ .
- (٣) تبدأ مشاركة البنك فى التناقص اعتباراً من السنة السابعة وتنتهى بنهاية السنة العاشرة على أن تتناقص الشراكة بأقساط سنوية متساوية كل قسط (٣٧٥ ألف) جنيه .
- (٤) تحسب الأرباح الصافية على أساس اجمالى الإيرادات ناقصاً تكاليف الانتاج السنوية بخلاف الاستهلاكات .
- (٥) يتم مسك حسابات منفصلة للمصنع طيلة فترة الشركة .
- (٦) يحق للبنك مراجعة الحسابات فى أى وقت يراه سواء كان بواسطة موظفيه أو أى مراجع آخر كما له الاشتراك فى الادارة بمندوب مقيم بالمصنع .
- (٧) يتم التأمين على معدات المصنع ويخصم ذلك على الشراكة .
- (٨) يقدم الاتحاد رهناً عقارياً للبنك لضمان حسن الادارة ويتمثل فى مباني ومعدات المصنع القائم .
- (٩) يتم توزيع الأرباح بين البنك والجمعية بنسبة ٨ ر ١٢ ٪/٠ للبنك ، ٨٧ ر ٢ ٪/٠ للجمعية .
- (١٠) يتم تحمل الخسارة فى حالة وقوعها لا قدر الله بنسبة مساهمة كل فى رأس المال العملية .
- (١١) تقدم الجمعية رهناً عقارياً لا تقل قيمته عن نصيب البنك فى المشاركة يرهـن رهناً أولاً لضمان أى تصرف أو تقصير أو إهمال .
- (و) السلامة الشرعية لتطبيقات المشاركة فى المصارف الاسلامية السودانية :

واما مدى شرعية هذه العقود والشروط الواردة فيها وفى معاملاتها مع غيرها عن طريق البيع والاجارة والشركة وغيرها فهى صحيحة حسب شروط وضوابط عقود الشركة التى درست أحكامها وأصولها فيما سبق .

ولكن لابد من الاعتراف بأنه من الصعوبة بمكان الاضطلاع والوقوف على جميع عقود وشروط هذه المشاركات وتتبع خلوها من المحظورات الشرعية وذلك لكثرتها وصعوبة التقصى فيها . وفى الجملة يمكن للمرء أن يقول ان هذه العقود والشروط صحيحة وسليمة لاسيما اذا عرفنا أن كل هذه المصارف الاسلامية يشرف على عقودها هيئات فتوى ورقابة شرعية مكونة من أفاضل العلماء فى البلاد . ولا تقدم ادارات هذه المصارف على أمر - منذ البداية - الا بعد عرضه على هذه الهيئات وأخذ رأيها فيه - ثم فى مراحل لاحقة تعرض عليها العمليات بعد تنفيذها للتأكد كذلك من مطابقتها لما وضع لها من ضوابط وشروط .

ولكن لايعنى هذا ان تطبيق هذا الاسلوب وغيره من اساليب التمويل الاسلامي يخلو من المشكلات او بعض التجاوزات التى تحدث في الغالب من جانب عملاء المصارف في خرقهم لبعض شروط العقود .

ومن ذلك على سبيل المثال : ألزمت شروط عقد الشراكة في المصارف الاسلامية السودانية الشريك بتوريد حصيلة بيع المبيعات في الفترات المحددة في العقد سواء لحساب الشراكة بأى فرع من فروع المصرف المعنى او لى حساب في مصرف آخر يوجه الشريك بالتوريد فيه . وقد أدخل هذا الشرط عندما تبين بعد خبرة اعوام ان بعض الشركاء يجمد أموالا فائضة لديه بصورة غير ضرورية او يحاول تدويرها والاستفادة منها لمصلحته الخاصة دون المصرف الشريك له في العملية وهو أمر يؤدي الى كثير من المشكلات .

(ز) حجم الموارد المالية الموظفة بأسلوب المشاركة في المصارف الاسلامية

السودانية :

على الرغم من أن المصارف الاسلامية السودانية تعلن في نشراتها عن التزامها باستخدام وتجريب مختلف اساليب التمويل الاستثمارى الاسلامي على نحو متوازن الا اننا نجد انها - لاسباب كثيرة - تميل الى التركيز على اسلوبي المشاركة والمراوحة وان كان هذا التركيز يختلف من مصرف اسلامي الى آخر . فبينما تركز بعض المصارف على المشاركة يتجه البعض الاخر الى التركيز على المراوحة وذلك حسب طبيعة كل مصرف وخبرته وتجربته والظروف التى واجهها وحسب الكوادر الفنية والادارية التى تقوم على توجيه العمل الاستثمارى فيه .

وتأتى المشاركة بمختلف انواعها واشكالها في مرتبة وسط في الاهمية بين المراوحة والمضاربة وسوف يظهر ذلك من استعراض البيانات الخاصة بها في كل مصرف من المصارف الاسلامية السودانية كما تظهر في جدول رقم (٢٧) :-

(١) التوظيف الاستثماري في المصارف الإسلامية السودانية وفق اسلوب المشاركة خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م) الارقام بملايين الجنيهات السودانية (١١)

اسم المصروف	١٩٨٤ م		١٩٨٥ م		١٩٨٥ م		١٩٨٦ م		١٩٨٧ م		١٩٨٨ م		١٩٨٩ م	
	المشاركة	الاجمالي	المشاركة	الاجمالي	المشاركة	الاجمالي	المشاركة	الاجمالي	المشاركة	الاجمالي	المشاركة	الاجمالي	المشاركة	الاجمالي
١ - بنك فيصل الاسلامي	٤٥٥ ار	١٢٠٦	٣٥	١٠٠	٤٥٩	١٢٧	١٢٧	٤٥٩	١٢٧	٤٥٩	١٢٧	٤٥٩	١٢٧	٤٥٩
٢ - بنك التفاه من الاسلامي	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦
٣ - بنك التنمية التعاوني	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦
٤ - البنك الاسلامي السوداني	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦
٥ - بنك البركة السودانية	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦
٦ - البنك الاسلامي لغرب السودان	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦
الاجمالي والنسبة	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦	١٢٠٦

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السودانية مع تقارير الاستثمار (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م)
(*) بيانات غير متوفرة .

١ - المشاركة في بنك فيصل الاسلامي السوداني :

نلاحظ من الجدول رقم (٢٧) أن المشاركة تستأثر بما يزيد قليلاً عن ثلث الموارد المالية الموظفة في بنك فيصل الاسلامي السوداني كل عام تقريباً. وذلك في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦ م) . أما في الفترات السابقة على هذه الفترة وبصفة خاصة في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣ م) كانت المشاركة تستحوذ على القدر الأكبر من الموارد المالية الموظفة في هذا المصرف وقد كانت أعلى نسبة للمشاركة في عام ١٩٨٢م حيث بلغت حوالي (٧٧٪) من اجمالي التمويل . ووصلت أدنى مستوى لها في تلك الفترة في عام ١٩٨٠م حيث بلغت حوالي (٥٩٪) من الاجمالي. (١)

ويلاحظ في بنك فيصل الاسلامي السوداني هذا الاتجاه الهبوطي في استخدام المشاركة في السنوات الاخيرة التي توفرت عنها بيانات ويتناسب ذلك مع الاتجاه العام الغالب في هذه المجموعة من المصارف مع استثناءات قليلة .

٢ - المشاركة في بنك التضامن الاسلامي :

بلغت نسبة المشاركات في عام ١٩٨٤م حوالي (٣٧ ٪) بينما ارتفعت في عام ١٩٨٩م الى حوالي (٦٦٪) من الاجمالي . وهو ما يؤكد ان هذا المصرف يتجه اتجاها ملحوظا في توسيع عملياته الاستثمارية في مجال المشاركة. وتذكر تقارير الاستثمار في هذا المصرف ان هذه الصيغة تعتبر هي الامثل من حيث معرفة العميل ومقدراته وتحقيق العائد الاوفر بالاضافة الى تضيق باب الشبهات من الناحية الشرعية. (٢)

٣ - المشاركة في بنك التنمية التعاوني الاسلامي :

يلاحظ ان عمليات المشاركة جاءت في مرتبة متأخرة بعد المراجعة والمضاربة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧م ثم ارتفعت الى المرتبة الثانية بعد

(١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، تقارير النشاط الاستثماري للاعوام

(١٩٨٠ - ١٩٨٣ م) ، مركز البحوث والاحصاء .

(٢) بنك التضامن الاسلامي ، تقرير النشاط الاستثماري للعام المالي

المرابحة في العامين الاخيرين ١٩٨٨ - ١٩٨٩م وهو مايؤكد مبدأ التوازن الذى يبنه هذا المصرف في مجال اعمال مختلف اساليب التمويل الاستثمارى الاسلامي على نحو متوازن .

٤ - المشاركة في البنك الاسلامي السوداني :

يلاحظ الارتفاع التدريجي لنسب المشاركة في هذا المصرف حيث ارتفعت من (٣٥٪) من الاجمالي في عام ١٩٨٤م الى حوالي (٥٢٪) منه في عام ١٩٨٩م . وقد وصلت اعلى مستوى لها خلال هذه الفترة في عام ١٩٨٧م وهو حوالي (٦١٪) من الاجمالي .

٥ - المشاركة في بنك البركة السوداني :

يلاحظ الانخفاض المطرد لنسب المشاركة في بنك البركة السوداني حيث انخفضت من (٢٧.٥ ٪) من الاجمالي عام ١٩٨٤م الى (٤.٢ ٪) فقط من الاجمالي في عام ١٩٨٩م . وهذا يعكس الى حد كبير الاتجاه الكبير نحو الاعتماد على المrabحة وغياب المضاربات تقريباً .

٦ - المشاركة في البنك الاسلامي لغرب السودان :

يلاحظ بصفة عامة الاتجاه نحو الاعتماد على المشاركة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨م . وهو مايعكس اتجاه ادارة المصرف في تفضيل المشاركة في معظم العمليات وتقليل الاعتماد على المrabحة باستثناء العام الاخير .

كذلك يلاحظ أن السياسة المعلنة بضرورة مراعاة التوازن في هذا الجانب وتجريب اساليب جديدة لم تظهر في المجال التطبيقي .

المبحث الثالثتطبيقات المراجعة في المصارف الاسلامية السودانية
وحجم الموارد المالية الموظفة عن طريقها وضوابطها الشرعية

تمارس المصارف الاسلامية السودانية هذا النوع من البيع باحجام متفاوتة تبعاً لما عندها من مؤسسات وشركات مساعدة تعمل في النشاط التجارى والاستثمارى . والتمويل التجارى هو البديل الصحيح للتمويل الربوى الذى كانت تمارسه المصارف التجارية التقليدية (المتاجرة في الديون) .

ويقوم هذا البديل على الدخول مباشرة في العمل التجارى عن طريق اساليب الاستثمار الاسلامية المختلفة والتي منها بيع المراجعة بصفة خاصة والذى سوف ندرس تطبيقاته على النحو التالي :

(٤) الشركات التجارية التابعة وممارسة بيع المراجعة :

جرى النص في كل عقود تأسيس المصارف الاسلامية السودانية على أن من أغراضها :

١ - القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية والمالية واعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أى اقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .

٢ - انشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو تجارية أو صناعية أو زراعية أو شركات مساعدة لها في تحقيق اغراضها كشركات تأمين تعاونية أو عقارات وخلافها . (١)

وعلى الرغم من ان المصارف الاسلامية السودانية تزاوّل الاعمال التجارية بالشركة والمضاربة والمراجعة وغيرها من الاساليب في مجالات الاستيراد والتصدير والتجارة المحلية الا انها لم تسع حتى الان للحصول على رخص لمزاولة هذا العمل باعتبارها مصارف ، وانما مارست هذا العمل وفق

(١) انظر هذه الفقرات في عقود تأسيس : بنك فيصل الاسلامي السوداني ، المادة (٤) اهداف البنك واغراضه ، الفقرتان (أ) و (س) بنك التضامن الاسلامي المادة (٣) الفقرتان (أ) ، (م) ، بنك غرب السودان الاسلامي ، المادة (٣) الفقرات (أ) ، (ك) ، (ر) ، البنك الاسلامي السوداني ، المادة (٣) الاغراض ، الفقرتان (أ) ، (د) ، (ي) ، بنك البركة السوداني ، المادة (٣) اغراض البنك ، الفقرتان (د) ، (ز) .

للفقرة (٢) اعلاه بإنشاء شركات تجارية وعقارية وزراعية مساعدة تقوّم بهذه الأعمال وفقاً لما هو منصوص عليه في عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية .

هذا وقد قامت كل المصارف الإسلامية السودانية تقريباً بإنشاء شركات من هذا النوع وهي التي تمارس عن طريقها بيع المربحة بنوعيه .

وعندما تمتلك هذه الشركات سلعة ما وتريد أن تباع هذه السلعة ، فهي بالخيار في أن تباعها عن طريق المساومة أو المربحة . ولكن الأساس في بيع السلع المملوكة لهذه الشركات هو بيع المربحة . وإذا كان المصرف المعين يعتمد في سياسته تجاه (بيع المربحة للأمر بالشراء) على القول بعدم لزوم الوعد فإن ما يشتريه المصرف من سلعة ويعدل عنه الأمر بالشراء يصبح كذلك قابلاً للبيع عن طريق المربحة ويتم بيع المربحة من جهة ثالثة عن طريق بيع المصرف نصيبه من المشاركات ، وفي حالة ممارسة هذه الشركات لبيع المربحة تتبع الخطوات التالية أو تسير على الأسس التالية :

١ - يجب على الشركة معرفة وتحديد تكلفة السلعة موضوع البيع . وذلك بمعرفة الثمن الذي اشترت به السلعة وماتلاه من مصروفات أخرى صرفتها على السلعة من ترحيل وتخزين وتعبئة وكافة ما يلزم لذلك ويعد من رأس مال السلعة . وبذلك تحدد الشركة رأس مال المبيع ايّاً كان نوعه .

٢ - بالنسبة للربح المسمى الذي يجب أن يتم الاتفاق عليه فإن لمعظم السلع هو ارباح محددة . ويجب على الشركة - باعتبارها خاضعة للقوانين واللوائح المنظمة للعمل التجاري في السودان - أن تلتزم بهذه الهوامش .

وبمراجعة معظم العقود التي يتم بها البيع يتضح لنا أن هذه العقود لا تبين تفاصيل التكلفة والربح كل على حده وإنما تجمل ذلك اجمالاً (١) . وذلك لأن التكلفة والربح قد اتفق عليهما ابتداءً . وكان الأولى النص على تفاصيل ذلك حتى إذا ما صار نزاع في المستقبل حول الثمن الأول أو حول رأس المال أمكن الرجوع إلى نصوص العقد وليس للمناقشة التي سبقتة .

(١) انظر ، نموذج عقد بيع بالمربحة ، بنك التضامن الاسلامي .

ولكن في بعض العقود يتم تفصيل ثمن الشراء والمصروفات من جمـارك وتأمين وتخليص وتعبئة وترحيل وعتالة وتخزين ومصاريف بنكية وإى مصاريف أخرى . كما يتم النص على قدر الربح المسمى فوق رأس مال السلعة أو كنسبة الى رأس المال (١) .

وبالنسبة لطريقة الدفع في بيع المربحة فغالبا ما يتم البيع على أقساط . اما عن الضمان فتلزم عقود المربحة الطرف المشتري بتقديم رهن عقارى مقبول يضمن قيامه بسداد كل الاقساط المستحقة في مواعيدها . وتجزئ هذه العقود للمصارف الاسلامية اتخاذ الاجراءات القانونية لبيع العقار المرهون لاستيفاء حقوقها على الطرف المشتري في حالة فشله في دفع المستحق عليه في مواعيده المحددة .

والرهن العقارى كما سبق ان عرفناه فيما سبق هو : (حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاؤه منه) .

(ب) ممارسة بيع المربحة عند تصفية المشاركات التى تدخل فيها المصارف الاسلامية السودانية مع عملائها :

تدخل المصارف الاسلامية السودانية في مشاركات مع عملائها في كثير من المجالات التجارية والزراعية والصناعية وعند تصفية هذه المشاركات تعطى المصارف الاسلامية لعملائها افضلية شراء البضائع والسلع التى تكون من نصيبها في مثل هذه المشاركات . وغالبا ما يتم هذا البيع عن طريق بيع المربحة ، وذلك بتقدير التكاليف الفعلية وطلب الربح المناسب .

ومن خلال الدراسة اتضح ان المصارف الاسلامية السودانية غالبا ماتبيع نصيبها مهتدية بالسياسات التى تضعها الدولة في الاسعار القانونية . كما ان بعض المصارف تنص العقود المستخدمة فيها لبيع المربحة على الاسس والضوابط التى يبيع فيها احد الشريكين نصيبه للآخر او لطرف ثالث (٢) . كما ان

(١) انظر، نموذج عقد بيع بالمربحة ، بنك فيصل الاسلامي السوداني .

(٢) مثل بنك فيصل الاسلامي السوداني الذى له نوعان من عقود المشاركة: الاول يحكم مشاركات الاستيراد ، والثاني يحكم المشاركات المحلية ، وبقيّة المصارف الاسلامية الاخرى عدا بنك التضامن الاسلامي .

بعضها الآخر لم يكتف بذلك وإنما صمم عقوداً تتم بمقتضاها هذه التصفية^(١).

ويعمل بنك التضامن الاسلامي على الفصل التام بين عملية المشاركة وعملية بيع المربحة اللاحقة . لاجل الا يكون هناك أدنى شبهة لجمع الصيغتين في عقد واحد لانه أمر منهي عنه بالسنة . وبهذا تتأكد عدم صورية المشاركة كما اذا دخل المصرف شريكاً وباع نصيبه في الحال . فيكون بذلك قد قدم تمويلاً ربوياً .

ولا يفهم من هذا ان المصارف الاسلامية السودانية التي تصمم عقوداً منفصلة لتصفية المشاركات تمارس هذا العمل الصوري . بل تنص عقود المشاركة فيها على شروط قيام الشراكة وعلى قواعد تصفيتها وعند التصفية يعقدون عقداً جديداً يهتدون فيه بالقواعد التي تضمنها عقد المشاركة في مجال التصفية .

(ج) المربحة في حالة الاخذ بعدم لزوم الوعد : (في بيع المربحة للامر بالشراء)^(٢)

ان ماتشترية المصارف من سلع ويعدل عنها العملاء الذين أمروا بشرائها تقوم في هذه المصارف ببيعها عن طريق المربحة في مثل هذه الحالات ، وهي غير كثيرة في السودان ، فان المصرف المعنى باعتباره مأموراً يظل مالكاً للسلعة ويمكنه بيعها عن طريق المساومة او عن طريق المربحة الذي تمارسه شركاته التابعة ، اي بنفس الاسس والخطوات التي ذكرناها سابقاً عند الكلام عن نشاط الشركات التجارية التابعة لهذه المصارف .

والمصارف الاسلامية السودانية التي تعمل على اساس عدم لزوم الوعد هي كل المصارف الاسلامية العاملة بالبلاد عدا مصرفي التنمية التعاوني الاسلامي والاسلامي السوداني^(٣) .

(١) مثل التضامن الاسلامي .

(٢) ناقشنا في مكان منفصل بيع المربحة للامر بالشراء : شروطه والشبهات

المشاركة حوله .

(٣) انظر ، دليل التعامل مع البنك الاسلامي السوداني ، ص ١٨ .

والذى يجدر ذكره ان الذين يعدلون عن شراء السلع المطلوبة يكاد يكون معدوماً في السوق وذلك لان الطلب على السلع اكثر من العرض بكثير كما ان المصارف تحاول ان تتعاقد على شراء السلع التى عليها طلب فى السوق لامكان سهولة التسويق في حالة نكول الأمر بالشراء ، وهذا فضلاً عن حرص العملاء على الالتزام بوعودهم حفاظاً على دوام تعامل المصارف معهم او لدوافع دينية منها حب الوفاء بالوعد .

ومن النماذج لبيع المراجعة : شراء مواد خام لبيعها بالمراجحة بمبلغ ٦٠ ألف جنيه ثمناً للشراء ، وبهامش مراجعة (المارج) قدره ٥ ٪ على ان يدفع العميل ١٠ ٪ من السعر مقدم فوري ، وسداد الباقي خلال ثلاثة أشهر بضمن شخصي او عقارى (١) .

(د) تطبيق بيع المراجعة للأمر بالشراء في المصارف الاسلامية السودانية :

وقفنا في السابق على احكام بيع المراجعة للأمر بالشراء واجازة الفقهاء الاقدمين له بمصطلحات او تحت مسميات مختلفة مثل الحيل الجائزة او بيوع الآجال كما سبق ان ذكرنا . وقد اجمع الفقهاء المتقدمون الذين اجازوا هذا النوع من التعامل على القول بعدم لزوم الوعد واعطوا الأمر الخيار في (امضاء) البيع او رده بعد شراء المأمور للسلعة . اما العلماء المحدثون الذين تناولوا مشروعية هذا البيع فقد اختلفوا حول لزوم الوعد وعدم لزومه . هذا وقد رجحنا القول بعدم لزوم الوعد لقوة الدلة التى وقفنا عليها وذكرناها في موضعها .

وعلى المستوى التطبيقي نشأت مدرستان حول موضوع الالتزام بالوعد وعدمه . والمدرسة الغالبة في السودان قامت على رأى الراجح القائل بعدم لزوم الوعد . وتتمثل في بنك فيصل الاسلامي السوداني ، وبنك التضامن

(١) دليل العمل في البنوك الاسلامية . د . محمد هاشم عوض ، نشره بنك

وبنك البركة السوداني ، والبنك الاسلامي لغرب السودان . اما المدرسة
ال اخرى فيمثلها البنك الاسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني الاسلامي .

والذى عليه العمل في المصارف الاربعة الاولى ان هذه المعاملة ملزمة
للبنك ولكنها غير ملزمة للأمر بالشراء فهو بالخيار عندما يعرض عليه
المصرف السلعة . واما المصرف فهو ملزم ببيع السلعة للأمر بالشراء اذا رغب
فيها . وقد جاءت عقود المراجعة في هذه المصارف معبرة عن هذا الرأي
ولكن مع بعض الاختلافات بين مصرف وآخر .

وعلى وجه الاجمال فان معظم العقود تتضمن الاسس والشروط التالية :

- ١ - تاريخ تحرير العقد ومحلله - طرفي التعاقد مع تحديد اسم كل وصفته .
- ٢ - وصف الشيء المبيع بتحديد الكميات والمواصفات بما ينفي الجهالة .
- ٣ - النص في العقد على طلب الشراء المقدم من العميل ووعده بالمصرف
بالشراء ثم بالبيع مراجعة .
- ٤ - يذكر في العقد قيام المصرف بشراء السلعة المطلوبة وعرضها على
العميل للبيع وقبول العميل لذلك .
- ٥ - النص على ثمن شراء السلعة والمصروفات التي صرفت عليها ، وتوضيح
ارباح المصرف في الصفقة .
- ٦ - بيان ما التزم العميل بدفعه مقدما من الثمن (القسط الاول) وقيمة
وتواريخ استحقاق بقية الاقساط . وجواز مطالبة المصرف للعميل
بتحرير شيكات بقيمة الاقساط المتبقية لايداعها لديه لتحصيلها فني
تاريخ الاستحقاق .
- ٧ - ينص على تقديم العميل ضمان مقبول يضمن السداد في حالة عجز
العميل عن تسديد الاقساط في مواعييدها المحددة وفي حالة المبالغ
الكبيرة يطلب رهناً عقارياً لصالح المصرف ضماناً لامواله ، وذلك عن
طريق النص على جواز اتخاذ الاجراءات القانونية لبيع العقار
المرهون لاستيفاء كل حقوق المصرف على العميل في حالة عجزه عن السداد .
- ٨ - ينص في بعض العقود على التأمين السنوى الشامل ضد كل الاضرار
للسلع او البضائع لصالح المصرف ويقوم العميل بدفع مصاريف ذلك
التأمين .

٩ - تتضمن كل العقود مادة للتحكيم عند النزاع بتكوين لجنة للتحكيم — ثلاثة اشخاص يعيّن المصرف شخصاً والعميل شخصاً ، اما الشخص الثالث فيعيّن باتفاق بين الطرفين ليكون رئيساً لها وفي حالة الفشل في الاتفاق يرفع الامر لرئيس القضاء .

هذه الشروط ترد بصفة عامة في كل العقود تقريباً ، ولكن قد تتطلب بعض عمليات المراهجة المزيد من الشروط حسب نوع وطبيعة العملية . حيث يمكن في مثل هذه الحالات صياغة عقد جديد لها ، وتعرض على هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المعني لاجازتها ثم العمل بها .

ويلاحظ ان معظم العقود في البنوك الاسلامية المشار اليها (١) تنص على ما يثبت حق الأمر في امضاء الاتفاق المبدئي او رده بعد امتلاك المصرف للسلعة وعرضها عليه (أى على العميل) عرضاً مستأنفاً .

ولكن بعض العقود في بعض المصارف التي تأخذ بعدم لزوم الوعد تسكت عن ذكر لزوم الوعد او عدم لزومة بالنسبة للأمر بالشراء . ان هذا السكوت مبني على رأى من يقول ان النص على عدم لزوم الوعد فيه اغراء للأمر بالعدول رغم ان التعليمات قد صدرت لموظفى المصرف بالعمل وفقاً لفتوى عدم لزوم الوعد (٢) .

والجدير بالذكر ان السياسة الائتمانية لبنك السودان لعام ١٩٨٥م قد اشترطت على المصارف التجارية في حالة التمويل وفق صيغة المراهجة على العميل ان يمول مالا يقل عن نسبة ٢٥ ٪ من حجم العملية من موارده الذاتية كما ألزمت المصارف بان يتم تخزين كل السلعة الممولة لصالح المصرف التجاري المعنى (٣) .

وهذا الالتزام للمصارف التجارية بأخذ عربون من العملاء بنسبة ٢٥ ٪ من اسعار البضائع قبل استلامها يقودنا لمسألة مشروعية اخذ العربون او عدمها

-
- (١) بنك فيصل الاسلامي ، بنك التضامن ، بنك البركة ، بنك التنمية التعاوني ، البنك الاسلامي لغرب السودان .
- (٢) انظر ، نماذج من عقود المراهجة بينك البركة السوداني .
- (٣) منشور بنك السودان رقم ب س / محافظ/ سرى / ٩/٦٥ (ب) ، مكرر ب س / محافظ / سرى / ١١/٦٥ ، ص (٤) بتاريخ ١٤ محرم ١٤٠٦هـ ، الموافق ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥م .

في البيع بصفة عامة وفي بيع المرابحة على وجه الخصوص، وبيع العربي—ون
أو العربيان في الفقه الاسلامي هو ان يشتري الرجل السلعة ويدفع للبائع
مبلغاً من المال على انه اذا اخذ السلعة يكون المبلغ محسوباً من الثمن
وان تركها فالمبلغ للبائع (١).

وهذا التفسير متفق عليه بين جميع الفقهاء (٢). هذا وقد اختلف الفقهاء
في حكم هذا البيع فمنعه الحنفية والمالكية والشافعية وابو الحطاب
من الحنابلة (٣). واجازه الامام احمد وروى الجواز عن عمر وابنه وجماعة
من التابعين (٤).

والراجح هو المنع لقوة الادلة . فان حديث النهي عن بيع العربي—ون
أكثر رجال الحديث يصحونه ، وحديث الجواز اكثرهم يردونه (٥).

ومن الصور التي تشبه بيع العربيون وليست منه ما اذا دفع المشتري للبائع
مبلغاً من المال على انه اذا امضى البيع احتسبه من الثمن ، وان لم
يملكه اخذ مادفعه، فالبيع على هذه الصورة صحيح (٦).

وعلى هذا الاساس يكون الحكم في مسألة اخذ العربيون في بيع المرابحة
للأمر بالشراء والزام المصارف التجارية بأخذ هامش الجدية وهو ٢٥ ٪ من
السعر من العملاء قبل اتمام البيع . فاذا كان هذا الجزء يفوت على العملاء
في حالة النكول عن بيع المرابحة فانه يكون غير جائز بل حرام لنهي—ه
صلى الله عليه وسلم عن بيع العربيون (٧).

(١) انظر، موطأ الامام مالك ، الجزء الثاني ، او كتاب البيوع ، ص ٦٠٩ .

(٢) انظر ، ابن قدامة ، المغنى ، ج ٤ ، ص ٢٨٩ ، نهاية المحتاج للرملي
ج ٣ ، ص ٤٩٥ .

(٣) بداية المجتهد ١٦٢/٢ ، نيل الاوطار ، ٢٥١/٥ .

(٤) المغنى ٢٨٩/٤ .

(٥) بداية المجتهد ١٦٣/٢ ، نيل الاوطار ١٥١/٥ ، شرح الزرقاني على الموطأ
٩٩/٢ . المغنى ٢٨٦/٤ .

(٦) الخطاب ، مواهب الجليل ٢٦٩/٤ .

(٧) الحديث رواه ابن ماجة في كتاب التجارات ، باب بيع العربيان واخرجه
ابو داود في كتاب البيوع ، باب في العربيان ، والامام مالك في الموطأ ،
كتاب البيوع ، باب ماجاء في بيع العربيان ، ج ٢ / ص ٦٠٩ . سنن ابن
ماجة ٧٣٨/٢ حديث رقم ٢١٩٢ .

اما اذا لم يفت هذا الجزء من الثمن على المشتري مرابحة اذا نكـل عن البيع فانه يأخذ نفس الحكم السابق ولكنه من ناحية اخرى يتناقض مع القول بان الوعد غير ملزم للأمر بالشراء .

هذا وقد افتت هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الاسلامي السوداني بان الأمر بالشراء اذا دفع العربون على انه ان تم البيع احتسب العربون من الثمن وان لم يتم استرده فلا بأس بذلك سواء اكان في مرحلة الوعد او في مرحلة اتمام البيع (١).

هذا عن المدرسة الغالبة في السودان التي قامت على الرأي الراجح القائل بعدم الزام الأمر بالشراء بوعده . اما المدرسة الاخرى القائلة بالزام الواعد بوعده في بيع المرابحة للأمر بالشراء فيمثلها البنك الاسلامي السوداني .

وقد جاء في فتوى هيئة الرقابة الشرعية لدى هذا المصرف ان هذه المعاملة تتضمن امرين : يعد العميل المصرف بشراء السلعة ، وبناء عليه يعمـد المصرف العميل ببيعه اياها عن طريق المرابحة . وقد سارت الهيئة فـي فتواها الحاضرة وسوف تسير في فتواها المقبلة - كما ذكرت - على التزام الواعد بالشراء بوعده بعد وصول السلعة مع اعطائه حق الخيار على ان يتكلف بكل ما تسبب فيه الوعد من مصروفات او تكلفة ما كان المصرف سيقدم عليها لولا الواعد (٢).

وقد صيغت العقود المنظمة لبيع المرابحة للأمر بالشراء بناءً على هذه الفتوى . ويوقع العميل والمصرف في المرحلة الاولى عقداً يسمى وعـداً بالشراء ، يعد فيه العميل المصرف بشراء السلعة (التي يوضح العقد تفاصيلها) وابرام عقد البيع والشراء عند وصول السلعة .

يوضح الوعد التفاصيل الخاصة بالمرابحة من ذكر ثمن البيع (الثمن الاول زائداً التكاليف) بالاضافة للربح المسمى كنسبة من التكلفة الكلية . والملاحظ ان عقود هذا المصرف تجمل ثمن الشراء وبقية التكاليف من رسوم

(١) وردت هذه الفتوى في : المال والاقتصاد ، مجلة اقتصادية اسلامية ربـع سنوية ، يصدرها مركز البحوث والاحصاء ببنك فيصل الاسلامي السوداني ،

العدد (٥) ربيع الاول ١٤٠٨ هـ ، ص ٣٧ .

(٢) صدرت الفتوى بتاريخ ٩ شعبان ١٤٠٣ هـ .

جمركية وتكاليف شحن وتأمين وكافة المصروفات الاخرى .

يدفع العميل نسبة ٢٥ ٪ من قيمة البضاعة عند التوقيع على الوعد لضمان الجدية وتنفيذ التزاماته قبل المصروف والقيام بتسديد باقي القيمة (أى ثمن البيع) . ويتضمن هذا الوعد شرطاً جزائياً في جالة امتناع احد الطرفين عن تنفيذ هذا الوعد ، حيث يتحمل اية اضرار تلحق الطرف الآخر نتيجة ذلك الامتناع وفقاً لما تحكم به هيئة تحكيم تنشأ في حالة نشوء خلاف يضعب حله بواسطة الطرفين ودياً .

اما المرحلة الثانية التى يدخل فيها العميل والمصرف فهي توقيع عقد بيع بالمراوحة وذلك عند وصول السلعة الجاهزة للتسليم بمواصفاتها الموضحة في الوعد بالشراء الاول .

تعتبر البضاعة بعد التوقيع مملوكة للعميل ولكنها مرهونة مـــــــع مستنداتها رهناً تأمينياً لمعالج المصرف حتى استيفائه للكامل الثمن المتفق عليه . وينص العقد على جواز مطالبة المصرف للعميل مع ذلك بضمانات اضافية . وينص العقد في حالة امتناع العميل عن استلام البضاعة او مستنداتها ان من حق المصرف ان يبيعها بالسعر السائد في حينه ويقبض الثمن لاستيفاء حقوقه واعادة مايزيد على ذلك للعميل وان قل الثمن عن مستحقاته (أىالمصرف) كان له ان يرجع على العميل بما تبقى له في ذمته .

ويؤكد ماذهبت اليه هذه العقود ماورد في دليل التعامل مع المصرف الاسلامي السوداني من ان الوعد بالشراء يكون ملزماً للأمر ويكون للمصرف الحق في ان يعود على الواعد بالشراء بقيمة الضرر الفعلي الذى اصابه في جالة النكوص عن الوفاء بما وعد . ونسب هذا الرأى لهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف (١) .

وواضح مما سبق ان هذا المصرف يذهب الى العمل بالزام الواعد بوعده في بيع المراوحة للأمر بالشراء ولم يقدم اسباباً وادلة جديدة لهـــــــذا الاتجاه . وقد اوردنا اعتراضنا على حجج القائلين بلزوم الوعد ورجحنا القول بعدم اللزوم .

(١) دليل التعامل مع البنك الاسلامي السوداني ، ص ١٨ .

وقد ورد في فتوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك الاسلامي السوداني اعطاء الأمر الخيار على ان يتكفل بكل ماتسبب فيه الوعد من مصروفات وقد تفهم هذه العبارة على اساس ان الواعد غير ملزم بوعده ، ولكن هذا الفهم غير مراد . لان العبارة نصت بمنطوقها على الزام الواعد بالشـراة وقد رمت العبارة الى ان المصرف لايجبر الواعد على تنفيذ العقد في حالة الاخلال بشروط الوعد والعقد ... وانما يجوز له ان يطلب التعويض ... وذلك ماذكر في آخر العبارة بتحصيل الأمر كل ماتسبب فيه الوعد من مصروفات .

هذه جملة احكام وشروط صحة المراجعة بنوعيتها ، وجانب من تطبيقات المصارف الاسلامية لها في السودان والان تأتي الى مسألة اخيرة في المراجعة وهي حجم الموارد المالية المستثمرة عن طريق المراجعة في المصارف الاسلامية السودانية مقارنة بالاساليب الاخرى كالمشاركة والمضاربة والسلم وغيرها ، مع ايراد بعض الملاحظات على اسلوب المراجعة .

(هـ) حجم الموارد المالية الموظفة عن طريق المراجعة في المصارف الاسلامية السودانية :

يلاحظ بصفة عامة ان نسبة الموارد المالية الموظفة في المراجعة مرتفعة في معظم المصارف الاسلامية السودانية ولم تقل عن (٦٠ ٪) في المتوسط الا في عام ١٩٨٨م من اجمالي التمويل لديها .

وتتفاوت هذه المصارف في الاتجاه الذي تأخذه نسبة المراجعة . فبما تتسم بالثبات النسبي في بعض المصارف تتجه الى التناقض في كثير منها والى الزيادة في البعض الآخر .

ويتضح ذلك من الاستعراض التالي : حسب الجدول رقم (٢٨) :

(١) المراجعة في بنك فيصل الاسلامي السوداني :

تميل نسبة المراجعة الى الثبات النسبي في بنك فيصل الاسلامي السوداني حيث تراوحت ما بين (٦٢ ٪) و (٦٤ ٪) من الاجمالي في الفترة من

١٩٨٤م - ١٩٨٦م .

٢ - المراجعة في بنك التضامن الاسلامي :

انخفضت نسبة المراجعة في استثمارات بنك التضامن الاسلامي من (٦١ ٪) في عام ١٩٨٤م الى (٣٣ ٪) من الاجمالي في عام ١٩٨٩م . وهو انخفاض كبير يعكس السياسة التي انتهجتها ادارة المصرف في السنوات محل الدراسة .

٣ - المراجعة في بنك التنمية التعاوني الاسلامي :

يعد بنك التنمية التعاوني الاسلامي من المصارف التي تتجه فيها المراجعة الى الارتفاع التدريجي حيث ارتفعت نسبتها من (٤٨ ٪) من الاجمالي في عام ١٩٨٥م الى (٦٣ ٪) منه في عام ١٩٨٩م .

٤ - المراجعة في البنك الاسلامي السوداني :

تتجه نسبة المراجعة في هذا المصرف الى التناقص في الجملة . اذا انخفضت من (٦٢ ٪) من اجمالى التمويل الاستثمارى في عام ١٩٨٤م الى حوالي (٤٨ ٪) منه في عام ١٩٨٩م .

٥ - المراجعة في بنك البركة السوداني :

ينفرد بنك البركة السوداني من بين المصارف الاسلامية السودانية بظاهرة الارتفاع الكبير في نسبة المراجعة بالنسبة لاساليب التمويل الاخرى فقد ارتفعت نسبة المراجعة للاجمالي من (٧٢٤ ٪) في عام ١٩٨٤م الى حوالي (٩٦ ٪) منه في عام ١٩٨٩م .

ولهذا لم يكن غريباً ان تكون نسبة صافي الربح اعلى في بنك البركة السوداني بالمقارنة بالمصارف الاسلامية السودانية الاخرى . وذلك لما تتسم به المراجعة من سهولة التنفيذ وقلة المخاطر وضمان الربح .

٦ - المراجعة في البنك الاسلامي لغرب السودان :

تميل نسبة المراجعة الى التناقص في البنك الاسلامي لغرب السودان حيث انخفضت اجمالاً في الفترة ١٩٨٥م - ١٩٨٩م من (٧٧ ٪) الى (٦٧ ٪) من اجمالي التمويل .

السنوات	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م	١٩٨٧ م	١٩٨٨ م	١٩٨٩ م	الاسم المعرف
حجم التمويل ونوعه	المراجعة	الاجمالي	المراجعة	الاجمالي	المراجعة	الاجمالي	الاسم المعرف
١ - بنك فيصل الاسلامي	٧٥١ ار٢٢	١٢٠٦ (١٩٨٠)	٦٤٧ (١٩٨٤)	١٠٠ (١٩٨٠)	٨١ (١٩٨٣)	١٢٧ (١٩٨٠)	
٢ - بنك التضامن الاسلامي	١١٢ (١٩٨٢)	١٨٢ (١٩٨٢)	١٥ (١٩٨٤)	٢٢٦ (١٩٨٠)	١٤٢ (١٩٨٢)	٢٤ (١٩٨٠)	
٣ - بنك التنمية التعاوني	*	*	٧١ (١٩٨٤)	١٤٧ (١٩٨٠)	٢٠٢ (١٩٨٥)	٣٦٨ (١٩٨٠)	
٤ - البنك الاسلامي السوداني	٨١ (١٩٨٢)	١٣ (١٩٨٠)	٢١٤ (١٩٨٦)	٣٢ (١٩٨٠)	٢٨٧ (١٩٨٦)	٥٥٧ (١٩٨٠)	
٥ - بنك البركة السوداني	٣٢٧ (١٩٨٢)	٤٦ (١٩٨٠)	٣٧٩ (١٩٨٦)	٤٨٦ (١٩٨٠)	٣٩١ (١٩٨٦)	٥٠٤ (١٩٨٠)	
٦ - البنك الاسلامي غرب السودان	*	*	١٣٢ (١٩٨٧)	١٧٢ (١٩٨٠)	١٧ (١٩٨٥)	٢٦١ (١٩٨٠)	
الاجمالي والنسبة	١٢٨١ (١٩٨٤)	١٩٨٣ (١٩٨٠)	١٥٩٣ (١٩٨٧)	٢٣٥٦ (١٩٨٠)	٢٠٠٢ (١٩٨٠)	٢٣٠ (١٩٨٠)	

(١) المصدر : التقارير السنوية للمصارف الاسلامية السودانية مع تقارير الاستثمار خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩ م)

* بيانات غير متوفرة .

(و) بعض الملاحظات على تطبيقات المراجعة في المصارف الإسلامية السودانية :

- ١ - أولى الملاحظات التي تخرج بها من استعراض الأرقام السابقة هي ان المراجعة اكثر اساليب الاستثمار الاسلامي استخداماً في المصارف الإسلامية السودانية .
- ٢ - وتتميز المراجعة بسهولة ووضوح معالمها والتزاماتها . كما انها تعطي العميل حرية في التصرف دون تدخل من جانب المصرف في الاعمال الخاصة للعميل بعد استلامه للبضاعة محل المراجعة .
- ٣ - تلازم المراجعة التعامل مع صفار العملاء في استيراد السلع والمواد الخام والمعدات ، وكذلك في التجارة المحلية ، حيث يمكن ان تمول بها المصانع (شراء المواد الخام) ، والمدخلات الزراعية .
- ٤ - ولكن يلاحظ^{ان} الزام المصرف ببيع المراجعة وعدم الزام العميل بالشراء يجعل المصارف الإسلامية لاتتعامل بصيغة المراجعة في السلع التي يكون سوق تصريفها ضيقاً . وعلى سبيل المثال لو كان هناك مصنع او مؤسسة صناعية تعمل على نوع معين من المواد الخام لايستخدمها غيرها من المصانع او المؤسسات ، فان المصارف الإسلامية في مثل هذه الاحوال تكون مضطرة لعدم التعامل مع هذه المؤسسات باسلوب الوعد بالمراجعة في استيراد ما تحتاجه من المواد الخام او المعدات^(١) .

(١) نصر الدين فضل المولي ، البنوك الإسلامية ، ص ١٢٢ .

هذا وقد سبق ان ذكرنا ان المصارف تحاول ان تتعاقد على شراء السلع التى عليها طلب في السوق لسهولة التسويق في حالة نكول الأمر بالشراء وهذا اسلم لهذه المصارف من الناحية الشرعية .

ويمكن القول ان هذا الملحظ نظرى فقط بالنظر للممارسة العملية لبيع المراهجة في المصارف الاسلامية السودانية . فعلى الرغم من ان اغلب المصارف الاسلامية السودانية تعمل بمقتضى عدم الالتزام بالوعد . الا ان عدد الذين يعدلون عن شراء السلع التى طلبوها يكاد يكون معدوما . وقد يرجع ذلك الى ماسبق ان ذكرنا من أسباب .

هـ - تتضمن عمليات استيراد البضائع الانتاجية المتوسطة والطويلة الاجل تسهيلات في الدفع باسعار فائدة . فالعادة المتبعة في السوق ان يتم التعاقد على شراء السلع الانتاجية مثل ماكينات المصانع والسيارات الكبيرة بتسهيلات في الدفع ، اى ان يتم دفع السعر آجلا بمواعيد يتفق عليها ، وفي مثل هذه الحالات تتضمن فاتورة الشراء وخصصة الاستيراد اشارة واضحة للنسبة المئوية للفائدة التى ستضاف الى قيمة البضاعة عند الدفع .

والاسلوب الذى تتم به عملية الاستيراد يمكن ان يكون المشاركة او المراهجة . وينض في فاتورة الشراء على دفع فائدة ٨ ٪ في السنة زيادة على ثمن الشراء تدفع مع كل قسط عند استحقاقه . وهذا واضح في ان ثمن الشراء تحدد وان نسبة الـ ٨ ٪ فائدة سنوية نظير تأجيل هذا الثمن .

وعليه افتت هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الاسلامي بعدم جواز الدخول في هذه المعاملة مشاركة او مراهجة الا اذا استطاع المصرف تعديل صيغة العقد بحيث يصبح عقد بيع يتحدد فيه الثمن المقسوط ولا تدفع اى فائدة على هذا الثمن المحدد حتى ولو تأخر المشتري في الدفع (١) .

(١) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ، لبنك فيصل الاسلامي السوداني ، ص ١٥٥ /

وبناء على هذا التعقيد يصبح أسلوب المراهبة لايلائم الا عمليات الاستيراد قصيرة الاجل . اما تلك الطويلة والمتوسطة الاجل فلا يستطيع المصرف الدخول فيها بهذا الاسلوب لما تتضمنه الفاتورة المبدئية من فوائد ربوية . وحيث لا يمكن الزام المستورد المحلي بتقديم فواتير مبدئية خالية من عنصر الفائدة (لوجود طرف ثالث وهو المصدر الاجنبي) ويمكن الزام المصدر المحلي الراغب في التعامل مع المصرف بذلك يصبح مجال المراهبة محصور في التجارة الداخلية وعمليات الصادر الا اذا استطاع المصرف تعديل صيغة العقد (١) .

٦ - يخلط كثير من الناس بين بيع المراهبة مع تقسيط الثمن والربح وذلك بسبب تحديد نسبة الربح سلفاً (وهو ما يعرف في المصرف الاسلامي بهامش المراهبة) فيما يفهم انه مقابل سعر الفائدة المحدد مسبقاً . ولكم لامجال لهذا الخلط .

ففي بيع المراهبة يتم بيع سلعة مقابل النقود ، وليس الامر فيها تبادل نقود كما في حالة الربا . فيدخل في المراهبة عنصر المخاطرة اي الربح او الخسارة ، وهو ما ينتفي في حالة الربا .

كما ان هناك فرقاً جوهرياً واساسياً بين الامرين ففي حالة الانفلات الزمني لعمليات المراهبة (أى تقصير العميل في عدم السداد في مواعيده المحدده) لايجوز زيادة الثمن الذى تم به البيع . بل يجب ان يكون المبلغ المطلوب من العميل ثابتاً لايزيد بزيادة المدة او تأخير العميل لدفع الاقساط المستحقة عليه .

اما في حالة الربا فان الانفلات الزمني يتأثر بالزمن ويرتبط به ارتباطاً اساسياً ، فكلما زادت المدة التى يستحق فيها القرض الربوى يحتسب سعر فائدة جزائي على القرض . وبالتالي ليس هناك مخاطرة لدى المصرف الربوى بل يكون الامر في صالحه ، لانه يحتسب فوائده زائدة على اى يوم يتأخر فيه السداد طالت المدة أم قصرت .

(١) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الاسلامي ، من مطبوعات البنك

١٢ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ ، ١١٤ / ١١٥ استفسار رقم (١٥) .

أنظر ايضاً ، نصر الدين فضل المولي ، البنوك الاسلامية ، ص ١٢٢ .

٧ - يلاحظ ان معظم عقود المراهجة بنوعيتها المستخدمة في المصارف الاسلامية السودانية تتضمن ضمانات قوية سواء الكفالة او الرهن . وتتضمن عقود بعض هذه المصارف بالاضافة الى هذه الضمانات القوية شروطاً جزائية قاسية^(١) هذا فضلاً عن شروط ضمان الجدية الذي سبق ان علقنا عليه .

ان استيفاء حقوق المصرف من المال المرهون او الرجوع على الكفيل بالدين يجب الا يكون على اطلاقه . بل يجب النظر في حالة العميل وما اذا كان موسراً او معسراً .

فاذا اعسر العميل فيجب امهاله او تقسيط السعر عليه ان لم يكن مقسطاً ، وذلك لقوله تعالى : * وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون *^(٢) .

اما ان كان العميل موسراً فحينئذ للمصرف مطالبة بالدين بدون زيادة على الثمن الاول المتفق عليه ، وبدون مغالاة في اسعار السلع الممولة عن طريق المراهجة . خاصة ان هناك من يرى احتمال فرض المصارف الاسلامية هوامش ربح عالية على العميل مقابل تمويل احتياجاته مستغلة حاجة بعض العملاء للتمويل او عدم توفر السلطة في السوق المفتوحة^(٣) .

ويرى الشيخ محمد الامين الضير ان تخدم المصارف الاسلامية أصحاب الحاجات الاستهلاكية من الموظفين والعمال بان تبيعهم بالتقسيط بسعر البيع الحال في حالة تكون الاقساط فيها قليلة والجل قصير . أما في العمليات الاستثمارية التي تكون فيها الاقساط كبيرة والجل طويل وتحتاج الى مبالغ كبيرة فيرى ان يزيد المصرف في الثمن زيادة معقولة^(٤) .

وهناك من يرى ان اجتهاد دكتور الضير اجتهاد موفق ســـــوى ان هؤلاء الاشخاص من ذوي الدخل المحدود فيحتاجون بالضرورة الى مدد

(١) نموذج عقد المراهجة في البنك الاسلامي السوداني .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٨٠) .

(٣) د . محمد هاشم عوض ، دليل العمل في البنوك الاسلامية ، بنك التنمية التعاوني

الاسلامي ، الطبعة الاولى ١٩٨٥ م ، ص ٤٨ .

(٤) مجلة البنوك الاسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، العدد (١٩) شوال

دفع متطاولة ، والشرط الذى وضعه الشيخ الضرير يحرمهم من ذلك . ويرى استكمالاً لهذا الاتجاه ان تصدر سياسة من المصارف المركزية تجعل هذه الخدمة خارج السقف الائتماني المصدق به لكل مصرف تجارى اسلامى . حتى تستطيع المصارف ان توظف جزءاً من اموالها في خدمة الجمهور . ومعلوم ان هذا الجزء سوف يكون مربوطاً لمدة طويلة لايمكن للمصارف ان تقدم عليه في ظل السقوف الراهنة الضامرة بالنسبة لما في محفظة المصارف من ودائع ورووس اموال (١) .

٨ - يرى البعض ان كثرة العمل باسلوب المراهبة في المصارف الاسلامية يجعل هذه المصارف تقترب كثيراً من الشركات التجارية العادية التى تتاجر في بيع وشراء البضائع . ويرى ان العمل المصرفي ينبغي ان تتمتع اساليبه بالكفاءة والمرونة ويعتقد ان المراهبة تقصر ان تكون اسلوباً مصرفياً كفوفاً (٢) .

والذى اعتقده ان استراتيجية العمل المصرفي الاسلامي الحديثية واعتمادها على المتاجرة في السلع هو خط سليم مئة بالمئة ، وهو — بديل عن الاسلوب الربوى القائم على المتاجرة في الديون ولايلتقى معه ابداً .

وذلك مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى في سورة البقرة مكذباً لأكلة الربا الذين قالوا انما البيع مثل الربا فرد عليهم بان البيع ليس مثل الربا اى ان المتاجرة في السلع ليست مثل المتاجرة في الديون .

وقد كان الذين يأكلون الربا في الجاهلية اذا حل مال احدهم على غريمه يقول الغريم لصاحب الحق : زدني في الاجل وازيدك في مالك فكان يقال لهما اذا فعلا ذلك : هذا ربا لايجل ، فاذا قيل لهما ذلك قالوا : سواء علينا زدنا اول البيع او عند محل المال ، فكذبهم الله في قيلهم هذا ، فقال ﴿ واحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (٣) ، يعنى

(١) دكتور احمد علي عبد الله ، المراهبة اصولها واحكامها وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية ، ص ٢٧٢ / ٢٧٣ .

(٢) نصر الدين فضل المولى ، البنوك الاسلامية ، تحليل نظرى ودراسة تطبيقية على مصرف اسلامي ، ص ١٢٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٧٥) .

واحل الله الارباح في التجارة والشراء والبيع ، وحرم الربا : يعنى الزيادة التى يزداد رب المال بسبب زيادة غريمه في الاجل وتأخير دينه عليه (١) .

والحاصل ان هذا الرد على أكلة الربا في الجاهلية وعلى منطقهم المعوج فيه رد على الذين يقولون هذه الايام لاينبغى للمصارف الاسلامية ان تتاجر في السلع مثل الشركات التجارية وانما ينبغى لها ان تمسول التجار والشركات فقط ولاتدخل في التجارة مباشرة .

وهذا الرأى فيما يبدو لي فيه مجارة للنمط المصرفي الربوى التقليدى الذى كان سائدا في فترة ما قبل قيام المصارف الاسلامية وهو النمط القائم على التوسط المالي . كما انه ليس بالضرورة ان تمارس المصارف الاسلامية بيع المرابحة بنوعيه باعتبارها او بصفتها مصارف بل عملت هذه المصارف على انشاء شركات تجارية لممارسة المرابحة وغيرها من انواع البيع .

(١) الطبرى ، جامع البيان ، ١٠٣/٣ .

المبحث الرابعتطبيقات السلم في المعارف الاسلامية السودانية وحجم المواردالعالية الموظفة عن طريقه وضوابطه الشرعية(أ) أثر السلم في الحياة الاقتصادية عامة :-

يمكن أن يكون لعقد السلم أهمية كبرى في سد احتياجات أصحاب الأعمال والتجار وأرباب الصناعات للعمال وكذلك سد احتياجات غيرهم من الناس بأعتبارهم مستهلكين لا منتجين ، فيستطيع من يحتاج للعمال بصفة عاجلة للانفاق على نفسه وعائلته أن يحصل عليه عن طريق السلم بوصفه مسلماً اليه قادراً على الوفاء (بالمسلم فيه) غالباً في الاجل المحدد للتسليم ، فيتمكن في مدة الاجل من تحصيله اما عن طريق زراعته أو انتاجه أو حتى شرائه من الاسواق بحسب صفاته المنضبطة المشروطة في العقد ، فتندفع بذلك حاجته بدلاً من اللجوء للاقتراض بالربا ، ولاسيما في هذا الزمان الذي قل فيه من يقرض حسناً ابتغاء وجه الله ، ومن جانب آخر ينتفع رب السلم أنه أشغل ذمة غيره بالسلم فيه ، وفي الاجل الذي تمس حاجته اليه وبالسعر المحدد في العقد فيتفادى بذلك تقلبات الاسعار فوق ما يستفيده من رخصها ، لأن بيع الموصوف في الذمة المؤجل التسليم غالباً أرخص من بيع العين الحاضرة وذلك فضلاً عما يفيد من الاجل . اذ قد يكون المسلم فيه مما يتلف أو يتغير أو يحتاج في حفظه الى مسوؤن وكلفة أو يكون له غرض في تأخيره ، بأن يحتاج اليه لأكله أو اطعامه أو استخدامه في صناعة معينة لها رواج و موسم في ذلك الاجل ، وغير ذلك من الاغراض كما يحدث مثلاً في التعهدات بتقديم الاطعمة مثلاً للجيش والحكومات والمؤسسات العامة في عالم اليوم (١) .

ففي ميدان التجارة العامة يستطيع التاجر الذي يحتاج للعمال عاجلاً أن يبيع سلعاً موصوفة في الذمة بوصفه (مسلاً اليه) ملتزماً بتسليمها في الوقت المحدد ، ويكون له أن يتصرف فيما استلزم من مــــال

(١) د ، مصطفى الزرقاء ، العقود المسماة ، عقد البيع ، ص ١١٨ - ١١٩ .

لشراء تلك السلع المطلوبة أو غيرها أو الوفاء بما يخصه من الالتزامات التجارية المختلفة .

أما الطرف الآخر (ربه السلم) إذا كان تاجراً فيحصل على ما يريد من السلع في الوقت الذي يظن أنها تروج فيه وبأسعار أدنى من المستوى الذي تكون فيه عند حلول الاجل ، فيربح بذلك من فرق السعر فوق ما يقتضيه من نفقات حفظها أو تخزينها إذا اشتراها وقت التعاقد ، فيكون السلم بذلك أسلوباً استثمارياً مشروعاً .

كما يستطيع التجار الذين تكسدهم بعض السلع أن يسلموها إلى أجل معلوم سواء أسلموها في سلع أو في نقود فيتخلصون عن طريق السلم من هذه السلع الراكدة بسلع تكون رائجة عند حلول الاجل المعلوم أو بنقود يعيدون تقليبها والاتجار فيها لتحصيل ما لزمهم من (المسلم فيه) ^(١) .

وتظهر حاجة السلم وأهميته كذلك في ميداني الصناعة والزراعة فيستطيع أرباب الصناعة وأهل الزراعة أن يحصلوا على حاجتهم من الأموال عن طريق عقد السلم . ففي الصناعة يمكن استخدامه لتمويل رأس المال العامل في المشروع أو استكمال النواقص حتى في رأس المال الثابت دون الاضطرار إلى التعامل بالأساليب الربوية . ودون الاضطرار حتى للتعامل بالأساليب التمويلية الإسلامية الأخرى (كالمضاربة والشركة و المزارعة) التي تجعل المعمول شريكاً لصاحب المنشأة .

وفي ميدان الزراعة يمكن استخدامه أيضاً لتمويل احتياجاتها من آلات ومعدات وبذور وأسمدة أو أجره الأيدي العاملة إلى غير ذلك من المدخلات الزراعية ولوازمها . وفي الحالتين يبيعون منتجاتهم الثابتة في ذمتهم عند حلول آجالها ، ولا فرق بين أن يدفعوها من إنتاج مصانعهم ومزارعهم أو من غيرها طالما وافقت المواصفات المنضبطة المشروطة في العقود .

ومن جانب آخر يستطيع أرباب الصناعات أو الزراعة الذين تكسدهم بعض المنتجات أن يسلموها في غيرها من القروض أو النقود التي يحتاجونها في فترات آجلة لأغراضهم الإنتاجية أو الاستهلاكية .

(١) د ، زكريا الفالح القضاة ، السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية ١٤٦ - ١٤٨ .

وهكذا يكون السلم أسلوباً تمويليّاً واستثماريّاً يغنى عن التمويل الربوى المحترّم ، كما يغنى عن بعض الاساليب التمويلية الاسلامية التى قد لا تلائم كل الحالات أو الجهات طالبة التمويل .

وفى الجملة فان السلم يحقق لطرفيه عدداً من الحاجات الاقتصادية ذكر الفقهاء بعضها فى ثنايا كلامهم عن السلم وهى :-

(أ) الحاجة لرأس المال ،،، لأن السلم يكون ممن ليس (المسلم فيه) فى ملكه والا باعه بأوفر الثمنين (والاوفر هو الثمن الحال) فينتفع (المسلم اليه) بالثمن فى حينه .

(ب) الحاجة للاجل أو لموضع النسيئة^(١) الذى يستطيع المحتاج للتمويل (المسلم اليه) اثنائه أن يدبّر أمره ويحصل على المسلم فيه بالاجل لكونه يريده فى وقت معين لائى غرض من الاغراض المشروعة المقصودة فى التأخير كالاقتصاد فى النفقات أو الالتزام تجاه الغير أو الخوف من التلف أو السرقة ، أو لكونه يترقب زيادة سعره عند محل الاجل وما أشبه ذلك .

(ج) الحاجة للاسترخاض ، لان سعر الاعيان المؤجلة التسليم غالباً أرخص من سعر الاعيان الحاضرة وترتبط الحاجة للاسترخاض بالحاجة للاسترباح اذا كان (المسلم فيه) مطلوباً للاغراض التجارية أو الانتاجية ، وهو ما يدفع أرباب الاموال للدخول فى هذا العقد .

(د) الحاجة للاستقلال فى الانتاج ، اذا كان المال المطلوب للاغراض الانتاجية فلا يحتاج (المسلم اليه) الى ادخال غيره مشاركاً له فى أعماله .

(ب) تطبيقات السلم فى المصارف الاسلامية السودانية

بصفة عامة لا يعتبر عقد السلم مستخدماً على نطاق واسع فى المصارف الاسلامية السودانية وذلك رغم افناء عدد من هيئات الرقابة الشرعية بهذه المصارف بجواز تعامل هذه المصارف فى المحاصيل الزراعية وغيرها عن طريق السلم^(٢) ، وأوصت بضرورة اتباع قواعد بيع السلم بشروطه المقررة شرعاً عندما يشتري المصرف سلعة محددة المواصفات مؤجلة التسليم ، يدفع عنها فوراً ، أو يبيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض عنها فوراً .

(١) د . أحمد على عبدالله ، المراجعة : أصولها وأحكامها وتطبيقاتها فى المصارف الاسلامية ، ص ١٤٥ .

(٢) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الاسلامى السودانى ص ٨٩ ، سؤال رقم (٢٣) ، بنك التضامن الاسلامى ، التاجر المصدق وبدائل الاستثمار الربوى ، ادارة الفتوى والبحوث مجلة المقتصد العدد (٦) ، ١٤٠٨ ، ص ٣٧ ، ٢٧ ، ٣٢ .

وعليه يمكن للمصرف الاسلامى أن يمارس بيع السلم يصفته (رب السلم) ، (المشتري) مع المزارعين وغيرهم بصفته (مسلماً اليه) أى (البائع) فيتفق معهم على عقد السلم فى مسلم فيه مؤجل من المحاصيل مثلاً أو الحبوب يعيّنان حبه من ذرة أو قمح أو تمر (بركاوى) أو (قنديلة) ^(١) ، ويحددان مقدار المسلم فيه ببيان عدد وحدات الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والعدد فى المعدود المتقارب الاحاد ، ويبينان صفة (المسلم فيه) فيما يتفاوت به السعر وتختلف به الرغبة بالجودة أو الرداءة أو التوسط والسلامة من الكسر للحب الخ ما ينفى عنه الجهالة والغرر الذين يؤديان الى المنازعة التى تفسد عقد السلم .

وأن يسلم فى مقدور التسليم عند حلول الاجل وفى المكان المتفق عليه أيضا وذلك ببيان التاريخ المستقبل الذى يتم فيه التسليم أو المدة التى بانقضائها يجب التسليم وحسب العادة الجارية فى مواسم حصاد كل نوع .

ويجب عليهما الاتفاق على البلد والمكان الذى يكون فيه التسليم بتحديد موقع معين ، لأن ذلك يختلف وتتفاوت به التكلفة فى الترحيل والتخزين الخ .

كما يتفقان على رأس المال الذى يدفعه رب السلم (المصرف الاسلامى) بصفته المشتري (للمسلم فيه) وأن يقبضه المسلم اليه (العميل) حالاً باعتباره ثمناً (للمسلم فيه) المؤجل التسليم ، وغالباً ما يكون رأس مال السلم من النقود أى العملة المتداولة فى الدولة .

وفى الجملة فان عقود السلم فى المصارف الاسلامية السودانية التى تمارس هذا النوع من البيع (وهى بنك فيصل الاسلامى السودانى ، بنك التضامن الاسلامى ، بنك غرب السودان الاسلامى ، بنك التنمية التعاونى الاسلامى) تشمل على البنود الاساسية التالية :-

١- تاريخ العقد وطرفيه : المصرف وهو (رب السلم) والبائع (المسلم اليه)

ويدون تحديد عنوان المسلم اليه فى العقد .

٢- تذكر أغلب العقود أن البائع (المسلم اليه) قد تقدم طالباً تسليمه مبلغ (كذا) من الجنيهاً السودانية وأنه التزم بأن يسلم المصرف المعنى السلعة المسلم فيها المحددة الصفات .

(١) أنواع من التمر السودانى .

وتذكر بعض العقود بأن البائع (المسلم اليه) قد تقدم بعرض بيع سلعة

محددة الصفات معلومة القدر وأن الطرف الآخر وهو المصرف (المسلم) وافق على

شرائها بالشروط الواردة في العقد .

٣- تحدد العقود نوع السلعة وماركتها اذا كانت من منتجات الصناعة أو تبين نوعها

وجنسها وصفاتها ومقدارها (معدوداً ، مكيلاً ، موزوناً) اذا كانت من المنتجات

الزراعية .

٤- تحدد العقود المبلغ الذى يدفعه المصرف عند توقيع العقد أو بعده خلال ثلاثة

أيام على الأكثر (!)

وتذكر بعض العقود أن الثمن مدفوع مقدماً وحالاً ، وهى عقود بنك التنمية

التعاونى . وبعض العقود تذكر أن المشتري (المصرف) يدفع الثمن وقدره (كذا) من

الجنیهات السودانية دون أن تذكر أن البائع قد قبض الثمن حالاً أم لا (٢)

والغالب أن الثمن مدفوع مقدماً حسبما يظهر من العقد . وذلك كما فى عقود

البنك الاسلامى لغرب السودان (انظر النماذج) .

٥- تنص العقود على تاريخ تسليم المبيع باليوم والشهر والسنة (٣) أو تذكر المدة

الزمنية التى يجب التسليم خلالها من تاريخ توقيع العقد واستلام الثمن (٤)

٦- تذكر أغلب العقود مكان التسليم وتحدده تحديداً دقيقاً . وتضيف بعض هذه

العقود أن (المسلم اليه) يتحمل تكلفة ترحيل (المسلم فيه) الى مكان التسليم

المذكور (٥)

وتغفل بعض العقود ذكر هذه التفاصيل ، وفى مثل هذه الحالات قد يكون الطرفان

قد اتفقا على مكان التسليم دون أن ينصا عليه فى العقد . أو لكون (المسلم فيه)

نقداً ، فلا يكون لنقله مؤنة . ولقد سبق أن نقلنا كلام الفقهاء أن مكان الايفاء

لا يلزم اشتراطه الا اذا كان لحمل المسلم فيه تكاليف ومؤن ، فان لم يكن له

مؤن ولم يشترط له مكان فى العقد فيتعين مكان العقد حينئذ مكاناً للوفاء به (٦)

(١) العقود التى تذكر تأخير قبض الثمن ثلاثة أيام هى العقود المعمول بها فى بنك فيصل الاسلامى

، الفقرة (أ) من البند (٢) نموذج عقد بيع السلم فى بنك فيصل الاسلامى السودانى وذلك أخذاً بمذهب

المالكية .

(٢) انفقته (أ) من البنك (٢) نموذج عقد سلم من البنك الاسلامى لغرب السودان .

(٣) عقود بنك فيصل الاسلامى السودانى . (٤) عقود البنك الاسلامى لغرب السودان .

(٥) نموذج عقد السلم فى بنك فيصل الاسلامى، البند (د)، (هـ) .

(٦) المغنى ٣٣٩/٤ - ٣٤٠، مغنى المحتاج ١٠٤/٢، نهاية المحتاج ١٨٧/٤، الروض المربع ١٤٧/٢، الدر المختار

٢١٥/٥ وينص قانون المعاملات السودانية لسنة ١٩٨٤م أن مكان العقد يكون محلاً

للتسليم اذا لم ينص عليه فى العقد، المادة (٢١٨) الفقرة (أ) - (ج) .

٧- وتشترط بعض العقود أن المصرف (المسلم) له الحق في رد (المسلم فيه) إذا كان مخالفاً للوصف أو كان به عيب^(١).

وهذا الاشتراط جائز وصحيح كما في سائر البيوع ولكن يفتقر ما كان مخالفاً للوصف مخالفةً يسيرة لأنَّ السَّلم لابد أن يتضمن قدرًا من غرر الصفات لكونه مما يكون في الذمة ، وهذا الغرر اليسير والتفاوت غير الفاحش أغترلًا للحاجة داعية للسلم ولا يكون إلا بغير يسير .

٨- تشترط كل العقود المنفذة في المصارف الإسلامية السودانية على (المسلم اليه) أن يقدم ضمانًا لتسليم (المسلم فيه) عند حلول الأجل والمقصود هنا أن يقدم (المسلم اليه) كفيلاً أو رهنًا^(٢) وتصح الكفالة والرهن بمال السلم سواء كان (برأس مال السلم) أو (المسلم فيه) عند الجمهور ، وعند الحنفية تصح الكفالة والارتهان برأس مال السلم لا (المسلم فيه) لأنه مبيع والمبيع مضمون بغيره وهو الثمن فلا يصح ، ولأنه له (أي للمسلم) أن يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه^(٣).

٩- ينص عقد السلم في بنك فيصل الإسلامي السوداني على أنه في حالة عدم وجود (المسلم فيه) عند حلول الأجل فالمشتري (المصرف) بالخيار بين انتظار وجوده أو فسخ العقد واسترداد الثمن^(٤).

١٠- تنص عقود جميع المصارف الإسلامية التي تمارس بيع السلم على مادة التحكم في حالات النزاع كما هو الشأن في العقود الأولى كالمضاربة والمرا بحة والشركة ،

وإذا نظرنا إلى شروط عقود السلم في المصارف الإسلامية السودانية نجد أنها سليمة في الجملة وحسبما اطلعنا عليه ، وكما أن النصوص والشروط تبدو صحيحة فينبغي كذلك ألا يلازم هذه الشروط استغلال حاجة أحد الطرفين للعقد كما ينبغي البعد عن كل ما من شأنه إلحاق الضرر أو إلحاق بأحدهما ، فيجب أن يراعى رب السلم (المصرف الإسلامي) عدم بخس المسلم اليه (العميل) سلعته أو بضاعته المسلم فيها فيعطيه السعر المناسب والمعقول ، وينبغي أن يتفقا على تقدير السعر بناءً على

(١) وهي عقود بنك فيصل الإسلامي السوداني.

(٢) انظر نموذج عقد السلم في بنك التنمية التعاوني الإسلامي، الشرط الخامس، نموذج عقد السلم في البنك الإسلامي لغرب السودان ، البند-٢- الفقرة (ج) ، وكذلك في بنك فيصل الإسلامي السوداني ، البند-٢- الفقرة (د) من النموذج .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢١٧/٥ ، ٣٠٩ ، المغنى ٣٤٨/٤ - ٧٥/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٠٧/٣

، نهاية المحتاج ٤/ص ١٨٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٧٩/٣ ،

(٤) الفقرة (ز) من البند - ٢ - .

توقعات أسعار شراء وبيع المحاصيل أو المنتجات الأخرى في تاريخ حلول الاجل، ومراعاة الاسعار السائدة وقت العقد بالإضافة الى مراعاة المؤن والمصروفات المتعلقة بالمسلم فيه مما يلزم آيا من طرفى العقد . ويراعى فى المقابل ألا يكون السعر المقدر الذى يعقد عليه العقد مرتفعاً ارتفاعاً فاحشاً اذ سيخسر رب السلم (المصرف) فى هذه الحالة ، ولا ينبغى ذلك لأن من جملة ما أبيح له السلم استرخاص (المسلم فيه) ، فاذا لم يتوفر فيه الرخص لم تكن فيه رغبة لـ "رباب الأموال" .

وعلى وجه العموم فان اقدام المصارف الاسلامية على الدخول فى بيع السلم ومدى اقبالها عليه يتوقف على التوصيات والنتائج التى تتمخض عنها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التى تقوم بها ادارات واقسام الاستثمار فى هذه المصارف .

(ج) الموارد المالية المستثمرة عن طريق عقد السلم فى المصارف الاسلامية السودانية .

يعتبر عقد السلم من أقل أساليب التمويل الاستثمارى الاسلامى استخداماً فى المصارف الاسلامية السودانية ، وهو أسلوب تم ادخاله حديثاً ومازال فى مرحلة التجريب .

ويمكن استعراض حجم الموارد المستثمرة عن طريق عقد السلم فى هذه المصارف كما يلى :-

١- بنك التنمية التعاونى الاسلامى .

يقدر حجم العمليات الاستثمارية المنفذة عن طريق السلم بحوالى ٥٠ ألف جنيه سودانى فى عام ١٩٨٥ م ، أى بنسبة (٨ ٪) من الحجم الكلى للتمويل^(١) .

٢- البنك الاسلامى لغرب السودان .

حجم العمليات عن طريق بيع السلم تقدر بـ ٥٠ ألف جنيه سودانى فى العام المالى ١٩٨٦م أى بنسبة (١١ ٪) من الحجم الكلى للتمويل^(٢) .

٣- بنك فيصل الاسلامى السودانى .

لا تظهر الموارد المالية المستثمرة عن طريق السلم بصفة مستقلة بل تدمج فى العمليات الأخرى المشابهة (كالمرابحة والاستثمار المباشر) لصغر حجمها أو عدم وجودها

(١) التقرير السنوى لعام ١٩٨٥ م ، ص ١٠ .

(٢) تقرير النشاط الاستثمارى لعام ١٩٨٦ م .

أصلاً في بعض السنوات (١)

٤- بنك التضامن الاسلامى °

لا تظهر المبالغ المستثمرة عن طريق بيع السلم في الاحصاءات في هذا المصرف
لنفس الاسباب المذكورة في بنك فيصل الاسلامى اما لمصر الحجم أو لعدم
وجود عمليات بيع السلم (٢)

-
- (١) تقرير النشاط الاستثمارى لعام ١٩٨٢ م مركز البحوث والاحصاء °
(٢) المقتصد ، الاصدار ربيع السنوية لبنك التضامن الاسلامى ، العدد السادس ،
ربيع الثانى ١٤٠٨ هـ ، أشكال الاستثمار فى البنك الاسلامى ، مخاوى معنوى
مخاوى - الادارة القانونية - ، ص ٣٨ - ٣٩ °